



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد العام

البعد النفطي لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ومنعكساتها

على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط

دراسة تحليلية للدور والمضامين خلال الفترة 1990-2010

Dimension of the Oil of US national security strategy, and the reflection on U.S foreign policy towards the Middle East area

دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد الطالب

رائد رفيق الرحيّة

إشراف

الدكتور مدين علي

تفحات قرآنية

{يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ}

المجادلة 11

إلى سورية الحبيبة التي تستحق منا كلَّ امتنانٍ

إلى من تُرفعُ لهمُ القبعات وتنحني لهم الهاماتُ إلى فخرٍ من بذلٍ وقدمٍ
التضحياتِ إلى رمزِ النقاء والصفاء، الذين عاهدوا الله فصدقوا، إلى جنود هذا
الوطن وشهدائه إلى الجيش العربي السوري

إلى من أرشداني درب الكفاح وكانا المثل الأعلى في النضال والعطاء، إلى من
تعجزُ كلماتي أن توفيهما حقهما إلى الفاضلين والديّ الجليلين

إلى من أرى جمال الحياة في عينيها وإشراق الأمل في
ابتسامتها إلى الغالية رهِف

إلى من تُبهجُ نفسي ضحكاتهم، إلى من تقاسمت معهم ربيع الصبا فكانوا السند
والوفاء في الضيق، وكانوا أجمل الذكريات أخوتي

إلى كلِّ من ساندني ووقف إلى جانبي في كلِّ لحظةٍ من مسيرة حياتي

كلمة شكر

بعد الشكر لله عزَّ وجلَّ، أتوجَّهُ بجزيل الشُّكرِ والعرفانِ إلى أستاذي
الفاضل الذي تكرَّم وتفضَّلَ بالإشرافِ على هذه الأطروحة

الدكتور مدين علي

كما أتوجه بالشكر والتقدير للأساتذة الكرام أعضاء لجنة الحكم لتفضلهم
بمناقشة هذه الأطروحة وإغنائها بالملاحظات والتوجيهات القيمة

{الملخص}

تتناوب دوافع ومحفزات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية ما بين الواقعية والمثالية وأحياناً أخرى تُشكّل توليفةً بينهما بحسب مقتضى الحال محكومةً بضروراتٍ ومبادئٍ أمنها القومي بما لا يُثيرُ الرأي العام الداخلي والعالمي بشكلٍ فاضحٍ لذلك فهي مُضطرّةٌ لتنفيذِ أجنداثِ أهدافها الواقعيةِ والمصلحيةِ خاصةً بما يتعلقُ بـ :

1- ضمان أمن اسرائيل

2- الحيلولة دون ظهور أقطابٍ منافسةٍ لها

3- السيطرة على امدادات وأسواق النفط والطاقة عالمياً

وبنفس الوقت تقوم باللباس هذه الأهداف والأجنداث الواقعية المصلحية غطاءً المثالية بإعلانها شعاراتٍ كـ (حقوق الانسان, مكافحة الارهاب, والديمقراطية). والتي من خلالها تُمارس أميركا سياساتها المختلفة في دول العالم انطلاقاً من مصالحها وثوابت أمنها القومي التي لا يمكن أن تحيد عنها مهما تبدلت الحكومات أو الأحزاب الحاكمة. فالولايات المتحدة دولة ذات طموح إمبراطوري, تحكمها طبقة النخبة الرأسمالية (معظمهم من اليهود) الذين يمتلكون آليات صناعة القرار فيها, وبالتالي فإن السياسات المطبقة على المستوى العالمي ستكونُ صنيعاً لجماعات المصالح التي تُشكّل الحكومة الخفية لواشنطن والعالم, تحت مُسمى أمنها القومي, وانطلاقاً من ذلك دأبت أميركا على صناعة وجودٍ لها في المناطق ذات المصلحة, والتي تُحقق لها ولجماعات المصالح وأصحاب رؤوس الأموال من الشركات عابرة القوميات, سيطرةً سياسيةً عسكريةً واقتصاديةً, ليس على منطقة التواجد فقط وإنما على دول المناطق المجاورة أيضاً وخاصةً في المناطق ذات الموقع الإستراتيجي الهام كمنطقة الخليج العربي بحر قزوين والعراق والسودان وأفغانستان, خاصةً بعدما أصبح التّحكُّمُ بكميات النفط المتاحة وبأسعاره في السوق العالمية, هدفاً وغايةً لأيّ حكومةٍ أمريكيةٍ, تسعى لأن تُثبت كفاءتها وولائها للطبقة الحاكمة, وفي سبيل ذلك شنت واشنطن حروبها المختلفة بهدف السيطرة على ما تم اكتشافه من ثرواتٍ (خاصةً النفطية) فمن يتحكم بينابيع النفط هو من يحكم العالم فعلاً.

}ABSTRACT {

Alternate motives and incentives foreign policy of the United States between realism and idealism and sometimes pose a combination between them as appropriate governed by the necessities and the principles of national security, including not raise domestic public opinion and global grossly so they are compelled to carry out the agendas of their goals realistic and self-interest, especially with regard to:

1-To ensure the security of Israel

2-to prevent the emergence of rival poles

3-to control the supply and oil markets and global energy

At the same time, the Heaven of these goals and agendas realism interests on the cover proclaiming slogans as ideal (human rights , the fight against terrorism , and democracy) . And by which they exert America's policies in the various countries of the world based on their interests and the fundamentals of national security that can not deviate from them whatever changed governments or ruling parties . The United States is a country with an ambitious Imperial , governed by the elite class of capital (mostly Jews) who have the mechanisms of decision-making where , so the policies applied on a global level will be a creature of the interest groups that make up the government's invisible to Washington and the world , under the name of national security , and on that basis has been America's industry exist in areas of interest , which is investigating them and their interest groups and venture capitalists of transnational Corporations , political control of military and economic , not on the area presence only , but on the countries neighboring areas also , especially in the areas of strategic location is important as a region of the Arabian Gulf Sea Caspian , Iraq, Sudan and Afghanistan , especially after it became controlled quantities of oil available and the prices in the global market , a goal and a very any U.S. government , seeking to prove their efficiency and loyalty to the ruling class , and in the way that Washington launched its wars with the aim of control over what was discovered riches (especially oil) it controls the fountains of oil is actually rule the world .

المقدمة

شهدَ عالمُ اليومَ الكثيرَ من الاضطراباتِ والأحداثِ منها ما هو مفتعلٌ وبتحريضٍ خارجيٍّ ومنها ما هو تغييرٌ داخليٌّ طبيعيٌّ، ولكنَّ أغلبَ تلكَ الأحداثِ كانتَ نتيجةً لتدخلاتٍ أجنبيةٍ خارجيةٍ في الشؤونِ الداخليةِ للبلدانِ ويمكنُ القولُ بأنَّ تلكَ التدخلاتِ لا يمكنُ أن تخرَجَ عن نطاقِ إستراتيجيةٍ أمريكيةٍ في المنطقةِ تهدفُ من خلالها إلى بسطِ نفوذها على أهدافٍ ومواقعٍ معينةٍ، بما يضمنُ لها استمرارَ سيطرتها على منابعِ النفطِ في العالمِ خاصةً في الشرقِ الأوسطِ، وعلى الرغمِ من سيئاته البيئيةِ ما يزالُ النفطُ مصدرَ الطاقةِ الأكثرَ نفعاً للعالمِ، ويلعبُ الدورَ الحاسمَ في الاقتصادِ العالميِّ، بالتالي لا تعدو السياسةُ الخارجيةُ الأمريكيةُ عن كونها مجموعةً من المؤامراتِ والخدعِ لتحقيقِ مصالحها وأهدافها، وضمانِ استمرارِ تدفقِ النفطِ إليها مُتَّبَعَةً لتحقيقِ مآربها العديدةِ من الأساليبِ وباستخدامِ الكثيرِ من الأدواتِ انطلاقاً من استغلالِ فئاتٍ أو جماعاتٍ محليةٍ ذاتِ أهدافٍ بسيطةٍ لا تلبثُ أن تتحوَّلَ إلى أداةٍ بيدِ السياسةِ الأمريكيةِ لتحقيقِ مآربها والتي هي نفسها قد تتحوَّلَ فيما بعد إلى ذريعةٍ لتدخلِ عسكريٍّ بهدفِ مكافحةِ الإرهابِ (كما حدث في أفغانستان) أو قد تستغلَّ فتنةً معينةً في بلدٍ معينٍ لتأججَ نارَ تلكَ الفتنةِ ومن ثمَّ تدخلَ كراعٍ لعمليةِ السلامِ في المنطقةِ أو أنها قد تُشعلُ بنفسها تلكَ الفتنةِ وتغذيها مُستغلةً كُلَّ ما في المنطقةِ من خلافاتٍ وفروقاتٍ طائفيةٍ ومذهبيةٍ وإقليميةٍ وسياسيةٍ ومن ثمَّ تطرُحُ الحلولَ التي تناسبُ مصالحها في المنطقةِ والتي هي بالدرجةِ الأولى النفطُ وغالباً ما تنتهي الحلولُ بتدخلِ عسكريٍّ أمريكيٍّ متمثِّلٍ إما بفرضِ إقامةِ قواعدٍ عسكريةٍ لها في المنطقةِ المستهدفةِ أو بشنِّ حربٍ خاطفةٍ (الضربةُ الاستباقيةُ) تضمنُ لها استمرارَ تدفقِ النفطِ إلى أراضيها وهذا ما حدثَ فعلاً في حربي الخليجِ الأولى والثانيةِ أو الحربِ الأمريكيةِ في العراقِ لنشرِ الديمقراطيةِ المزعومةِ وإسقاطِ نظامِ صدامِ حسينِ الإرهابي كما يدَّعون. الحربُ التي ترافقتْ بتأكيدِ دائمٍ من قبلِ بوشِ على تحقيقِ النصرِ، هذا النصرُ المتمثِّلُ بحصوله على نفطِ العراقِ الثمينِ والذي قد تحقَّقَ له فعلاً ومن ورائه لشركاتِ النفطِ الأمريكيةِ والذي يُعتبرُ بوشِ وغيره من أعوانِ حربه أعضاءً في مجالسِ إدارتها، "إضافةً لفرضِ قانونِ النفطِ الجديدِ والذي صاغته إدارة بوش بالتعاون مع حليفها بريطانيا، والذي سيفتح الباب على السيطرة التامة لأمريكا على ثالث أكبر احتياطي نفطي عالمي"¹.

¹ د.صباح عزام، الجمهورية العربية السورية، دمشق، منشورات مكتب الإعلام والنشر - القيادة القومية جريدة المناضل، العدد 354

كل ذلك بهدف ضمان عدم تكرار ما حدث في حرب تشرين التحريرية عام 1973 عندما استخدم النفط ولأول مرة كسلاح استراتيجي بتكاتف عربي شكل أزمة للدول الصناعية الكبرى وخاصة أمريكا.

وبالنظر إلى ما وراء الشعارات التي يستخدمها السياسيون الأمريكيون لتبرير تحركاتهم وإخفاء أهدافهم الحقيقية، فإننا نجد بأن الاحتلال الأميركي للعراق يدخل ضمن مرحلة لاستكمال الولايات المتحدة الأميركية إستراتيجيتها العالمية والتي بدأتها من حرب الخليج، لاحتلال منابع النفط العربي، ولحماية صناعاتها، خاصة الحربية منها، التي بدأت تواجه كسادا عقب انتهاء الحرب الباردة، وإنقاذاً لمكانتها الاقتصادية المهددة من قبل اليابان الصناعي وأوروبا الموحدة والصين الصاعدة.

إضافة لتخوف أمريكا من مزاحمة هذه الدول الكبيرة لها على نفط المنطقة وخاصة بعدما شهدته العالم من تناطح للمصالح الاقتصادية مؤذنا بنظام عالمي جديد متعدد الأقطاب .

وتهدف الدراسة إلى تتبع مجموعة من التحركات الأميركية في المنطقة وانعكاساتها على نفط المنطقة ، ابتداءً من حرب الخليج الأولى مروراً بمجموعة من الأحداث ووصولاً إلى دراسة تحليلية للسوق النفطية من حيث قرارات الإنتاج والتسعير ، لاسيما بعدما شهدته السوق النفطية من تذبذب حاد في أسعار النفط وتحديد العوامل الأساسية التي أسهمت بتلك التذبذبات سواء الارتفاع أو الانخفاض وتحديد المستفيد الفعلي من هذه التذبذبات ومن هو المتضرر الفعلي والتوصل إلى المرتكزات الحقيقية للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

إشكالية الدراسة

مما لا شك فيه أن ضمان إمدادات الطاقة وخاصة النفط يشكل هاجساً حقيقياً بالنسبة لجميع الدول سواء كانت كبيرة أو صغيرة، ما يعني أنه من المفترض أن يلعب دوراً أساسياً ومحورياً في تحديد ملامح السياسة الخارجية لأي دولة، وبالتالي تحديد إستراتيجيتها في التعاطي مع شروط ومتطلبات السياسة الدولية والإقليمية .

وإذا كان لضمان إمدادات الطاقة والنفط هذه الأهمية بالنسبة لجميع الدول فإن الأمر يبدو أكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية التي تشكل القطب الأساس المهيمن على السياسة الإقليمية والدولية في الوقت الراهن.

لكن وبمقابل ذلك ثمة من يرى بأنه في تزايد الاهتمام بالنفط كمحدد أساسي للسياسة الخارجية الأمريكية ومكون لنظرية الأمن القومي الأمريكي مبالغة غير مبررة، فالسياسة الخارجية الأمريكية ليست محكومة باعتبارات ضمان الطاقة والنفط فهناك أشياء أخرى أكبر من ذلك تتعلق بدوافع النزوع الإمبراطوري وشعور الفيض في القوة، وابتكار أجندة جديدة لإدارة الأزمات الدولية .

على مستوى آخر في الوقت الذي يؤكد فيه فريق من الدارسين والباحثين على أن السيطرة على مصادر الطاقة والنفط في الشرق الأوسط وتحديداً منطقة الخليج يعد ركيزة أساسية لضمان الأمن القومي الأمريكي، يرى فريق آخر بأن ثمة مبالغة وأن أمريكا لا تعتمد على نفط المنطقة العربية إلا بحدود 15-20% فقط ما يعني أن ثمة مبالغة في تقييم أهمية المنطقة من منظور الطاقة والنفط.

بناء على ما تقدم فإن الإشكالية البحثية تتلخص عملياً بالتوجه نحو الوقوف على الدور الحقيقي للنفط في السياسة الخارجية الأمريكية وتحديد طبيعة الأثر ومستوى التأثير، واستناداً إلى ذلك فإن إشكالية الدراسة تنطلق من تقديم مجموعة من التساؤلات أهمها:

- 1- ما هو عمق البعد النفطي في رسم الإستراتيجية الأمريكية، وتحديد معالم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة؟
- 2- إلى أي مدى يعدُّ النفط مؤثراً بل محدداً رئيسياً لملاحم وتوجهات ووسائل السياسة الخارجية الأمريكية؟
- 3- ما هي طبيعة وحجم تأثير النفط على توجهات وأدوات السياسة الخارجية الأمريكية خاصة تجاه منطقة الشرق الأوسط؟
- 4- إلى أي مدى يشكل النفط محدداً وموجهاً لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي؟
- 5- إلى أي مدى هناك تطابق بين خرائط الصراع وحروب التغيير الأمريكي حول العالم وبين أماكن الاحتياطيّات النفطية الإستراتيجية؟
- 6- إلى أي مدى سيبقى ضمان السيطرة على الشرق الأوسط مكوناً أساساً من مكونات ضمان الأمن القومي؟

أهمية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الرابط بين التقلبات في الإستراتيجية الأمريكية والتقلبات

في السوق النفطية وهناك عدة نقاط تضع هذه الدراسة موضع الأهمية :

1- دراسة مرتكزات الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط: من حيث معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء بناء الولايات المتحدة الأمريكية لإستراتيجيتها العدائية تجاه الشرق الأوسط ،سواء أكان ذلك مرده مصالح نفطية أو اقتصادية أخرى (كتحريك سوق راكدة كتجارة الأسلحة مثلا) أو حتى سياسية تتمثل بالخروج من أزمة داخلية من خلال خلق أزمة خارجية ،أو تحقيق مصلحة مشتركة أمريكية إسرائيلية.

2- دراسة أدوات الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط : من خلال القيام بدراسة تاريخية للحروب الأمريكية في الشرق الأوسط و دراسة أبعاد تلك الحروب التي قامت بها أمريكا بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال أقطاب محلية و لكن بتغذية أمريكية ، إضافة إلى دراسة البعد الاقتصادي لمجموعة من المشاكل التي اعتادت أمريكا إثارتها من فترة إلى أخرى في المنطقة.

3- كما تتمثل أهمية الدراسة بتحليل تطور السوق النفطية(من حيث إنتاج النفط وتسعييره ومحاولة التوصل إلى أهم العوامل الداخلة في تحديد الكميات المنتجة من النفط وتحديد أهم العوامل الداخلة في تسعييره) ، ودراسة منعكسات السياسة الخارجية الأمريكية على السوق النفطية .

4- تحديد العلاقة التابعة مابين الإستراتيجية الأمريكية والنفط العربي ومحاولة التوصل إلى حقيقة العلاقة الرابطة بينهما .

أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى:

1- إلقاء الضوء على حقبة تاريخية قريبة في حياة المنطقة العربية والشرق الأوسط متمثلة بحروب المنطقة وأبعادها النفطية.

2- دراسة أهم خطوات الإستراتيجية الأمريكية وآليات تنفيذها.

3- تحديد ملامح ومكونات الإستراتيجية الأمريكية في مجال الطاقة وإمدادات النفط.

4- معرفة الموقع الحقيقي للنفط العربي ضمن الأهداف الأمريكية .

- 5- التوصل إلى أبرز أسباب الاستهداف الأمريكي الدائم للمنطقة العربية.
- 6- تسليط الضوء على أهداف ومحددات السياسة الخارجية الأمريكية .
- 7- تحليل تأثير القرارات والتحركات الأمريكية على نفط الشرق الأوسط إنتاجاً وتسعيراً وتحديد العلاقة الحقيقية الكامنة بينهما.
- 8- كشف طبيعة العلاقة ومدى التأثير والتأثر بين ضمان إمدادات النفط والسياسة الخارجية الأمريكية.

فرضيات الدراسة

ينطلق البحث من الفرضيات التالية :

- 1- يشكل النفط محددًا أساسياً في رسم توجهات السياسة الخارجية الأمريكية و بالتالي تحديد أدواتها وأولوياتها حول العالم وتحديدًا تجاه منطقة الشرق الأوسط.
- 2- كان السعي وراء ضمان إمدادات النفط هدفاً مركزياً في شن الولايات المتحدة الأمريكية للعديد من الحروب حول العالم ،وخاصة في مواقع مخازين النفط الإستراتيجية.
- 3- السيطرة على منطقة الشرق الأوسط هو أحد الروافع أو الحوامل الضامنة للأمن القومي الأمريكي.
- 4- الشرق الأوسط سيبقى إلى زمنٍ بعيدٍ في دائرة الاستهداف الأمريكيّ.
- 5- هناك تطابقٌ شبه تامّ ما بين خرائطِ توزع الصراعات والحروب وبين مكامن الإحتياطيات الاستراتيجية النفطية حول العالم.

منهج الدراسة

في هذه الدراسة سنتبع منهج التحليل الوصفي والتاريخي ،مع التركيز على أدوات منهج التحليل الاستقرائي والاستنباطي ، إضافة إلى أدوات التحليل الإحصائي .

الدراسات السابقة

1- دراسة للدكتورة سوسن العساف (2008): بعنوان إستراتيجية الردع.. العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي: دراسة تحليلية وتوثيقية لمسيرة الردع الأمريكية وتطوراتها وأهدافها، لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة، وتقدم الدراسة بالأرقام والمعطيات مؤشرات على أن هذه السياسة تزداد كل يوم خطراً على العالم، فالقوة الأمريكية المتعاطمة لا تقف عند حدود معينة، بل إنها تمتد إلى مناطق شاسعة من الكون، كما تؤكد الدراسة أن الردع ما زال إستراتيجية قائمة تمارس وجودها في العلاقات الدولية الحالية، على الرغم من انقضاء الحاجة إليها، وقد ازدادت قوة الردع بعد ثورة التكنولوجيات الحديثة التي تمكن من تطوير الأسلحة الفتاكة بالأصل. حاولت الكاتبة بحث العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة وتحليلها من خلال ثلاثة أقسام رئيسية.

في الأول ناقشت تعريف العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة على أساس انبثاقها من الفكر العسكري الأمريكي وصبها في الإستراتيجية العسكرية ذات الهدف الأساس دفاعاً عن الدولة وتحقيق أمنها القومي. وتطرق هنا إلى القدرات العسكرية الأمريكية بشكل تفصيلي، وقارن القوة العسكرية الأمريكية في الحرب الباردة ثم فيما بعدها.

وعالجت ضمن القسم الثاني أثر العقيدة العسكرية الجديدة في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي، ولاسيما بتبني الولايات المتحدة الضربة الإستباقية والضربة الوقائية لمرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ناقلة هذا الإطار النظري إلى شكله العملي في أفغانستان والعراق.

بينما أفردت القسم الثالث للضربة الوقائية بمفهومها وتأثيرها في السياسة الكونية الأمريكية.

كما ترى المؤلفة أن سمات الإستراتيجية الأمريكية الجديدة ستكون ذات آليات بمجملها قائمة على القوة العسكرية، وفي مقدمتها قيادة الحروب الإستباقية والحروب غير المتوازنة أو اللامتماثلة، وهو ما ستعتمد عليه في القرن الحادي والعشرين، وبذلك ستكون هذه الاتجاهات والسمات العالمية مرتكزة على وجوب استمرار الولايات المتحدة في الحصول على تأييد المجتمع الدولي، ولكن لن تتردد في التصرف وحدها وبانفرادية متوقعة عبر ممارسة حقها في الدفاع عن الذات استباقياً، مع الاعتماد على نظريات صارمة، لعل أهمها نظرية تفوق الأمة والتي تعتمد في

تطبيقها مبدأ القوة والتفوق العسكري واعتبار كل من يعارضها أو يقف إلى جانب عدوها يجب التخلص منه أو على الأقل إضعافه وصولاً إلى مشروعها الكوني في الهيمنة وفرض الإرادة والسيطرة العالمية مع الاحتفاظ باستمرار القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي الجديد.

كما قامت المؤلفة بالحديث عن أثر الضربة الإستباقية في العلاقات الدولية بالمستويات الإقليمية (في العلاقات الأمريكية . الإيرانية . والعلاقات الأمريكية . السورية، والعلاقات الأمريكية . الكورية الشمالية)

و تناولت بالتحليل أثر إستراتيجية الردع الجديدة في علاقات القوة العالمية (في العلاقات الأمريكية . الروسية، والعلاقات الأمريكية . الأوروبية، والعلاقات الأمريكية . الصينية).

وفي الخاتمة توصلت الباحثة لاستنتاجات تتعلق بالمتغيرات الدولية الجديدة، وأثرها في الإصرار الأمريكي على قيادة العالم المعاصر، وأن العراق ليس إلا جزء أساس منه، و أن الهيمنة المزمعة تستدعي المقاومة حتمًا، ومن جميع الأطراف الدولية حتى العودة لنظام دولي جديد متوازن ومتكامل يسند بعضه بعضًا وصولاً إلى استقراره.

2- دراسة وليم إنغدهل (2007): قرن من الحروب . خفايا السياسات النفطية والمصرفية الأنجلو أمريكية والنظام الدولي الجديد:

هدفت الدراسة إلى عرض خفايا السياسات النفطية والمصرفية الأنجلو أمريكية والنظام الدولي الجديد، وبحث في الركائز الأساسية للإستراتيجية الأمريكية، ورسم الخطوط، وبداية المعركة العالمية للسيطرة على النفط، والزيت يصبح السلاح، والشرق الأدنى ساحة المعركة، والمنافسة الدولية حول النفط، وعرض نظام عالمي جديد.

وقد توصل الباحث إلى أن أسلوب الحرب الوقائية التي انتَهَجَتْهَا أمريكا فيما بات يُعرف بـ "مذهب بوش"، هو الإستراتيجية الجديدة التي تمنع قطعياً . كما يرى المحافظون الجدد . قيام هذه أو تلك من الدول المنافسة. من هذا المنطلق قام فريقٌ بزعامة ديك تشيني بوضع وثيقة بعنوان: "إعادة بناء الدفاعات الأمريكية"، وكان ذلك عن طريق الحرب الوقائية.

إن هذه الهيمنة على الأمم تقوم على ركيزتين: أولاًهما: القوة العسكرية التي لم يستطع أيُّ تحالف أن يُواجهها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والآخر: الدولار الأمريكي. إنَّ النظام النقديَّ الأمريكيَّ تأسَّسَ عام 1944؛ بغرض أن يكون للدولار الدورَ الوحيد في التعاملات المالية في العالم، وبذلك مارست الولايات المتحدة أكبرَ عملية احتيال في التاريخ، فهي تستورد بالدولار، وبتربُّب عليها جرَّاء ذلك ديونٌ كبيرة. إنَّ الميزان التجاري الأمريكي في عَجَزٍ مستمر، لكن ما يحدث أنَّ العالم بحاجة إلى أمرين: السوق الأمريكية لتسويق منتجاته من جهة، والقوة العسكرية الأمريكية لحماية أمنه القوميِّ من جهة أخرى، وهذا يوفِّرُ للولايات المتحدة استمرارَ عملية الاحتيال، دون أن يكون أحدٌ ما في هذا العالم قادراً على التصدِّي لذلك، أو الوقوف في وجهه، أو منعه.

3-دراسة د. محمد أحمد النابلسي : في مواجهة الأمركة :

تهدف هذه الدراسة في السبل التي تساعد على مواجهة هذه الأمركة، وبيان حقيقة الديمقراطية الأمريكية الموعودة، وبمراجعة نقدية لمشاريعها وخلفياتها وأدواتها، ولا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ترجمت الولايات المتحدة الأمريكية تفرداً قطباً واحداً، بحرب العراق الأولى، ثم طرحت بعدها النظام العالمي الجديد، ثم جاءت قضية عولمة اقتصاد السوق الأمريكية، كما عدّلت في إستراتيجية حلف الأطلسي، كي تملك حق التدخل في المناطق التي ترى فيها مصالح لدول الحلف، وهذه الذريعة استخدمها جورج بوش الابن بعد أحداث 9/11، فشن حرباً على ما يُسمَّى بـ"الإرهاب" وعلى العراق مرة أخرى متجاوزاً الأمم المتحدة، والمعارضة العالمية لهذه الحرب، وهذا ما عدّه مشروعاً لأمركة العالم .

ويتطرق الباحث إلى دراسات لعبت دوراً مهماً في الغزو الأمريكي، وفي تحرك المخابرات الأمريكية في بلادنا العربية، ككتب: نهاية التاريخ، ونهاية الإنسان، والمخابرات في سوق الثقافة. ويبين كيف استندت مبادرات "باول" لصناعة المخابرات لأولئك القادة، كما استندت إلى جماعات المجتمع المدني المصنعة في مختبرات وكالة المخابرات الأمريكية، وجذورها .

ويتوقع الكتاب عودة الاستعمار، ويوضّح أهداف الحرب الافتراضية وتغيير الخريطة العربية، وملامح الأمركة بالمقاومات الشعبية، وبالقطب الصين البديل، ويناقش مشروع بوش

الإنفاذي بعد 9/11 وأذيالها، وبعثة سياسة الأحلاف العسكرية، ويوضح حقيقة المسيحية الصهيونية، وخصوصيات الأمركة الثقافية.

4- دراسة أنيس الدغدي(2004): تاريخ بوش السري الأسود ورجالات البيت الأبيض :

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في ملف الرئيس الأمريكي جورج بوش ، الملف الشخصي والسياسي والاقتصادي للوقوف على تاريخه السري الكامل مع الفضائح والتجاوزات، واستغلال النفوذ، والكسب غير المشروع .

وذلك في مواضع ملفات جهاز مخابراته القوي (السي آي إيه) نفسه، ومن واقع سجلات البنّاجون الخاص جداً، ومن دفاتر وزارة الخارجية الأمريكية المحظورة، والممنوعة التصفح إلا بأمر من الرئيس شخصياً .

ووفق هذه الدراسة يطرح الباحث مجموعة من التساؤلات منها : لماذا اجتمع بوش بشيخ وقس وحاخام؟ وكيف عمل بوش مديراً لشركة بترول "بن لادن"؟ ويتطرق المؤلف إلى التحليل النفسي لشخصية بوش ورؤساء أمريكا من إيزنهاور إلى جورج بوش، وأين اختبأ الرئيس بوش أثناء كارثة 11 سبتمبر؟ لماذا اختار رايس كأول امرأة للأمن القومي؟ .

ويعدد المؤلف قائمة اليهود في إدارة بوش وصنّاع القرار، وأسباب قيادة بوش الحرب ضد العرب والمسلمين من خلال أوراق (السي آي إيه) السرية.

فهرس الدراسة

- 1 الفصل الأول ملامح السياسة الخارجية الأمريكية.
- 2 مقدمة.
- 3 المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.
- 6 المحدد الأول: ضمان إمدادات النفط.
- 16..... المحدد الثاني: ضمان أمن إسرائيل.
- 20..... المحدد الثالث: احتواء وتطوير أي محاولة للحد من النفوذ والهيمنة الأمريكية على المنطقة.
- 26..... المبحث الثاني: أدوات السياسة الخارجية الأمريكية.
- 26..... أولاً: القوة الخشنة والصّلبة(الحصول على ما تريد من خلال استخدام القوة والتهديد).
- 33..... ثانياً: القوة الناعمة(الحصول على ما تريد بجذب الآخرين وجعلهم يحبون ما ترغب).
- 47..... ثالثاً: القوة الذكية.
- 64..... المبحث الثالث: المكونات الاستراتيجية للأمن القومي الأمريكي.
- 69..... الفصل الثاني الإستراتيجية الأمريكية في مجال الطاقة النفطية.
- 70..... مقدمة.
- 72..... المبحث الأول: ملامح الإستراتيجية النفطية الأمريكية{نظرية أمن الطاقة}.
- 76..... أولاً: توزيع الاحتياطي النفطي الاستراتيجي عالمياً.
- 86..... ثانياً: خريطة حروب التغيير الأمريكية.
- 110 المبحث الثاني: الخريطة النفطية الأمريكية وحزام الأمن النفطي.
- 110..... أولاً: البعد الجغرا- أمني للسيطرة على مصادر النفط كمحدد من محددات الأمن القومي الأمريكي.
- 117..... ثانياً: حزام الأمن النفطي للولايات المتحدة الأمريكية.

122	المبحث الثالث: أميركا والسوق النفطية.....
124	أولاً: التقلبات في أسعار البترول.....
126	ثانياً: الطاقة الإنتاجية الفائضة ودورها في التأثير على أسعار البترول عالمياً.....
129	ثالثاً: الاستهلاك النفطي الأمريكي والعالمي ودوره في التأثير على أسعار النفط.....
145	رابعاً: الإنتاج العالمي للبترول ودوره بالتأثير في أسعار النفط.....
151	الفصل الثالث الأمن القومي الأمريكي وتطور آليات استهداف الشرق الأوسط.....
152	المبحث الأول: الشرق الأوسط مركز دائرة الاستهداف.....
153	أولاً: وسائل وآليات الاستهداف المعاصرة.....
153	• الترويج للقيم الأمريكية والثقافة الغربية (تعميق قنوات التبعية الثقافية):.....
	• الاستخدام المكثف لمؤسسات النظام الدولي لتسويق الاستهداف وشرعنته (باستخدام الديمقراطية وحقوق الإنسان):.....
155	
156	• استخدام الإعلام وتقنيات التحكم بالعقول(المجمع الإعلامي الأمريكي):.....
158	• التعاملات الاقتصادية والمالية الدولية:.....
163	• الحرب المستمرة على الإرهاب (والتطرف الأصولي):.....
166	• التدخل العسكري:.....
	• الحرب من الداخل من خلال استغلال الأزمات البنيوية، وتفجير ما يُعرف بثورات التغيير الديمقراطي.....
169	
171	المبحث الثاني: منعكسات استهداف الولايات المتحدة للشرق الأوسط ونتائجه.....
171	(1) احتلال بعض دول منطقة الشرق الأوسط.....
175	(2) إغراق المنطقة بمزيد من المشكلات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والإنسانية:.....
187	(3) تحويل المنطقة إلى سوقٍ كبيرة لتصريف المنتجات العسكرية:.....

- 4) جعل دول المنطقة دائرة تجاذب وصراع بين استراتيجيات ومصالح الدول الكبرى: 190
- 5) خروج إسرائيل كمنتصر وحيد في ساحة الشرق الأوسط وبالتالي ضمان أمن إسرائيل بصورة
لم تكن معهودة أو متوقعة من خلال: 191
- المبحث الثالث: المسار الزمني لخرائط الحروب الأميركية الراهنة على الموارد الاقتصادية 194
- أولاً: الحرب على أفغانستان..... 194
- ثانياً: الحرب على العراق..... 198
- ثالثاً: انفصال السودان..... 202
- رابعاً: السيطرة الأميركية على الخليج العربي..... 205
- خامساً: ثورات الربيع العربي ومحاولات ضرب سورية..... 206
- النتائج والملاحظات..... 213
- مناقشة الفرضيات 215
- قائمة المراجع والمصادر 218

فهرس الجداول والأشكال البيانية

أولاً: الجداول

- جدول 1: جدول يبين إنتاج واستهلاك الولايات المتحدة الأمريكية النفطى باليوم 11
- جدول 2: مقدار الإنفاق العسكري العالمى بحسب الأقاليم لعام 2012..... 27
- جدول 3: الإنفاق العسكري الأمريكى خلال الفترة 1994-2012 وفق الأسعار الجارية ونسبة مساهمتها من الـGDP..... 28
- جدول 4: أهم الدول المستفيدة من برنامج المساعدات الأمريكية للسنة المالية 2011-2012..... 36
- جدول 5: أهم الدول المستفيدة من برنامج المساعدات الأمريكية للسنة المالية 2010..... 37
- جدول 6: أهم القطاعات التي تغطيها برامج الـ USAID للسنوات المالية 2011-2012..... 40
- جدول 7: جدول بأهم التجمعات الاقتصادية في العالم 45
- جدول 8: جدول يبين التغيرات بأرقام أعمال كبرى شركات التسليح خلال فترة الحرب على العراق قبلها وبعدها..... 52
- جدول 9: مبيعات أكبر 10 شركات منتجة للسلاح لعام 2011..... 53
- جدول 10: نصيب الدول من شركات التصنيع العسكري بحسب قائمة سيبري للـ 100 شركة الكبرى لعام 2009..... 55
- جدول 11: توزع الاحتياطي النفطى الخام المؤكد جغرافياً (ألف مليون برميل)..... 77
- جدول 12: جدول يوضح إجمالي الاحتياطيات النفطية للدول العربية ونسبتها من الاحتياطيات العالمية للفترة (2000-2012)..... 80
- جدول 13: احتياطيات النفط العالمية وعمرها المتبقي في الفترة من عام 1980-2012..... 82
- جدول 14: التوزيع الجغرافي لاحتياطيات الدول العربية النفطية بحسب الأقاليم لعام 2013..... 84
- جدول 15: احتياطيات النفط الخليجي وعمرها المتبقي لعام 2012..... 92

- جدول 16: تجارة البضائع بين إفريقيا والولايات المتحدة للسنة المالية 2012 (مليون دولار). 97
- جدول 17: احتياطات النفط الإفريقي وعمرها المتبقي لعام 2012. 102
- جدول 18: عمليات القرصنة المبلغ عنها في المياه الإفريقية خلال الفترة (2000-2004). 116
- جدول 19: تطور الاستهلاك العالمي للنفط بحسب الأقاليم من (2000-2010) (ألف برميل يومياً) 130
- جدول 20: ترتيب أكثر عشر دول استهلاكاً للنفط لعام 2012. 134
- جدول 21: التوقعات المستقبلية للطلب العالمي على النفط حتى عام 2030. 143
- جدول 22: ترتيب الدول الـ(10) الأولى من حيث الإنتاج لعام 2012. 146
- جدول 23: إنتاج النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي حسب المناطق العالمية 1994-2010 (ألف برميل /يومياً). 148
- جدول 24: جدول بالديون الخارجية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. 160
- جدول 25: جدول يبين عدد المنظمات الإرهابية في العالم وحالة نشاطها: 164
- جدول 26: جدول بأهم العمليات العسكرية الأميركية. 168
- جدول 27: توزيع القوات الأميركية حسب القطاعات العسكرية العاملة: 172
- جدول 28: عدد الجنود الأميركيين في بعض دول الشرق الأوسط حتى عام 2010: 173
- جدول 29: نسب الفقر في مصر وفق خط الفقر الوطني والدولي (%) 177
- جدول 30: جدول تطور المعونة الاقتصادية المقدمة من أميركا إلى مصر. 178
- جدول 31: جدول مقارنة يبين تطور الإصابة بالأمراض السرطانية قبل الحرب على العراق وبعدها 181
- جدول 32: جدول بتطور احتياجات الصين النفطية الخارجية للفترة 2000-2012: 184
- جدول 33: جدول بأكبر الموردين والمستوردين للسلاح في العالم لعام 2011. 189

- جدول 34: جدول بأهم الثروات المستهدفة في أفغانستان واستخداماتها.....196
- جدول 35: جدول بعدد المدارس المتضررة نتيجة أحداث سورية مع التكلفة التقديرية لكل منها(2012-2013).....210

ثانياً: الأشكال البيانية

- شكل 1: رسم بياني يوضح التغيرات الحاصلة في إنتاج النفط الأميركي من عام 1960 حتى 2012 10
- شكل 2: الكمية اللازمة لتلبية احتياجات السوق الداخلية للولايات المتحدة الأميركية من النفط..... 15
- شكل 3: مقارنة الإنفاق العسكري للولايات المتحدة بالنسبة للعالم عام 2011.....30
- شكل 4: شكل بياني يوضح مقدار التغير في احتياطيات الشرق الأوسط من النفط للفترة من 2003-2012 (مليار برميل) 79
- شكل 5: شكل بياني يوضح إجمالي الاحتياطيات النفطية للدول العربية للفترة(2000-2012) 80
- شكل 6: تقدير للاحتياطيات النفطية المثبتة لبحر قزوين للفترة 2000-2012(مليار برميل) 87
- شكل 7: توزيع الاحتياطيات النفطية المثبتة لبحر قزوين كما في نهاية عام 2006(%) 88
- شكل 8: إجمالي احتياطي نفط الخليج العربي للفترة ما بين 2000-2012 (مليار برميل) 89
- شكل 9: توزيع الاحتياطيات النفطية المثبتة لمنطقة الخليج العربي وإيران حتى نهاية عام 2012 .. 91
- شكل 10: إجمالي احتياطي نفط إفريقيا للفترة ما بين 2000-2012 (مليار برميل) 100
- شكل 11: توزيع الاحتياطيات النفطية المثبتة لمنطقة القارة الإفريقية لعام 2012.....101
- شكل 12: احتياطيات الغاز الأميركي خلال الفترة الممتدة من 2000-2012.....104
- شكل 13: احتياطيات النفط الفنزويلي خلال الفترة(2000-2012).....106
- شكل 14: متوسط أسعار النفط بحسب سلة أوبك للفترة 2000-2013..... 125

- شكل 15: متوسط الطاقة الانتاجية الفائضة من النفط الخام وأسعارها بحسب الأرباع للفترة 20001-2012 127
- شكل 16: تطور الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2001-2012) ألف برميل باليوم. ... 132
- شكل 17: رسم بياني يبين (ذروة هوبيرت) في نضوب الموارد النفطية..... 144
- شكل 18: إجمالي الطاقة الانتاجية لدول الأوبك خلال الفترة (2000-2012) 147
- شكل 19: المجمع الإعلامي الأميركي ومدى سيطرة اليهود على الإعلام الأميركي..... 157
- شكل 20: التنمية وفق افتراضات البنك الدولي..... 161
- شكل 21: شكل بياني يوضح تطور النسبة المفروضة كعبء خدمة دين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا..... 163
- شكل 22: أعلى 14 دولة تنتزع وتنشط فيها القوات الأميركية حسب بيانات وزارة الدفاع الأميركية لعام 2011:..... 174
- شكل 23: إجمالي عدد القتلى المقدرة بنتيجة أعمال العنف والإرهاب في العراق خلال 2007 ... 179
- شكل 24: أشكال استغلال الضحايا المكتشفين في الاتجار بالبشر (%) حسب المناطق خلال الفترة(2007-2010)..... 180
- شكل 25: جدول بياني يبين التزايد الملحوظ للإنفاق العسكري للدول العربية والشرق الأوسط خلال الفترة (2001-2012)..... 183
- شكل 26: التركيب القطاعي للخسائر نتيجة أزمة سورية للفترة 2011-2013(الربع الأول) 207
- شكل 27: الخسارة المقدرة في مخزون رأس المال (مليون دولار) 2011-2013..... 208

الفصل الأول

ملامح السياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية

المحدد الأول: ضمان إمدادات النفط

المحدد الثاني: ضمان أمن إسرائيل

المحدد الثالث: احتواء وتطوير أي محاولة للحد من النفوذ والهيمنة الأمريكية على المنطقة.

المبحث الثاني: أدوات السياسة الخارجية الأمريكية

أولاً: القوة الخشنة والصلابة (الحصول على ما تريد من خلال استخدام القوة والتهديد)

ثانياً: القوة الناعمة (الحصول على ما تريد بجذب الآخرين وجعلهم يحبون ما ترغب)

ثالثاً: القوة الذكية

مقدمة

تتحرك السياسة الخارجية لكل دولة وفق منهج معين، يُمثل الإطار الذي يتحكم بحركتها ويدفعها نحو تحقيق أهدافها، هذا الإطار هو بمثابة المرجعية الفكرية لسياساتها ولأهدافها الاقتصادية، السياسية، والعسكرية.

الولايات المتحدة الأمريكية هي إحدى الدول التي لها مرجعيته المحددة لسلوكها، وأساليب تحقيق أهدافها وتصريف شؤونها، فباستقراء لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية: نجد أنها ومنذ خروجها من عزلتها الدولية، وهي تُقيم إستراتيجيتها على أساس هدف واحد متعدد الأدوات، هذا الهدف نجده أخذ بالبروز بصورة أكبر وأسرع منذ تفكك المنظومة الاشتراكية، والانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع ما بعد الصناعي، ودخول العالم إلى مرحلة العولمة والثورة الصناعية الثالثة، فكانت الولايات المتحدة الأمريكية قائدة لها، الأمر الذي أدى إلى تحول في الأطر المرجعية أحدث بدوره تأثيراً واضحاً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

إن ما أكدته دائماً الأدبيات السياسية للكونغرس الأمريكي، مُتمثلةً بالسياسة الخارجية وأساليب تعاطي واشنطن مع مصالحها تجاه العالم الخارجي، الذي كان جلياً من خلال الميل الدائم للبذل في سبيل تخطي ما تواجهه من عوائق سواء بتكاليف مادية أو بشرية، هو تدمير أي دولة قد تقف عائقاً أمام طموحاتها ومصالحها. لاسيما إذا ما كانت هذه الطموحات تُجسدُ محددات الأمن القومي للولايات المتحدة، مُتمثلةً بمحاورها الثلاث (أمن إسرائيل، وضمان الإمدادات النفطية، واستمرارها بثورتها الصناعية الرأسمالية) وما تشكله من احتواء وردع لأي قوة صاعدة قد تقف في وجه التفوق الأمريكي، وخاصةً بالنسبة لأقطاب التعاكس المصلحي (الصين وروسيا)، مدعومةً بامتلاكها لقوة عسكرية ضخمة وبترسنة ضخمة من الأسلحة (خاصةً النووية)، بما يُجسدُ قدرتها على إتباع أي إستراتيجية سياسية أو عسكرية قد تراها مناسبةً لإخضاع طرفٍ ما لطموحاتها وأهدافها، أو على الأقل ردعه واحتواءه، سواءً أكانت معتمدةً في إستراتيجياتها المختلفة على تقنيات القوة الناعمة أو الصلبة أو الذكية.

وبما أن أهدافها الرئيسية تكمن في قلب منطقة الشرق الأوسط، فإن الشرق الأوسط يتوضع في قلب إستراتيجياتها، خاصةً (الخليج العربي، وحوض بحر قزوين، وبلاد الشام)، وعلى هذا الأساس رَسَمَتْ واشنطن سياستها الخارجية بشكلٍ عام.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية

تتحرك سياسة أميركا الخارجية وفقاً لمجموعة من المحددات الإستراتيجية المصلحية، التي ترسّم وفقها مخططات الاستهداف، وعليه كانت القضية الرئيسية في السياسة الدولية لواشنطن، هي محاولة تكريس " سيطرة القطب الواحد"⁽¹⁾، والتي وجدت مفتاحها من خلال مزيج متجانس من المقومات: كالقوة الاقتصادية وقوة الفعل السياسي والقوة العسكرية، التي بدورها تتفاعل معاً لتخلق نوعاً جديداً من القوى فاق في خطورته القوة الناعمة والصلبة تمثلت بالقوة الذكية، التي أدت لخلق طوقٍ أمنيٍّ حول مناطق المصالح الحيوية بما يضمن استمرارية التراكم الرأسمالي، الذي يسمح للاقتصاد الأمريكي بإعادة الحياة إلى مناطق الشلل، وبنفس الوقت يقوم بإكمال عمل السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال دعم تكاليف السيطرة العسكرية على مناطق العالم ذات الأهمية الإستراتيجية⁽²⁾، ما يعني وجود تكاملٍ ما بين السياسة والاقتصاد والقدرات العسكرية، الأمر الذي يؤدي لخلق تلك القوة التي تساعد على إدامة السطوة السياسية والعسكرية للإمبراطورية الأمريكية.

طبعاً وهنا لا يمكن الفصل بين محددات السياسة الخارجية ومحددات الأمن القومي الأمريكي، على اعتبار أن الهدف واحدٌ متمثلاً بأولوية المصالح الأمريكية، لذلك فإنَّ محددات سياسة أميركا هي محددات أمنها القومي، والتي لا يمكن لرئيس أميركا أن يحد عنها مهما كان حزبه المسيطر، فالظاهر حزبان (جمهوري وديمقراطي)، والجوهر هو استدامة سيطرة القطب الواحد بزعامة الطبقة العليا المسيطرة في العالم، وعليه لم يكن أياً من الرؤساء سواءً: (أبراهام لنكولن، جيمز غارفيلد، وليم ماكنلي، تيودور روزفلت، فرانكلين روزفلت، هاري ترومان، جون كنيدي، رونالد ريغان، ريتشارد نيكسون، بوش الأب، بيل كلينتون، بوش الابن، وحالياً باراك أوباما وغيرهم)، لم يكون سوى مجسدين لهذا الهدف، يُصدرون أوامرهم بما يُعزّز سطوة الحكومات الخفية للولايات المتحدة ويخدمها، مُتمثلةً ب(مجمعات الصناعة العسكرية، وجماعات الاحتكارات النفطية، والمنظمات اليهودية وأبرزها الأيباك)، حيث أنه لا يمكن وصف نشاطات أي من هؤلاء الرؤساء وغيرهم من الذين تواردوا على حكم الولايات المتحدة

(1) كالينيكوس، أليكس، الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، العدد 97 من إنترناشيونال سوشاليزم، شتاء 2002.

(2) هارفي، ديفيد، م.س.ذ ص 28، انظر تقرير المركز العربي للدراسات المستقبلية: المخابرات المركزية الأمريكية تشرف على دراسة مستقبلية تستشرف مستقبل العالم لعام 2015.

الأمريكية بأنها تُشكّل فلسفةً أمريكيةً جديدةً في طور علاقاتها مع العالم الخارجي، وإنما كانوا الأداة أو الواجهة القانونية التي تُمارَس من خلالها الأحكام والقرارات السياسية، لصالح من يسيطرون على القرارات الاستثمارية والمالية. سواءً أكان ذلك بالانعزال عن العالم الخارجي أو بإتباع إستراتيجية الباب المفتوح التي اعتمدها الرئيس وبلسون) والتي تهدف إلى نشر مبادئ الديمقراطية والحرية، ومن أجل ذلك التجأت إلى تحرير الخدمات وحركة البضائع والاستثمارات ضماناً لمصالحها القومية وتدعيماً لمركزها كقوةٍ عظيمةٍ (بمعنى أنّ الولايات المتحدة وجدت بالعوالم مصالحتها وضمان أمنها القومي والاقتصادي، من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تحتوي ضمناً على الحماية المطلقة للمصالح الأمريكية من أيّ اعتداءٍ، وبالتالي الحفاظ على الأمن القومي من خلال البدء بعسكرة الاقتصاد والسياسة، وهو ما بدأت أميركا فعلاً بتطبيقه منذ نهاية الحرب الباردة.

فكانت السياسة الأمريكية الخارجية خاضعةً لثوابت لا تحيدُ، مهما اختلفت آليات التطبيق ونظريات السياسة الخارجية، وما مصطلحات حرب الضرورة والحرب العادلة، والديمقراطية، والحرب الاستباقية، والحرب على الإرهاب بدءاً بأفغانستان مروراً بالعراق والحصار على إيران وانتهاءً بالشرق الأوسط بأكمله إلا تأكيداً على الثوابت الأمريكية (نفط، سلاح، إسرائيل) والتي تُمثل محدداتٍ جوهريةٍ لإستراتيجية أميركا في الشرق الأوسط، وجوهر أمنها القومي، التي تمّ التأكيد عليها في نص البيان الذي أصدره البيت الأبيض، والذي يلخص إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية:

"إنّ المُثل التي استلهمها تاريخنا - الحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية - تلهم الآن بشكل متزايد الأفراد والدول في شتى أنحاء العالم. ... ونحن نختار القيادة لا الانعزالية، والسعي إلى التجارة الحرة والأسواق المفتوحة لا الحمائية (سياسة حماية الإنتاج الوطني). إننا نختار معالجة أمر التحديات الآن لا تركها للأجيال القادمة. ونحن نقاتل أعداءنا في الخارج بدل انتظارهم ليصلوا إلى بلدنا. إننا نسعى إلى توجيه العالم، وليس فقط إلى التوجه بتسيير من العالم؛ إلى التأثير على الأحداث نحو ما هو أفضل بدل القبول تحت رحمة الأحداث."⁽¹⁾ وقد تجسدت تلك المحددات بما يلي:

ضمان تدفق النفط من خلال السيطرة التامة على الشرق الأوسط وجميع الدول المنتجة، بالإضافة إلى الدول التي تعبر إمدادات النفط أراضيها.

(1) رسالة الرئيس جورج دبليو. بوش التي شكلت مقدمة إستراتيجية الأمن القومي، لفترة رئاسته الثانية، في 16 آذار/مارس، 2006.

1- ضمان أمن إسرائيل القومي، لأن أمنها من أمن أميركا، وخاصة مع وجود القنعة لدى الرؤساء الأمريكيين بالروابط القوية بين أميركا وإسرائيل.

2- عدم السماح بظهور دولة قوية تنافس الولايات المتحدة في السيطرة على العالم، أو قد تُهدد مصالحها وتعرض طريق سطوتها وتفردتها العالمي، وهذا ما يفسر العداء الأميركي لروسيا والصين وإيران وكوريا الشمالية وأي دولة غير حليفة قد تسعى لامتلاك القوة وتعارض المصالح الأمريكية وأمنها القومي والذي ربطته أميركا أصلاً بالنفط من جهة وإسرائيل من جهة أخرى.

وإن أي تهديد لأي من الثوابت الأمريكية يُعتبر تهديداً مباشراً لأمنها القومي، ما يستلزم تدخلاً مباشراً غير مبرر، وقد يكون هذا التدخل اقتصادياً أو عسكرياً أو سياسياً، وعليه تم ابتكار ما يسمى ب"الضربة الاستباقية، والضربة الوقائية" القائمة على أساس الشك بالتوايا، ولكن بشكل عام يمكن تحديد أربعة محددات ظاهرية في السياسة الخارجية الأمريكية تُستخدم لحماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية هي⁽¹⁾:

أ- منع العدو من إقامة قواعد عسكرية يستطيع منها الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها.

ب- الدفاع عن حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية في العالم.

ت- تطوير التجارة العالمية، ونشر الرفاه والازدهار الاقتصادي.

ث- العمل على إيجاد الظروف الملائمة للغرب في توازن القوى في العالم.

وعملياً إن المصالح الدائمة للولايات المتحدة الاقتصادية والنفطية والعسكرية والإستراتيجية، والاستقرار السياسي وضمان أمن حلفائها. كلها عوامل حرجة في صنع السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط وقد لعبت دوراً هاماً في صوغ قرار الحرب على العراق، وباقي حروب المنطقة، وتوتراتها الراهنة والمستقبلية.

⁽¹⁾Chase. j.Defining National Interest of the United States Journal of Politics, November 1956,p.720 .

وسنقومُ فيما يلي بتوضيح هذه المحددات والدخول في تفاصيلها كي نقفَ على دلالاتها ومضامينها الإستراتيجية، السياسية والاقتصادية، وذلك من خلال استعراضها تباعاً:

المحدد الأول: ضمان إمدادات النفط

تُعتبرُ الولاياتُ المتحدةُ الأميركيةً واحدةً من الدولِ العظمى التي امتلكت الكثير من نقاط القوة، لدرجة الوصولِ إلى حدودٍ من القوة لم يُعرف لها مثيل عبر التاريخ. إلا أنَّ واحدةً من أهمِّ نقاط ضعفها حالت دون ذلك، متمثلةً بالحاجة إلى مصادر الطاقة النفطية، فالبتروك ومشتقاته يُعتبرُ من أهم أركان قوة الولايات المتحدة الأميركية⁽¹⁾ وضعفها بنفس الوقت، والذي لا يمكن السيطرة عليه إلا من خلال السيطرة على آبار إنتاجه، وآليات نقله سواءً البرية أو البحرية، وأسواق تصريفه، لذلك كان لا بد من فرض طوقٍ آمنٍ حول آبار إنتاج النفط، ومن ثمَّ القيامُ برسم خارطة السياسة النفطية الأميركية، المشتملة على جميع آبار النفط وممراته وأسواق تصريفه.

وبينما أنَّ ثلثي الاحتياطي البتروك المكتشف يوجد في الشرق الأوسط، فإنَّ أكبر الدول المستهلكة له هي الولايات المتحدة الأميركية، وعلى أساس ذلك أعادت واشنطن تعريف السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. فكانت فترة ما بين الحربين فترة ترقيٍّ وانتظارٍ بالنسبة للولايات المتحدة الحريصة على تطبيق انتقالها من (عقيدة مونرو)⁽²⁾ إلى (عقيدة ترومان)⁽³⁾. حيث "مثَّلت الحرب العالمية الأولى علامة تحذيرٍ بالنسبة لواشنطن، التي أدركت فجأةً المخاطر التي رُئِمًا تكتنف سياسة القوى العظيمة تجاهها. وأكدت الحرب العالمية الثانية هذا التصور، فدفعت الولايات المتحدة إلى الشروع في تولي مصيرها بنفسها بحزمٍ وفعاليةٍ، وكذلك مصير البلدان الأخرى. لكنَّ التهديد الذي تُسبب منذ

(1) لوبيز. سيبييل. فيليب، جيوبولوتيك البترول، ترجمه من الفرنسية: د. صلاح نيّوف، صادر عن دار نشر باريسية " Armand Colin"، إشراف الجغرافي الفرنسي المعروف Yves Lacoste، 2006، ص25.

(2) مبدأ مونرو هو سياسة الولايات المتحدة قدمت في 2 ديسمبر 1823، من قبل الرئيس الأميركي جيمس مونرو، ومحتواه بأن أي جهود تبذل من قبل الدول الأوروبية والتي تهدف إلى احتلال أو التدخل بأراضي في شمال أو جنوب أميركا سوف ينظر إليها على أنها أعمال عدوانية، الأمر الذي يتطلب تدخل الولايات المتحدة الأميركية.

(3) في 12 مارس 1947 أخطر الرئيس الأميركي " هاري ترومان. Harry Truman"، الكونجرس الأميركي: "بأن يجب على الولايات المتحدة إتباع سياسة مساعدة الشعوب الحرة، التي تقاوم محاولات إخضاعها، من خلال العمل العسكري، أو من خلال الضغط الخارجي". وعلى ضوء بيان ترومان الذي أصبح يعرف باسم " مذهب (عقيدة) ترومان"، اعتمد الكونجرس 400 مليون دولار لمساعدة اليونان وتركيا في يونيو (حزيران) 1948 لمواجهة الضغط السوفيتي على هذين البلدين.

العام 1945 للإتحاد السوفييتي، والذي صُوِّر كمنافسٍ مباشرٍ يُهدِّدُ المصالحَ الأمريكيةَ، برَّرَ وعزَّزَ على نحوٍ كبيرٍ تَدخُّلَ واشنطن في شؤون الشرق الأوسط. فعلاوةً على أهمية الموارد النفطية في المنطقة، هناك عوامل سياسية إستراتيجية فرضت نفسها على رؤية الولايات المتحدة، التي أدركت دورَ وسمعةَ (المنقذ) الذين اكتسبتهما عقب مشاركتها في الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾.

في اليوم السادس عشر من شهر (كانون الثاني) من عام 1991 (بداية حرب الخليج)، أعلن الرئيس الأمريكي عن (نظام عالمي جديد) يتميز بسيادة القانون، قائلاً: "حيث سيادة القانون، لا قانون الغاب، هي التي تحكم سلوك الأمم"⁽²⁾. وبعد انتهاء الحرب حاول جورج بوش أن يُعرِّفَ صيغَ المصطلحات الغامضة التي وردت في بياناته باستخدام أسلوب عاطفي كالذي استخدمه (السير ونستون تشرشل) بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك برفع شعارات العدالة والإنصاف والحرية واحترام حقوق الإنسان والحوار بدلاً من الحرب كقاعدةٍ لنظامٍ عالميٍّ جديدٍ بين الشعوب، و"هو نظام كان من شأنه حماية الضعيف من القوي"⁽³⁾. وعلى المنظر السياسي أن يستقصي إلى أيِّ مدى تُشكِّلُ هذه البيانات وغيرها من البيانات المماثلة، التي يُلقبها الساسة الغربيون مُنذُ انهيار الشيوعية، أكثر من مجرد محاولة لإضفاء الشرعية الأيديولوجية على ممارسة القوة، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية؛ بل وإلى أيِّ مدى يمكن تبرير مغالاة جورج بوش الأب في الإشادة بفترة حكمه بقوله "كانت فترة زمنية بلغت فيها الإنسانية أشدها"⁽⁴⁾. كيف يمكن تبريره من حيث حدوثٍ تعيُّرٍ تاريخيٍّ أساسيٍّ، أي التغيُّر في صورة العالم السياسية؟ هذه السياسة التي عاد ليتبناها جورج بوش الابن بعد توليه زمام الأمور مباشرةً ومعلنًا عن مصطلحاته الخاصة (الإرهاب والأمن والنزعة الإسلامية والامبريالية والاستبداد والديمقراطية والخير

(1) ميكائيل، براء، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة د. رندا البعث، دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 54-55.

(2) خطاب إلى الشعب الأمريكي في 16 يناير (كانون الثاني) 1991.

(3) خطاب إلى الكونغرس في 6 مارس (آذار) 1991. النص الرسمي كما جاء في دائرة الإعلام للولايات المتحدة (United States Information Service) بوش يذكر الحاجة إلى الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط" (النص: بوش 3/6 خطاب إلى الكونغرس). الصفحة 5. "يتضح من هذه الناحية أن الرئيس الأمريكي قد فهم فكرته عن النظام العالمي الجديد بمعنى أنه "الرد المعاصر على شكل مثالي للمجتمع العالمي". وكان كاميلو داغو قد صاغ هذه الفكرة قبل وقت طويل من بداية المناقشة المعاصرة في مقاله المعنون: "عناصر لنظام عالمي جديد"، المنشور في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، المجلد 52 (1952)، الصفحة 152.

(4) خطاب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1 أكتوبر (تشرين الأول) 1990.

والشر والحرب والسلام)، ومؤكداً على السياسة التدخلية للولايات المتحدة الأمريكية، منذ أن أعلن الحرب على الإرهاب كذريعة لوصول الولايات المتحدة الأمريكية إلى أهدافها في جميع دول العالم، لاسيما الأهداف النفطية.

وفي الحقيقة فإن أول استهداف أميركي مباشر لمناطق النفط، كان عقب (حرب الخليج الثانية) التي سمحت لواشنطن بإجراء أول تمرکز لقواتها في منطقة الخليج، وذلك بعد أن أدركت مدى أهمية الشرق الأوسط في الصراعات الدولية المستقبلية خاصة وأنه يحتل المرتبة النفطية الأولى.

لقد بدأت الأطماع الأمريكية بالنفط مع بدايات القرن العشرين بعد بدء الثورة الصناعية الثانية عندها اشتدّ النظر إلى الشرق الأوسط ونفطه حيث كان النفط هو الطريق الوحيد لأي طامح إلى التفوق سياسياً كان أم اقتصادياً، أمّا السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط فقد بدأت ترتسم معالمها بشكل واضح في الأربعينيات من القرن العشرين عندما أدركت الولايات المتحدة بأنه لا يكفي كي تحافظ على أدائها الاقتصادي الاكتفاء بالتزود النفطي الضروري، وإنما ينبغي عليها الوصول إلى أسواقه بشروط تفضيلية تتجاوز أية منافسة⁽¹⁾. ومع مطلع التسعينيات، عرفت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط إعادة تعيين كبيرة لتوجهاتها. فقد أدى انهيار جدار برلين في العام 1989، متبوعاً بالتفكك الجزئي للاتحاد السوفيتي بعد عامين، إلى نشوء منطقتين جديدتين في المقاربة الأمريكية للشرق الأوسط، "لكن بدايات تبني واشنطن لسياسة عربية بالمعنى الحرفي للكلمة تعود إلى حقبة أبعد زمنياً. فميثاق كوينسي، الذي أبرم في 14 شباط 1945، كان رمزاً للرغبة الأمريكية في إقامة سياسة تحالفات مع الدول العربية في المنطقة. حينذاك، اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية على المملكة العربية السعودية ضمان الدفاع عن أراضيها في حال تعرضها لاعتداء خارجي، وفي المقابل تستفيد واشنطن من الأفضلية في مجال الامتيازات النفطية السعودية"⁽²⁾.

وفي هذا الإطار لا بدّ من الإشارة إلى أنّ النفط قد فرض نفسه كسلعة إستراتيجية منذ الحرب العالمية الأولى، وقد تعزّز هذا الفرض خلال الحرب العالمية الثانية عندما احتل هتلر رومانيا ليؤمن إمدادات النفط لجيوشه.

(1) ميكائيل براء، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ص 41+43 بتصرف.

(2) المصدر السابق، ص 12.

ومع نهاية هذه الحرب تحول النفط من سلعة إستراتيجية إلى سلعة تُحوّل المناطق المنتجة لها إلى مناطق إستراتيجية. وهذا التحوّل يوضّح ويشرح كافة الحروب والأزمات الناشئة عقب نهاية الحرب العالمية الثانية. "فمنذ ذلك الوقت وحتى اليوم، لا يمكننا رصد أيّ تحريكٍ سياسيٍّ في هذه المناطق بدون أن تكونَ لعاملِ النفطِ حصّتهُ فيها. ابتداءً من إقامة إسرائيل كراسٍ حربيةٍ في مواجهة الشيوعية، وزحفها إلى جوارِ دولِ النفطِ. مروراً بالتحالفِ مع إيران أيامَ الشاه، والتّدخُلِ ضدَّ حركةٍ مصدق. ومن ثم تغيير اللعبة بالتخلي عن الشاه والتحول إلى سياسة الاحتواء المزدوج الذي توجّهتُ حربُ الخليج الأولى"⁽¹⁾.

أما حربُ الخليج الثانية فقد جاءت في وقتٍ عانت فيه شركاتُ النفطِ الأمريكية من شبح الإفلاس. حتى راحت تَضغطُ على أصحابِ القرارِ الأمريكي لكي يَمنعوا تدفقَ النفطِ من الخليج العربيّ بأيّ وسيلةٍ⁽²⁾، في تلك الفترة نجد أن "سعرَ برميلِ النفطِ (برنت) كان في حدود الـ (23) دولاراً ولكنّه عادَ للتراجعِ بطريقةٍ مريعةٍ، وحتى إلى ما بعدَ الحربِ استمرَّ ذلكَ التراجعُ في السعر. فكان متوسطُ سعرِ البرميلِ عام 1991-1992 في حدود الـ 19 دولاراً"⁽³⁾. وكان الخبراءُ يتوقعونَ تراجعهُ إلى ما دون ذلكَ بكثيرٍ لولا حربُ الخليج الثانية.

وهذا يقودنا لاستنتاج الأثرِ الإستراتيجيِّ للنفطِ على السياسةِ الخارجيةِ للولاياتِ المتحدةِ نفسها وعلى تدخلاتها العسكريّة، لاسيّما إذا عرَفنا بأنَّ الولاياتِ المتحدةِ وصَلتْ إلى القدرةِ القصوى⁽⁴⁾ في إنتاجِ النفطِ من حقولها المحلية منذ سنة 1970 حيث كانت تنتج حوالي (11.297) مليون برميل في

(1) وكالة الأخبار الإسلامية (نبا)، إعداد مركز المستقبل، النفط العربي ممنوع من العولمة.

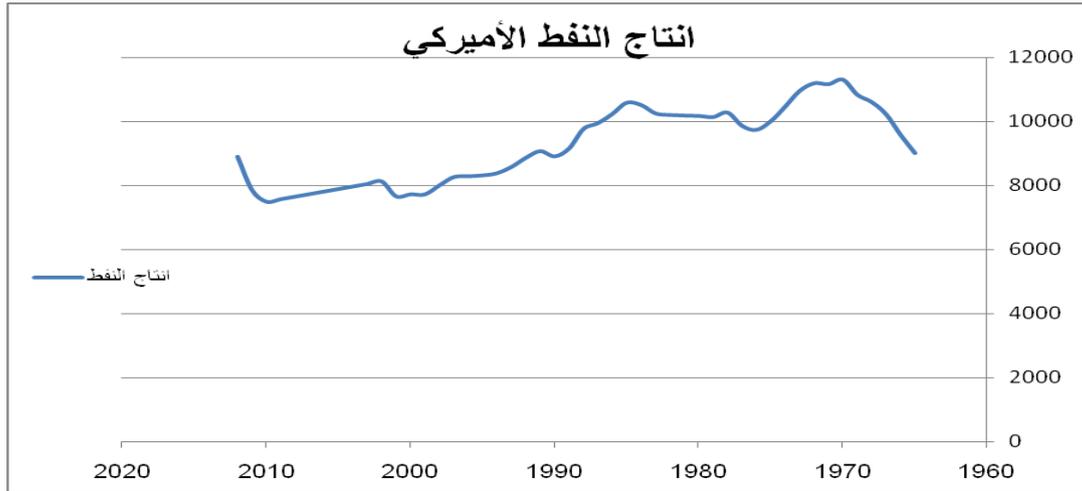
(2) وهذا دليل على أن القرار السياسي الأمريكي يتخذ استناداً لمصالح الشركات الكبرى الملاك الحقيقيين للولايات المتحدة الأمريكية وهي الشركات المتعددة الجنسيات أما السياسيون (مجلس الشيوخ، الكونغرس، حكومات الولايات المتحدة، وغيرهم.....) فهم أدوات للإقناع واستخدام السلطة و تنفيذ القرارات باسم الحكومة والدولة لمصلحة تلك الشركات

(3) حسب تقرير منظمة الأوبك لعام 1992.

(4) يعرف الإنتاج الأقصى للبتروك على أساس النقطة الزمنية التي يكون عندها معدل الإنتاج لحقل نفط قد وصل أقصاه. ويعد تلك النقطة تبدأ إنتاجية البئر في النقصان، وتصف نظرية هوبرت (M. King Hubbert) تطابق الإنتاج العالمي على المنحنى الذي قام بتقديره عام 1956. وطبقاً لرؤيته: تبدأ الإنتاجية العالمية بعد القمة في النقصان طبقاً لدالة أسية. ويمكن أن يكون الانخفاض أقل حدة بسبب اكتشاف آبار جديدة واستخدام تقنيات متقدمة.

اليوم⁽¹⁾، وذلك بعد أن كانت الولايات المتحدة تُعتبر أكبر مُنتجٍ للنفط الخام في العالم، ومُنذُ ذلك الوقت بدأت قُدْرَتُها الإنتاجية تتناقص حتى وصلت عام 2012 إلى حوالي (8.905) مليون برميل في اليوم وبنسبة 9.6% من الإنتاج العالمي⁽²⁾، وفيما يلي لدينا شكل بياني يبين التغيرات التي رافقت مسيرة الولايات المتحدة في إنتاج النفط خلال الفترة الممتدة من عام 1960-2012:

شكل 1: رسم بياني يوضح التغيرات الحاصلة في إنتاج النفط الأمريكي من عام 1960 حتى 2012



data, source: BP Statistical Review of World Energy June 2011.

ونلاحظ هنا من خلال الشكل السابق (1) حصول تراجع تدريجي لإنتاج النفط في كل سنة بعد الفترة الممتدة (1970_1973) وإن هذا التراجع قد حصل بعد سلسلة من الارتفاعات وصلت إلى أقصى إنتاج عام 1970 ثم بدأ التراجع فيما يلي من السنوات على الرغم من اكتشاف وتطوير حقول برودوباي العملاق في ألاسكا، وقيام الولايات المتحدة بسلسلة من عمليات الحفر الاستكشافية للآبار خلال الفترة (1981-1985) مستخدمة تقنيات متعددة، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى زيادة فعلية في الإنتاج ولاسيما بأن ما يتم إنتاجه يواجه مباشرة باستهلاك محلي قُدْرَ بحوالي (14.710) مليون برميل باليوم عام 1970، حيث كان مقدار الحاجة الأمريكية للاستيراد من الخارج بحدود (3.413) مليون برميل باليوم، ولكن ما نلاحظه أن الكمية اللازمة لتغطية احتياجات أميركا النفطية من الخارج قد

(1) قدم ماريون هوبرت وهو أحد الأخصائيين في البترول افتراضه في مؤتمر معهد البترول الأمريكي المنعقد عام 1956، طبقاً لحساباته أن تصل قمة إنتاج الحقول الأمريكية خلال السبعينيات من القرن الماضي، وهذا حدث بالفعل في حالة الإنتاج الأمريكي من النفط حيث كانت قمة الإنتاج خلال السبعينيات من القرن الماضي.

(2) مصدر البيانات: BP Statistical Review of World Energy June 2013 <http://www.bp.com/statisticalreview>

وصلت ويزيادة ملحوظة في عام 2010 إلى (11.582) مليون برميل باليوم, وذلك بعد أن ازداد الاستهلاك المحلي للولايات المتحدة إلى (19.134) مليون برميل باليوم, مع عجز الإنتاج المحلي على تلبية احتياجات السوق الداخلية بحسب الجدول التالي (1) الذي يبين لنا تطور الفرق بين الإنتاج والاستهلاك اليومي من النفط, والكمية التي تستلزم الولايات المتحدة من الخارج لتلبية الاحتياجات الداخلية وذلك خلال الفترة الممتدة من 1965-2012:

جدول 1: جدول يبين إنتاج واستهلاك الولايات المتحدة الأمريكية النفطي باليوم

إنتاج واستهلاك ال USA من النفط			
العام	استهلاك أميركا النفطي ألف برميل باليوم	إنتاج أميركا النفطي ألف برميل باليوم	مقدار الحاجة للاستيراد ألف برميل باليوم
1965	11522	9014	2508
1966	12100	9579	2521
1967	12567	10219	2348
1968	13405	10600	2805
1969	14153	10828	3325
1970	14710	11297	3413
1971	15223	11156	4067
1972	16381	11185	5196
1973	17318	10946	6372
1974	16631	10461	6170
1975	16334	10008	6326
1976	17461	9736	7725

إنتاج واستهلاك ال USA من النفط			
مقدار الحاجة للاستيراد ألف برميل باليوم	إنتاج أميركا النفطية ألف برميل باليوم	استهلاك أميركا النفطية ألف برميل باليوم	العام
8580	9863	18443	1977
8482	10274	18756	1978
8302	10136	18438	1979
6892	10170	17062	1980
5879	10181	16060	1981
5096	10199	15295	1982
4988	10247	15235	1983
5216	10509	15725	1984
5146	10580	15726	1985
6050	10231	16281	1986
6721	9944	16665	1987
7518	9765	17283	1988
8166	9159	17325	1989
8074	8914	16988	1990
7637	9076	16713	1991
8165	8868	17033	1992
8653	8583	17236	1993

إنتاج واستهلاك ال USA من النفط			
مقدار الحاجة للاستيراد ألف برميل باليوم	إنتاج أميركا النفطي ألف برميل باليوم	استهلاك أميركا النفطي ألف برميل باليوم	العام
9330	8389	17719	1994
9403	8322	17725	1995
10014	8295	18309	1996
10352	8269	18621	1997
10906	8011	18917	1998
11788	7731	19519	1999
11967	7734	19701	2000
11979	7670	19649	2001
12135	7626	19761	2002
12671	7362	20033	2003
13488	7244	20732	2004
13899	6903	20802	2005
13859	6828	20687	2006
13818	6862	20680	2007
12707	6783	19490	2008
11506	7263	18769	2009
11582	7552	19134	2010

إنتاج واستهلاك ال USA من النفط			
العام	استهلاك أميركا النفطية ألف برميل باليوم	إنتاج أميركا النفطية ألف برميل باليوم	مقدار الحاجة للاستيراد ألف برميل باليوم
2011	18949	7868	11081
2012	18555	8905	9650

data, source: BP Statistical Review of World Energy June 2013.

من خلال الجدول السابق يمكننا القول بأنه إذا افترضنا حدوث ما يؤدي لوقف إمدادات إحدى الدول النفطية الكبرى إلى الولايات المتحدة، فإن واشنطن لن يبقى لديها من النفط والغاز الطبيعي ما يكفي لأربع سنوات فقط، مما يُنذر عندئذ بكارثة بشرية جديدة تقودها واشنطن تتمثل بقيام حربٍ نفطيةٍ جديدةٍ. وهو ما يمكن التنبؤ به في حال حدوث انقطاع أحد الموارد النفطية لسببٍ من الأسباب: كضرب أحد مصالح واشنطن النفطية في منطقة الخليج مثلاً، أو حدوث طارئٍ قد يؤدي إلى إغلاق أحد الممرات النفطية الحيوية بالنسبة لأميركا وأوروبا، طبعاً وجميعها افتراضات قائمة ومن الممكن توقعها في ضوء التأزم الواضح في الأوضاع السياسية الحالية، وما يشهده العالم من تغيراتٍ كبيرةٍ قد تطلُّ مناطق المصالح الحيوية الأمريكية. لاسيما في ظل التوترات الكبيرة على الساحة الدولية ما بين الولايات المتحدة وعدد من دول المناطق النفطية (كإيران مثلاً رابع أكبر منتج للنفط في العالم. وخصوصاً إذا ما رفضت إحدى الإدارات الأمريكية التفاوض معها، فيما يتعلق ببرنامجه النووي مثلاً، معززة بذلك احتمالات المواجهة العسكرية، أو فرض عقوبات عليها، وهي العقوبات التي قد توجه ضربةً قاصمةً إلى الإمدادات العالمية من النفط، مما سيرفع الأسعار إلى مستوياتٍ قياسيةٍ، ويُلحقُ أضراراً بالغةً بالاقتصاد العالمي وليس بأميركا فقط.

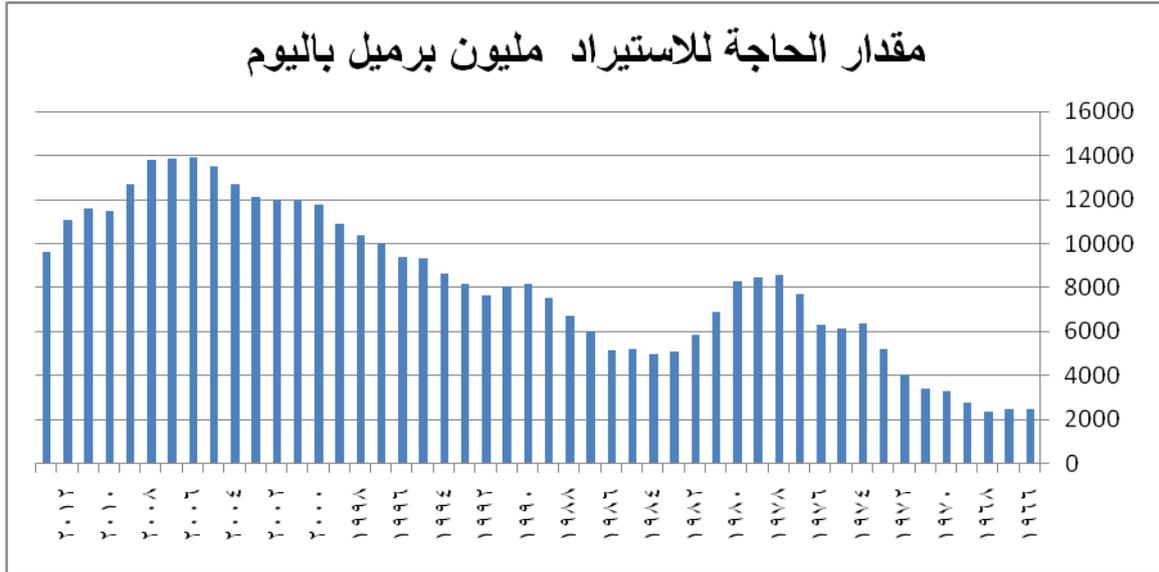
أو فنزويلا التي كانت رابع مزود نفطي لأميركا. فقد أدى تأييد إدارة (بوش) لانقلاب عسكري فاشل ضد (هوغو تشافيز) عام 2002م مما أدى إلى تسميم العلاقات بين البلدين، ما دفع بالتالي الرئيس الفنزويلي (تشافيز) إلى تحدي الولايات المتحدة مستقيماً من سياساته المالية وأسعار النفط المرتفعة. وفي الشهور الأخيرة، فرض (تشافيز) ضرائب باهظة على الشركات الأجنبية العاملة في مجال الطاقة، كما سيطر على بعض مشاريع التنقيب التي كانت في يد شركاتٍ أجنبيةٍ، أسفر ذلك

عن مغادرة تلك الشركات لفرنزويلا، وبالتالي انخفاض مستويات الإنتاج. والأكثر من ذلك أن هذه التطورات تزامنت مع ارتفاع سعر الخام العالمي بسبب مخاوف السوق من تقلص الإمدادات النفطية).

والشكل التالي يبين لنا مقدار حاجة الولايات المتحدة للنفط الخارجي في ضوء احتياجاتها النفطية

الحالية بشكل عام:

شكل 2: الكمية اللازمة لتلبية احتياجات السوق الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية من النفط



data, source: BP Statistical Review of World Energy June 2013.

(حسب من خلال الفرق بين الإنتاج والاستهلاك).

ويمكن القول بأن آخر ما تمخضت عنه السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في الخليج هي إستراتيجية الشراكة العسكرية والاقتصادية مع دول المنطقة (طبعاً باستثناء إيران بحكم العلاقات المتوترة بين البلدين). ولا بد لنا إلا أن نفهم أنه تحت غطاء ما بعد 11/9 (الحرب على الإرهاب)، تقوم الحكومة الأمريكية بشن الحروب المتتالية للسيطرة على ما يعرف باحتياطي العالم من النفط والغاز الطبيعي. وما أفغانستان والعراق إلا البداية لإحكام السيطرة الجيو- إستراتيجية على ما تطلق عليه أميركا بالشرق الأوسط الكبير الذي يضم معظم احتياطي النفط في العالم، وإنَّ كلَّ ما يُقال بما يَختلفُ عن ذلك من حُرِّيَّاتِ الشُّعوبِ وحقوقها ومصالحها ونَشْرِ الدِّيمقراطيةِ وحقوقِ الإنسانِ، هو ما يفتقرُ إلى دليلٍ حقيقيٍّ يُمكنُ إعتماؤه لِعدمِ فَرَضِيَّةِ العَدالةِ التي تُعلي واشنطن رايتها ظاهرياً، في حين أنَّ خِطتها الإستراتيجيةِ المُطعمَةُ بالقُوَّةِ السياسيَّةِ والعسكريَّةِ والاقتصاديَّةِ الأعظمِ عالمياً،

تُكشَفُ حَقِيقَةُ زَيْفِ هَذِهِ الْفَرْضِيَّاتِ وَالشَّعَارَاتِ الَّتِي تُعْلَنُهَا، وَتُظْهِرُ الْهَدَفَ الْحَقِيقِيَّ لِحُرُوبِ التَّغْيِيرِ الْأَمِيرِكِيَّةِ عَلَى مَسْتَوَى الْعَالَمِ، وَخَاصَّةً بِأَنَّ كُلَّ الدُّوَلِ الَّتِي وُضِعَتْ عَلَى لَائِحَةِ مِحْوَرِ الشَّرِّ تَقَعُ - مَصَادِفَةً - فِي مَنَاطِقِ النُّفُوزِ وَالْمَصَالِحِ الْحَيَوِيَّةِ الْأَمِيرِكِيَّةِ أَوْ أَنَّهَا تُهَدِّدُ أَهَمَّ ثَوَابِتِ أَمْنِهَا الْقَوْمِيَّ مُمَثِّلَةً بِالنَّفْطِ وَأَمِنْ إِسْرَائِيلَ، بِمَعْنَى أَدَقِّ إِنَّ الرِّسَالَةَ السَّمَاوِيَّةَ لِلدُّوَلِ الْمُتَّحِدَةِ الْأَمِيرِكِيَّةِ هِيَ فِعْلًا التَّحْرِيزُ فِي الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ!! وَلَكِنْ تَحْرِيزُ النَّفْطِ مِنْ قَبْضَةِ الدُّوَلِ الْمَارِقَةِ (مِحْوَرِ الشَّرِّ)، وَتَحْرِيزُ إِسْرَائِيلَ مِنْ اِحْتِمَالَاتِ الزَّوَالِ وَالْإِنْهِيَارِ.

المحدد الثاني: ضمان أمن إسرائيل

تُشكِّلُ ضَمَانَاتُ أَمْنِ إِسْرَائِيلَ حَاضِرًا وَمُسْتَقْبَلًا مُحَدَّدًا أَسَاسِيًّا مِنْ مُحَدَّدَاتِ السِّيَاسَةِ الْخَارِجِيَّةِ الْأَمِيرِكِيَّةِ، وَإِنَّ بُرُوزَ أَمْنِ إِسْرَائِيلَ كَمُحَدَّدٍ لِسِّيَاسَةِ وَاشْنَطِنِ الْخَارِجِيَّةِ يَقُودُ لِمَجْمُوعَةٍ مِنَ الْعَوَامِلِ مِنْهَا:

أولاً: مقدار تغلغل اللوبي الإسرائيلي في أنظمة الحكم داخلها والدور البارز الذي يلعبه في صناعة القرار السياسي لواشنطن: وهو السبب الكامن وراء، تحوُّل أمن إسرائيل، لمُحدِّدٍ من محددات الأمن القوميِّ للولايات المتحدة الأمريكية، حيثُ أنَّ هذا التأثير الذي يبدو جلياً في السِّيَاسَةِ الْخَارِجِيَّةِ الْأَمِيرِكِيَّةِ، لَيْسَ وَلِيْدَ الْمَرْحَلَةِ الرَّاهِنَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَلَازِمٌ لِسِّيَاسَةِ وَاشْنَطِنِ الْخَارِجِيَّةِ تَجَاهَ مَنطِقَةَ الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ عَبْرَ الْمَرَاكِلِ الْمُخْتَلِفَةِ بَدَاءً "بِالصَّرَاعِ الْعَرَبِيِّ - الْإِسْرَائِيلِيِّ" مَرُورًا بِغَزْوِ الْعِرَاقِ غَيْرِ الْمُبَرَّرِ، وَالْمَوَاجِهَاتِ السِّيَاسِيَّةِ الْمُسْتَمِرَّةِ مَعَ سُورِيَّةِ وَإِيرَانَ⁽¹⁾، وَلَكِنَّ الْجَدِيدَ هُوَ حَجْمُ هَذَا التَّأثيرِ الَّذِي يَأْخُذُ شَكْلًا مُتصَاعِدًا فِي الْوَقْتِ الْحَالِيِّ مَقَارَنَةً بِكُلِّ الْمَرَاكِلِ السَّابِقَةِ، لِأَسِيْمَا فِيْمَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِدْعَامِ الظَّاهِرِيِّ وَالضَّمْنِيِّ لِمَا يُسَمَّى بِثَوْرَاتِ الرِّبِيْعِ الْعَرَبِيِّ، وَقَدْ جَاءَ هَذَا التَّصَاعُدُ مُرْتَبِطًا فِي شَفَةِ الْدَاخِلِيِّ الْخَاصِّ بِالْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ، بِطَبِيعَةِ السَّيْطَرَةِ الْيَهُودِيَّةِ الرَّسْمِيَّةِ وَغَيْرِ الرَّسْمِيَّةِ، وَالنَّاتِجَةِ عَنْ قُوَّةِ (اللُّوبِيِّ الْإِسْرَائِيلِيِّ)⁽²⁾ دَاخِلَ مَعْظَمِ مَرَاكِزِ الْقَرَارِ فِي الْإِدَارَةِ الْأَمِيرِكِيَّةِ⁽³⁾. وَلَمْ تَقْتَصِرْ تِلْكَ السَّيْطَرَةُ عَلَى الْحَيَاةِ السِّيَاسِيَّةِ بَلْ تَعَدَا ذَلِكَ

(1) والْت. م. سْتَيْفِن، مِيرشَايْمِر ج. جُون، اللُّوبِيُّ الْإِسْرَائِيلِيُّ وَالسِّيَاسَةُ الْخَارِجِيَّةُ الْأَمِيرِكِيَّةُ، تَرْجَمَةُ أَنْطَوَان بَاسِيل، شَرِكَةُ الْمَطْبُوعَاتِ لِلطَّبَاعَةِ وَالتَّنْشُرِ، بِيْرُوت، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ 2009، ص 11.

(2) اللُّوبِيُّ الْإِسْرَائِيلِيُّ: وَهُوَ ائْتِلَافٌ لِأَفْرَادٍ وَمَجْمُوعَاتٍ، تَعْمَلُ بِنَشَاطٍ لِتَحْرِيكِ السِّيَاسَةِ الْخَارِجِيَّةِ الْأَمِيرِكِيَّةِ فِي اتِّجَاهِ مَوَالِ إِسْرَائِيلِ، وَهُوَ لَيْسَ حَرَكَةً وَاحِدَةً مَوْجُدَةً بِزَعَامَةٍ مَرْكَزِيَّةٍ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ دَسِيسَةً أَوْ مَوَاطِرَةً تَسِيْطُرُ عَلَى سِّيَاسَةِ وَاشْنَطِنِ الْخَارِجِيَّةِ، وَإِنَّمَا مَجْمُوعَةٌ مَصَالِحٌ قَوِيَّةٌ مِنْ يَهُودٍ وَأُمَّمِيَّيْنِ مَعًا، اللُّوبِيُّ الْإِسْرَائِيلِيُّ وَالسِّيَاسَةُ الْخَارِجِيَّةُ الْأَمِيرِكِيَّةُ، ص 20.

(3) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ نَفْسَهُ، ص 19.

ووصولاً إلى مُختلفِ جوانبِ الحياةِ الاقتصاديةِ، حتى أنَّ اليهودَ قد تَمَكَّنوا من مصادرةِ الرأْيِ في الولاياتِ المتحدةِ مُتَّخِذينَ من أسلوبِ السيطرةِ على منابعِ الفكرِ والثقافةِ (السيطرةِ على العقولِ) مُتجسدةً بالسيطرةِ الإعلاميةِ- يمتلكُ اليهودُ حوالي 1754 دور نشر في الولاياتِ المتحدةِ الأمريكيةِ إضافةً لحوالي 85% من محطاتِ التلفزةِ الرئيسةِ والفرعيةِ يمتلكهما اليهودُ⁽¹⁾ - مدعومةً بالسيطرةِ الاقتصاديةِ طريقاً لسيطرةِ اليهودِ على أكبرِ قُوَّةِ عَظْمَى في العالمِ، ويتجسّدُ ذلكَ من خلالِ صعوبةِ انتقادِ السياساتِ الإسرائيليَّةِ أو الاعتراضِ على الدَّعمِ الأميركيِّ السخِّيِّ وغيرِ المشروطِ لإسرائيل، وذلكَ لأنَّ مجموعاتٍ في اللوبيِ تَستخدِمُ سُلطتها للتأكُّدِ من أنَّ الخطابَ العامَ يُردُّ صدى حُججها الإستراتيجيةِ والأخلاقيةِ⁽²⁾ .

بمعنى إن عملية صناعة القرار السياسي الأمريكي، خاضعةٌ لتأثيرِ اللوبي الإسرائيليِّ المُنظَّمِ في الولاياتِ المتحدةِ الأمريكيةِ، وفاعليتهِ بالوصولِ إلى الشخصياتِ الفاعلةِ في السلطتين التنفيذيتين والتشريعيةِ، حيثُ من المعروف أن أغلبية أعضاء مجلسي الكونغرس من الحزبين الديمقراطي والجمهوري هم من دعاة الدعم والتأييد لـ"إسرائيل"، وما يُثيرُ النَّخوفَ حالياً هو صعودُ التياراتِ المحافظةِ أو المحافظين الجُدِّدِ داخلَ الحزبِ الجمهوريِّ، والذين يَلتَقونَ معَ بعضِ رموزِ الحركةِ اليهوديةِ في تصوراتهم الدينية والسياسية حول القدس والأراضي المقدسة.

وبصورةٍ عامةٍ إنَّ جميعَ رؤساءِ الولاياتِ المتحدةِ كانوا يَستهلُّونَ حملاتهم الانتخابيةِ، بالتأكيدِ على أهميةِ إسرائيلِ بالنسبةِ لواشنطن، والمصيرِ المُشترَكِ ما بينَ اليهودِ والشَّعبِ الأميركيِّ، ويُظهرونَ صراحةً كُلَّ أشكالِ الدَّعمِ لها ولرفاهيةِ سُكَّانِها، لاسيما بأنَّ اللوبي الإسرائيليَّ يتكون على الأقل من 75 منظمةٍ منفصلةٍ- معظمهم من اليهود- تدعمُ بنشاط كل ممارسات الحكومة الإسرائيلية ومواقفها السياسية⁽³⁾ وتذهب أصوات ودعم هذه المجموعة للمرشحين الموالين لإسرائيل. فمثلاً الرئيس الأمريكي جون كينيدي في بداية الستينيات، قد صاغَ المرتكزاتِ القويةِ لصداقةٍ حميمةٍ متينةٍ ما بين إسرائيل وأمريكا؛ وهذا ما أكَّدهُ في أكثرَ من مناسبةٍ بقوله: إنَّ هناكَ ارتباطاً عاطفياً ووجدانياً أمريكياً معَ "الدولةِ الإسرائيليةِ". وفي

(1) العريضي. يحيى، من يحكم أميركا فعلاً؟!، دمشق، بيروت، مؤسسة الإيمان، ودار الرشيد، 1999، ص 21-22-27، بتصرف.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 26.

(3) Robert.h.trice, "domestic interest Groups and the Arab - Israeli conflict", in said Ethnicity and U.S. foreign policy, 121-122

العام 1960، حصل كيندي على ما يقارب 80% من أصوات اليهود في أمريكا الذين دعموا برنامجَهُ الديمقراطي الليبرالي، وذلك بعد أن رفع شعار "الصداقة مع إسرائيل"⁽¹⁾.

ثانياً: الأهمية الإستراتيجية لإسرائيل بالنسبة إلى واشنطن: التي ازدادت مع ازدياد تغلغل اللوبي الإسرائيلي في الداخل الأمريكي، وتنامي المصالح الأميركية في الشرق الأوسط، والمترافة أصلاً مع تنامي تأثير التيارات الدينية واليمينية في المجتمع الأمريكي، ووجود قيادة سياسية مهيأة للاستجابة لهذا التأثير، وتملك مقومات القدرة على نقل القنوات الذاتية إلى ممارسات فعلية. وهو الأمر الذي كشف عن تقاليد إستراتيجية أميركية راسخة نحو التوسع والهيمنة في رداء جديد، وتحت دوافع دينية تتربط بقوة مع الدوافع الإستراتيجية والمصلحية، وتتقاطع مع مصالح إسرائيل بشكل خاص وجماعات المصالح على وجه العموم.

وهنا لا بد من التأكيد على أن مصلحة إسرائيل وأمنها يُعتبر مطلباً أميركياً دائماً، لدرجة أنه بات دافعاً أميركياً للصراع وشن الحروب وافتعال الأزمات المختلفة والرغبة في السيطرة والهيمنة والتفرد واستتصال الآخر، لاسيما أن إسرائيل تُعتبر إحدى مُحَدِّدات أمن أميركا القومي، لارتباط ديمومتها بالسيطرة المطلقة على الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي عاد ليؤكدُهُ (مارتن أنديك)⁽²⁾، عندما حدّد عناصر الإستراتيجية الأميركية في المنطقة العربية، بأنّها تتمثل في تدفق البترول بأسعار مقبولة، والمحافظة على أمن دولة "إسرائيل" وبقائها ورفاهها⁽³⁾. لاسيما أن وجود إسرائيل ومتطلبات أمنها في وسط محيط معادٍ لها يضمن الذريعة والمبرر والغطاء لتدخل أميركي مباشر ودائم في شؤون حاضر المنطقة ومستقبلها، وهو الأمر الذي جسده الرؤساء الأميركيين على تواترهم ومن خلال سياساتهم المختلفة المؤيدة بشكل تام لإسرائيل والمدافعة عن وجودهم، الأمر الذي يمكن أن نلمسه بحديث الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر أمام الكنيسة الإسرائيلية في آذار/ مارس 1979 قائلاً: "لقد آمن سبعة من الرؤساء الأميركيين وجسّدوا هذا الإيمان بأن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع إسرائيل هي أكثر

(1) Steven Spiegel, The Other Arab-Israeli Conflict, (Chicago, Chicago University Press, 1985) PP. 95-97.

(2) مساعد وزير الخارجية الأمريكي في عهد كلينتون.

(3) خطاب مارتن أنديك أمام معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى بتاريخ 1993/5/18، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 15، صيف 1993، ص.86.

من علاقة خاصة، بل هي علاقة فريدة؛ لأنها متجذّرة في ضمير وأخلاق ودين ومعتقدات الشعب الأمريكي نفسه، لقد شكّلت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية مهاجرين طليعيين ونحن نتقاسم تراث التوراة⁽¹⁾، وفي إطار الجهود والسياسات التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية لضمان أمن إسرائيل فإنها تلجأ إلى مايلي:

1- عزلُ الفلسطينيين من خلال فرضِ حصارٍ شاملٍ عليهم ومنعِ أيِّ دعمٍ أو مساندةٍ قد تصلهم من المحيطِ العربيّ.

2- تكبيلُ دولِ الطوقِ العربيةِ باتفاقياتٍ ومعاهداتٍ ثنائيةٍ (مصر والأردن).

3- القضاءُ التامُ على أي محاولةٍ عراقيةٍ قد تنشأ في يومٍ من الأيام وذلك بدايةً بتوريطه بالحروب الخليجية ومن ثم فرضُ اتفاقيةِ الغذاءِ مقابلِ النفطِ وأخيراً غزو العراقِ وتدميره تماماً بحيث لا تقومُ له قائمةٌ بعدَ الآن.

4- محاولةُ حصارِ سوريةِ الداعمِ الأكبرِ لحركاتِ التحررِ العربيّ وضربِ نظامِ المقاومةِ وأفكارها من خلالِ تشويهِ حقيقةِ المقاومةِ في لبنان وإطفاءِ الطابعِ الدينيِ عليها "كمقاومةٍ شيعيةٍ" ووسمها بالصفةِ الإرهابيةِ، ثم توتيرِ العلاقةِ القائمةِ بين سورية ولبنان، وأخيراً محاولةُ ضربِ الأمنِ والسلمِ الوطنيين في سورية وتشديدِ الحصارِ والضغطِ السياسيِ والاقتصاديِ وتطبيقِ إستراتيجيةِ القوةِ الذكيةِ من خلالِ دعمِ الجماعاتِ الدينيةِ المُتشدِّدةِ ودفعها إلى إحداثِ حراكٍ دينيٍّ واضطراباتٍ مُسلَّحةٍ تحت مسمى ثورة الربيع العربي في سورية كمحاولةٍ لقلبِ نظامِ الحكمِ فيها. والتلويحِ بالتدخلِ العسكريِ وذلك تحت مسمياتِ الحريةِ والديمقراطيةِ، والهدفُ طبعاً دفعُ سورية لتقديمِ التنازلاتِ فيما يتعلق بقضاياها وقضايا الأمة العربية.

5- السلبُ التامُ لدول الخليج العربية من خلالِ ربطها بشبكةِ المصالحِ الأميركيةِ الاقتصاديةِ والتجاريةِ والسياسيةِ، من خلال صفقاتِ (السلاح والنفط)، وعلى أساس ذلك كان الوجودُ العسكري الأمريكي المكثف في المنطقة مُبرِّراً.

(1) د.الحسن يوسف، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني: دراسة في الحركة المسيحية الأصولية الأمريكية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 1990م)، ص76.

6- تعزيز الانتماءات والارتباطات الأمازيغية لدول المغرب العربي، ودعم انفصالها عن الحضارة العربية وثقافتها.

7- فصل السودان وتفكيكه وإشغاله بمشاكله الداخلية.

وعليه فإن ضمان أمن إسرائيل وتعزيز دورها الإقليمي، يتحقق من خلال تخليصها من أبرز أعدائها في المنطقة كإيران وسوريا، وحركات المقاومة ضد إسرائيل في كل من فلسطين ولبنان، وإضعاف دور دول المحيط والمركز العربي من خلال التفتيت والتجزئة للمنطقة العربية إلى دويلات وكيانات صغيرة هامشية وعديمة التأثير في النطاقين الإقليمي والدولي، وإضعاف دول المنطقة واستنزافها من خلال البدء بسلسلة ما يسمى بثورات الربيع العربي، وبذلك تبقى المنطقة خاضعة لضغط هائل من التوترات والصراعات بما يُشغلها بمشكلاتها الداخلية، عن تعقيدات الصراع العربي - الإسرائيلي، ويجعل موازين القوى كلها تصب في كفة إسرائيل (اقتصادياً وعسكرياً).

المحدد الثالث: احتواء وتطوير أي محاولة للحد من النفوذ والهيمنة الأميركية على المنطقة.

وَصَعَتِ الإداراتُ الأمريكيةُ المتعاقبةُ على رأسِ اهتماماتها المصالحَ الحيويةَ لأميركا حولَ العالم، مع الاختلافِ والتباينِ في تحديدِ أولوياتِ تلكَ المصالحِ، ولكن عملياً يمكنُ القولُ بأنَّ كلَّ مُحددٍ من محدداتِ السياسةِ الخارجيةِ الأمريكيةِ مرتبطاً ارتباطاً عضوياً ومباشراً بمصالحِ الولاياتِ المتحدةِ الإستراتيجيةِ. وتبعاً لذلكَ فقد كانَ عدمُ السَّماحِ بظهورِ دولةٍ قويةٍ قد تنافسُ الولاياتِ المتحدةِ السيطرةَ على العالمِ، أو تعارضُ مصالحها، أهميته الخاصة في ظهورِ استراتيجياتٍ عديدةٍ في السياسةِ الأمريكيةِ (كالاحتواء)⁽¹⁾ مثلاً، حيث تم الربط بين قيام عملية السلام في الشرق الأوسط وإستراتيجية الاحتواء، على أساس ضرورة وجود قواعد عسكرية أميركية في مناطق التوتر لضرورات السلام، وفي الحقيقة هي لضرورات الحفاظ على النفوذِ والمصالحِ الأمريكيةِ، وقد اختلفت معاني الاحتواء باختلاف منظري السياسة الأميركية.

وقد قامت سياسةُ الاحتواءِ على أساسِ إنشاءِ سلسلةٍ من الأحلافِ والقواعدِ العسكريةِ بهدفِ تطويقِ وعزلِ وخنقِ الاتحادِ السوفيتي سابقاً ومنعِ انتشارِ نفوذهِ وإيديولوجيتهِ إلى الدولِ المجاورةِ

(1) سياسةُ الاحتواءِ: هي سياسة صاغها جورج كينان سفير الو م أ في موسكو سنة 1947م وطبقها هاري ترومان.

وسائر مناطق العالم. وتقوم هذه السياسة باستقطاب دول العالم ضمن فلك الولايات المتحدة، تجنباً للوقوع في شباك التوسع السوفييتي السابق الذي قدم من شرق أوروبا وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، فسياسة الاحتواء حسب الرئيس ترومان تعني الدفاع عن الشعوب التي يهددها الخطر الشيوعي، وكمثال على سياسة الاحتواء التي استخدمتها الولايات المتحدة، كان تحولها من حالة التعاطف مع الثورة المصرية عام 1952 ضد الملكية، إلى حالة خصومة مُعلنة، سحبت على إثرها واشنطن عرضها بتقديم مساعداتٍ لبناء سدّ أسوان، بنتيجة توجه الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر إلى دول أوروبا الشرقية لاقتناء أسلحةٍ منها، لمجابهة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، ومعارضة واشنطن العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، دافعها بذلك مايلي:

1- خشية ظهور الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية على أنها المتعاطف مع حقوق شعوب العالم الثالث في التحرر والاستقلال.

2- استقطاب مصر إلى دائرة النفوذ الأميركيّ

3- تحجيم الدور الأوروبي وتحديد الفرنسي _ البريطاني في منطقة الشرق الأوسط.

4- سحب إسرائيل إلى دائرة مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية

إلا أنّ هذا المعنى للاحتواء اختفى مع زوال الخطر السوفييتي، وتفكك حلف وارسو، بالإضافة للتطورات التي حدثت في أوروبا الشرقية، لاسيّما توحيد ألمانيا، حيثُ بدأت تظهر أشكال جديدة لسياسة الاحتواء، انطلقت من فرض العقوبات سواء السياسية أو الدبلوماسية أو الاقتصادية وتقويتها، أو تطبيق العقوبات الدكّية، إلى الاحتواء وفق طروحات المحافظين الجدد، في بداية التسعينات من القرن العشرين، وفق إستراتيجية الاحتواء المزدوج، التي طبقها جورج بوش الأب، وتتضمن: "الحفاظ على الغلبة الأمريكية على النطاق العالمي، ومنع بروز قوة كبرى منافسة، وإعادة تشكيل نظام الأمن الدولي بما يتلاءم مع مصالح ومبادئ الولايات المتحدة"⁽¹⁾؛ وقد يتطلب ذلك أن "تحارب الولايات المتحدة

(1) احتلال من باطن نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط، ياسين الحاج صالح، <http://www.mokarabat.com/m6.6-7.htm> , 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 2012.

وتتنصر بصورة حاسمة في عدة حروب في الوقت ذاته"⁽¹⁾, فخاضت الولايات المتحدة على أثرها ما يسمى **بالحروب الوقائية**, ومع قدوم إدارة بوش الابن إلى البيت الأبيض, وما تلاها من أحداث 11 أيلول, أدى إلى الانتقال إلى إستراتيجية الضربة الاستباقية⁽²⁾, مع الحفاظ على خاصية الحروب الوقائية عند الحاجة, الأمر الذي يتناسب مع التفوق الأمريكي العسكري المطلق عالمياً, وتبدأ بتقسيم العالم إلى دولٍ مارقةٍ وتعتبرها واشنطن دولاً داعمةً للإرهابٍ ومصدرةً له وخاصةً الدول التي تندرج في إطار ما أسمته واشنطن (بمحور الشر), ويأتي كل من العراق وإيران في طليعة دول محور الشر, ويبدو دور هذه الإستراتيجية جلياً في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الصادرة في 20/9/2002, والتي جاء فيها: " أعداؤنا يعلنون صراحةً أنهم يسعون لامتلاك أسلحة دمارٍ شاملٍ, والولايات المتحدة لن تسمح لهم بالنجاح في مساعيهم ... والطريق الوحيد للأمن والسلام هو بالتحرك ضد هذه البلدان..."⁽³⁾, والوقائية التي مهد لها بوش وطبقها تقوم على وهم أنه يمكن التنبؤ بما سيحدث قبل وقوعه, ما مكّن واشنطن من استخدامه الوقائية كذريعةٍ للتعامل مع الأزمات, وهو ما أكده ريتشارد تالت هلمر⁽⁴⁾, عندما أكد على أن " الحرب الإجهاضية الاستباقية حق للولايات المتحدة تستخدمه متى شأبت وضد من نشاء, دون أي اكرتات بالأمم المتحدة وسواها ".

(1) Neil Mackay, Bush Planned Iraq 'regime change' before becoming President, HYPERLINK "http://www.sundayherald. com"15 September 2002. American Academy of Political and Social Sciences 2002 C. KAYSEN, S. MILLER, M. MALIN, W. NORDHAUS J. STEINBURNER.

(2) الفرق بين الضربة الاستباقية والضربة الوقائية بحسب الفصل الأول من كتاب War with Iraq: Costs ,Consequences and Alternatives, الصادر عن أكاديمية العلوم والفنون الأمريكية, لمجموعة من المؤلفين. الاستباق preemption حسب مؤلفي الفصل هو توجيه الضربة الأولى حين تكون الحرب وشيكة أو محتومة. أما الحرب الوقائية preventive war فهي حرب اختيارية لمنع بروز خطر في المستقبل. وكان يمكن لهذا التعريف الأخير أن ينطبق على الحالة العراقية لو فقط كان ما تنوي الولايات المتحدة القيام به هو "حرب مع العراق": إنها ليست حرباً مع العراق بل حرب عليه, ثم إنها ليست حرباً على الإطلاق بسبب عدم التكافؤ الذي يكاد يعني عدم وجود طرف آخر. من ناحية أخرى تعكس هذه الإستراتيجية, استباقية أو وقائية, نوعية الامبريالية المعاصرة: السيطرة على المستقبل ومراقبة تطور جميع بلدان الأرض وإحباط ما لا ترضى عنه.

(3) د. عبد الرحمن. خير الدين, تصدعات في القلعة الأمريكية (تحليل استراتيجي استراتيجي), منشورات اتحاد الكتاب العرب, دمشق, 2006, ص130.

(4) عضو مجلس إدارة الدفاع التابع لوزارة الدفاع الأمريكية.

وبصورة عامة يمكننا القول بأن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تتحرك بفعل تشكيلات معقدة من الدوافع الاقتصادية والجيو-سياسية، الأمر الذي جعلها تتصف بسمات رئيسية كان أبرزها:

• **السمة الأولى: الهيمنة واستمرار ضمان القدرة على المبادرة والتحرك:** وهي السمة التي تمثل جوهر السياسة الأمريكية، وقد تميّزت بها الولايات المتحدة منذ بدايات نشأتها، (حيث قامت على جثث السكان الأصليين لأمريكا الشمالية، والذين كانوا أول من عانى من هذا الاستعمار. وتقوم على مختلف أشكال السلب والنهب ومصادرة الأراضي والفساد والقتل والتدمير). لقد اعتمدت الولايات المتحدة هذه السياسة منذ البدء في تحقيقها لأهدافها، ومازالت عاملةً بها حتى الآن، ولها شواهد تاريخية عديدة، ونذكر آخرها حرب الخليج الثانية، الحرب في أفغانستان، حربها على العراق بحجة تحرير الشعب العراقي ونشر الديمقراطية، مخلفةً بذلك الكثير من القتلى المدنيين، وبنفس الوقت محقةً أرباحاً ضخمةً لصالح شركاتها العبر- قومية (تجار النفط والسلاح وشركات المرتزقة وشركات إعادة الإعمار).

• **السمة الثانية: النزوع الامبريالي غير المباشر:** وهي ما جسدهت عبارة (go west) الشهيرة⁽¹⁾، التي تمثل تجسيدا للأطماع التوسعية الأمريكية، منذ بداية نشأتها بما يضمن توسعها نحو الغرب، وقد كانت هذه السمة انعكاس لمفهوم (القدر الحتمي)⁽²⁾، والذي تحول " شعوراً قومياً بارزاً ووعياً بالانتماء إلى حضارة أعلى يعتبر قدرها الواضح بالسيطرة على قارة أمريكا الشمالية"⁽³⁾. ولكن هذا القدر الحتمي قد تجاوز أطماع الولايات المتحدة بأمريكا الشمالية ليصبح قدرها للسيطرة على العالم، و قدراً للشعوب بمعاناة مرارة الأطماع الإرهابية الأمريكية.

• **السمة الثالثة: تتمثل بالتفكيك وإعادة الترتيب (الفوضى الخلاقة):** حيث نجد اتجاهاً كبيراً في السياسة الخارجية الأمريكية يقوم على تفكيك كل ما هو قائم والقيام بعملية إعادة التركيب بالشكل الذي يخدم مصالحها، فالدعوة إلى إقامة نظام عالمي جديد هي دعوة تنطوي على فعل

(1) مرسوم الشمال الغربي الصادر في 13/تموز/1787.

(2) الصحافي جون أو . سوليفان ، 1845.

(3) فانسان، برنار، تاريخ الولايات المتحدة، باريس، منشورات شان فلاماريون، 1997، ص114-115.

تفكيكي للنظام الدولي القائم ومن ثم إعادة تركيبه وفقاً للرؤية الأمريكية وبالشكل الذي يخدم المصالح الأمريكية، وعملية التفكيك هذه لا تقف عند ذلك بل تمتد إلى المحيط العالمي بأسره، حيث هناك تفكيك للبنى الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقوم عليه دول وشعوب العالم، فالولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تعزيز الصراعات الأثنية والثقافية الداخلية في العديد من دول العالم من أجل تفكيكها بالشكل الذي يخدم مصالحها (كما حصل في البلقان وعدد من مناطق العالم). كما أنها على المستوى الدولي تعمل على تفكيك التوازنات الدولية القائمة ومن ثم القيام بإعادة تشكيلها بالشكل الذي يخدم مصالحها، أما في الجانب الاقتصادي فالولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تفكيك أي نظام اقتصادي لا يخدم استراتيجيات السوق المفتوحة والعولمة الاقتصادية كالنظام الاشتراكية مثلاً. مما أدى لخلق العديد من الأزمات الاقتصادية التي أخذت تجتاح العالم في العقد الأخير من القرن الحادي والعشرين وأخرها الأزمة المالية العالمية والتي بدأت في الولايات المتحدة ومن ثم انتشرت إلى جميع أنحاء العالم. أما في المجال الثقافي فالسياسة الخارجية الأمريكية أخذت تؤكد على إعادة هيكلة النظام الثقافي العالمي من نظام يقوم على الصراع الأيديولوجي إلى نظام ثقافي يقوم على الصراع الحضاري بين الشعوب، وما يترتب على ذلك من صراع بين الحضارات بدلاً من الحوار فيما بينها والرقي بالقيم الإنسانية، إن هذه الفرضية التي طرحها صامويل هانتغتون أو حتى فرضية "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" لفرانسيس فوكوياما، هما تجسيد واقعي للفكر الثقافي الغربي الأمريكي والذي يحمل الغرب وفقاً لهذه الفرضية قيماً أرفع من قيم كل الثقافات الأخرى.

ولكن الحقيقة التي تكمن وراء كل صراع بين الدول والحضارات الإنسانية لا يتمثل فقط بالعمل الثقافي أو الصدام الحضاري سواء الغربي -الاشتراكي ، أو الغربي - الإسلامي وإنما الصراع هو صراع المصالح بالدرجة الأولى ، وكل ما هو غير ذلك هي محاولات للتغطية والتبرير لما تقوم به دولة كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية من حروب وجرائم في المناطق المختلفة من العالم لاسيما الشرق الأوسط ، وعليه استند خطاب جورج دبليو بوش في حملته على الإرهاب - "من ليس مع أميركا فهو ضدها " - هذا الخطاب الذي ينص على مقابلة الخير والشر في العالم، وقد وجد هذا الشعار تطبيقه في ما يسمى بالإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي، هذا السلوك الأحادي الجانب، المقترن

بقدره عسكرية لا مثيل لها في التاريخ وبنزعة لا تترك مجالاً للحياد في الصراع الكوني ما بين محور الخير ومحور الشر، لا يخرج عن كونه "سلوكاً امبريالياً"⁽¹⁾. إن هذا التضاد يغذي حالياً نزاعات خطيرة وواسعة المدى⁽²⁾. وبالتالي يمكننا القول أن هذه السياسة التفكيكية هي جزءٌ أساسيٌّ من الاتجاه التفكيكي لما بعد الحداثة.

(1) هوفمان. ستانلي، أحقا أمريكا إمبريالية، دار بروكلين، واشنطن، الطبعة الأولى، 2004.

(2) ميكائيل براء، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص 16.

المبحث الثاني: أدوات السياسة الخارجية الأمريكية

تعددت الأساليب والأدوات التي تستخدمها واشنطن لتحقيق أهدافها، وتعزيز مرنكزات أمنها القومي، وفي سبيل أن تُحقّق الولايات المتحدة أهداف سياستها الخارجية، اتجهت نحو استخدام سياسات وبدائل عديدة، قد توزعت بالمجمل وفق ثلاث آليات حددها جوزيف ناي بما يلي⁽¹⁾:

1- أن تحصل على ما تريده بالقوة والتهديد.

2- أن تحصل على ما تريد بالإغراءات المالية.

3- أن تحصل على ما تريد بجذب الآخرين وجعلهم يحبون ما ترغبه.

أولاً: القوة الخشنة والصلابة (الحصول على ما تريد من خلال استخدام القوة والتهديد)

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية، بضخامة قدراتها العسكرية والاقتصادية، الأمر الذي يُحقّق لها نوعاً من الهيمنة العسكرية، وهو ما يُدعى بالقوة الخشنة أو الصلابة، المتمثلة بقدرات واشنطن على شن الحروب والخروج منها منتصرةً، والهدف دائماً هو التأكيد على حُرمة مصالحها.

وغالباً ما تلجأ واشنطن إلى الاعتماد على تفوقها العسكري لفرض هيمنتها الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية على دول العالم، ولاسيما عندما يتعلق بثوابت أمنها القومي، في ظل صعود قواً جديدة على الساحة الدولية، وتعاضم شأنها، الأمر الذي يجعل من شنّ الحروب العسكرية أمراً ضرورياً بالنسبة للولايات المتحدة، تكون بمثابة رسائل تُرسَل للدول، بهدف التأكيد على هيمنتها، وحرمة مناطق نفوذها، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال التفوق الأميركي الواضح بإنفاقها العسكري، والذي يعادل تقريباً نصف الإنفاق العالمي، أو وسطياً حوالي 39% من إجمالي الإنفاق العالمي على التسليح لعام 2012⁽²⁾، والجدول التالي يبين لنا التفوق الواضح للقارة الأمريكية في الإنفاق على التسليح لعام 2012 حيث وصلت نسبة المساهمة من إجمالي الإنفاق العالمي إلى 44% لعام 2012 والنتائج عن ارتفاع الإنفاق العسكري الأمريكي:

⁽¹⁾ جوزيف س. ناي، القوة الناعمة، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، دار العبيكان 2007، ص20.

⁽²⁾ حسبت كنسبة بين الإنفاق العسكري الأمريكي لعام 2012 والمقدر (682478) مليون دولار وبين الإنفاق العسكري العالمي من نفس العام والمقدر ب1748.2

جدول 2: مقدار الإنفاق العسكري العالمي بحسب الأقاليم لعام 2012

النسبة بالنسبة للإنفاق العالمي	الإنفاق العسكري لعام 2012 (بليون \$) بالأسعار الجارية	الإقليم
2%	39.2	أفريقيا
44%	780	أميركا
22%	390	آسيا والاقيانوسية
23%	407	أوروبا
7%	132	الشرق الأوسط
100%	1748.2	مجموع العالم

Sources: World military spending, 2012, SIPRI Yearbook 2013, Stockholm International Peace Research Institute 2013.

The spending figures are in current (2012) US dollars.

وانطلاقاً من مقولة "الحرب هي أعظم مراجع للحسابات"⁽¹⁾، والتي تبنتها واشنطن في منذ نهاية الحرب الباردة وانهايار الاتحاد السوفيتي، كوسيلةً لتقويم الانحرافات في السياسة الخارجية، يمكن معرفة آليات اعتماد الولايات المتحدة، على القوة الخشنة كإستراتيجية خارجية. فقد قادت الولايات المتحدة خلال أقل من عقدين خمسة حروب كبيرة، وأداروا حوالي العشر أزمات دولية، بعضها تطور إلى صراع مسلح، بتمويل ودعم أمريكي، لذلك كان لا بد للولايات المتحدة من رفع موازنتها العسكرية، فقد زادت موازنة الولايات المتحدة الأميركية بشكل ملحوظ خلال الفترة الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى عام 2012، والجدول التالي يوضح التغييرات الحاصلة بالموازنة العسكرية الأميركية حتى عام 2012:

⁽¹⁾ <http://staging.albayan.ae/one-world/arabs/1265974691972-2010-03-08-1.327449> ، حدود

القوة-الحرب أعظم مراجع للحسابات مقولة أطلقها يوماً المؤرخ الأميركي كوريللي بارنيت في كتاب قديم له بعنوان "حاملوا السيوف"، العراق كشف أزمة العسكرية الأميركية عالمياً-الحلقة الأخيرة، 2010/3/8.

جدول 3: الإنفاق العسكري الأميركي خلال الفترة 1994-2012 وفق الأسعار الجارية ونسبة مساهمتها من

الـGDP

التاريخ	الإنفاق العسكري الأميركي وفق الأسعار الجارية (مليون دولار)	نسبة المساهمة من الناتج المحلي الاجمالي
		(GDP)%
1994	288059	4.1
1995	278856	3.8
1996	271417	3.5
1997	276324	3.3
1998	274278	3.1
1999	280969	3.0
2000	301697	3.0
2001	312743	3.0
2002	356720	3.4
2003	415223	3.7
2004	464676	3.9
2005	503353	4.0
2006	527660	3.7
2007	556961	3.9
2008	621138	4.0
2009	668604	3.9

التاريخ	الإنفاق العسكري الأميركي وفق الأسعار الجارية (مليون دولار)	نسبة المساهمة من الناتج المحلي الاجمالي
		(GDP)%
2010	698281	4.0
2011	711402	4.3
2012	682478	4.4

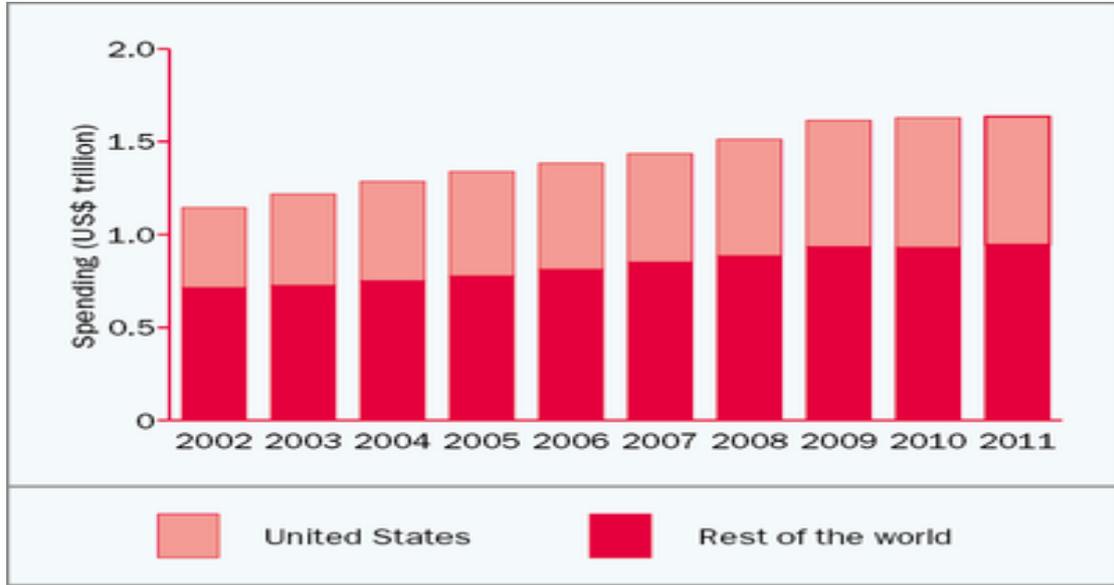
Sources:

- All figures for the USA are for financial year (1 Oct. of the previous year–30 Sep. of the stated year) rather than calendar year.
- SIPRI ,Military expenditure by country, in local currency, database 1988–2012.

وبحسب الجدول السابق يمكننا القول بأنَّ الإنفاق العسكري للولايات المتحدة هو الأكبر والأعلى منذ الحرب العالمية الثانية، والذي قد وصل إلى حوالي 711 مليار دولار عام 2011 وبتزايد حوالي 44 مليار دولار عن عام ال2010، بعد أن كان في بداية التسعينيات حوالي 150 مليار دولار، ويعود السبب الرئيسي لهذه الزيادة الملحوظة في الإنفاق العسكري "الحرب على الإرهاب" في أعقاب الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001، وهذا يمكن ملاحظته من الجدول (3) حيث نجد أن الإنفاق العسكري يستحوذ على 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية عام 2002 وذلك بنتيجة الحرب على الإرهاب بعد أن كانت 3% عام 2001 ثم عاودت هذه النسبة إلى الزيادة عام 2003 لتصل إلى 3.7% على أثر الحرب الأمريكية على العراق، في حين أن نسبة الإنفاق العسكري الأميركي من الناتج المحلي لعام 2012 وصلت إلى حوالي 4.4% في زيادة بدأتها عام 2010 على إثر ثورات (الربيع العربي) وازدياد العمليات العسكرية واستمرارها في كل من أفغانستان والعراق وليبيا، كل ذلك شكل أحد العوامل المسيطرة على البيئة الأمنية العالمية على مدى

السنوات الـ (10) الماضية، وعاملاً رئيسياً في التأثير على الإنفاق العسكري في العديد من البلدان، وكان يُعتبر كلٌّ من العراق وأفغانستان في قائمة أولويات الميزانية الحربية الأمريكية.

شكل 3: مقارنة الإنفاق العسكري للولايات المتحدة بالنسبة للعالم عام 2011



Sources: World military spending, 2011, SIPRI Yearbook 2012, Stockholm International Peace Research Institute 2012.

يبين لنا الشكل البياني السابق نصيب الولايات المتحدة من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي، والذي وصل إلى حوالي (40%) من الإنفاق العالمي، ويعود هذا الارتفاع إلى:

1- التوزع الكبير للقوات العسكرية الأمريكية والعمليات العسكرية التي تقوم بها في عدة مناطق من العالم.

2- فقد بلغت ميزانية حربي العراق وأفغانستان قرابة (320) مليار دولار لعامي 2010 -

2011⁽¹⁾، من إجمالي الإنفاق العسكري الأمريكي البالغ (711) مليار دولار لعام 2011 أي

حوالي 45% من إجمالي الإنفاق العسكري الأمريكي (وقد أدت الحروب في أفغانستان والعراق

إلى تكاليف اقتصادية ضخمة، لتشمل بالإضافة إلى تكاليف القوات العسكرية؛ تدمير رأس

⁽¹⁾ تقرير المراجعة الدفاعية (Quadrennial Defense Review) لـ 2010-2014، وزارة الدفاع الأمريكية، شباط/2010.

المال والبنية التحتية؛ وتعطل النشاط الاقتصادي العادي، وفقدان رأس المال البشري من خلال الوفاة والتشريد والإصابة والانقطاع عن التعليم، وفقدان الاستثمار والسياحة).

3- تزايد الإنفاق العسكري في إفريقيا ليصل إلى حوالي (61164) مليار دولار أي ما يعادل 8.6%⁽¹⁾ من إجمالي الإنفاق العسكري الأمريكي، كانت حصة الجزائر حوالي 44%⁽²⁾ أي ما يُعادل تقريباً (26912.16) مليار دولار، وذلك بحجة تزايد أنشطة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، ولكن الدافع الأهم هو زيادة الإيرادات النفطية، بالإضافة إلى قيادة واشنطن للعمليات العسكرية ضد الأنشطة الإرهابية في نيجيريا، لاسيما مع توافر العائدات النفطية⁽³⁾، إن جميع تلك الأنشطة والعمليات وغيرها أدت إلى تزايد الإنفاق العسكري الأمريكي بشكل ملحوظ.

إنّ هذا التزايد الملحوظ في الإنفاق العسكري للولايات المتحدة، مترافقٌ مع تزايد العنف المسلح في الدول، والتشعب الواضح لأطراف الصراع المسلّحة، وهذا الأمر إنما هو مؤشرٌ على الضلوع الأمريكي الواضح في التوترات التي تجتاح العالم، والدعم الكبير لما يسمى بثورات الربيع، والتي بدأت تجتاح الدول العربية والشرق الأوسط، كالصراع السوداني (بين الشمال والجنوب) والحرب الأهلية التي اجتاحت ليبيا بدعم من أميركا والأطلسي، كما يشير ذلك إلى استمرار اعتماد الولايات المتحدة على استخدام القوة الخشنة، ولكن بصورةٍ غير مباشرة أي اعتماد الصراع المسلح والحروب الأهلية وإدارة الانقلابات العسكرية الداخلية، لتحقيق مصالحها، بالتزامن مع استخدام القوة الناعمة، وتفضيلها على الدخول في حروبٍ مباشرةٍ، وهو ما يشير إلى اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على القوة الذكية في استراتيجياتها الجديدة.

(1) World military spending, US military spending and the 2011 budget crisis, 2011, SIPRI Yearbook 2012, Stockholm International Peace Research Institute 2012.

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) www.sipri.org/mht , Military expenditure, Military expenditure in Africa.

ومن خلال استقراء المحاور الأساسية لأي عملٍ سياسيٍّ، والتي تُطرحُ على منابرِ الإعلام الأمريكية يمكنُ التماسُ تراجعٍ تدريجيٍّ في الاعتمادِ على القوة العسكريةِ المجرّدةِ لتحقيقِ الأهدافِ، مع الحفاظ على استمراريتها، ولعلَّ أبرزَ تلكَ المحاورِ هي⁽¹⁾:

1. إدامة تحقيق الأهداف والغايات الإستراتيجية المنصوص عليها في الإستراتيجية العليا/ الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية، والمحددة في الإستراتيجية العسكرية .

2. إعادة تقييم البيئة الإستراتيجية، وتحديد قائمة التهديدات الرئيسية، والتحديات الآنية والمحتملة التي يواجهها الجيش الأمريكي ضمن تلك الفترة الزمنية.

3. إعادة تأهيل القوات المسلحة الأمريكية، ورفع مستوى جاهزيتها، وتحقيق التوازن بين مختلف القدرات العسكرية لتحقيق ما يسمى النصر في الحروب الحالية.

4. الاستمرار في مشاريع التسليح الحالية وتطوير القدرات الفضائية بغية التعامل مع الحروب المتوقعة ضمن خطط حروب التغيير الأمريكية.

5. استمرار العمليات والإنفاق العسكري على حربي العراق وأفغانستان.

6. عسكرة السياسة الخارجية بالاعتماد على التحالفات القديمة والشراكات الجديدة.

ويمكن القول بأن الولايات المتحدة توصلت في النهاية إلى أن القوة الخشنة بوجهها الصلب لم تعد الأداة المثلى لإدارة الأزمات والصراعات وتحقيق الأهداف على حساب باقي الدول، وذلك لكلفتها الباهظة من جهة ولامتلاك الكثير من الدول الصاعدة لعناصر القوة الخشنة (القوة النووية)، والتي يمكنها أن تستخدمها ضد أي تهديد أمريكي لأمنها واستقرارها، وبالتالي كانت البدائل جاهزة متمثلة باستخدام القوة الذكية الجامعة للقوتين الصلبة والناعمة.

(1) د. العزاوي، مهندس، مركز صقر للدراسات الإستراتيجية، الإستراتيجية العسكرية الأمريكية بين مزدوجي المهارشة والقدرة المكتسبة، 21/نيسان/ 2010.

ثانياً: القوة الناعمة (الحصول على ما تريد بجذب الآخرين وجعلهم يحبون ما ترغب)

يقوم أساساً مبدأ القوة الناعمة على استخدام القُدراتِ الدبلوماسيةِ والسياسيةِ للتوصُّلِ إلى حلولٍ للأزماتِ والخلافاتِ والصراعاتِ، واستخدامِ قُدرةِ الدولةِ ومكانتها ومقدارِ تداخلها مع غيرها من الدولِ، وذلك لتحويلِ الخطِّ السياسيِّ لهذهِ الدُولِ بما يخدمُ مصالحَ الدولةِ المعنيَّةِ، استناداً إلى ذلك تستخدمُ الولايات المتحدة الأمريكية مختلف أساليب الخداع والسيطرة والضغط بنعومة للتوصل إلى أهدافها (الترغيب والجذب)، وقد عرَّفَ جوزيف ناي القوة الناعمة سنة 1990: "بأنها في جوهرها قدرة أُمَّةٍ معيَّنةٍ على التأثير في الأمم الأخرى وتوجيه خياراتها العامَّةِ وذلك استناداً إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد"⁽¹⁾، وانطلاقاً من ذلك تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام مختلف أساليب الإقناع بعيداً عن استخدام القوة العسكرية، مع العلم أن القوة الناعمة لا تكاد تتفصل عن القوة الصلبة، بل على العكس هنالك ارتباط وثيق بين المفهومين، إذ لا يمكن اعتبارُ أنَّ التحكم بوعي الآخرين، وتوجيههم لما يخدم المصالح الأمريكية خالٍ من العنفِ المبطنِ، كما لا يمكننا القول بأن الدبلوماسية الناعمة أقل خطورة من استخدام العنف الفاضح، فدفع الرأي العام لقول ما تريد الولايات المتحدة قوله على الرغم من مناقضته لرغباتهم وأفكارهم، لا يخلو من إرهاب فكري وعنف مُبطنٍ، إلا انه أقل تكلفة من ممارسة العنف المباشر القائم على القوة العسكرية، حيث أنه أقل إثارة للرأي العام ضد السياسة الأمريكية، وهذا ما حاوله الرئيس الأمريكي (أوباما) عند استلامه زمامَ الحُكمِ في الولاياتِ المُتحدةِ لكسب تأييد جميع فئات الشعب الأمريكي من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى كسب ودَّ وتأييد الرأي العام العالمي، بعد سلسلة من الاضطرابات العالمية التي أثارها سلفه بوش، حيث أن (أوباما) استلم زمام الحكم في ظل أسوأ مرحلة تمر بها أميركا. الأمر الذي اضطره لاستخدام مصطلح " القوة الناعمة " منذ اليوم الأول لاستلامه دفة الحكم، وهذا يمكن ملاحظته من خلال ذهابه إلى تركيا ومصر ليعتذر عن تدهور صورة بلده أثناء حكم سلفه (بوش). إضافةً لمجموعة من الخطابات والتعهدات التي انطلقت مع بداية حملته الانتخابية، وجميعها محاولات لإضفاء جانب من النعومة على السياسة الأمريكية في المنطقة، وما دعوة (أوباما) للعدول عن مشروع الدرع الصاروخي ودعوته للمؤتمر النووي الأمني ومحاولة استقطاب دول العالم لإقرار منع

(1) Joseph S. Nye, U.S. Power and Strategy After Iraq, Foreign Affairs,1/7/2003.p36.

انتشار السلاح النووي وامتلاكه من قبل دول وجماعات إلا من قبيل تجسيد مقولة القوة الناعمة. وبذلك فإن الولايات المتحدة استخدمت عدة أدوات رئيسية مثلت ركائز القوة الناعمة الأمريكية منها:

أ- التثقيف الأمريكي (أو الترويض الثقافي و السياسي)

الذي قام أساساً، على الأفلام الهوليوودية، بما تتضمنه من ثقافة العنف والمال والمصالح والسلاح والمخدرات والجنس، تلك الثقافة التي عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إيصالها لشعوب العالم بكافة شرائح المجتمع والوقوف بوجه جميع العقبات التي تحول دون إيصالها، فقد اعتمدت أميركا ومن خلفها الملاك الحقيقيين لجميع المراكز الثقافية في الولايات المتحدة على الإيحاء الذهني والسيطرة العقلية ومخاطبة العقل الباطن لدى مختلف شرائح المجتمع سواء الأمريكي أو مجتمعات الشرق الأوسط، وهي بالتالي كانت تهيئ مختلف طبقات المجتمع لدى تلك الشعوب لتقبل ما تأتي به الولايات المتحدة الأمريكية من ثقافات وتوجيهات لشعوب تلك المناطق، مما خلق الضعف والخذلان لديها، ومن خلال امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لأقوى أسطول إعلامي، مكّنها من إيصال مختلف الأفكار والعادات الاجتماعية والاستهلاكية، وخلق حالة استهلاكية هستيرية تحت اسم التحرر، وفي حقيقتها هي ظاهرة ذات اتجاه واحد محدد يقوم على تدفق وانتقال أنماط السلع والخدمات والاستهلاك والعمران وغيرها من الثقافات السائدة في الولايات المتحدة إلى الدول الأخرى لاسيما الشرق الأوسط، بمعنى أدق: أمركة الثقافة (التدويل والعولمة)، والتي يعود إليها انتشار مجموعة من المظاهر في المجتمعات المحافظة وبنسبة ملحوظة كـ(أفلام هوليوود، الكوكا كولا، الجينز، الإعلانات التجارية والصور النسائية، أنماط العمران، والسيارات الفارهة، والأدوات والعدد وغيرها من المستهلكات والكماليات المستوردة)، حتى أن اللغة الأمريكية نجدها قد غزت وبكثافة لغات مجتمعات الشرق الأوسط والعالم برمته، بالتعبير والقيم والمصطلحات الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى مجتمعات قليلة التمسك بأصولها، في طريقها إلى الانحلال والتفكك، مع ضعف الروابط الاجتماعية والأسرية، ما خلق بنياناً اجتماعياً متآكلاً ومتهاكلاً، تتطلب إعادة هيكلته الكثير من الجهد، الأمر الذي مكن الولايات المتحدة الأمريكية من الغزو الدائم لهذه المجتمعات دون الحاجة لاستخدام القوة العسكرية، وبأقل التكاليف، من خلال إثارة الثغرات الطائفية والعشائرية، وبالتالي دخول المنطقة على أنها الراعي الوحيد لعملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، وإذا ما فسرنا معنى (holly wood) فإننا سنجد تفسير منطقي لاستخدامها، فهي تعني الغابة المقدسة والتي كان يصنع منها العصي السحرية للسحرة، حيث كان يُظن بأن حملة هذه العصي يُمكنهم السيطرة

على الناس بتغييب العقول، وفي الحقيقة هذه الوظيفة السحرية لهوليوود، وهي وضع الناس في حالة غيبوبة وبالتالي التَّقبُّل اللاواعي لكل ما تأتي به تلك الغابة المقدسة من ثقافات دخيلة، إنَّ التَّقبُّل والاستمرار بتقبُّل تلك الأفلام الهوليوودية، هي بمثابة حالة توقف عن الإنكار وبالتالي توقف عن عمليات التحليل الفكري والنقدي.

كما يمكن التوصل إلى حجم التلاعب الثقافي الأمريكي من خلال قدرات إعلامها المسموع والمقروء والمرئي على إثارة دعاياتها الدائمة حول خطر الإرهاب الإسلامي، ووجوب مكافحته وتحقيق الديمقراطية، إضافة لأساليب قوامها نشر الأفكار والمعلومات ودعم قنوات البث الإذاعي والإرسال التلفزيوني، وترويج سلع وخدمات وبرامج معلوماتية، يكون المبتغى منها زعزعة ثقة الناس في طبيعة النظام القائم، أو تشويه صورة القائمين عليه أو إغرائهم جميعاً بـ"مزايا" تبدو لمالك القوة الناعمة والخشنة (الولايات المتحدة) أنها الأمثل والأصلح وسبيل "الخلاص الأوحّد". بما يمكنها من الضغط على دول الشرق الأوسط ودفعها لشراء المزيد من السلع الأميركية خاصةً منها صفقات الأسلحة، الأمر الذي يحقق الانتعاش الدائم لشركات الصناعة الأميركية، والقبول الدائم للتواجد الأمريكي على الساحة العربية كراعٍ للسلام في الشرق الأوسط، وكمدافع عن نفط وثروات المنطقة، إن هذا الاحتلال الثقافي لمعظم شعوب الشرق الأوسط، مكّن الولايات المتحدة الأميركية من احتلالها عسكرياً بل وحشد المساعدات من دول المنطقة، بمعنى أدق (الرغبة بفعل ما تريده أميركا أن يُفعل)، وكسب تأييد الرأي العام (الحملة الإعلامية قبل حرب العراق ودعاية الحرية والديمقراطية وإسقاط نظام صدام حسين)، هذا الأمر يعكس بشكل واضح القدرة الأميركية على استخدام قوتها الثقافية بعيداً عن استخدام القوة العسكرية.

ب- المساعدات المالية والاقتصادية

يُعتبرُ تعزيزُ الأمن القوميِّ للولاياتِ المتحدةِ الأميركية، في رأسِ أولوياتِ أيِّ إدارةٍ أميركيةٍ تصلُ إلى الحُكم، ولتعزيزِ هذا الأمنِ لابدَّ من تأمينِ شبكةٍ مترابطةٍ من العلاقاتِ السياسيةِ والعسكريةِ والاقتصاديةِ والأيدولوجيةِ معَ الخارجِ، وذلك ضمنَ منظومةٍ مؤسّساتيةٍ وبرامجٍ ماليةٍ داعمةٍ لأيِّ خطواتٍ تصبُّ في بوتقةِ المصالحِ العليا لواشنطن، وإن التغيرات التي تطرأ على سياسة أميركا الخارجية تتعكسُ بشكلٍ مباشرٍ على سياسةِ المعوناتِ والمساعداتِ الماليةِ المقدّمةِ إلى الخارجِ، وعلى حجمِ هذه المعوناتِ، كما وأنها ترتبطُ بالتوجهاتِ السياسيةِ للدولِ المتلقّيةِ، الأمرُ الذي يؤكدُ على الدورِ الذي تقومُ بهِ هذه المساعداتِ كإحدى أدواتِ السيطرةِ على بلدانٍ كثيرةٍ في العالمِ، وخاصةً في الشرقِ الأوسطِ وأميركا الجنوبية، ومن أهمِّ الدولِ المتلقّيةِ للمساعداتِ الأميركيةِ لعام 2011 - 2012 هي:

جدول 4: أهم الدول المستفيدة من برنامج المساعدات الأمريكية للسنة المالية 2011-2012

الدولة	2011	2012	المجموع الكلي
1 أفغانستان	1,438,596,449	940,420,241	2,379,016,690
2 هايتي	970,910,372	70,464,622	1,041,374,994
3 باكستان	393,000,846	196,521,506	589,522,352
4 كينيا	498,728,751	28,287,131	527,015,882
5 الأردن	460,251,837	1,307,246	461,559,083
6 العراق	242,860,393	157,054,497	399,914,891
7 تنزانيا	371,859,231	5,568,904	377,428,136
8 جمهورية جنوب أفريقيا	348,995,068	16,056,748	365,051,816
9 نيجيريا	336,053,916	17,345,709	353,399,625
10 جمهورية الكونغو الديمقراطية	265,018,524	57,682,880	322,701,404
11 الضفة الغربية/غزة	245,378,605	45,403,012	290,781,617
12 جنوب السودان	264,407,305	14,340,651	278,747,956
13 إثيوبيا	182,143,079	75,228,880	257,371,960
14 أوغندا	221,891,934	28,351,577	250,243,511
15 زامبيا	229,272,026	991,911	230,263,937
16 موزنبيق	175,572,408	50,213,777	225,786,185
17 إندونيسيا	182,565,755	15,870,411	198,436,166
18 كولومبيا	192,362,083	105	192,362,189
19 الصومال	139,268,910	52,486,796	191,755,705
20 زمبابوي	111,463,129	70,508,693	181,971,822

Source: M/CFO/FS, data current as of March 31, 2012.

مع التأكيد على أن أهم الدول العربية التي كانت تتلقى المعونات من الولايات المتحدة الأمريكية، هي: الأردن، العراق، الصومال، والمغرب، والسودان سابقاً (جنوب السودان حالياً)، مصر وتونس⁽¹⁾، ويختلف ترتيب أولويات المساعدة بالنسبة للدول المستفيدة من سنة إلى أخرى بحسب التغيرات الطارئة على الساحة الخارجية، ومنعكساتها على سياسة واشنطن تجاه العالم، والتي تتميز بأنها في حالة تغير دائم، بحسب تغير المصالح، فعلى سبيل المثال كان الترتيب في عام 2010 وفق الشكل التالي:

جدول 5: أهم الدول المستفيدة من برنامج المساعدات الأمريكية للسنة المالية 2010

الدولة	2010	
أفغانستان	2,755,671,228	1
باكستان	1,351,634,685	2
هايتي	701,379,625	3
إسرائيل	596,529,460	4
كينيا	500,427,374	5
السودان	462,877,610	6
الضفة الغربية/غزة	387,120,025	7
الأردن	363,375,929	8
إثيوبيا	350,258,089	9
إفريقيا جنوب	347,449,184	10
جورجيا	339,465,998	11
مصر	320,115,027	12
تنزانيا	312,689,352	13

⁽¹⁾ المصدر: تقارير مختلفة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID).

2010	الدولة	
295,792,542	نيجيريا	14
269,467,038	أوغندا	15
262,002,937	إندونيسيا	16
234,429,203	موزامبيقي	17
229,133,134	ليبيريا	18
227,236,961	كولومبيا	19
220,524,820	العراق	20

Source: M/CFO/FS, data current as of March 31, 2012.

بمقارنة الترتيب في عامي (2011 و 2012) انظر الجدول (4/ص34) نجد بأن العراق انتقلت إلى مراتب متقدمة من حيث أهم الدول المستفيدة، بتقديمها المزيد من تسهيلات النفط من جهة ومن جهة أخرى معونات إعادة إعمار العراق التي تقدم للشركات الأمريكية، كما نلاحظ التقدم الملحوظ للأردن، وانتقال المعونات المقدمة للسودان في 2010 إلى حساب جنوب السودان في 2011 على أثر الانفصال، بالإضافة إلى التراجع الملحوظ لمصر في ترتيب المعونات وحجمها ما بعد الثورة. وتتنوع المعونات والمساعدات التي تُقدّمها الدولُ الرأسماليةُ وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للدول، كما تتنوع أهدافها ونتائجها، فقد كانت الميزانية المخصصة للعمليات الخارجية والوكالات ذات العلاقة للسنة المالية 2009 موزعة على النحو التالي⁽¹⁾:

⁽¹⁾ www.state.gov/f/releases/Factsheet2008/ Factsheet on International Affairs FY 2009 Budget , US Department of State, 2008

2.4 بليون دولار لتحسين الاستجابة للأزمات الإنسانية بما في ذلك حالات الطوارئ الغذائية والكوارث واحتياجات اللاجئين.
938 مليون دولار لتعزيز الكفاءة التشغيلية لـ USAID
2.3 بليون دولار لمساعدة العراق وأفغانستان وباكستان والصفة الغربية وقطاع غزة لتحسين اقتصادياتها وتوطيد الاستقرار الديمقراطي والسياسي والأمن فيها.
2.1 بليون دولار لوزارة الخارجية وبرامج USAID في أفريقيا بما في ذلك دعم القطاع الصحي (لا يشمل الإيدز) والإنماء الاقتصادي واحتياجات الحكم الديمقراطي والمساعدة في تطوير الاستقرار في السودان وليبيريا وزيمبابوي والصومال.
4.8 بليون دولار لمبادرة علاج المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة الإيدز التي تدعم خطة معالجة 2.5 مليون مصاب بقيمة 30 بليون دولار ومنع إصابة 12 مليون إصابة جديدة وتقديم الرعاية لـ 12 مليون شخص منكوب.
550 مليون دولار لدعم مبادرة ميريدا لمكافحة التهديدات التي يشكلها الاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود والإرهاب في المكسيك وأمريكا الوسطى.
1.7 بليون دولار لتنمية الديمقراطية حول العالم بما في ذلك دعم مبادرة الرئيس الخاصة بالحريات.
385 بليون دولار لدعم مبادرة الرئيس لمكافحة مرض الملا ريا وذلك لخفض الوفيات الناجمة عن هذا المرض إلى النصف في 15 دولة أفريقية بحلول عام 2010.
94 مليون دولار لدعم مبادرة الرئيس لدعم التعليم وذلك لتوفير التعليم الأساسي النوعي لـ 4 ملايين طالب حتى عام 2012.
64 مليون دولار لوزارة الخارجية ووكالة USAID لدعم مبادرة الرئيس المتعلقة بتغيير المناخ لتشجيع الاعتماد على تكنولوجيا الطاقة النظيفة ومساعدة الدول على التكيف مع تغير المناخ وتشجيع الإدارة المستدامة للغابات.

4.8 بليون دولار لتمويل الجيوش، تحديداً في منطقة الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأوراسيا، منها 2.6 بليون دولار لإسرائيل.

2.2 بليون دولار لمؤسسة تحدي الألفية، لتحسين الإنتاجية الزراعية وتحديث البنى التحتية وتوسيع ملكية الأراضي الخاصة وتحسين النظم الصحية وتحسين فرص الحصول على انتمانات مالية للأعمال التجارية الصغيرة والزراعة.

وترتبط المساعدات التي يتم تقديمها إلى الدول بالعديد من البرامج والإصلاحات التي طلبها البنك وصندوق النقد الدولي، وكانت هذه البرامج والإصلاحات تقوم على أساس السياسات التجارية التي تطالب بها الولايات المتحدة من الستينيات عن طريق مؤتمرات التجارة والتنمية، وهي سياسات الباب المفتوح، التي عجزت عن إقناع العالم بها، ولكن نتيجة نشاط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تم اجتذاب عدد من الدول، إلى تبني هذه السياسات، وعلى رأسها مصر، التي اتبعت سياسة الانفتاح الاقتصادية، كسياسة رسمية منذ منتصف السبعينات، ومن أهم القطاعات التي تركز برامج ال USAID عليها بمعوناتها الاقتصادية:

جدول 6: أهم القطاعات التي تغطيها برامج ال USAID للسنوات المالية 2011-2012

الإجمالي	2012	2011	القطاع	
6,485,255,005	895,591,294	5,589,663,711	الصحة - 3.1	1
2,670,782,700	625,727,933	2,045,054,768	الحماية والمساعدة والحلول - 5.1	2
1,466,713,288	512,958,521	953,754,766	الحكومة الرشيدة - 2.2	3
1,070,124,602	56,930,240	1,013,194,362	الزراعة - 4.5	4
874,717,055	184,710,288	690,006,767	البنية التحتية - 4.4	5
654,466,684	150,816,769	503,649,915	الإدارة والرقابة - 6.2	6
642,958,531	72,310,741	570,647,789	والتأثيرات السياحية وخدمات - 3.3 حماية للفئات الضعيفة	7

الإجمالي	2012	2011	القطاع	
627,746,904	134,538,919	493,207,985	البيئة - 4.8	8
619,099,160	197,349,260	421,749,900	تخفيف حدة الصراعات - 1.6 والمصالحة	9
596,715,529	73,706,945	523,008,584	التعليم - 3.2	10
358,514,975	18,080,099	340,434,876	القطاع المالي - 4.3	11
342,956,408	82,205,627	260,750,780	المجتمع المدني - 2.4	12
273,658,023	12,464,788	261,193,235	مؤسسة الاقتصاد الكلي من - 4.1 أجل تحقيق النمو	13
266,279,071	54,200,071	212,079,000	مكافحة المخدرات - 1.4	14
257,454,285	40,195,938	217,258,347	القدرة التنافسية للقطاع الخاص - 4.6	15
222,087,305	41,460,980	180,626,325	المنافسة السياسية وبناء توافق - 2.3 الآراء	16
209,895,289	20,629,459	189,265,830	سيادة القانون وحقوق الإنسان - 2.1	17
173,706,708	46,343,363	127,363,345	برنامج التصميم والتعلم - 6.1	18
149,501,197	41,180,125	108,321,072	الفرص الاقتصادية - 4.7	19
121,038,269	14,774,505	106,263,764	الجاهزية للكوارث - 5.2	20

المصدر: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID, 2012.

ولابد من التأكيد على أن المساعدات المالية المقدمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية (مساعدات التنمية والقروض والتمويل الحكومي...), دائماً "مشروطة", وهي في حقيقتها:

1- موجهة لتأمين مناخ استثماري ملائم في البلد الحاصل عليها, واستخدامها لتشييد البنى التحتية, وذلك لدعم الصناعات التصديرية في الدول المانحة للمساعدات من جهة, ودفعها للتخلي عن

زراعات المحاصيل المحلية أو القيام بمشاريع صناعية تلبي احتياجات السوق الداخلية أو تصدير منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة قد تنافس منتجات الدول الصناعية، ومن جهة أخرى، زيادة تبعيتها من خلال التمهيد لاحتلال البلد من قبل الشركات المتعدية الجنسيات، وفرض النظام الرأسمالي على مجريات الأحداث الاقتصادية، وتطبيق برامج الخصخصة والتحرير ورفع القيود بهدف ربطها بشكل وثيق بالسوق العالمية، إضافة لاستهلاك موارد البلد البشرية والطبيعية بأقل التكاليف، وعدم السماح للشركات الوطنية بالنشوء أو إخراجها كلياً من السوق من خلال المنافسة غير المتكافئة، وفي النهاية تحويل الموارد والفوائض المالية والأرباح إلى الدول الرأسمالية، وحرمان الدولة المستقبلية لهذه المساعدات وهذه الشركات من مواردها الطبيعية والبشرية ومن الاستفادة من الأرباح والفوائض المالية لتحقيق النمو.

2- موجهة لتحفيز الاستهلاك في البلدان النامية، لاسيما للسلع التي تصنعها الدولة مانحة المساعدة، وذلك من خلال "التزام البلدان النامية التزاماً تاماً بإنفاق المساعدات على تلك السلع، وهذا ما يفقد البلدان النامية إمكانية الاستفادة الفعلية من هذه الأموال، وبالمقابل يعطي الدول الرأسمالية إمكانية تصريف بضاعتها، وغالباً بأسعار مرتفعة، وهذا ما حصل في نهاية السبعينيات حيث أنفق حوالي 80% من المساعدات الأمريكية لشراء سلع من الولايات المتحدة نفسها"⁽¹⁾، ولاسيما عندما يجتاح الركود الاقتصادي للدول الرأسمالية، فعندها يتم اللجوء إلى الوصفة الروتينية المتمثلة بزيادة إقراض الدول النامية (أزمة 1974-1975)، لا بل وتقديم التسهيلات الكبيرة للدول النامية (ولاسيما الشرق الأوسط وخصوصاً النفطية منها)، على شكل اعتماد تصدير شرط أن تشتري تلك الدول من مصانع الدول الرأسمالية، والهدف من هذه العملية تحريك السوق الراكدة للدول الرأسمالية، والنتيجة ارتفاع كبير لديون الشرق الأوسط، وازدياد العجز عن السداد، وبالتالي زيادة التدخل في السياسات الوطنية.

3- موجهة لاستغلال الصدمات والأزمات التي تخلقها من فترة لأخرى الولايات المتحدة الأمريكية، في البلدان التي تتلقى المساعدات، أو الأزمات الطبيعية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلفها من مجتمعات صناعية وجماعات احتكارية (اللوبي الإسرائيلي والشركات المتعدية

(1) مجموعة من المؤلفين، آية النهب الامبريالي للبلدان النامية، ترجمة د.حسان اسحق، مطابع ألف باء الأديب، موسكو (ايكونوميكا)، ط1، 1984، ص50.

الجنسيات)، وتحويلها إلى فرص استثمارية حقيقية وذلك وفق منهج مبرمج على أن النخبة الاجتماعية التي تملك الثروة هي وحدها المؤهلة لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وجميع العراقيين التي تقف بوجه هؤلاء لابد أن تزال، ولو كانت هذه العقبات تتمثل بحق الشعوب والمواطنين العاديين في الحياة، وكل ذلك يكون تحت شعار إعادة الإعمار، وفي الحقيقة هي عملية استكمال للأزمة التي كانت الإستراتيجية الأمريكية قد خلقتها. أو هي عملية استثمار للأزمة الطبيعية بما يخدم مصالح النخبة، ويحطم المنكوبين الحقيقيين.

ومن أجل أن تُحكم الولايات المتحدة قبضتها على الدول المتعثرة، التي تحتاج إلى المساعدات، وعلى النظام الاقتصادي العالمي، اتجهت ومن البداية للسيطرة على المنظمات الاقتصادية والدولية، وذلك بهدف التحكم بحجم واتجاه المساعدات وتحديد شروط دفعها وخصائص مستحقيها، وقد ترتب على إتباع الدول سياسات ووصفات تلك المنظمات العديد من العواقب الاقتصادية والسياسية، ابتداءً بانهيار الإنتاج في الأسواق الداخلية وتحرير التجارة، والنظام المصرفي، وصولاً إلى تعظم أصل الدين وخدماته. مروراً بتقلص سيادة الدولة على قطاعاتها المختلفة، وفقدان تحكمها بالسياسات الاقتصادية، والحقيقة أن هذه البرامج والوصفات الإصلاحية، والتي ترغب الولايات المتحدة ومؤسساتها بتطبيقها ليست إلا تقليصاً لسلطات الدولة، ومنه التوصل لكبت النمو على المستوى الدولي، بحيث يقتصر دور الدول النامية على توفير المواد الأولية دونما أي تقييد للشركات المتعددة الجنسيات وجماعات الضغط، أما في حال الرفض للانصياع يتم إدراج الدولة ضمن القائمة السوداء لصندوق النقد، وعليه سوف تبقى الدول النامية في عبودية دائمة للولايات المتحدة بنتيجة مديونيتها.

كل ذلك يدل على أن سياسة القروض الرأسمالية وخصوصاً الأمريكية، إنما هي طريقة لجني المزيد من الأرباح لصالح الشركات الكبرى وخاصة الأمريكية، وبالتالي زيادة التبعية والتخلف للبلدان النامية، الأمر الذي يؤكد على أن تلك البلدان لم تحرز تقدماً في عملية النمو من جراء تلك القروض، بل على العكس أدت سياسة القروض والمساعدات غير المفيدة، والتي تقدمها الولايات المتحدة ومؤسساتها، إلى ترسيخ الضغط السياسي والاقتصادي والتدخل في الشؤون الداخلية للعديد من بلدان الشرق الأوسط، والسيطرة على الأمن الغذائي للكثير من تلك الدول، إضافة للسيطرة على السوق الداخلية، وتعظيم الأرباح المتحققة للاحتكارات. وعليه فإن تلك التبعية المتحققة للرأسمال الأجنبي، إنما هي التي تعطي القدرة المطلقة للمساعدات الأجنبية لتحقيق غاياتها، سواء على صعيد هيكل المجتمع

وتكيفه، أو اعتبارها إحدى أدوات التدخل الأميركي وتحقيق سياستها الخارجية وأهدافها الإستراتيجية والتكتيكية.

ت- التكتلات والمعاهدات والاتفاقيات والأحلاف السياسية والاقتصادية (الإجماع الدولي)

كان اكتسابُ تأييدِ الدولِ والشعوبِ، إحدى أهمِّ الأولوياتِ التي سعت واشتغلن لتحقيقها، وخاصةً بعد التعاطف الملحوظ للكثير من القوى الخارجية المنافسة للقوة الأمريكية السياسية الاقتصادية والعسكرية، الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة للدخول في تكتلات وأحلاف وشراكات دولية جديدة، تمكنها من تعظيم دورها في المجتمع الدولي على اعتبارها المنظم والمسير لتلك التكتلات.

وتعودُ ظاهرةُ التكتلات إلى الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، ولكن ما يلاحظُ هو التوجهُ الكبيرُ للدول الكبرى للدخول في تكتلاتٍ وأحلافٍ ومعاهداتٍ، ولاسيما الولايات المتحدة، مما جعلَ هذه الظاهرة من مميزات تلك المرحلة، مرحلة النظام العالمي الجديد، والهدفُ بناءً شبكةٍ متينةٍ من العلاقات الثنائية، والجماعية مع دول تلك التكتلات، والوصول بشبكته العالمية إلى مختلف دول العالم، الأمر الذي يمكنها من فرض سيطرتها وسياستها بالطرق الدبلوماسية، وكسب تأييد الدول الكبرى بشكل خاص، وبشكل عام كسب تأييد الرأي العام العالمي في أي خطة أو عملية قد تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكننا القول بأن ما رافق تلك الفترة الزمنية من أحداثٍ اقتصاديةٍ ساهمَ إلى حدٍّ كبيرٍ بتعزيز التوجه نحو التكتل مثل:

1- التحول إلى نظام أسعار الصرف العائمة، وما نتج عن ذلك من ارتفاع أسعار الطاقة، وتقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية، وبلوغ أزمة المديونية الخارجية ذروتها في بداية الثمانينيات، الأمر الذي أدى إلى ظهور موجة جديدة من السياسات الحمائية في الدول الصناعية مما أثر سلباً في حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية.

2- بالإضافة إلى السعي الأمريكي الدائم للاتساع بظاهرة العولمة على اعتبارها إحدى أهم مميزات النظام العالمي الجديد، وترسيخ مبادئ الرأسمالية، من تحرير للتجارة الدولية، وحركة رؤوس الأموال عالمياً، سواء بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أو عبر التدفقات قصيرة الأجل، حتى

أصبحت هذه الظاهرة سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي الجديد، أما القائمين على هذا النظام فهم ممثلو الطبقة البرجوازية العالمية المتمثلة بالمؤسسات الاقتصادية الدولية المشتركة فيما بين الدول الصناعية الكبرى (البنك الدولي، صندوق النقد، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، منظمة التجارة العالمية، نادي باريس، نادي لندن، نادي الثلاثية، ومنتدى دافوس)، والتي تصوغ الخطاب الرسمي لكافة التكتلات بما يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

3- استقطاب دول ومجالات حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وتحويلها إلى دائرة نفوذ لممارسة سياسة أكثر فاعلية في المحافل الدولية.

و قد تعددت التكتلات والتحالفات والتجمعات، التي نشأت ضمن المنظومة الاقتصادية الجديدة للنظام العالمي الجديد، وخاصة مع خضوع أغلب الدول المتقدمة والنامية لشروط منظمة التجارة العالمية، الخاصة بتحرير التجارة، إضافة لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الخاصة بإعادة جدولة الديون، وما يترتب على الدول النامية الخاضعة لها من التزام ببرامج الخصخصة والتكيف الهيكلي، وأهم هذه التحالفات الاقتصادية نذكر:

جدول 7: جدول بأهم التجمعات الاقتصادية في العالم

إيطاليا، ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورغ، هولندا، المملكة المتحدة، الدانمرك، اليونان، اسبانيا، برتغال، أيرلندا، سويد، فنلندا، نمسا، استونيا، بولندا، جمهورية التشيك، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، هنغاريا، رومانيا، بلغاريا.	الاتحاد الأوروبي: وعدد أعضائه 27 عضو.
الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك، وكندا.	التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (NAFTA).
اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، بروناي، فيتنام، لاوس، مينمار، وكمبوديا.	الآسيان (ASEAN)

اليابان, والولايات المتحدة, والصين, وكندا, والمكسيك, ونيوزيلندا, وكوريا الجنوبية, بالإضافة للآسيان.	جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا والباسفيك (APEC)
الولايات المتحدة, ألمانيا, بريطانيا, فرنسا, إيطاليا, اليابان, وكندا.	مجموعة الدول السبع الصناعية G7.
البرازيل, روسيا, الهند, الصين, وجنوب إفريقيا.	مجموعة البريكس ⁽¹⁾ 2008

وإنَّ أهمَّ التَّجمُّعاتِ الاقتصاديةِ التي تشاركُ فيها الولايات المتحدة, لدينا:

- التجمع الاقتصادي لآسيا والباسفيك (APEC): والذي يتكون من 18 دولة تأتي في مقدمتها اليابان والولايات المتحدة والصين وكندا والمكسيك ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية, بالإضافة لتجمع الآسيان. كرد فعلٍ لقيام الاتحاد الأوروبي عام 1992⁽²⁾, والتعاظم الملحوظ لدوره الاقتصادي حيث يسيطر على حوالي 50% من التجارة العالمية⁽³⁾. الأمر الذي يجعلُ من واشنطن قوة اقتصادية تسعى لفرض هيمنة على تكتلٍ يعتبر من أكبر التكتلات التي تؤثر في النظام الاقتصادي العالمي, بالإضافة إلى الرغبات المبطنة في احتواء الصين كأكبر قوة اقتصادية صاعدة.

- ولدينا أيضاً مجموعة الأمريكيتين: حيثُ اتفقت (34) دولة من أمريكا اللاتينية مع الولايات المتحدة وكندا في كانون الأول 1994 على إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2005 مع

(1) ظهرت تسمية "بريك" في نوفمبر 2001، حين عبر كبير اقتصاديي البنك الاستثماري الأمريكي (غولدمان ساكس) جيم أونيل لأول مرة، عن رأيه بأن اقتصاديات البرازيل وروسيا والهند والصين سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وعلى اقتصاديات الدول السبع الكبرى في منتصف القرن. وقد استخدم أونيل مصطلح "بريك" كرمز لانتقال ثقل الاقتصاد العالمي بعيداً عن مجموعة الدول السبع الصناعية.

(2) التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، المدرس المساعد: فوزية خدا كرم، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ص 178.

(3) المجذوب. أسامة، الجات ومصر والبلدان العربية.. من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، 1997، ص 22.

الالتزام الطوعي لكل الدول المشاركة بقواعد نظام متعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية (W . T . O) .

في حين إنّ أهمَّ الأحلافِ العسكريةِ للولايات المتحدة، لدينا حلف شمال الأطلسي (الناطو NATO): والذي تم تأسيسه في إطار المادة "51" من ميثاق الأمم المتحدة⁽¹⁾، يتكون من 28 دولة عضو هي (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، إنجلترا، فرنسا، إيطاليا، النرويج، الدانمرك، أيسلندا، البرتغال، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج. وقد شهد الحلف منذ إنشائه عام 1949 ثم انضمت إليه اليونان وتركيا عام 1952، وألمانيا الاتحادية عام 1955، وإسبانيا عام 1982، وبعد انتهاء الحرب الباردة تم ضم تشيكيا والمجر وبولندا عام 1999، ومن ثم ضُمَّت عام 2004 كلُّ من لاتفيا واستونيا وليتوانيا وبلغاريا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا، وأخيرا انضمت كل من ألبانيا وكرواتيا إلى الناطو في عام 2009 ليصبح عدد أعضاؤه 28 دولة).

وبشكلٍ عام يمكن القول بان ظاهرة التحالفات العسكرية، بدأت بالتراجع الظاهري أمام الامتداد الكبير للتحالفات والتكتلات الاقتصادية، إلا أنّ التحالفات الاقتصادية تحملُ في مضامينها تحالفاتٍ عسكرية، من حيث المجال الحيوي والأسواق المستهدفة ومناطق النفوذ المُحرمة على الدول الأخرى.

ثالثاً: القوة الذكية

وهي التي تقومُ على مزيجٍ مُركَّبٍ بين مصادرِ القوة، متمثلةً بالقوة المادية الصلبة (المرتبطة بالفُدراتِ العسكريّة والاقتصاديّة)، والقوة الناعمة المعنوية (المرتبطة بالفُدراتِ الثقافيّة واللغوية والدبلوماسية الناعمة الخاصة والعامة). وعلى اعتبار أن القوة الناعمة لا يمكنها أن تُحقِّق الأهداف الإستراتيجية للسياسة الأمريكية وحدها، لاسيما أنّ الولايات المتحدة تخوض حروباً في مناطقٍ مُختلفةً من العالم، وقواتها تتوزع بشكلٍ أساسي في دول الشرق الأوسط، مع أخذ أمن إسرائيل ومصالح الشركات العملاقة بعين الاعتبار، فقد كان من غير الممكن التخلي عن القوة الصلبة، مع أهمية

(1) ليس في هذا الميثاق، ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم، إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس، تبلغ إلى المجلس فوراً، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس . بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق . من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذ من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين، أو إعادته إلى نصابه".

استخدام القوة الناعمة في كثير الحالات, لذلك كان لابد من التوصل لحل فيما يتعلق بالتشتت في استخدام القوة, وعليه بدأ التلويح باستخدام القوة الذكية في السياسة الأمريكية, والتي جمعت مختلف أشكال القوة.

وتقومُ آلياتُ القوة الذكية, على خلق الأزمات واستغلالها من جهةٍ, وتصدير الأزمات الداخلية نحو الخارج من جهةٍ أخرى, أي كسب الرأي العام أولاً, ومن ثم استخدام الضربة العسكرية, أو التلويح باستخدامها, وتحفيز المجتمع الدولي على فرض العقوبات المختلفة ضد من يخالف الإرادة الأمريكية.

ومن أمثلة استخدام هذه الإستراتيجية في السياسات الأمريكية, ما تلا أحداث 11 أيلول والانطلاق بالحروب ضد الإرهاب, واحتلال أفغانستان, ثم الانتقال إلى نزع أسلحة الدمار الشامل من العراق, مع الإشارة إلى أن ما حدث في العراق, هو عملية مزج بين القوى المختلفة, والتي بدأت بقوة ناعمة للتمهيد للغزو وكسب الرأي العام, ثم انتقلت إلى القوة الخشنة بتكاتف دولي بقيادة أمريكية, ومن ثم تم اعتماد القوة الذكية حيث تحولت القوات العسكرية إلى حُرَّاسٍ على منابع النفط ومصالح الولايات المتحدة وشركاتها, مع استخدام قوتها الناعمة للتبشير بالتغيير, والقيام بنشر الثقافة الأمريكية, وإقامة المدارس التي تخضع للرقابة الأمريكية, وإنشاء منظمات المجتمع المدني, التي هي بالدرجة الأولى تخدم المصالح الأمريكية, والتلويح الدائم باستخدام العنف ضد إيران (لإيقاف أعمال التطور النووي للأغراض السلمية, بحجة السعي للوصول إلى السلاح النووي), وسورية بحجة دعمها للإرهاب, واحتوائها للمنظمات الإرهابية, والعمل الدائم لنزع سلاح حزب الله.

إنَّ القوتان الخشنة والناعمة هما أداتان لسياسةٍ واحدةٍ, لا يُمكنُ أن يكتمل عملُ إحداها دون الأخرى, فهما قوتان تكامليتان لخدمة سياسة واحدة "العصا والجزرة", وكل من القوتان تتكاملان لتشكلا القوة الذكية والتي هي جوهر الأدوات الأمريكية في السيطرة والانتشار, والتي يحركها جماعات المصالح الذين يملكون قُدرةً الضغَطِ والاختراقِ, ويوقفون تماماً بأن القوة العسكرية (الخشنة), قد تحرز تفوقاً مؤقتاً, إلا أن الغزو الثقافي والمعرفي وإبراز التفوق الاقتصادي والصناعي أصبح الأشد تأثيراً وفتكاً, ويمكن الاستشهاد بما حصل في السودان حيث أن استخدام القوة الناعمة قد تحول تدريجياً إلى التغاضي عن استخدام القوة الخشنة لتمرير ما كانت الولايات المتحدة والكتلة الأوربية تريدان تمريره دونما اللجوء إلى الخشونة, حتى وصل الأمر إلى المزيد من الضغوط والعقوبات الاقتصادية ثم تدرج

أكثر لينتهي إلى مذكرة «أوكامبو». وفي هذا الإطار يمكن إبراز أهم تجليات وسياسات القوة الذكية من خلال جملة من المرتكزات التي تعتمد عليها السياسة الخارجية الأميركية في إدارة الشؤون الدولية منها:

أ - عسكرة الاقتصاد العالمي

وفقاً لمفهوم النظام الرأسمالي الأمريكي ، فإنه عندما يعاني اقتصاد ما من مصاعب فإن الحرب (سواء جاءت بفعل تخطيط مسبق أو حدثت بشكل اعتراضى) يمكن أن تساعد دائماً على الخروج من الأزمة⁽¹⁾. وإنَّ التحولَ الأمريكي وفقاً لمنظومة أوياما الجديدة، من القوة الصلبة التي ترجمها بوش بالحروب المفتعلة في منطقة الشرق الأوسط (دوامة الأزمات) على يد تحالفات عسكرية يقودها الجيش الأميركي (عسكرة السياسة الخارجية)⁽²⁾، إلى القوة الناعمة ومن ثم الذكية، التي تُترجمُ بتشجيع الانقلابات والثورات وإحداث التغييرات في العالم، عبر ممارسة نوع من النفوذ الخفي، غير المباشر في التأثير على الشعوب والأمم، من خلال مؤسسات تدعمها وتحركها واشنطن، كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات الهجرة، والمؤسسات التي تُعنى بحقوق الإنسان والديمقراطية، والمنظمات التي تعنى بمجال التكنولوجيا، والمنظمات التي تُشجع الدراسة في أمريكا، عبر مشاريع مختلفة كمشروع (فولبرايت) الذي يطبق في العراق حالياً.

وفي الواقع إنَّ عملية عسكرة الاقتصاد العالمي، ترتبط بتوجهات أساسية لجماعات الضغط المؤثرة على دوائر صنع واتخاذ القرار في الإدارة الأمريكية، خاصة الشركات النفطية والمجمع الصناعي العسكري. فهاتين الجماعتين لهما قوة تأثير كبيرة في الاقتصاد الأمريكي، الأمر الذي يستلزم من صانع القرار السعي المستمر لكسب تأييدهما إذا ما أراد أن يبقى داخل اللعبة الاقتصادية من جهة، ولتفادي الهزات أو الأزمات التي قد تلحق بالاقتصاد الأمريكي، والتي من الممكن أن تؤثر في سمعة وقوة الإدارة الحاكمة من جهة أخرى⁽³⁾.

(1) د. زلوم، عبد الحي، أزمة نظام (الرأسمالية والعولمة في مأزق)، الأردن، عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009، ص75.

(2) الخطيب، محمد. القوة الذكية في الفكر الأمريكي، مجلة دراسات عسكرية. إستراتيجية، الأكاديمية العسكرية العليا، مركز الدراسات الإستراتيجية، دمشق، العدد(2)، شباط، 2010، ص62.

(3) روسيتر. كلينتون، النظام الرئاسي في الولايات المتحدة، ترجمة سمير سالم، الدار الأهلية، بيروت، بلا تاريخ، ص 45.

فتطور عمل البنوك والمصارف الأمريكية، يتطلب زيادة التدفقات المالية وزيادة الإيداعات، في البنوك والمصارف الأمريكية الأمر، الذي يتطلب تحقيق مصالح كبريات الشركات المودعة.

فمثلاً، تصبُّ في مصلحة الشركات النفطية الأمريكية، استدامة استخدام واشنطن للقوة العسكرية المفرطة، في مواجهتها المنافسين القائمين والمحتملين، والهدف طبعاً، هو السيطرة على منابع النفط وممرات نقله، هذه السيطرة التي تتسبب في رفع أسعار النفط، بما يؤدي إلى ارتفاع عائدات مبيعات النفط العالمي، وهو أمر يترتب عليه بالضرورة تزايد الودائع المالية في البنوك الأمريكية.

أما بالنسبة للشركات والمجمعات الصناعية العسكرية، فالأهم لها هو استدامة التوتر والصراعات العالمية، بهدف تأمين الأسواق لتصريف منتجاتها العسكرية، خاصة الصراعات الداخلية ضمن البلد الواحد والتي تعتبر من أهم أسواق التصريف، فزيادة استهلاك السلاح والعناد العسكري، يؤدي إلى ارتفاع مبيعات هذه الشركات، الأمر الذي بدوره يؤدي لزيادة التوظيفات البنكية للشركات، في البنوك والمصارف الأمريكية.

وفي الوقت ذاته، تقوم الشركات البنكية، والمنشآت النفطية، والصناعية العسكرية، واللوبيات المختلفة، من أصحاب المصالح وجماعات الضغط، بتقديم الدعم الفني والمادي والمعنوي لمراكز الدراسات ووسائل الإعلام والدعاية، على النحو الذي يتيح ويفسح المجال لتسويق الأجندة التي تخدم مصالح هذه المنشآت، والجماعات، كشركة اكسون موبيل مثلاً: المرتبطة أصلاً، بعلاقات وثيقة مع دوائر صناعة القرار الأمريكي، وتسهم في تمويل العديد من مراكز الفكر والمؤسسات البحثية⁽¹⁾، وتمارس ضغطاً كبيراً على قرارات الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالشؤون النفطية (كقرارات الحرب) ومالها من تأثير على النفط إنتاجاً وتسعيراً وتصريفاً، فمثلاً: تبرعت الشركة بحوالي 230 ألف دولار لعام 2001، لمعهد (American Enterprise Institute)، وحوالي 65 ألف دولار لمعهد (Heritage Foundation) اللذان يمارسان تأثيراً كبيراً على صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾.

(1) Michele Steinberg, The 'Walfowitz Cabal' is an Enemy within the United States, La Rouche in 2004, USA, Feb 2002, p p 76-79.

(2) العناني، خليل، اللوبي النفطي الأمريكي: النفوذ واليات التأثير، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، نيسان/ ابريل 2006، ص44، منقول عن: The Tiger in the Tanks: ExxonMobil, oil dependency and war in Iraq, report by Greenpeace UK, February, 2003.

على ذلك يمكن القول بأن وصف الجنرال الأمريكي (سميدلي بتليز) للحرب بأنها "الأقدم والأكثر ربحاً والأعظم قسوةً. وأنها التجارة الوحيدة التي تكون أرباحها بالدولار وخسائرها بالأرواح"⁽¹⁾, إنما هو تأكيدٌ صريحٌ على توجه الولايات المتحدة إلى عسكرة الاقتصاد بما يخدم مصالح الشركات الأمريكية الكبرى، وتحقيق المزيد من المكاسب، وخاصةً مصالح لوبي الشركات النفطية، والمجمع الصناعي العسكري، عماد الاقتصاد الأمريكي، واستناداً إلى ذلك انتشرت عمليات الخصخصة (وهذه المرة للحرب)، ونلاحظ التطبيق الفعلي من خلال خصخصة الحرب العراقية، وتحويلها إلى مشروع استثماريٍّ، حصدت أرباحه ثلاث أنواعٍ من الشركات:

1- شركات الإعلان والدعاية، والتي تولت عمليات الترويج للحرب، ضدَّ الدكتاتورية والإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، لإضفاء الشرعية الإنسانية للحرب الأمريكية على العراق أولاً، والضغط على الرأي العام العالمي للتقبل النفسي والفكري للحرب واكتساب الشرعية الدولية.

2- في مرحلة الحرب حُصدت الأرباح من قبل شركات السلاح والخدمات العسكرية، وشركات المرتزقة (كبوبنغ، وبلاك ووتر، ولوكهيد مارتن). فمثلاً: زادت أرباح شركة لوكهيد مارتن لصناعة السلاح⁽²⁾، إلى (500) مليون دولار بعد إعلان الحرب على الإرهاب، واحتلال أفغانستان، وبعد غزو العراق ارتفعت أرباح لوكهيد حتى وصلت عام 2004 إلى (1266) مليون دولار، بنتيجة زيادة مبيعات السلاح إلى (26400) مليون دولار عام 2004⁽³⁾. والأهم من ذلك كله هو "وجود حوالي (20000) عنصراً من الجنود المرتزقة التابعين لشركات ما

(1) أزمة نظام (الرأسمالية والعولمة في مأزق)، مصدر سابق، ص45، بتصرف.

(2) تعتبر لوكهيد مارتن، شركة رائدة في صناعة الطائرات الحربية والصواريخ، والأجهزة الإلكترونية الدقيقة وتقنيات الفضاء. وهي تنتج المقاتلة متعددة المهام (Fighting Falcon F-16)، والمقاتلة متعددة المهام أيضاً، ذات المحرك الأحادي (F-2)، العاملة حالياً لدى القوات اليابانية. كما تنتج المروحية الحربية المضادة للغواصات (MH-60R)، التي تخدم في عدد كبير من دول العالم، وطائرة الإمداد والتزود بالوقود جواً الشهيرة (C-130). كما تنتج لوكهيد مارتن الصاروخ العابر للقارات (Atlas)، والصاروخ الباليستي العابر للقارات، المثبت على متن الغواصات (Trident II)، والصاروخ جو - أرض الشهير (HELLFIRE II). وعددًا واسعاً من الأسلحة والأنظمة القتالية.

(3) World military spending, THE SIPRI ARMS INDUSTRY NETWORK, Table 9A.1. The 100 largest arms-producing companies (excluding China), 2004, SIPRI Yearbook 2004, Stockholm International Peace Research Institute 2004,p421.

يسمى بالخدمات العسكرية الأمريكية في العراق⁽¹⁾. والجدول التالي يبين التطور الملحوظ لأرقام أعمال وأرباح كبرى شركات التسليح في العالم خلال الفترة التي سبقت الحرب على العراق وأثنائها وبعدها مباشرة (2001-2004)

جدول 8: جدول يبين التغيرات بأرقام أعمال كبرى شركات التسليح خلال فترة الحرب على العراق قبلها وبعدها.

الشركة	مبيعات السلاح (مليون دولار)				الأرباح السنوية (مليون دولار)		
	2001	2002	2003	2004	2002	2003	2004
Boeing (USA)	18 000	22170	24 370	27 500	492	718	1 872
Lockheed Martin(USA)	17 860	18 870	24 910	26 400	500	1 053	1 266
Northrop Grumman(USA)	10 580	17 800	22 720	25 970	175	808	1 084
Raytheon(USA)	14 340	15 250	15 450	17 150	- 640	365	417
BAE Systems(UK)	14 440	14 070	15 760	19 840	1 030	10	-855
General Dynamics(USA)	7 790	9 820	13 100	15 150	917	1 004	1 227
Thales(France)	5 630	6 840	8 350	8 950	104	126	246
EADS(W. Eur.)	5 510	5 630	8 010	9 470	- 281	172	1 280
United Technologies, UT(USA)	3 800	4 550	6 210	6 740	2 236	2 361	2 788
Finmeccanicag(Italy)	2 860	3 720	5 290	5 640	191	225	382

Source: Arms industry data', MILITARY SPENDING AND ARMAMENTS, 2003, SIPRI Yearbook, different numbers, 2001-2004, The 100 largest arms-producing companies in the OECD.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أنّ شركات الصناعة التسليحية، والخدمات العسكرية، تعتبر أكثر الشركات استفادةً من التوترات التي تجتاح العالم في مختلف مناطقه، إضافةً على أنها تتميز بأسواق تصريفٍ واسعةٍ، تكادُ لا تكسد، وتعتبر هذه الشركات من أكبر دعائم الاقتصاد الأميركي، وأقلها تأثراً بالأزمات المالية، فمثلاً: بلغت قيمة المبيعات العسكرية لشركة (لوكهيد مارتن) (33430) مليار

⁽¹⁾ www.Arabmail News.net, هل أنت غني وترغب في شراء جيشاً خاصاً بك؟، تاريخ النشر : 02-06-2004.

دولار، في العام 2009، في حين وصل إجمالي مبيعاتها العامة (العسكرية والمدنية) للعام نفسه (45189) مليار دولار، أي أن نسبة المبيعات العسكرية عادت 74% من إجمالي المبيعات، في حين نجد أنّ شركة (BAE Systems) البريطانية، (المنتجة للمدافع والآليات العسكرية والسفن والطائرات والصواريخ والأسلحة الصغيرة)، قد حققت المرتبة الثانية وفق تصنيف معهد ستوكهولم لعام 2009، وذلك بعد أن كانت في المرتبة الأولى عام 2008. مع العلم بأن مبيعاتها العسكرية تكاد تكون مساوية لمبيعات لوكهيد، التي بلغ حجم مبيعاتها العسكرية (33250) مليار عام 2009 كما أشرنا سابقاً، في حين كانت إجمالي مبيعاتها العامة (عسكرية ومدنية) حوالي (34914) مليار دولار⁽¹⁾، أي أن نسبة المبيعات العسكرية لديها تعادل 95% من إجمالي المبيعات. وهو ما يؤكد على أن أرباح هذه الشركات في تصاعدٍ مستمرٍ على الرغم من الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت الاقتصاد العالمي. وفيما يلي لدينا جدول يبين ترتيب أعلى (10) شركات منتجة للسلاح في العالم من حيث حجم أعمالها (المبيعات والأرباح):

جدول 9: مبيعات أكبر 10 شركات منتجة للسلاح لعام 2011.

الأرباح (\$ m.)	مبيعات السلاح (\$ m.)	الشركة (country)	
2655	36270	Lockheed Martin	1
4018	31830	Boeing	2
2349	29150	BAE Systems (UK)	3
2526	23760	General Dynamics	4
1896	22470	Raytheon	5
2118	21390	Northrop Grumman	6
1422	16390	EADS (trans-Europe)	7

(1) SIPRI Yearbook 2011 , Appendix 5A, The SIPRI Top 100 arms-producing companies, 2009, SUSAN T. JACKSON , Summary.

الأرباح (\$ m.)	مبيعات السلاح (\$ m.)	الشركة (country)	
-3206	14560	Finmeccanica (Italy)	8
956	12520	L-3 Communications	9
5347	11640	United Technologies	10

Source: Arms industry data', MILITARY SPENDING AND ARMAMENTS, 2009, SIPRI Yearbook,2011, The 10 largest arms-producing companies in the OECD.

وبصورةٍ عامةٍ يبدو التداخل ما بين السياسة والاقتصاد الأمريكي جلياً، من خلال الارتباط الواضح لهذه الشركات بعلاقتها مع الحكومات والسياسيين الأمريكيين، والتي تعكس اندماجاً واضحاً، ما بين القرار السياسي والمصالح المالية لهذه الشركات، ومصالح السياسيين في موضع اتخاذ القرار الأمريكي، ولاسيما مع وجود 12 شركة أمريكية ضمن قائمة أول 16 شركة أسلحة عالمية للعام 2009. كما توجد 45 شركة أمريكية ضمن قائمة الشركات المائة الأولى عالمياً⁽¹⁾. أي أن الولايات المتحدة تحتفظ بمركز التصنيع العسكري الأول عالمياً، متقدمة بمسافات كبيرة عن أقرب منافسيها، وهو ما يعكس حقيقة قراراتها بشأن الحروب المختلفة والمصلحة الحقيقية لها فيها، وهذا يبينه الجدول التالي خاصةً مع إجمالي مبيعات للشركات الأمريكية، وصلت عام 2009 إلى (247.2) بليون دولار⁽²⁾، تصبُّ في مصلحة الخزينة الأمريكية.

⁽¹⁾ SIPRI Yearbook,2011, The 100 largest arms-producing companies in the OECD.

⁽²⁾ SIPRI Yearbook 2011 , Appendix 5A, The SIPRI Top 100 arms-producing companies, 2009, National or regional shares of arms sales for the SIPRI Top 100 for 2009.

جدول 10: نصيب الدول من شركات التصنيع العسكري بحسب قائمة سيبري للـ 100 شركة الكبرى لعام 2009.

الدولة	عدد الشركات	مبيعات السلاح B\$
الولايات المتحدة الأمريكية	45	247.2
أوروبا الغربية	33	120.3
روسيا	6	9.2
اليابان	4	6.5
إسرائيل	3	6.3
الهند	3	4.5
كوريا الجنوبية	2	1.9
الكويت	1	2.5
سنغافورة	1	1.5
كندا	1	0.7
تركيا	1	0.6
المجموع	100	400.7

Source: Arms industry data', MILITARY SPENDING AND ARMAMENTS, 2009, SIPRI Yearbook, 2011, National or regional shares of arms sales for the SIPRI Top 100 for 2009.

3- أما ثالث الشركات المستفيدة وأهمها، فهي شركات النفط، والشركات المكلفة بإعادة إعمار العراق، حيث لا يمكن إنكار تأثير تجمّع الشركات النفطية على جميع الإدارات الأمريكية المتعاقبة، كما وأن حقيقة توزيع الإدارة الأمريكية غنائم حربها على الشركات النفطية- بيع النفط العراقي مثلاً لشركة شيفرون، أو منح شركتي بكتل وهالبرتون عقوداً إنشائية ضخمة- قد تكون نتيجة طبيعية، بعد معرفة أنها كانت قد سعت منذ البداية لاستقدام رئيس (كجورج بوش

الابن)، وذلك لهدف دعم الشركات النفطية والصناعية والخدمات العسكرية لتجني أكبر الغنائم والأرباح من الاستثمارات الحربية⁽¹⁾.

فقد حصلت هذه الشركات، على العديد من عقود التشغيل، والإعمار والاستثمار في العراق ومن هذه العقود نذكر على سبيل المثال لا الحصر بعضاً من العقود التي منحت لشركة هالبيرتون⁽²⁾:

أ- منحت عقداً لمدة عامين لمكافحة حرائق النفط في العراق وذلك دون طرح مناقصات تنافسية وبقيمة قصوى تبلغ 7 مليار دولار أمريكي . كما إتضح أنّ العقد يتضمن ضخ وتوزيع النفط العراقي. وقد قام الكونغرس الأمريكي بمسائلة مكتب المحاسبة الحكومية للتحقيق في احتمال وجود محاباة ومحسوبية، وتعتبر هالبيرتون أيضاً من إحدى الشركات ذات الخطوة التي تمت دعوتها سراً لمناقصات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية {U S A I D} بخصوص عقد إنشاءات تبلغ قيمته ما يقارب 680 مليون دولار لإعادة بناء العراق.

ب- منذ مارس 2002 م قام الجيش الأمريكي بإصدار 24 أمر عمليات لشركة {K B R}⁽³⁾ يصل مجموعها إلى 425 مليون دولار بموجب عقد العمل المتعلق بعملية تحرير العراق. كما أنّ هناك أحد عشر أمراً عمل يصل مجموعها إلى 103 مليون دولار بموجب نفس عقد العمل تتعلق بالحرب في أفغانستان .

ت- عقد مع منظمة الصحة العالمية لتعطيل وتدمير الأسلحة ((غير التقليدية)) في العراق.

(1) أزمة نظام (الرأسمالية والعولمة في مأزق)، مصدر سابق، ص76، بتصرف.

(2) منظمة العمال الأمريكية ضد الحرب من أجل عمال العراق والحركة العمالية، غزو الشركات الأمريكية للعراق، عرض للشركات والمؤسسات التي مُنحت عقود للعمل في العراق، تحت سلطة الاحتلال الأمريكي البريطاني، القسم الول الحلقة الثانية، طباعة ونشر وتقديم وتعليق باقر الصراف.

(3) {K B R} : Kellog Brown & Roots وهي مجموعة الهندسة والإنشاءات التي تقوم بتصميم وبناء منشآت الغاز الطبيعي السائل ومنشآت المعالجة والمصافي ومجمعات الإنتاج وخطوط الأنابيب على اليابسة وداخل البحار ، كما أنّ أعمال { K B R} عبر الهندسة تلبي الحاجات الهندسية وحاجات الإنشاءات للحكومات وغيرها من العملاء في مجال البنيان التحتية المدنية ، إضافة إلى ذلك تقدم الشركة { K B R} العمليات والصيانة للكثير من المنشآت .

ث- عقد حصري لمدة عشر سنوات للإمداد اللوجستي للجيش في كافة أنحاء العالم. وقد مُنح هذا العقد للشركة دون تحديد سقف للسعر رغم سداد مبلغ 2 مليون دولار كتسوية لتحقيق جنائي عن تجاوزات في الأسعار ورغم التحقيق الذي أجراه مكتب المحاسبة الحكومية بتجاوزات في التكاليف قامت شركة هاليبيرتون عن إمداداتها اللوجستية في البلقان .

ج- عقد لمدة خمس سنوات بمبلغ 37 مليون دولار لبناء زنانات قابضة للمعتقلين في جزيرة غوانتانامو بكوبا ، وقد قام ببنائها عمال من الهند والفلبين.

ح- عقد لمدة خمس سنوات تبلغ قيمته 300 مليون دولار لتوفير الدعم اللوجستي لسلاح البحرية من خلال الشركة (K B R) التابعة لشركة هاليبيرتون .

خ- عقد مسترد التكلفة قيمته 100 مليون دولار لإنشاء مقر السفارة الأمريكية بكابول عاصمة أفغانستان، بالإضافة إلى عقدين تبلغ قيمتهما على الأقل 70 مليون دولار لزيادة التأهيل الأمني والإنشاءات العامة في عدد من المنشآت التي تقوم بتنفيذها B R.

المصدر: منظمة العمال الأمريكية ضد الحرب من أجل عمال العراق والحركة العمالية، غزو الشركات الأمريكية للعراق، عرض للشركات والمؤسسات التي منحت عقود للعمل في العراق تحت سلطة الاحتلال الأمريكي والبريطاني، USLAW، القسم الأول، الحلقة الثانية.

هذا وتعتبر الشركة أن عملها في مكافحة الإرهاب إنما هو عبارة عن فرصة للنمو والازدهار، فبينما هي تحقق أرباحها من العقود الحكومية المتزايدة ، تواصل أعمالها في بلدان تعتبرها حكومة الولايات المتحدة دولا إرهابية . وقد ذكر النائب الجمهوري هنري واكسيان ((أن أحد السمات المميزة للعقد هي أنه يسمح لهاليبيرتون لتحقيق أرباحها في أي مرحلة من مراحل النزاع مع العراق)) أي أن جميع المراحل التي مرت بها حرب العراق هي كانت بمثابة فرصة لزيادة أرباح الشركة انطلاقاً من الحشد العسكري قبيل الحرب، مروراً بسير العمليات الحربية، وصولاً إلى عملية أعمار العراق بعد الحرب.

استناداً إلى ذلك أصبحت الشركات العملاقة، ليست فقط تتدخل وتتحكم بصناعة القرار، وإنما بتنفيذه وعلى طريقتها أيضاً، وعليه تم وضع آخر لمسات الرأسمالية على الاقتصاد الأمريكي، تمثلت بعسكرة الاقتصاد الأمريكي.

ب- إدارة الأزمات (أو استثمارها)

تشكل عملية إدارة الأزمات والإدارة بالأزمات أحد أهم مرتكزات القوة الذكية لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، وإن استغلال الأزمات واستثمار الكوارث أصبحت واحدة من الأساليب الشائعة لدى حكومات الولايات المتحدة لفرض استراتيجياتها تجاه العالم، فاستثمار الأزمات يحتاج دوماً إلى حصول الكارثة التي تبدأ على أثرها عملية التطور السريع والمفاجئ "فالأزمة وحدها سواءً أكانت واقعة أم منظورة، هي التي تُحدث التغيير الحقيقي. فعند حدوث الأزمة تكون الإجراءات المُتخذة منوطاً بالأفكار السائدة. وهنا تأتي وظيفتنا الأساسية، وهي أن نطور البدائل للسياسات الموجودة، وأن نبقيها حية ومتوفرة إلى حين يصبح المستحيل في السياسة حتميةً سياسيةً"⁽¹⁾.

حيث أن (إعصار كاترينا في الولايات المتحدة الأمريكية، انهيار الاتحاد السوفيتي، أحداث 11 أيلول، احتلال أفغانستان، الحرب على العراق، الأزمة المالية العالمية، اغتيال الحريري، تقسيم السودان.) جميعها أزمات وكوارث تمت إدارتها وتحويلها إلى مشروع استثماريٍّ مربح. وكما قال (بول نيتش) رئيس جهاز التخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية عام 1950 "تمتلك الولايات المتحدة قوة كونية، لهذا سيكون من الضروري أن نحدد لنا عدواً كونياً، وعلينا أن نضفي على هذا العدو كل صفات الشيطان، بحيث يصبح كل تدخل أو عدوان للولايات المتحدة مبرراً مسبقاً، وكأنه عمل دفاعي تجاه خطر يشمل الأرض كلها"⁽²⁾، ولكن إذا لم يتواجد ذلك العدو، فلن تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق سياستها، والمضي قدماً في أهداف الطبقة المسيطرة، لذلك تم ابتكار مصطلح **الفوضى الخلاقة**، والذي يقوم على دعائم أساسية تتمثل بما يلي:

(1) كلاين، نعومي، كتاب عقيدة الصدمة (صعود رأسمالية الكوارث)، ترجمة نادين خوري، شركة المطبوعات للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط3، 2011، وهو ما يمثل جوهر أو مبدأ الصدمة، مقولة لميلتون فريدمان، ص 16.

(2) أرمي. دارك، الجرائم الأمريكية في 100 عام (1900-2000)، طباعة و أخراج دارك أرمي، ص6.

1- وجود الهدف أو المصلحة الذي يدفع لخلق الفوضى أو الأزمة { نفط، إسرائيل، شركات عابرة قوميات (أسلحة)}.

2- وجود الأزمة المبررة للدخول وفي حال لم توجد القيام بخلفها، أي حدوث الأزمة (طبيعية أو مفتعلة).

3- دخول المجتمع الوطني للدولة المستهدفة، والمجتمع الدولي في حالة الغيبوبة الناتجة عن الكارثة⁽¹⁾.

4- البدء باستغلال الصدمة قبل الإفاقة بما يخدم مصالح النخبة، وتحقيق الدخول العسكري إذا تطلب الأمر، ووضع الجيش الأمريكي في حالة التأهب القصوى بما يحقق النتائج المرجوة.

5- تطبيق سياسات الرأسمالية الأمريكية القائمة على { تفعيل سياسات السوق الحرة، ونشر الخصخصة، وتعزيز رأسمالية الكوارث} بمعنى عولمة الكارثة.

ثم إن مبدأ (الفوضى الخلاقة) يقوم أساساً على تفجير الجبهات الداخلية، وخلق حروبٍ أهليّةٍ تُسهّل إضعاف المقاومة الشعبيّة، واختراقه من الداخل، عن طريق ما يسمى {بحرب العقول} المستندة إلى مورثات (أثنية، دينية، قبلية، وطائفية)⁽²⁾، مؤديةً إلى إثارة الفوضى والدمار والفتن والصراعات، كما حصل في اليمن وباكستان والصومال وفلسطين والكويت وأفغانستان والعراق و لبنان وسورية، ويتم ذلك باستخدام الأقليات العرقية والدينية والجماعات المسلحة، بذرائع تتعلق بالاضطهاد الديني، والحكم الذاتي، والديمقراطية، وتقرير المصير، كما لا بد من إكساب العملية الطابع الدولي وكسب الرأي العام الدولي ويتم ذلك من خلال عملية التدويل.

إن استغلال حالة الاضطراب والضياع العامة الناتجة عن حوادث كارثية ضخمة كالحروب والهجمات الإرهابية أو الكوارث الطبيعية لتحقيق السيطرة الاقتصادية عن طريق فرض ما يسمى ب"العلاج بالصدمة" هو جوهر عقيدة الصدمة التي تبناها الرؤساء الأمريكيين، بتوجيه الأب الروحي للاقتصاد الرأسمالي ميلتون فريدمان، والوصول إلى الحد الأعظم في الاستغلال من خلال ما يسمى

(1) أي الدخول في حالة الصدمة، كما أسمتها نعومي كلاين في كتابها عقيدة الصدمة، المقدمة.

(2) <http://www.arabrenewal.info>، د.يوسف مكي، كتاب-الأعمدة/25713-التفتيت والفوضى الخلاقة بديلاً عن الاحتلال المباشر.

ب"رأسمالية الكوارث"⁽¹⁾، والمستقاة من مفهوم مبني على نظرية الانفجار الكوني، وأن الكون كله خلق من الفوضى، وبالتالي فإنّ الفوضى التي يمكن صناعتها الآن في العالم ستخلق في النهاية نظاماً عالمياً موحداً⁽²⁾.

إنّ أحداث 11/ أيلول جلبت إلى العالم ما يسمى، بمشروع "الحرب على الإرهاب"، وهو المشروع الأمريكي الذي نجح بوش وأعوانه في تحويله إلى مشروع استثماري يدر أرباحاً خيالية، ليس على الولايات المتحدة، وإنما على طبقة النخبة وشركاتهم، (خاصةً مُجمّع الصناعات العسكرية)، وبعد فترةٍ قصيرةٍ تحول مشروع الحرب على الإرهاب - الذي أعطى الولايات المتحدة حقّ التدخل بشؤون الأمم - تحوّل إلى حفظ السلام العالمي وتوفير الشرطة المحلية، والاستجابة السريعة للكوارث، وهذا ما أخرج نهج وعقيدة جديدة في الرأسمالية الأمريكية قائمة على الاستثمار الأقصى للحروب والكوارث التي تُوجدُها وتصدّرُها أميركا، من قبل شركات الطبقة الحاكمة العملاقة وجني الأرباح الطائلة.

ت-العقوبات الذكية والحرب غير المعلنة

تعتمدُ الولايات المتحدة على أسلوب العقوبات الذكية، بهدف خلق أو إدارة أزمةٍ معينةٍ بما يخدم مصالحها ويبعدها بنفس الوقت عن التدخل العسكري المباشر المكلف، فالعقوبات الذكية والتي تأتي العقوبات الاقتصادية في مقدمتها، تهدفُ إلى إحداثِ شللٍ كاملٍ في قدرة الدولة على تلبية متطلبات شعبها، الأمر الذي يؤدي إلى حراكٍ شعبيٍّ معبأً بطريقةٍ غيرٍ مباشرةٍ، يبدأ بالمطالبةٍ بمتطلباتٍ حياتيةٍ بسيطةٍ، ثمّ ينتهي بالمطالبةٍ بإسقاطٍ فوريٍّ لأنظمةٍ الحكم.

فالعقوبات الذكية (الاقتصادية أو السياسية أو غيرها)، تعتبرُ شكلاً من أشكال الحصار الذي يحقق الإخضاع المستهدف، لما لها من نتائج كارثيةٍ على بنية الدولة، وحتى عام 2010 كان هناك 63 دولة واقعة تحت العقوبات الاقتصادية، منها 12 دولة (وهي بورما وكوبا وإيران والعراق وليبيريا وليبيا ونيجيريا وكوريا الشمالية والسودان وسورية وفيتنام وزمبابوي) كانت واقعة تحت عقوبات

(1) عقيدة الصدمة (صعود رأسمالية الكوارث)، كتاب سبق ذكره، ص 15.

(2) Revfacts.blogspot.com/2011/06/blog-spot_5843.html، الفوضى الغير الخلاقة،

الثلاثاء، 28 حزيران، 2011.

اقتصادية موسعة فُرضت عليها على شكل حظر مالي أو تجاري أو نفطي⁽¹⁾. ونذكرُ كمثالٍ على العقوبات الذكية، حالة العراق في مشروع العقوبات، الذي أعدته كلٌّ من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ليحل محل برنامج الأمم المتحدة: "النفط مقابل الغذاء". والحجر الأساس في هذا المشروع، هو إبقاء العائدات المالية، من صادرات العراق النفطية، تحت سيطرة الأمم المتحدة، وفرض رقابة خارجية، في الدول المجاورة، على الواردات العسكرية إلى بغداد⁽²⁾. وتعتبرُ أهمُّ العقوبات الذكية:

أ- الحصار الاقتصادي الشامل، لدولة معينة ومنع استيراد أو تصدير أي سلعةٍ ابتداءً بالمعدات العسكرية وانتهاءً بالأدوية والأغذية الضرورية للحياة، كحالة العراق.

ب- تجميد الأموال والأرصدة للدول والشركات والجمعيات والأشخاص المودعة في المصارف الأجنبية ومصادرتها في أغلب الأحيان، كحالة إيران والعديد من الحركات والشخصيات والمؤسسات.

ت- حظر حركة الطيران المدني من وإلى الدولة المعاقبة، ولاسيما وقد أمست الملاحة الجوية من أهم وسائل السفر، وبالتالي العزل التام للدولة وشعبها عن العالم الخارجي دون مراعاةٍ للآثار والانعكاسات السلبية.

ث- إغلاق فروع المؤسسات والشركات المتهمه في الدول الغربية ومصادرة أموالها ومحاولة مطاردها في جميع أنحاء العالم.

ج- حرمان الدول من المساعدات الدولية الإنمائية، سواء التي تقدم ضمن إطار الأمم المتحدة أو خارجها، أو حرمانها من القروض التي تقدمها بعض المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ح- معاقبة الدول والشركات التي لا تلتزم بالعقوبات المفروضة على الدول المعاقبة، ويعتبرُ قانون "داماتو" الذي يقوم على فرض عقوبات على الشركات الغير الأمريكية التي تستثمر في ليبيا وإيران، أوضحُ مثالٍ على هذه السياسة.

(1) بحسب مؤشر الديمقراطية لعام 2010، من إصدار وحدة الاستخبارات الاقتصادية، من مجلة الإيكونوميست.

(2) مشروع العقوبات الذكية، <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Smart-Sanc/index.htm> ,

خ- بالنسبة للدول النفطية وضع العائدات النفطية تحت سيطرة الأمم المتحدة، لعدم كفاءة حكومات تلك الدول على إدارة هذه العائدات بما يخدم مصالح شعوبها، كحالة العقوبات الذكية التي فرضت على العراق.

إنَّ كُلَّ تلكَ العقوباتِ إنّما تهدف بالدرجة الأولى إلى المساعدة في تنفيذ سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة التي تستهدفها، وبشكلٍ عام تحقيق إستراتيجيتها القائمة أساساً على أهداف محددة تَمثِّلُ بما يلي:

- 1- الحفاظ على تفرد الولايات المتحدة كأكبر قوة عسكرية في العالم.
- 2- الحفاظ على أمن إسرائيل، ودعمها لتبقى القوة العسكرية الأولى في منطقة الشرق الأوسط، وخط الدفاع الأول عن مصالح الولايا المتحدة الأمريكية.
- 3- استنزاف الدول المعاقبة، لتصبح عاجزةً عن القيام بواجباتها الوطنية، وتأمين احتياجات مواطنيها، حتى الأساسية منها، مما يؤدي لثوراتٍ داخلية تؤدي إلى قلب أنظمة الحكم فيها.
- 4- السيطرة على منابع النفط، من خلال فرض العقوبات الاقتصادية على الدول التي تتمتع باحتياطي نفطي هام متمثلة بإيران والعراق وليبيا، بما يحقق للولايات المتحدة تفوق اقتصادي دائم.

وعليه تواصل واشنطن استعمال سياسة فرض العقوبات الاقتصادية الذكية، ضد الدول والشركات والمجموعات والأشخاص في مختلف أنحاء العالم، تحت أسباب وذرائع وحجج مختلفة: كدعم الإرهاب، مخالفة القوانين الأمريكية بشأن تصدير التكنولوجيا المتقدمة، والسعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، أو عدم الالتزام بالمعايير الدولية لمكافحة المخدرات، انتهاك حقوق الإنسان، وغيرها. وإن الكثير من هذه العقوبات قد تحولت إلى عقوبات دولية عبر استخدام واشنطن لنفوذها في مجلس الأمن الدولي.

يمكننا القول بأنَّ جميع تلك النشاطات تُعتبر مظاهراً سياسية، عسكرية، ثقافية، واقتصادية، متمثلةً بتحالفاتٍ وحواراتٍ، واتفاقياتٍ، سواءً مع طبقاتٍ معينةٍ من المجتمع أو حتى مع الحكومات، وفق أهدافٍ متعددةٍ غالباً ما تكون ذات مضمونٍ اقتصاديٍّ مصلحيٍّ، لصالح الشركات الأمريكية العملاقة، وهو

الأساس الذي قامت عليه القوة الناعمة بدايةً، وبنفس الوقت يُعتبرُ جوهر القوة الذكية، التي تقودها الدبلوماسية الأميركية، وتوزع الأدوار لحلفائها ضمن خطة محكمة تكون بحاجة في تنفيذها لأمرين⁽¹⁾:

1- إخفاء الأهداف الإستراتيجية الحقيقية النهائية للخطة لمنع الاعتراضات عليها، ثم تسهيل التنفيذ بأقل قدر ممكن من الخسائر.

2- مع التحضير العسكري للنزول إلى الميدان في نهاية المطاف لتكريس الواقع الذي تكون آلت إليه مسيرة التنفيذ.

⁽¹⁾ www.monahda.com , موقع المناهضة, حرائق إستراتيجية «القوة الناعمة» الأميركية (أمين حطيط), 2009/9/14.

المبحث الثالث: المكونات الاستراتيجية للأمن القومي الأمريكي

بُنيت محددات السياسة الخارجية الأمريكية بالاستناد إلى اعتباراتٍ تتعلّق بتأمين شروط ومتطلبات أمنها القومي، لذلك فقد تنوعت أدوات وأساليب تحقيقها، فكانت أحياناً تعتمد الطرق الناعمة وأحياناً أخرى الخشنة، وأخيراً استقرت على استخدام أساليب القوة الذكية، واستناداً إلى ذلك تم اعتماد عدة استراتيجيات: كالاحتواء والردع والضربة الاستباقية وكل ذلك أساسه محددات الأمن القومي الأمريكي، والذي يقوم أساساً على المصالح الأمريكية، التي تمثل ثوابتها التي لا تحيد عنها.

إن الأهداف العامة للولايات المتحدة، وثوابت أمنها القومي، تتمثّل بجعل سياستها الخارجية واستراتيجياتها المختلفة مبنية على مواجهة كل من يعارض أو يعترض مصالحها، والعمل على منع وجود أي تهديد لأمن واشنطن القومي، من خلال منع حدوث أي تهديدات للمصالح الأمريكية في العالم، معتمدةً في ذلك على القدرات الجوية والبحرية والأرضية الأمريكية المدعومة بالإمكانيات الفضائية، وبمنظومة الدفاع الصاروخي وبرنامج عالميٍّ فعّالٍ للقوات الأمريكية وبترسنة ضخمة من الأسلحة النووية، بما يجعلها قادرة على خوض نزاعات محدودة وكبيرة في بيئة صعبة، فضلاً عن الرد على مجموعة كبيرة من التحديات التي تفرضها الدول الأخرى أو اللاعبين غير الحكوميين⁽¹⁾، من خلال إقامة الولايات المتحدة للدرع الصاروخي حمايةً لأمنها القومي، ونشر قواتها في مختلف بقاع العالم بما يخدم مصالحها ويحميها.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن المخاطر التي تهدد أمنها القومي إنما مصدرها أعداء المصالح الأمريكية والتي تتمثل بـ:

- 1- ما تسميه أميركا بالدول المارقة.
- 2- الإسلام والعرب أو ما ترغب الولايات المتحدة بتسميتهم "الإرهاب".
- 3- الدول المهددة للمصالح الأمريكية في العالم والتي تتمثل بالصين وروسيا وكل من يحذو حذوهم.

(1) الإستراتيجية الأمريكية 2010 - 2014، علي حسين باكير، باحث في العلاقات الدولية، عن مركز دراسات الاستقلال، ص2.

ولكن الذي حصل أنه وبننتيجة السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة تطورات الحركات التحررية المناهضة للاحتلال الأمريكي، والرافض للقواعد الأمريكية في مختلف بقاع العالم، مما دفع بالولايات المتحدة لتطوير مفهوم الإرهاب بما يتماشى مع مصالحها القومية، بحيث يعطيها مبررات خالصة للتدخل وحماية مصالحها، وبالتالي تطوير إستراتيجية الردع لتتحول إلى مكافحة الإرهاب.

واستناداً إلى السعي الأمريكي لامتلاك قوى الردع الدائمة، فقد عملت دائماً على تطوير وإنتاج أسلحة نووية جديدة، مع التركيز على استمرار الاحتكار والتفرد الإسرائيلي في حيازة الأسلحة النووية، والاستخدام الأقصى لها في الردع والابتزاز في منطقة الشرق الأوسط، مع الحرص الدائم على عدم توفر القوة النووية لغير إسرائيل.

وفي إطار إدعاءاتها الدائمة بامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، تمكنت من الحصول على ذريعة لشن الحرب واحتلال العراق، في حين أن الهدف الرئيسي للحرب على العراق لم يكن سوى ضمان استمرارية التدفقات النفطية، مستخدمةً بذلك الإستراتيجية الوقائية.

وفي ظل السعي الأمريكي لتخفيض تكاليف حروبها إلى الحد الأدنى من جهة، ومن جهة أخرى لإعطاء حروبها الصفة العالمية الدولية والقانونية، قامت بإتباع سياسة الأحلاف (كما حصل في حربي الخليج والبلقان وحروبها على الإرهاب) مستخدمةً إستراتيجية المشاركة والتعاون مع الحلفاء العالميين، باستخدام الأساليب الذكية.

بالاستناد إلى المعطيات السابقة يمكن تقسيم استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي من عام 1990-2010 إلى :

1- إستراتيجية الاحتواء: بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وخلال الحرب الباردة سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مجموعة من الغايات ولكن كان أبرزها احتواء المد السوفييتي، وبناء ترسانة هائلة من الأسلحة لمجابهة أعداء المصالح الأمريكية، ولاسيما مع وجود توقع دائم لمواجهة مباشرة مع الاتحاد السوفييتي، لذلك فقد أصبح الهدف الأول للعقيدة الإستراتيجية الأمريكية أن تحشد من القوة أو أن تملك من القدرة ما يتناسب ويتكافأ مع الغاية التي تتوخاها ، وفي عصر الأسلحة الحرارية النووية تعتبر مشكلة الفائض من القوة والزائد عن الحاجة

بالقياس إلى الغاية المطلوبة قد أصبحت تحتل مركز الصدارة ومقام الأولوية في الفكر الاستراتيجي والأمن القومي على الصعيد السياسي الخارجي العالمي⁽¹⁾.

2- إستراتيجية الردع: الردع الأمريكي، يعتمد بالأساس على مبدأ يعتبر من أهم المبادئ الأمريكية، والذي رافق نشأة الدولة، المتمثل بالإرهاب والتهديد، وإظهار القوة الأمريكية، والتلويح الدائم باستخدامها. مع التأكيد على التعزيز الدائم للقوة العسكرية، من خلال التوسع بالتطوير التسليحي، وتعزيز التمركز في أماكن توضع المصالح الأمريكية. والذي حدث أنه تم زيادة القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وتم ضمان السيطرة على وسط آسيا، ودول حوض بحر قزوين، مع الإشارة الدائمة لضرورة استغلال الولايات المتحدة لترسانتها النووية ضد الدول المارقة⁽²⁾، حفاظاً على أمنها القومي، وخاصة مع وجود دول معارضة للسلطة الأمريكية، ككوريا الشمالية وإيران، والتي تسعى بشكل دائم لامتلاك القوة، الأمر الذي جعل التفكير يتوجه باتجاه إستراتيجية جديدة قائمة على خلق عداء ضمني تجاه الغير، والعمل للوقاية التي تخلق الردع المناسب وبالتالي تحقق الأمن القومي، وخاصة بعد وقوع أحداث 11 أيلول، والتي تعتبرها الولايات المتحدة بأنها جردتها من قدرتها الرادعة، بما سمح للإرهاب بدخول أراضيها و العبث بها، لذلك كان لابد من تطوير إستراتيجية الردع، والتحول إلى الوقاية الذي سيدمر الإرهاب قبل وقوعه.

3- إستراتيجية الوقاية: والتي طورها بوش في إستراتيجية الأمن القومي عام 2002، بحيث أنها أصبحت تقوم على أساس استباق وقوع الأحداث شاملة بذلك كل ما سبقها من استراتيجيات من خلال شن الحروب الوقائية أو الاستباقية أو إجهاضية أو ردع أو منع... ضد الدول تعتبرها الولايات المتحدة ترعى الإرهاب أو تموله أو تغض الطرف عنه، وضد الدول التي تطور حالياً أو تفكر أن تطور مستقبلاً- أسلحة دمار شامل (نووية، كيميائية، أو بيولوجية)⁽³⁾، والحقيقة هنا هي أن الولايات المتحدة يمكنها أن تقوم بشن الحروب المختلفة بذريعة أنها

(1) د. العبيدي. وائل، رؤية في الأمن القومي الأمريكي، شبكة دهشة، نقلاً عن كتاب العقيد الإستراتيجية الأمريكية ودبلوماسيتها لهزري كيسنجر، تعريب حازم طالب، الطبعة الأولى، بغداد، 1987.

(2) The Rule of Force in World Affairs, Random House, 2000. :Noam Chomski, Rogue States.

(3) د. عبد الرحمن. خير الدين، مصدر سبق ذكره، بتصريف، ص 130.

حروب وقائية، أي "تفعيل إستراتيجية قائمة على انتهاز الفرص عبر شن حروب وقائية"⁽¹⁾، والحروب الوقائية تقوم على التنبؤ بما سيحدث قبل وقوعه، وبالاستناد إلى هذه الإستراتيجية التي تعمل على استمرار الهيمنة العالمية من خلال السيطرة على المسارب البحرية والجوية والفضائية، وذلك بنشر قوات أمريكية في (أوروبا الغربية وكورية الجنوبية وبنما وهندوراس وكوبا وبرمودا وأيسلندا والسعودية والكويت وقطر وسنغافورة وأستراليا)⁽²⁾.

4- وأخيراً إستراتيجية المشاركة: القائمة على مرتكزات القوة الذكية، التي تتطلب، دمج العديد من العناصر مع بعضها، ومن ذلك الاستخدام المتكامل للدبلوماسية والقدرات العسكرية، مع الاستخبارات المركزية ذات الخبرة الكبيرة، بالإضافة إلى الوسائل الاقتصادية، لممارسة الضغوط المختلفة على الدول والجماعات والشركات، وهو ما يتطلب التعاون مع الحلفاء الآخرين وتعزيز المصالح المشتركة، بدلاً من إتباع الاستراتيجيات العسكرية البحتة، كالضربة الاستباقية مثلاً أو إستراتيجية الردع، وهو ما تجسد في إستراتيجية أوباما للأمن القومي، والتي تمثل انتقال من مرحلة القوة العسكرية الخشنة، إلى الاهتمام بعناصر القوة الشاملة، من خلال تطبيق أدوات القوة الذكية، ولأول مرة يبرز التأكيد على تلك العلاقة العضوية بين المكون المحلي والمكون العالمي في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، حيث يحتل المكون العالمي (المؤسسية والقانونية والنظام الدولي) حيزاً كبيراً في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية الجديدة⁽³⁾، بمعنى "إتباع نهج متعدد الأطراف يهدف إلى إشراك الشركاء الأجانب"⁽⁴⁾، مع التأكيد على أن تكون الولايات المتحدة، الدولة الوحيدة القادرة على القيام بعمليات عسكرية كبيرة، وإدامتها عبر مساحات شاسعة وممتدة، ولكن دونما إفراط باستخدام العمليات العسكرية

(1) Political Science Quarterly, June2003,p55.

(2) د. سالم، بول، الولايات المتحدة الأمريكية والعولمة، المستقبل العربي، بيروت، العدد 229، آذار، 1998.

(3) إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية 2010، المصدر: كراسات إستراتيجية، معتر سلامة، صادر عن مؤسسة الأهرام للنشر، ص6.

(4) U.S. National Security Strategy 2010،

http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf, p2 .

أو العمل بشكلٍ منفردٍ، مما يؤدي إلى اهتلاك القوة العسكرية وتبديدها وإنهاكها، وبالتالي الحد من قدراتها المستقبلية.

تتجسّد المصالحُ العليا للولاياتِ المتحدةِ الأميركيةِ بثوابتِ أمنها القومي، وفي سبيل ذلك تناوبت واشنطن باستخدام الأدوات السياسية بين القوة الخشنة والناعمة، حتى توصّلت إلى توليفةٍ ذكيّةٍ بينهما جسّدتها بالقوة الذكية وأدواتها المتعددة، وكلُّ تلك الأدوات كانت ذاتُ مضمونٍ مصلحيٍّ لصالح كبريات الشركات الأميركية بالدرجة الأولى، وإنَّ ما هو مؤكّدٌ هو أنّ استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي المختلفة، تخلو من أيّ تقيد بالقوانين والأعراف الدولية، وهو ما أكده ريتشارد تالت هلمر، عضو مجلس إدارة الدفاع التابع لوزارة الدفاع الأمريكية، عندما تحدث عن غزو العراق " الحرب الإجهاضية الاستباقية هي حقٌّ للولايات المتحدة تستخدمه متى تشاء، دون الاكتراث بالأمم المتحدة وسواها. أما القانون الدولي فيصلح لتنظيم صيد السمك في الأنهار والبحار، لا لمسائل الحرب والسلم بين الدول والأمم"⁽¹⁾، بمعنى إن تحقق الأمن القومي الأمريكي سيكون حتى على حساب باقي الدول في العالم، لذا أصبح الخيار الأمثل للعالم بشكلٍ عامٍّ، والشرق الأوسط بشكلٍ خاصٍّ هو التعامل مع أسوأ الاحتمالات فيما يتعلق بأمن أمريكا القومي، أمّا بالنسبة للولايات المتحدة فخيرها حسب منظري أمنها القومي هو استباق الأحداث، ولكن بدون الدخول في حروبٍ مكلفةٍ وبشكلٍ منفردٍ، بل وحتى عدم الدخول في حروبٍ مباشرةٍ، وإنّما وتماشياً مع المتغيرات الجوهرية، والاضطرابات السياسية التي يشهدها الشرق الأوسط والعالم، يُفضّلُ التحوّلُ إلى الحروبِ الإستخباراتيةِ، وإجراء عملياتٍ محدودةٍ، وتركيزُ الإنفاقِ العسكريِّ على قواتِ العملياتِ الخاصةِ، والتكنولوجيا الاستطلاعية والحربية الجديدة، والحروب النفسية، والتعاونُ مع الشركاء الدوليين من أجل مواجهة التهديدات العابرة للحدود الوطنية، بواسطة العمل مع الأمم المتحدة، ومجموعة الثمانية (G8)، والاتحاد الأوروبي، و الإنتربول، وغيرها من الهيئات الدولية والإقليمية.

(1) د. عبد الرحمن. خير الدين، تصدعات في القلعة الأمريكية، مصدر سابق، ص 131.

الفصل الثاني

الإستراتيجية الأمريكية في مجال الطاقة النفطية

المبحث الأول: ملامح الإستراتيجية النفطية الأمريكية {نظرية أمن الطاقة}

أولاً: توزيع الاحتياطي النفطي الاستراتيجي عالمياً

ثانياً: خريطة حروب التغيير الأمريكية

المبحث الثاني: الخريطة النفطية الأمريكية وحزام الأمن النفطي

أولاً: البعد الجغرا- أمني للسيطرة على مصادر النفط كمحدد من محددات الأمن القومي

الأميركي

ثانياً: حزام الأمن النفطي للولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثالث: أميركا والسوق النفطية

أولاً: التقلبات في أسعار البترول.

ثانياً: الطاقة الإنتاجية الفائضة ودورها في التأثير على أسعار البترول عالمياً

ثالثاً: الاستهلاك النفطي الأمريكي والعالمي ودوره في التأثير على أسعار النفط

رابعاً: الإنتاج العالمي للبترول ودوره بالتأثير في أسعار النفط.

مقدمة:

دائماً ما كان مستقبل الصناعة النفطية يعتبر الهاجس الأكبر لأي حكومة أميركية تستلم زمام السلطة في الولايات المتحدة، لاسيما مع تزايد التهديدات والمخاطر التي تحيط بهذه الصناعة، ولارتباط جميع نواحي الحياة في الولايات المتحدة من جهة، والعالم من جهة أخرى بهذه المادة، الأمر الذي جعل من يمتلكها (إنتاجاً، تسعيراً، وتسويقاً) يمتلك مفاتيح السيطرة عالمياً، خاصةً أن (52%) من استهلاك النفط عالمياً يتركز بالبلدان الصناعية المتقدمة⁽¹⁾، ومنها (19148) ألف برميل باليوم تستهلكه واشنطن (انظر الجدول 1/ص 17) وهو ما يعادل (21.1%) من الاستهلاك العالمي والبالغ (87382) ألف برميل باليوم لعام 2010⁽²⁾، وبزيادة وصلت إلى حوالي (2%) عن استهلاكها عام 2009⁽³⁾، متزامنةً مع تحسن ملحوظ في النمو الاقتصادي السنوي وصل إلى (2.8%) لعام 2010⁽⁴⁾، ويمكن القول بأن الاستهلاك العالمي للنفط محدود بمجموعة من العوامل يأتي النمو الاقتصادي في مقدمتها، والذي تأثر بشكل ملحوظ بالأزمة المالية العالمية سلباً فأدى ذلك إلى انخفاض معدلات الاستهلاك النفطي، والتي كانت في عام 2008، حوالي (48.8%) للدول الصناعية، مقابل (9.1%) للدول المتحولة، و (42,1%) لبقية دول العالم⁽⁵⁾، ورغم ذلك فإن هذه النسب تعتبر استمراراً للمعدلات المرتفعة للاستهلاك النفطي، على الرغم من التأثير الواضح للطلب على النفط لاسيما من جانب الدول الصناعية، بتداعيات الأزمة المالية العالمية على النمو الاقتصادي، والتي شملت معظم دول العالم، خاصةً الولايات المتحدة الأمريكية، حيث النسب العالية من الاستهلاك النفطي، الناتج عن ارتفاع استهلاكها البشري والصناعي، وبالتالي أصبح النفط يعتبر رهاناً استراتيجياً هاماً، لاسيما مع تزايد الاستهلاك أمام عجز الإنتاج المحلي على التغطية، والناتج عن تطور النمو الاقتصادي العالمي على

(1) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير السنوي السابع والثلاثون للأمين العام، 2010، الطلب العالمي على النفط، ص 45.

(2) BP Statistical Review of World Energy June 2011, Oil: Consumption – barrels (from 1965), <http://www.bp.com/statisticalreview>.

(3) المصدر السابق نفسه

(4) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، مصدر سبق ذكره، ص 45.

(5) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2008، الفصل الخامس: التطورات في مجال النفط والطاقة، ص 85.

الرغم من تباطؤه في بعض السنوات، فقد انخفض معدل النمو في الدول الصناعية من (2.7%) عام 2007 إلى (0.9%) في عام 2008، ومن ثم انخفض إلى (-3.2%) عام 2009، وعلى مستوى الاقتصاد العالمي انخفض معدل النمو من (5.2%) في عام 2007 إلى (3.2%) في عام 2008، ليصل إلى (-0.6%) عام 2009 إلا أن هذا الانحدار في معدلات النمو الاقتصادي ما لبث أن تغير إلى انتعاش ملحوظ يعكس التعافي التدريجي للاقتصاد العالمي من آثار الأزمة المالية العالمية، فقد وصلت معدلات النمو الاقتصادي العالمي في عام 2010 إلى (4.5%) وفي الدول الصناعية إلى (2.8%)، لينعكس هذا التحسن بصورة واضحة على الطلب النفطي والذي ارتفع من (-1.6%) عام 2009 إلى (1.9%) عام 2010، إلا أنه عاد إلى الانخفاض وبشكل حاد في عام 2011 متأثراً بعدة عوامل كان في مقدمتها اعصار تسونامي في آذار 2011، مروراً بأزمة الديون السيادية في اليونان والتي بدأت تعصف بالاقتصاد الأوروبي، إضافةً لاضطرابات الاقتصاد الأميركي، والمحاولات المستمرة لرفع سقف الدين لسد العجز في موازنتها، والخروج من أزمة تعثر دفع الدين المستحق عليها، الذي أثار على نحو بالغ على تصنيفها الائتماني، وختاماً بالاضطرابات الواقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ثورات وقلقل سياسية، عُرفت (بالربيع العربي)، إن هذه الأزمات وغيرها أدت إلى ببطء الاقتصاد العالمي وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي عام 2011، على الرغم من الأداء القوي عام 2010 والذي مكنه من تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية⁽¹⁾.

إن المجتمع الأميركي هو أكثر مجتمع في العالم يعتمد في حياته اليومية على النفط، سواء بسبب العدد الهائل من السيارات المستخدمة، أو التصنيع والمكننة، التي تُشكّل عصب النمو الاقتصادي الأميركي، والمعتمدة في مادتها الأولية على النفط. وإن هذا الاعتماد انعكس، ولا يزال ينعكس على أجندة السياسة الخارجية، وكيف أن النفط يحتل موقع الصدارة في هذه الأجندة، ولاسيما مع استهلاك يتراوح ما بين (20-25%)⁽²⁾ من الاستهلاك العالمي، ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية

(1) التقرير الاقتصادي، الاقتصاد العالمي رهن الديون الأميركية والأوروبية، إعداد مركز البحوث والدراسات، كانون الثاني 2012، إصدار سنوي، العدد (19)، لعام 2011م، ص5.

(2) تختلف هذه النسبة من سنة إلى أخرى، بتأثير عدة عوامل كالنمو الاقتصادي، والأزمات كالأزمة المالية العالمية والتي تؤثر على كميات الطلب والاستهلاك، فمثلاً بلغ استهلاك الولايات المتحدة النفطي لعام 2005 حوالي (20,802,000) برميل يومياً في حين كان الاستهلاك العالمي حوالي (87,382,000) برميل يومياً، بحسب BP Statistical Review of World Energy June 2011، وهو ما يشكل 23.8% من الاستهلاك العالمي.

أكبر مستهلك للنفط في العالم, ومن هنا جاء اهتمامها الكبير بالشرق الأوسط و حروبها الدائمة وأخرها حرب العراق.

بمعنى أدق: للنفط دور في رسم إستراتيجية الولايات المتحدة وسياستها تجاه العالم الخارجي عموماً, والشرق الأوسط بشكل خاص, ولكن ما هو عمق هذا الدور؟ وإلى أي مدى تذهب أميركا في معاداتها للعالم وحروب التغيير التي تقودها في سبيل الحصول على النفط؟ وما هي المنعكسات المحتملة على السوق النفطية؟ لاسيما أن السوق النفطية, تُعتبر من أشد الأسواق حساسيةً للأحداث السياسية, خاصةً مع تزايد التوتر الأمريكي الإيراني, ومنعكساته على سوق النفط عموماً, والتخوف الدولي العام من تصاعد التوتر والتحول إلى مواجهة, ما يترتبُ عليها من إغلاقٍ لمضيق هرمز, وضرب المصالح النفطية العالمية, في منطقة تُعتبر المورد الأول للنفط, ما ينعكسُ على الأسعار النفطية مسبباً ارتفاعها بمعدلاتٍ لم يشهدها العالم منذ حرب تشرين عام 1973, خصوصاً بعد سلسلة من التذبذبات في أسعار النفط, حدثت خلال العشر سنوات الماضية لتصل في 2008/7/3 إلى (140.73) دولار للبرميل(على أثر الأزمة المالية) بالإضافة إلى تزايد القلق, والتوترات بعد التجارب الصاروخية الإيرانية في تلك الفترة, ومن ثم انخفاض سعر البرميل ليصل في 2008 /12/24 إلى أدنى مستوى له بعد سلسلة من التذبذبات(33.36) دولار للبرميل⁽¹⁾, متأثراً بعدة عوامل ومن ثم بدأت أسعار النفط بالانخفاض والارتفاع في تذبذبات خطيرة جداً في السنتين الأخيرتين(2009-2010) فما هي الأسباب الحقيقية وراء تلك التذبذبات وما هو الانعكاس الحقيقي للقرار السياسي الأمريكي على السوق النفطية؟.

المبحث الأول: ملامح الإستراتيجية النفطية الأمريكية {نظرية أمن الطاقة}

يعتبر الحصول على النفط بانتظام, وبكميات كافية وبأسعارٍ تضمنُ النمو الاقتصادي الطبيعي, جوهر الأمن القومي لأي دولة تسعى للقوة والتفوق الدولي السياسي والاقتصادي والعسكري, وأصبح الهاجس الأوحَد والأكبر لجميع الدول الكبرى, وبالتالي تحوّل النفط سبباً لأيّ توترٍ أو صراعٍ أو حربٍ قد تنشأ, على العكس تماماً لما يراه بعض المنظرين بأن الصراع الحضاري والثقافي هو أساس الصراعات المعاصرة(كصمويل هنتغتون).

(1) http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

وفي الحقيقة إنَّ الأزماتِ الدوليةِ، والصراعاتِ المختلفةِ، لا تخرُجُ عن كونها نوعٌ من تشغيلِ الشركاتِ الأميركيةِ المختلفةِ، حيث يقوم الاقتصاد الأميركي على ثلاث دعائم أساسية وهي:

1- الصناعة النفطية (استكشاف واستخراج وتكرير ونقل)، والتي يعتمدُ المجتمعُ الصناعيُّ الأمريكي عليها بشكلٍ كاملٍ.

2- الصناعاتُ العسكريةُ، والتي تعتمد بالدرجة الأولى على صناعة النفط كمادةٍ أوليةٍ رئيسيةٍ، ومحركةٍ لها.

3- صناعةُ التّقانةِ والتكنولوجيا الحديثة، وبحوثُ الفضاءِ.

ويمكنُ اعتبارُ هذه الصناعاتِ الثلاثِ، هي من أهمِّ الدعائمِ الرئيسيةِ التي يقوم عليها الاقتصاد الأمريكي، والتي جعلت منه اقتصاداً قوياً، ولكن وبالوقتِ ذاته، تمثّلت نقطةُ الضعفِ في حالة عدم التسويق، لذلك كان لابد من وجود البؤر المستخدمة للسلاح الأمريكي في العالم كأسواق تصريف دائمة، وفي حالة عدم وجودها أو عدم الاكتفاء تقوم إستراتيجيتها العسكرية على خلق أزمةٍ أو حربٍ جديدةٍ ضدَّ عدوٍّ جديدٍ مُبتكرٍ، وهكذا دواليك فالرأسماليةُ الأمريكيةُ تحتاج إلى الأزمات كي تستمر، وإلى وجود عدو دائم، يمنع كساد الإنتاج الأمريكي، ويخلق الفرص والمبررات الدائمة للتواجد الأمريكي في مناطق المصالح.

كما تُعتبرُ العلاقةُ فيما بين هذه الصناعاتِ الثلاثِ علاقةً تكامليةً، فالصناعة النفطية تحتاج إلى الصناعة العسكرية لحمايتها والدفاع عنها بوجه أي طامح جديد لاستثمار ثروات المنطقة، بالإضافة إلى ضرورتها بالنسبة للمناطق المستهدفة، واحتلال أبارٍ جديدةٍ، في حين يكمن الدور التكميلي للصناعة التقانية في توفير أحدث التقنيات والتكنولوجيا في عمليات الاستكشاف والاستخراج والتكرير. وهنا يمكننا الاستناد إلى التقرير الوطني لتطوير سياسة الطاقة (**National Energy Policy Development Group**) والذي تم إصداره في 17/أيار/ لعام 2001 والذي يُلخّص أهم منطلقات وأهداف نظرية أمن الطاقة في الولايات المتحدة الأميركية:

حيث أكد هذا التقرير على أن حاجات الولايات المتحدة من النفط في تزايد مضطرد، وأنها سوف تتجاوز في استهلاكها الكميات الحالية والتي كانت (19649) ألف برميل يومياً (انظر الجدول 1/ص 17)، خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة، تستورد واشنطن منها (11980) ألف برميل يومياً،

الأمر الذي يحتم على الولايات المتحدة أن تستورد من النفط ما قدره (60 %) من النفط العالمي في العام 2020 زيادة عما تستورده اليوم ليرتفع بذلك إلى (16.7) مليون برميل. ولكن الذي اتضح أن الزيادة التي طرأت على احتياجات الولايات المتحدة قد فاقت المتوقع حيث أنها قد وصلت وبحسب التقارير العربية والعالمية إلى حوالي (20.8) مليون برميل يومياً عام 2005⁽¹⁾, وكانت بذلك تحقق ذروة استهلاكها النفطي, ولكن ذلك لم ينعكس على مقدار الكميات المستوردة من الخارج, حيث أنه ورغم الانخفاض بالكميات المستهلكة لعام 2012, بالمقارنة مع عام 2005, حيث وصل الاستهلاك الأميركي إلى (18555) ألف برميل باليوم أي (19.8%) من الاستهلاك العالمي⁽²⁾, في حين أنها تستهلك (21%) من الإنتاج النفطي العالمي, تنتج منها الولايات المتحدة (8905) ألف برميل يومياً وتستورد (9650) ألف برميل يومياً (انظر الجدول 1/ ص 17) أي تستورد حوالي (11.2%) من الإنتاج العالمي, لذلك كان لابد من تحقيق هدفين رئيسيين إذا ما أرادت الولايات المتحدة تلبية احتياجاتها النفطية المستقبلية:

1- زيادة الواردات النفطية من دول الخليج التي تمتلك ثلثي الاحتياط النفطي العالمي.

2- تنويع الواردات النفطية، سواء من بحر قزوين أو الخليج العربي أو إفريقيا والذي طالب تقرير الإدارة الأمريكية بتأمين المناطق الإستراتيجية فيها. ولاسيما النفط الإفريقي الذي يتميز بنسبة منخفضة من الكبريت, مما ينعكس إيجاباً على تكلفة عملية التكسير⁽³⁾, إضافة لوجود النفط الإفريقي بمعظمه في المياه الإقليمية العميقة وبعيداً عن الشاطئ كالمحيط الأطلنطي, وبالتالي ابتعاده عن مناطق الصدام والتوترات الداخلية, وهذا يعني أن عملية الإنتاج ستستمر حتى لو

(1) قائمة البلدان حسب استهلاك النفط, www.marefa.org/index.php/ الموسوعة الحرة لخلق وجمع المحتوى العربي (المعرفة), الاستهلاك اليومي من النفط حسب المنطقة من 1980 حتى 2006. وبحسب BP Statistical Review of World Energy June 2011, Oil: <http://www.bp.com/statisticalreview> Consumption.

(2) back source: BP Statistical Review of World Energy June 2013, Oil: Consumption.

(3) كالبترول المكتشف في خليج غينيا, والذي يعتبر من النوع الخفيف وهو خام لا يتكلف كثيراً عند تصفيته, وهذا يختلف عن خام بترول الشرق الأوسط الذي يتسم بأنه خام ثقيل يتكلف كثيراً حين تصفيته. والنوع الأفريقي من البترول هو النوع الذي تفضله المصافي البترولية في أمريكا وأوروبا الغربية التي تطبق المعايير البيئية الصارمة في هذه الصناعة, مع التأكيد على أن الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من الدول الامبريالية تفضل جميع أنواع البترول, وبغض النظر عن أثاره على البيئة.

قامت فلاقل شعبية أو حرب أهلية في تلك الدول، كما لا يستطيع القرويون الذين يعيشون بالقرب من منشآت البترول المطالبة بتعويض عن الدمار البيئي الذي يلحق ببيئتهم وأراضيهم نتيجة لتسرب بعض البترول من المنشآت البترولية في حال إذا كانت المنشآت فوق الأرض وليست في المياه العميقة. مما يوفر بيئة آمنة لعمليات التنقيب والاستثمار والشحن، بالإضافة إلى انخفاض تكلفة النقل كثيراً إلى الولايات المتحدة وأوروبا وكندا، وهناك ميزة إستراتيجية أخرى وهي أن دول غرب أفريقيا المنتجة للبترول ليست عضواً في منظمة أوبك - عدا نيجيريا وأنجولا - وبذلك فهي غير مقيدة بسقف محدد للإنتاج، كذلك لا تستطيع المنظمات الدولية غير الحكومية أو نشطاء حقوق الإنسان معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه شركات البترول في تفاقم الصراعات بين القوات الحكومية والمجتمعات المحلية.

كما أنّ ركائز السياسة النفطية الأمريكية الحالية كانت قد رُسمت وفقاً لاعتبارين أساسيين، قد أوضحهما (بيل رينشاردسون) الأمين العام لحلف الأطلسي، ووزير الطاقة الأمريكية السابق كما يلي:

1- معارضة أي خفض في حجم الإنتاج النفطي بهدف رفع الأسعار؛ لأن ذلك -برأيه- يحمل خطراً كبيراً يؤدي لضغوط تضخيمه تبدأ، وتطيل حالات الركود بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي.

2- اعتماد الولايات المتحدة على الآخرين في مجال الطاقة ثابت وأكد، فنصف ما تستهلك أمريكا من النفط مستورد، وأيضاً تستورد ربع ما تستهلكه من الغاز الطبيعي، وبالتالي على الإدارة الأمريكية إعادة (تدقيق) سياستها تجاه الشرق الأوسط، ومراجعة ضرورات وأولويات الأمن القومي للبلاد.

وبالربط بين مكان النفط (إنتاج واحتياطي) وبين أماكن الصراع والتوترات والأزمات العالمية، وبين مناطق توزيع القواعد العسكرية الأمريكية في العالم، يُمكننا معرفة حقيقة الإستراتيجية النفطية الأمريكية، ومدى الارتباط القائم ما بين أمن الطاقة الأميركي وخريطة الحروب الأميركية، وإلى أي مدى يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تذهب في عدوانها النفطي، لذلك لابد لنا حتى نتوصل إلى معرفة خريطة الحروب الأمريكية أن نعلم توزيع النفط في العالم (احتياطي، إنتاج، وحتى الطلب).

أولاً: توزيع الاحتياطي النفطي الاستراتيجي عالمياً

يعرف الاحتياطي النفطي: بأنه كميات النفط الموجودة في باطن الأرض والقابلة للاستغلال. ولا بد من التمييز بين الاحتياطي القابل للاستغلال، وهو الاحتياطي المربح اقتصادياً، والاحتياطي الذي لا يتم استغلاله إلا إذا ارتفعت الأسعار. كما يمكن تصنيف احتياطيات النفط إلى أربع مجموعات⁽¹⁾:

الأولى: الاحتياطيات المؤكدة (الثابتة) (reserves Proved) وهي: الاحتياطيات المقدرة في وقت معين، والتي تدل تحاليل المعطيات الجيولوجية والهندسية المتوفرة بدرجة عالية من التأكيد على إمكانية استخراجها في المستقبل من المكامن، ضمن الظروف الاقتصادية والفنية السائدة في نفس الوقت.

الثانية: الاحتياطيات غير المكتشفة (Undiscovered Potential Recovery) وهي: الاحتياطيات الكامنة التي لم تكتشف حتى وقت معين، إلا أنّ كافة المعلومات الجيولوجية والهندسية تفترض إمكانية استخراجها اقتصادياً.

الثالثة: الاحتياطيات المضافة نتيجة لتطبيق تقنيات الاستخلاص البترولي المدعم (Reserves Additions) وهي: استخراج كميات إضافية إلى الإنتاج الأولي من النفط من مكامن طبيعية وذلك عن طريق دعم الطاقة الطبيعية في المكامن أو استبدالها، وتتضمن هذه الطرق، طريقة الإضافة بالماء، والعمليات الثانوية، والثالثة، وأي وسائل أخرى تدعم عمليات الإنتاج الطبيعي من المكامن.

الرابعة: احتياطيات النفط غير التقليدي (conventional oil): خاصة المستخرجة من حجر السجيل الزيتي، ولا يتولد زيت السجيل في الطبيعة مباشرة، لكنه ينتج عن تحول الكيروجين الموجود في بعض الصخور الرسوبية المعروفة باسم (السجيل الزيتي)، والذي يشمل أي صخر موجود على عمق ضحل ويعطي بالتسخين نفطاً بكميات تجارية.

وبشكل عام لا بدّ من التأكيد على الفرق ما بين الاحتياطيات والمخزونات النفطية، فالاحتياطيات بمعناها العام تُمثّل النفط الموجود في باطن الأرض الذي لم يُستخرج بعد، بما في ذلك النفط الذي لم

(1) اللبابيدي. محمد مختار، احتياطيات البترول المستقبلية في الوطن العربي، النفط والتعاون العربي، إصدار الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، عدد 75، خريف 1989، ص 121 - 133.

يتم اكتشافه. أما المخزون فهو نـفـط تم استـخـراجه ويمثـل كميات النـفـط الخـام والمـشـتقـات النـفـطية التي تخزنها الشركات والحكومات لأهداف تجارية أو إستراتيجية. وعادة ما تؤثر تغيرات المخزون على أسعار النفط، بينما لا يوجد ارتباط مباشر بين الاحتياطيات وأسعار النفط.

"الاحتياطيات الإستراتيجية" تمثل الاحتياطيات الإستراتيجية كميات النفط والمشتقات النفطية التي تخزنها الدول لاستخدامها في حالات الطوارئ وانقطاع الإمدادات. وهناك الكثير من الدول التي تملك احتياطيات إستراتيجية أغلبها أعضاء في وكالة الطاقة الدولية، إضافة إلى دول أخرى مثل السعودية. طبعاً ولم تغب هذه الفكرة عن الحكومة الأمريكية والتي حاولت إنشاء احتياطي استراتيجي نفطي في عام /1944/، إلا أن بناءه لم يتحقق إلا في عام /1977/ على أثر المقاطعة النفطية التي فرضتها بعض الدول العربية على الولايات المتحدة في تشرين الأول/1973/ وسحبت الحكومة الأمريكية من الاحتياطي عدة مرات، منها عند بداية حرب الخليج الثانية في مطلع عام /1991/ كما تم السحب منه عدة مرات في عهد الرئيس كلينتون بهدف تخفيض العجز في الموازنة. ويتم تخزين الاحتياطي الاستراتيجي في مغارات ملحية تحت الأرض في تكساس ولouisiana.

وقد بلغ متوسط حجم الاحتياطي النفطي الأمريكي المؤكد (8469.4) ألف برميل يومياً لعام 2007⁽¹⁾، في حين أنه لعام 2010 كان حوالي (9692.433) ألف برميل باليوم⁽²⁾، لمزيد من التفاصيل انظر الجدول(11):

جدول 11: توزيع الاحتياطي النفطي الخام المؤكد جغرافياً (ألف مليون برميل)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	النسبة من العالم لعام 2010
الولايات المتحدة الأمريكية	29.4	29.3	29.9	29.4	30.5	28.4	30.9	35	35	35	2.1%
أمريكا الشمالية	225.8	224.1	224.1	222.1	221.5	216.5	218.6	221.9	221.0	220.2	10.4%

(1) <http://www.eia.gov/countries/>, International Energy Statistics, Total Oil Supply.

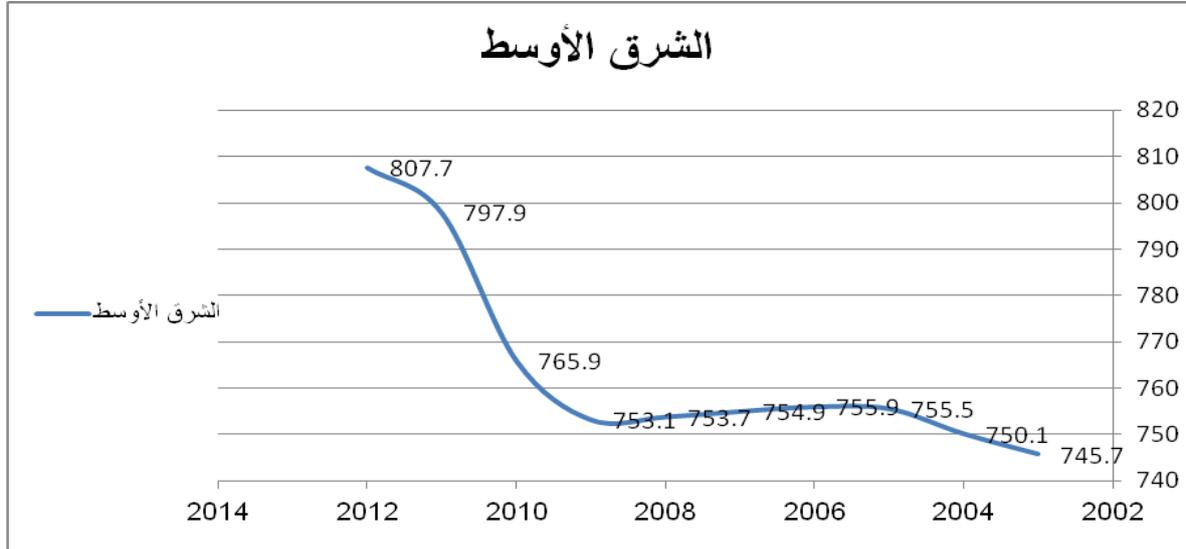
(2) المصدر السابق نفسه، وهنا يصبح الاحتياطي بعد ضربه بـ 1000 حوالي (9692433) باليوم فيكون بالسنة حوالي(3489275880) لعام 2010.

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	النسبة من العالم لعام 2010
أمريكا الوسطى والجنوبية	100.4	103.4	103.6	110.8	122.9	198.3	237.0	324.2	326.9	328.4	19.7%
أوروبا وأوراسيا	115.5	114.2	116.9	117.2	138.9	137.2	138	138	140.3	140.8	8.4%
الشرق الأوسط	745.7	750.1	755.5	755.9	754.9	753.7	753.1	765.9	797.9	807.7	48.4%
إفريقيا	106.2	107.6	111.3	116.9	119.2	119.9	122.6	125	126.6	130.3	7.8%
آسيا والباسفيك	40.5	40.6	40.8	40.9	40.0	42.4	40.8	41.7	41.4	41.5	0.1%
إجمالي العالم	1334.1	1340	1352.3	1363.8	1397.5	1468.1	1510.1	1616.7	1654.1	1668.9	100.0%

data, source: BP Statistical Review of World Energy June 2013

ولابد من الإشارة هنا إلى الزيادة الملحوظة في الاحتياطي المؤكد، بالنسبة للشرق الأوسط والدول العربية، ففي الشرق الأوسط نجد أن الاحتياطي بلغ عام 1984 ما مقداره (430.8) مليار برميل وارتفع إلى (663.6) مليار برميل في عام 1994، أي بزيادة قدرها (232.8) مليار برميل، وبزيادة سنوية بمتوسط (23) مليار برميل، ثم ارتفع الاحتياطي الشرق أوسطي إلى (750.1) مليار برميل في عام 2004 أي بزيادة قدرها (86.5) مليار، ثم زادت في 2006 إلى (755.9) مليار برميل، حيث بلغ الاحتياطي النفط المؤكد ذروته ولأول مرة، ليعاود الهبوط بعدها حيث وصل الاحتياطي في عام 2009 إلى (753.1) مليار برميل، منخفضاً بذلك بمقدار (2.8) مليار برميل عن عام الذروة 2006، نلاحظ بأن الزيادات السنوية في التسعينات كانت أقل من الزيادات بالاحتياطي في الثمانينات، وذلك يعود إلى زيادة الاكتشافات النفطية، مع ذلك تشكل نسبة الاحتياطي في الشرق الأوسط بالنسبة للعالم ما مقداره (48.4%) من الاحتياطي العالمي عام 2012، أي ما يعادل تقريباً نصف الاحتياطي العالمي، الأمر الذي يجعل من الشرق الأوسط محط أنظار الاستراتيجيات الأميركية المختلفة، ولاسيما بأنه قد تجاوز ذروة عام 2006 بما يعادل (51.9) مليار برميل ليصل إلى (807.7) مليار برميل، ولمزيد من التوضيح انظر الشكل البياني (4) الذي يبين لنا التغيير الواضح في احتياطيات الشرق الأوسط من النفط.

شكل 4: شكل بياني يوضح مقدار التغير في احتياطيات الشرق الأوسط من النفط للفترة من 2003-2012 (مليار برميل)

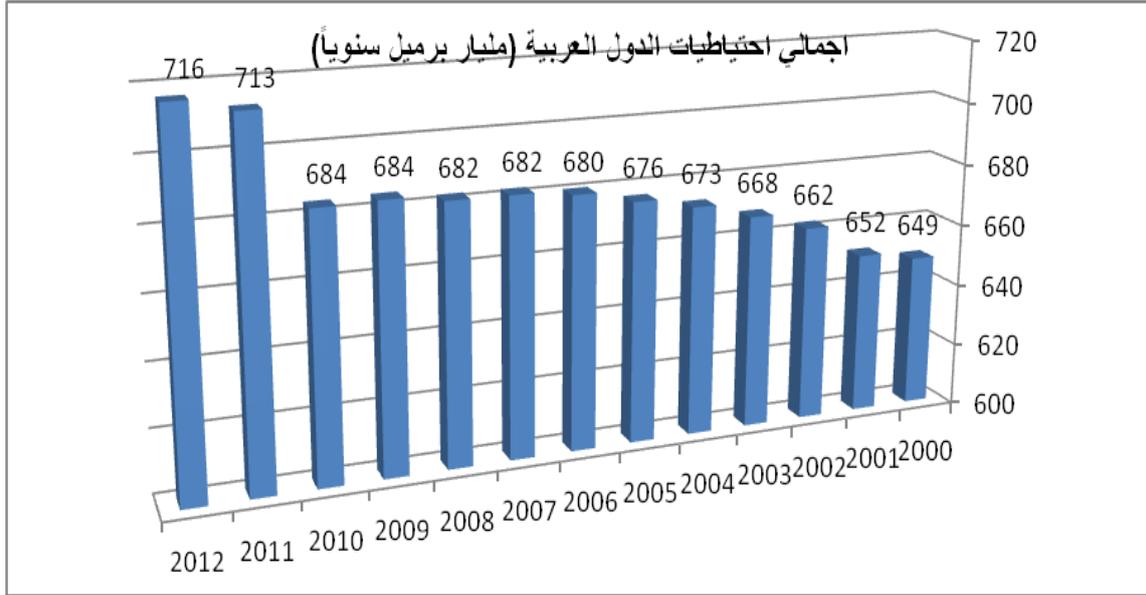


data, source: BP Statistical Review of World Energy June 2013.

ولم يكن نصيب الدول العربية بأقل من ذلك فقد ارتفعت الاحتياطيات النفطية العربية من (680.38) مليار برميل عام 2006 إلى (682.18) مليار برميل عام 2008، في حين وصل الاحتياطي العربي المؤكد لعام 2012 إلى مستوى مرتفع بلغ (716.5) مليار برميل، بزيادة وصلت إلى (3.9) مليار برميل عن عام 2011 والتي كانت (712.6) مليار برميل⁽¹⁾، ويمكن توضيح هذه الزيادة من خلال الرسم البياني التالي حتى عام 2012:

⁽¹⁾<http://www.bp.com/statisticalreview>, BP Statistical Review of World Energy June 2011, Oil: Proved reserves .

شكل 5: شكل بياني يوضح إجمالي الاحتياطيات النفطية للدول العربية للفترة (2000-2012)



data, source: BP Statistical Review of World Energy June 2013.

ولكن على الرغم من الزيادة في الإحتياطيات المكتشفة إلا أنَّ نسبة الإحتياطي النفطي العربي من الإحتياطي العالمي لعام 2012 قد انخفضت بنتيجة الاكتشافات النفطية في عددٍ من دول العالم، حيث قد وصلت إلى (42%) من الإحتياطي العالمي بعد أن كانت حوالي (43%) في عام 2011 مع العلم بأنَّ نسبة الإحتياطي حتى عام 2005 كانت حوالي (50%) ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (12) الذي يبين التغيرات الحاصلة في إجمالي احتياطيات الدول العربية ونسبتها من الإحتياطي العالمي:

جدول 12: جدول يوضح إجمالي الاحتياطيات النفطية للدول العربية ونسبتها من الاحتياطيات العالمية للفترة (2000-2012)

نسبة الإحتياطي العربي من العالمي	الإحتياطي العالمي (مليار برميل سنوياً)	إجمالي احتياطيات الدول العربية (مليار برميل سنوياً)	السنة
0.515565	1258.1	648.6	2000
0.514311	1266.8	651.5291	2001
0.501268	1321.5	662.4296	2002

نسبة الاحتياطي العربي من العالمي	الاحتياطي العالمي (مليار برميل سنوياً)	اجمالي احتياطيات الدول العربية (مليار برميل سنوياً)	
0.50072	1334.1	668.0266	2003
0.502222	1340.0	672.9955	2004
0.500258	1352.3	676.4909	2005
0.498887	1363.8	680.3892	2006
0.488097	1397.5	682.108	2007
0.464664	1468.1	682.186	2008
0.453112	1510.1	684.244	2009
0.422919	1616.7	683.7	2010
0.430826	1654.1	712.6	2011
0.429311	1668.9	716.5	2012

data, source: BP Statistical Review of World Energy June 2013.

إذاً إن الاحتياطي النفط العالمي في زيادة مستمرة مع استمرار اكتشاف أبار جديدة، وتطور التقنيات المستخدمة في عمليات البحث والتنقيب، ومع ازدياد الإفصاح عن الاحتياطيات الموجودة لدى دول العالم، والتي تعمل على إخفاء وجودها لأسباب متعددة.

وتوجد ثلاث نظريات بخصوص مستقبل احتياطيات الثروات الطبيعية في العالم⁽¹⁾:

- نظرية احتياطيات الثروات الطبيعية النافذة.
- نظرية احتياطيات الثروات الطبيعية غير النافذة وغير المحدودة.
- نظرية احتياطيات الثروات الطبيعية غير النافذة، والمحدودة.

⁽¹⁾J. Dembowski: Zarys Ogolnej teorii Zasobow Naturalnych, PWN, Warszawa, 1989, pp. 9.

وتعتبر النظرية الثالثة هي الأكثر انطباقاً على واقع الثروات الطبيعية وذلك استناداً إلى الجدول التالي الذي يبين لنا الاحتياطات النفطية العالمية والعمر المتبقي في واقع الانتاج النفطي العالمي لكل سنة وذلك خلال الفترة 1980-2012:

جدول 13: احتياطات النفط العالمية وعمرها المتبقي في الفترة من عام 1980-2012

السنوات	الاحتياطات برميل	الإنتاج برميل	العمر المتبقي سنة
1980	683,375,529,719	22,665,199,320	30.1508723
1985	802,559,491,481	20,685,294,431	38.798553
1990	1,027,506,707,117	23,538,462,028	43.6522448
1995	1,065,888,745,873	24,476,526,708	43.5473856
2000	1,258,103,650,664	26,983,917,208	46.6242036
2005	1,352,284,036,409	29,525,142,015	45.8011018
2010	1,616,674,888,891	29,977,807,594	53.9290568
2012	1,668,929,289,285	31,014,793,747	53.8107492

المصدر: الإحصائيات السابقة محسوبة من BP Statistical Review of World Energy June 2013.

من الجدول السابق تُعتبرُ نظرية "احتياطات الثروات الطبيعية غير النافذة والمحدودة"، الأكثر ملائمةً على واقع النفط في العالم، حيث أن ما تم استخراجها في العالم عام 1952 كان بمعدل إنتاج (4.4) مليار برميل سنوياً⁽¹⁾، فلو افترضنا ثبات كمية الإنتاج السنوية، لكانت كمية الاحتياطي المقدرة

(1) J. Dembowski: Swiatowa Gospodarka Surowcami Mineralnymi, PWE, Warszawa, 1978, pp. 131.

ب(115.6) مليار برميل انتهت عام 1978⁽¹⁾، واستناداً إلى ذلك فإن كمية الاحتياطي النفطي المقدرة ب(683.3) مليار برميل عام 1980، يجب أن تكون قد انتهت بحلول عام 2010 بافتراض ثبات كمية الإنتاج السنوية، التي تم استخراجها في العام 1980، بمعدل إنتاج (22.6) مليار برميل سنوياً، إلا أن كمية الاحتياطيات ما تزال تتزايد باستمرار حتى الآن، أي أنّ المؤكد هو أن تلك الاحتياطيات محدودة فهي ليست متجددة، كما وأنها غير منتهية بعد، بمعنى أن القدرة على تحديد موعد نضوب النفط غير مؤكد ولأزال في ضروب التقدير البشري غير المؤكد، فليس بوسع أحد أن يبرهن على أن عمليات التنقيب لن تُثمر عن اكتشاف مكامن جديدة للنفط. ويمكن تقديم مثال على ذلك المكسيك؛ فلقد كان هذا البلد من كبار منتجي النفط في العالم، فعلى سبيل المثال في عام 1913 أنتجت المكسيك ما يعادل 13%⁽²⁾ من إنتاج العالم من النفط وفي عام 1920 ارتفعت النسبة إلى 23%⁽³⁾، طبعاً إن هذه الزيادة والتفوق المكسيكي في الإنتاج النفطي لم يكن بالمجان، إذ أن الإنتاج الغزير والمستمر أدى إلى انخفاض احتياطيات البلد النفطية، ومن ثم انحسار دور المكسيك في سوق النفط العالمية، لكن الرأي العام العالمي فوجئ بإعلان المكسيك عن اكتشافها حقلاً نفطياً جديداً يصنف ضمن الحقول العظيمة العملاقة، وهكذا استعاد هذا البلد دوره في إنتاج النفط.

وقد شكلت الدول العربية من حيث احتياطيات النفط المؤكدة حوالي 51.5%⁽⁴⁾، من إجمالي الاحتياطي العالمي لعام 2010، توزعت كالتالي:

(1) المصدر السابق نفسه، ص131.

(2) W. Dobrzycki: Problem Naftowy w Stosunkach Politycznych, Meksyk – USA, Kapitalizm 1980, nr. 3. pp. 43.

(3) Petroleum Facts and Figures, 9th edition.

(4) حسب النسبة: استناداً إلى بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2010، ص164، وبيانات BP Statistical Review of World Energy June 2011, Oil: Proved reserves عن موقع الوكالة <http://www.bp.com/statisticalreview>

جدول 14: التوزيع الجغرافي لاحتياطيات الدول العربية النفطية بحسب الأقاليم لعام 2013

الدولة العربية	الاحتياطي مليار برميل	النسبة المئوية من إجمالي الاحتياطي العربي
الإمارات	97.8	13.64989536
السعودية	265.9	37.11152532
العراق	150	20.93542233
الكويت	101.5	14.16630245
ليبيا	48	6.699335147
البحرين	0.1	0.013956948
تونس	0.4	0.055827793
الجزائر	12.2	1.702747683
سورية	2.5	0.348923706
قطر	23.9	3.335710625
مصر	4.3	0.600148774
السودان	1.5	0.209354223
عمان	5.5	0.767632152
اليمن	3	0.418708447

المصدر: الإحصائيات السابقة جمعت من:

- BP Statistical Review of World Energy June 2013.
- وبيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2013، ص 8.

وهنا لابد من التذكير بأن نسبة (92.44 %) من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية لعام 2012، قد تركزت في خمس دول وهي بحسب الجدول السابق (14): السعودية بحصة (37.11%) من إجمالي احتياطيات الدول العربية، والعراق بنسبة (20.93%)، والكويت (14.16%)، ثم الإمارات (13.64%)، وليبيا (6.6%)، لذلك فإن هذه النسب تشكل أبلغ إجابة وتفسير للاستهداف الأميركي لدول منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي، ثم بتتبع كميات الطلب العالمي على النفط يمكن ملاحظة التطور الكبير في حاجات الدول للنفط، وبالتالي يمكن القول بأنه قد ظهر منافسين جدد للولايات المتحدة وأوروبا الغربية في الطلب على النفط، كالصين مثلاً ذات الاقتصاد المتطور والقوة الصاعدة، ما يشكل تهديد على استمرار حصول الولايات المتحدة على الكميات المناسبة وفق شروطها، الأمر الذي شكل تهديداً سافراً لأمنها الطاقوي والقومي.

مع الإشارة إلى أن بعض الدراسات، وبحسب منحى هوبيرت، تشير إلى أن هناك (6) دول فقط من دول الأوبك هي التي سوف يكون في مقدورها الاستمرار في زيادة معدل إنتاجها النفطي بحلول عام 2020، بما يكون قريباً من الطلب العالمي، وهذه الدول هي السعودية والإمارات والكويت والعراق وإيران وفنزويلا.

إنّ التوزيع السابق للاحتياطيات النفطية في العالم، يُعطي التفسير الواضح للخريطة العدوانية الاستعمارية للولايات المتحدة الأمريكية، حيثُ يمكننا القول بأنّ منطقة الخليج العربي تُعتبر أغنى وأرخص وأنقى أنواع البترول، إضافةً لاحتواء منطقة الخليج على أغلب المخزون الإستراتيجي العالمي وخاصةً في السعودية، والعراق.

أمّا منطقة شرق آسيا مثل (الفلبين، فيتنام) فتُعتبر فقيرةً بالنفط، بينما تُعتبر منطقة وسط وغرب آسيا مثل (تركمانستان، كازاخستان، إيران) غنيةً به، أمّا أوروبا بشكلٍ عامّ فهي فقيرةً بالنفط، في حين يتواجد في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) وأمريكا الجنوبية (فنزويلا، الأرجنتين).

وفي إفريقيا يتواجد النفط في شمالها (مصر، السودان، الجزائر وليبيا) ووسطها (نيجيريا، أنجولا) ويكاد يكون جنوبها فقيراً بالنفط (جنوب إفريقيا، موزنبيق، ناميبيا).

ثانياً: خريطة حروب التغيير الأمريكية

على أساس التوزيع الجيوبوليتيكي للنفط، رُسمت خريطة حروب التغيير الأمريكية تحت شعارات الحقوق والحريات ومحاربة النظم غير الديمقراطية والتي امتدت لتشمل:

1- آسيا أو بالتحديد (الشرق الأوسط, منطقة بحر قزوين, والخليج العربي) : وتشمل دول بحر

قزوين والخليج العربي إضافة للدول القريبة من مناطق الإنتاج, حيث أن منطقة قزوين تعتبر المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد الخليج العربي بما تحويه من ثروات نفطية، لكن المشكلة بأن هذه المنطقة محاطة بأوضاع بالغة التعقيد في منطقة وسط آسيا، كقربها من روسيا الصاعدة بقوة والساعية لاستعادة دورها الاقليمي العالمي، بالإضافة لوجود إيران ذات المواقف المعارضة للتواجد الأميركي في المنطقة والمهدد لمصالحه، ولا ننسى الدور الصيني الهام والبارز والأخذ بالصعود التدريجي إلى مصافّ الدول العظمى، والذي يقع في منطقة شرق آسيا الفقيرة نسبياً بالنفط، حيث أن الصين لم تتمكن حتى الوقت الراهن من إنتاج أكثر من (4) ملايين برميل في اليوم⁽¹⁾ لعام 2010، وتزداد احتياجاته النفطية بشكل مضطرد، حيث وصل استهلاك الصين اليومي لعام 2010 إلى حوالي (9) ملايين برميل⁽²⁾، إضافة لكل هذا فإن الحصول على نفط قزوين يحتاج إلى مد خطوط أنابيب جنوباً عبر إيران أو باكستان أو أفغانستان، أو غرباً عبر تركيا وروسيا، الأمر الذي يُكلّف الإدارة الأمريكية ضغوطاً أمنية وإستراتيجية كبيرة، ولاسيما مع تزايد اعتمادها على مناطق قريبة من نفوذ روسيا وإيران.

وتكاد تكون اندونيسيا هي الدولة الوحيدة الغنية نسبياً بالنفط والغاز في الوقت الراهن، وذلك إلى جانب سلطنة بروناي، وبعض الكميات المتواضعة في بورما وماليزيا وأستراليا، أما الهند فلم تتمكن حتى الآن من إنتاج سوى (826) ألف برميل يومياً، وتستهلك حوالي (3.3) ملايين برميل يومياً⁽³⁾.

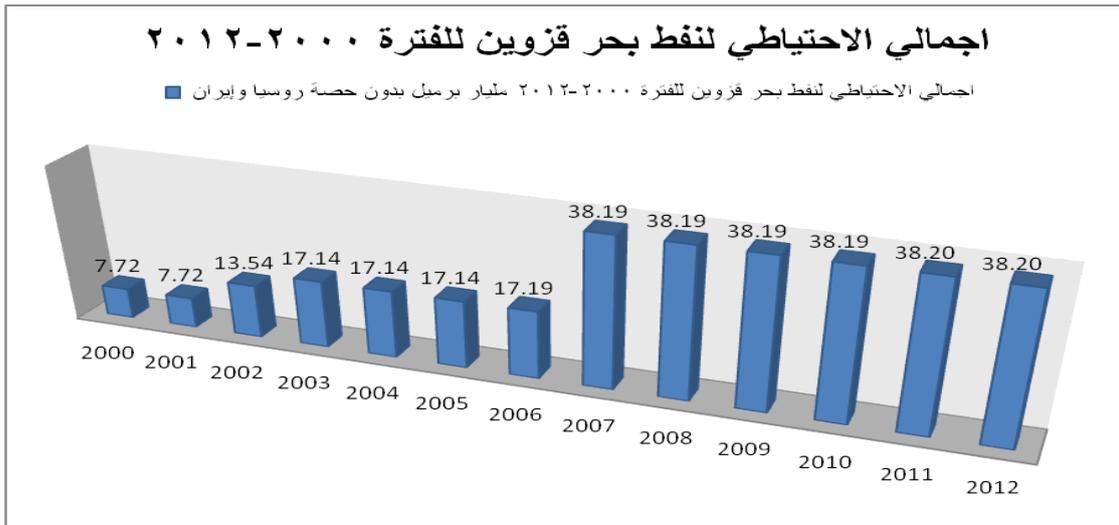
(1) <http://www.bp.com/statisticalreview>, BP Statistical Review of World Energy June 2011, Oil: Production .

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) المصدر السابق نفسه.

وتختلف تقديرات احتياطيات بحر قزوين من النفط نظراً للأهمية الكبيرة لهذه المنطقة, وبسبب السرية التي أحاطت بقسم منها كالقسم الروسي والإيراني, أو لأن الاحتياطيات النفطية والغازية, لروسيا وإيران في المناطق المغمورة من بحر قزوين متدنية في مستوياتها, أو أنها لازالت غير معروفة لأسباب متعددة, منها تركيز الاهتمام على الاحتياطيات الهائلة من النفط والغاز التي تمتلكها كل من الدولتين المذكورتين خارج نطاق بحر قزوين, والإنتاج من تلك المناطق لفترات طويلة, وتبلغ احتياطيات النفط في بحر قزوين لعام 2010 حوالي (38.19) مليار برميل⁽¹⁾, وذلك بدون احتساب حصة كل من إيران وروسيا, ويمكن ملاحظة التغيرات الحاصلة باحتياطيات منطقة بحر قزوين من خلال الشكل التالي(6) الذي يبين التنامي التدريجي في احتياطيات المنطقة من عام 2000 حتى عام 2012:

شكل 6: تقدير للاحتياطيات النفطية المثبتة لبحر قزوين للفترة 2000-2012 (مليار برميل)



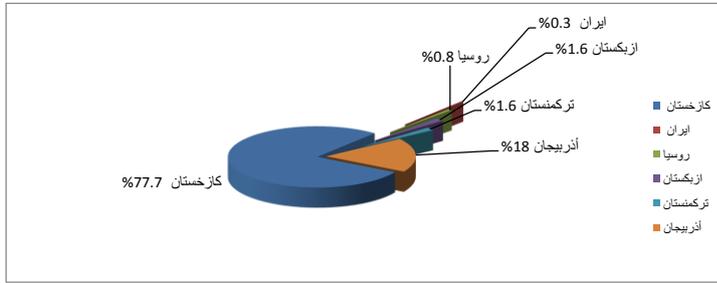
data, source: BP Statistical Review of World Energy, 2013, Oil: Proved reserves.

وقد توزعت احتياطيات منطقة قزوين لعام 2006 كالتالي: حيث تتركز الجزء الأكبر من تلك الاحتياطيات (77.7% من إجمالي احتياطيات المنطقة) في كازاخستان, تليها أذربيجان (18%) وأخيراً تركمانستان وأوزبكستان (1.6% لكل منهما). أما النسبة المتبقية حوالي (1.1%) فهي تقع في القاطع

⁽¹⁾ تم احتساب الاحتياطي بالاستناد إلى: <http://www.bp.com/statisticalreview> BP Statistical Review of World Energy June 2013, Oil: Production .

الروسي والإيراني البحري بتوزيع (0.8%) روسيا والباقي إيراني⁽¹⁾, في حين كانت احتياطيات قزوين لعام 2012 حوالي (38.20) مليار برميل, استحوذت كازاخستان على القسم الأكبر منها بكمية (30) مليار برميل, تلتها أذربيجان (7) مليار برميل, وأخيراً كل من تركمانستان وأوزباكستان (0.6) مليار برميل لكل منهما⁽²⁾, ويبقى نصيب كل من روسيا وإيران من احتياطيات النفط في بحر قزوين, غير دقيقة, وفي إطار ذلك يمكننا تبيان حالة الاحتياطي النفطي لمنطقة بحر قزوين بما فيها كل من روسيا وإيران من خلال الشكل البياني التالي الذي يبين لنا نسب أنصبة الدول من النفط القزويني بما فيها روسيا وإيران ولكن لعام 2006:

شكل 7: توزيع الاحتياطيات النفطية المثبتة لبحر قزوين كما في نهاية عام 2006 (%)



data, source; Oil and Gas Journal, December 18.2006.

وتُحيط بالمنطقة مجموعة من العوامل, التي تُؤثّر بشكلٍ مباشرٍ على تطوير الاحتياطيات النفطية للمنطقة, واستثمارها بالشكل الأفضل, وهو ما يجعل منطقة الخليج تحتل الصدارة دوماً من حيث الأهمية النفطية, وبالتالي صعوبة إيجاد بديلٍ عنها, رُغم الأهمية الكبيرة التي تحظى بها منطقة قزوين بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

⁽¹⁾ البيانات السابقة بحسب منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول, بحث حول "تطور إمدادات بحر قزوين من النفط والغاز الطبيعي وآفاقها المستقبلية", إعداد علي رجب, المقدمة.

⁽²⁾ BP Statistical Review of World Energy June 2013, Oil: Proved reserves.

ومن بين تلك العوامل والمحددات:

1- العجز في طاقات الأنابيب ومنشآت التصدير اللازمة لإيصال الإنتاج إلى الأسواق العالمية كون المنطقة بحيرة مغلقة.

2- الوضع القانوني لمنطقة البحر لا زالت غيرُ محسومةً نهائياً، بسبب عدم وجود اتفاقٍ شاملٍ مقبولٍ من قبل كُُلِّ الدولِ المتشاطئة لتقسيم منطقة البحر بينها.

3- بالإضافة إلى ذلك فإن تكاليف الإنتاج تعتبر عالية (قدرت بحدود 2.25-3.85 دولار/ برميل وفي حالة إضافة تكاليف النقل قد تصل إلى 12-13 دولار/ برميل) بالمقارنة مع معدل تكاليف 1-2 دولار/ برميل بالنسبة لدول الخليج⁽¹⁾.

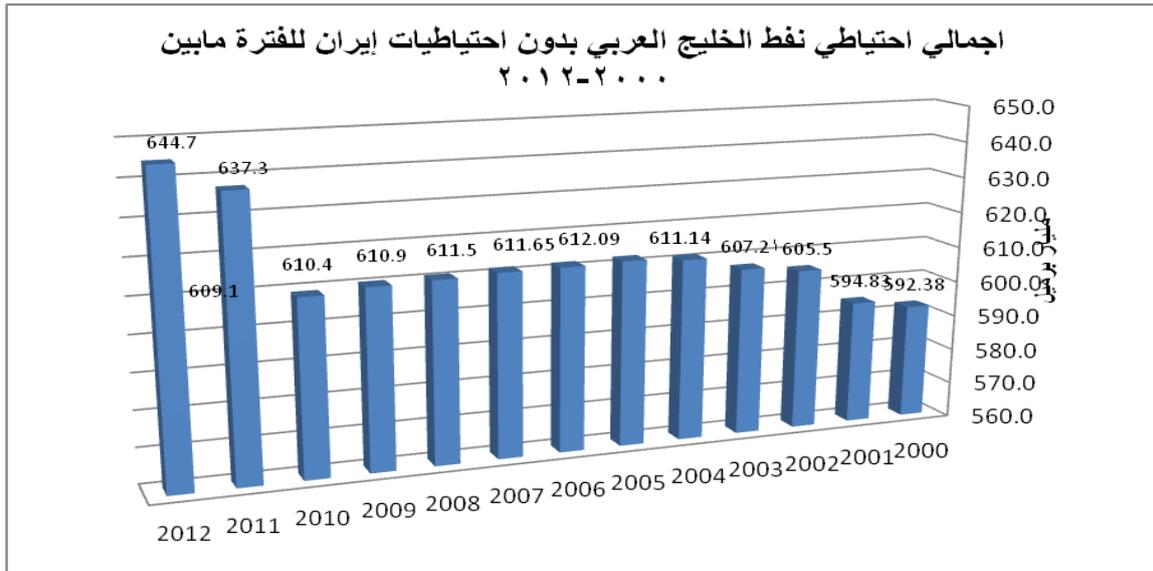
4- ومن الناحية الجيو- سياسية، فإن دول المنطقة تعاني من حالة عدم استقرار بسبب النزاعات المحلية والإقليمية.

5- كما أنها أصبحت مسرحاً للتنافس ما بين الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من جهة وروسيا من جهة أخرى، بالإضافة إلى الصين وتركيا وإيران، للسيطرة على مواقع واتجاهات خطوط الأنابيب وموانئ التصدير لإيصال النفط والغاز إلى الأسواق العالمية.

أما منطقة الخليج العربي: فهي المنطقة الأغنى بالنفط في العالم ودون منازع، حيث يتراوح المخزون المؤكد بين (592 و 644) مليار برميل خلال الفترة 2000-2012 (انظر الشكل 8)، وذلك دون أخذ احتياطات إيران بعين الاعتبار والتي تمتلك القسم الأكبر من احتياطياتها في منطقة الخليج، ولكن الملاحظ بأن احتياطات الخليج العربي النفطية بدأت بالتراجع التدريجي، بعد أن وصلت لذروتها عام 2006، حيث كانت (612.09) مليار برميل حتى عام 2011 حيث أن تقديرات الاحتياطي الخليجي وصلت إلى (637.3) مليار برميل متجاوزاً عام 2006 بحوالي (25.21) مليار برميل، ليعود ويرتفع ثانيةً إلى (644.7) مليار برميل لعام 2012، ويمكننا تبيان حالة احتياطيات منطقة الخليج العربي من الرسم البياني التالي خلال الفترة من 2000-2012:

شكل 8: إجمالي احتياطي نفط الخليج العربي للفترة ما بين 2000-2012 (مليار برميل)

⁽¹⁾تطور إمدادات بحر قزوين من النفط والغاز الطبيعي وآفاقها المستقبلية، مصدر السابق، ص 1.

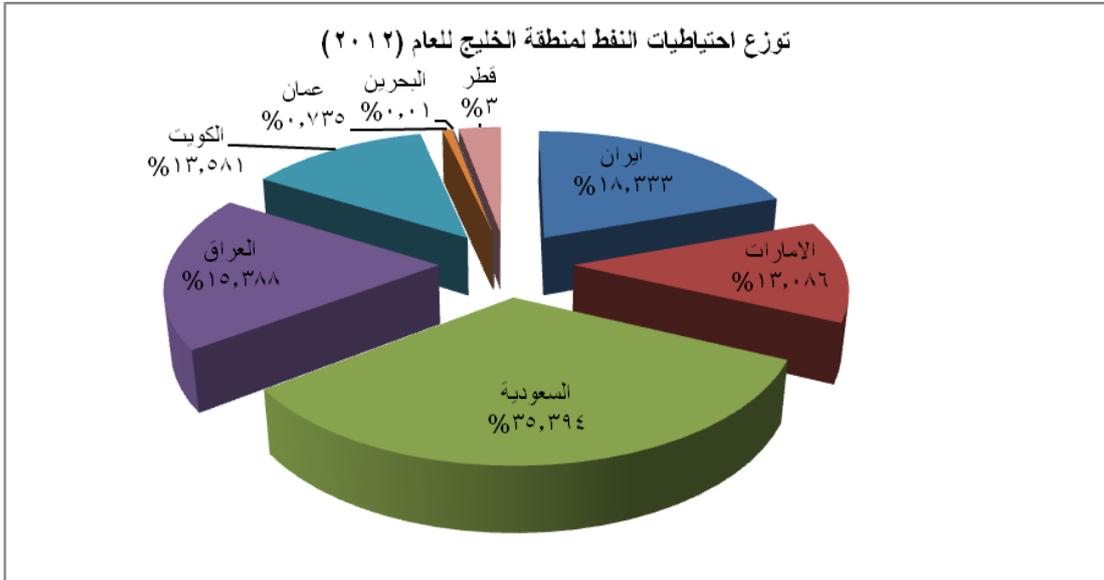


data, source: BP Statistical Review of World Energy, 2013, Oil: Proved reserves.

وتُعتبر دولة العراق والعربية السعودية والكويت أغنى مناطق الخليج وأغزرها نفطاً، وقد تم التأكيد في عدة مناسباتٍ على أهمية الثروة النفطية العراقية، التي تُشيرُ بعض التقديرات إلى احتمال امتلاكه احتياطي نفطي قد يفوق ما لدى السعودية، مما جعل العراق يدخل بقوة ضمن أجندة حروب التغيير الأمريكية ونشر السلام والديمقراطية، حيث أن الأزمة العراقية تحتل المركز الأول في نظام مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، إلا أنه وفق التقديرات الحالية لاحتياطيات دول الخليج العربي، فإنّ السعودية تتصدر قائمة الاحتياطيات النفطية تليها العراق كثاني احتياطي نفطي في منطقة الخليج العربي، ولكن وعلى مستوى منطقة الخليج بشكلٍ عامّ، فإن إيران تُعتبر لاعباً أساسياً في المنطقة والعالم ككل، باحتياطياتٍ تجعلها تأتي في المرتبة الثانية بعد السعودية التي بلغ احتياطيتها (265.9 مليار برميل، أي ما يعادل 15.9% من الاحتياطي العالمي) لعام 2012، في حين كان الاحتياطي النفطي لإيران (157 مليار برميل، تمثل 9.4% من الاحتياطي العالمي) لعام 2012، ومن ثم يأتي العراق في المرتبة الثالثة نفطياً باحتياطي وصل إلى (150 مليار برميل لعام 2012، وبنسبة 9% من الاحتياطي العالمي)، وتأتي الكويت رابعاً باحتياطي (101.5 مليار برميل، وبنسبة 6.1% من الاحتياطي العالمي لعام 2010، ومن ثم الإمارات خامساً باحتياطي وصل إلى (97.8 مليار برميل، وبنسبة 7.1% من احتياطيات العالم، وتأتي كل من قطر وعمان في المراتب الأخيرة، و باحتياطي هو

على التوالي (23.9, و 5.5 مليار برميل) ويكاد النفط يكون معدوماً في البحرين باحتياطي (0.1 مليار برميل) لعام 2012⁽¹⁾, ولمزيد من التفاصيل حول توزيع الاحتياطي النفطي انظر الشكل البياني (9):

شكل 9: توزيع الاحتياطيات النفطية المثبتة لمنطقة الخليج العربي وإيران حتى نهاية عام 2012



data, source: BP Statistical Review of World Energy, 2013, Oil: Proved reserves.

هناك دولٌ ذات كمياتٍ متواضعةٍ كعمانَ وقطرَ والبحرينَ، والتي يوشك نفطها على النفاذ، لكن تمتلكُ مخزوناً كبيراً من الغاز الذي لم يتمَّ استغلاله بعد. ويمكن تقدير عمر النفط الإنتاجي في منطقة الخليج ككل، باستمرار الإنتاج الحالي والبالغ (10,047) مليار برميل لعام 2012⁽²⁾ لحوالي (80) عام تقريباً⁽³⁾، إذا ما حوِّط على مستويات الإنتاج الحالية، ويمكن ملاحظة المصالح المتزايدة للولايات المتحدة والدول الغربية في منطقة الخليج العربي وخاصةً العراق، والتي يقترب عمر النفط فيها لـ(134) عام في ظل مستويات الإنتاج الحالية، إذا ما قمنا بتقدير العمر الإنتاجي لنفطها، والجدول

(1) جميع البيانات السابقة مأخوذة عن: BP Statistical Review of World Energy June 2013, Oil: Proved reserves . <http://www.bp.com/statisticalreview>

(2) حسب هذه الكمية بالاستناد إلى أرقام وبيانات، BP Statistical Review of World Energy, 2013, Oil: Production .

(3) تم احتساب عدد السنوات من خلال النسبة: الاحتياطي / الإنتاج السنوي.

التالي يوضح مقدار الاحتياطي والإنتاج النفطي لدول الخليج العربي بما فيها إيران والعمر المتبق في ظل مستويات الإنتاج الحالي:

جدول 15: احتياطيات النفط الخليجي وعمرها المتبقي لعام 2012

الدولة	الاحتياطي لعام 2012 (برميل)	الإنتاج لعام 2012 (برميل)	عدد السنوات المتبقية (سنة)
إيران	157,000,000,000	1,324,846,127	119
الإمارات	97,800,003,052	1,216,693,762	80
السعودية	265,850,006,104	4,150,664,773	64
العراق	150,000,000,000	1,121,403,934	134
الكويت	101,500,000,000	1,125,838,214	90
عمان	5,500,000,000	332,005,926	17
البحرين	100,000,000	68,796,000	1
قطر	23,899,999,857	707,677,677	34

data, source: BP Statistical Review of World Energy, 2013, Oil: Proved reserves, Oil: Production.

وقد تم استخراج النفط، ولكن بكميات متواضعة، في عدد من الدول العربية الواقعة غرب الخليج العربي، كاليمن وسورية ولكن مع احتمالات وجود كميات غير مكتشفة من النفط حتى الآن.

إذاً يمكن القول بأن معظم الاحتياطيات المكتشفة من النفط في الوطن العربي تتركز في خمسة أقاليم رئيسية منتجة وفق النسب التالية⁽¹⁾ :

أ- منطقة الخليج العربي، حيث تضم 74.5% من إجمالي الاحتياطيات المكتشفة والقابلة للاستخراج... ويعد هذا الإقليم من أكبر الأقاليم النفطية في العالم، حيث يزيد إجمالي الاحتياطيات المكتشفة والقابلة للاستخراج عن 698 مليار برميل تتوزع بين السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وجنوب العراق.

(1) د. صارم، سمير، النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية، أوراق عمل مؤتمر الطاقة العربي السابع- القاهرة 2002م، ص2.

ب- إقليم ما بين النهرين: في سورية والعراق، حيث يضم حوالي 10% من إجمالي الاحتياطيات المكتشفة والقابلة للاستخراج.

ت- حوض سرت في ليبيا: ويضم حوالي 5.4% من تلك الاحتياطيات.

ث- حوض الصحراء الكبرى: والذي يمتد في الجزائر وجنوب تونس وغرب ليبيا، ويضم نحو 2.9% من تلك الاحتياطيات.

ج- حوض العريش في مصر: ويضم حوالي 1.3% من الاحتياطيات.

2- أوروبا: وهي القارة الأفقر نسبياً بالثروة النفطية، لذلك لم تكن لتشكل مجالاً للحروب الأميركية، بل على العكس فهي تعتبر من خلال بعض الدول، كبريطانيا وفرنسا الشريك الإستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية، ولاسيما في حروبها حول العالم، وبنفس الوقت هي منافس استراتيجي لها على نفط الدول، وتحتلُّ النرويج المكانة الأولى نفطياً في القارة الأوروبية باحتياطي (7.5) مليار برميل لعام 2012، في حين وصلت ذروة احتياطياتها المؤكدة في عام 1997 إلى (12) مليار برميل، ثم بريطانيا (3.1) مليار برميل بحسب تقديرات عام 2012 والتي وصلت باحتياطياتها النفطية إلى ذروتها في عام 1980 باحتياطي (8.4) مليار برميل⁽¹⁾، منذ اكتشاف نفط بحر الشمال، إلا أنهما الدولتان الوحيدتان اللتان لديهما ما يكفي حالياً لاكتفائها الذاتي، حيث استهلكت النرويج خلال عام 2012 ما يقارب (88) مليون برميل بزيادة حوالي (2) مليون برميل عن استهلاكها في عام 2011، بينما تصدر الجزء المتبقي من انتاجها النفطي أي ما يزيد على (600) مليون برميل. في حين وصل استهلاك بريطانيا إلى حوالي (525) مليون برميل عام 2012 منخفضاً حوالي (23) مليون برميل عن عام 2011⁽²⁾، مما يجعلها بحاجة إلى استيراد ما يقارب (180) مليون برميل وبزيادة حوالي (29) مليون برميل عن عام 2011 وذلك في ظل انتاج قدر لعام 2012 بحوالي (348) مليون برميل بانخفاض

(1) مصدر سابق: <http://www.bp.com/statisticalreview> BP Statistical Review of World Energy June 2013, Oil: Proved reserves

(2) تم حساب إجمالي الاستهلاك السنوي من <http://www.bp.com/statisticalreview> BP Statistical Review of World Energy June 2013, Oil : Consumption.

حوالي (52) مليون برميل عن عام 2011 حيث كان حوالي (400) مليون برميل⁽¹⁾، وهناك توقعات كثيرة تؤكد تحول بريطانيا إلى دولة مستوردة للنفط بشكل كامل، وذلك خلال فترة زمنية قريبة، قدرتها بعض الدراسات قبل نهاية العقد الأول من القرن الحالي. لاسيما في ظل الازدياد الواضح للاحتياجات النفطية البريطانية، الأمر الذي قد يفسر الانسياق الكلي لبريطانية إلى الاستراتيجيات والحروب الأميركية المختلفة، حيث يمكن تقدير العمر المتبقي، لنفاذ النفط البريطاني في إطار الاحتياطي المتوفر، وكمية الإنتاج السنوية على افتراض ثباتها، بحوالي (5-6) سنوات⁽²⁾، الأمر الذي يوضح تماماً أسباب التحامل الأوروبي الغربي أيضاً في جميع المحافل الدولية، بما يجعل الولايات المتحدة الأميركية تقتسم معهم مكاسبها في الشرق الأوسط، وفق إستراتيجية المشاركة التي يتبناها الرئيس الأميركي أوباما حالياً، بمعنى أن الاحتياجات المتزايدة لنفط الشرق الأوسط أصبحت المحدد الرئيسي لخوض الحروب الأميركية البريطانية.

أما في دول شرق أوروبا فكانت رومانيا هي الدولة الوحيدة التي لديها ثروة نفطية غير كبيرة⁽³⁾، وقد قدرت ب(0.6) مليار برميل لعام 2012، هذا وقد بلغت احتياطات أوروبا وأوراسيا المؤكدة لعام (2012) (140.8) مليار برميل⁽⁴⁾.

3- إفريقيا: كانت القارة الأفريقية دائماً محلاً للمنافسة بين القوى الدولية الكبرى (الذهب والعاج والنفط وقديماً تجارة الرقيق)، حيث يتوفر النفط في الشمال العربي من القارة، وفي الوسط في نيجيريا والتي يكاد مخزونها النفطي أن ينفذ وكذلك انجولا، وتعطي واشنطن اهتماماً خاصاً للقارة الإفريقية، لغناها من جهة بالثروات الطبيعية ولظهور النفط فيها وبكميات أخذت بالزيادة، إذ تستورد الولايات المتحدة النفط من انجولا ونيجيريا، كما تستعد لبدء الحصول على النفط من

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) تم الحساب بالاستناد إلى معادلة: الاحتياطي/الإنتاج السنوي.

(3) Annual Energy Outlook 2012, DOE/EIA-0383(2010), April 2010, U.S. Energy Information Administration, Office of Integrated Analysis and Forecasting, U.S. Department of Energy, Washington, DC 20585.

(4) مصدر سابق: <http://www.bp.com/statisticalreview> BP Statistical Review of World Energy June 2013, Oil: Proved reserves

تشاد عبر خط أنابيب أنشأته شركة اكسون موبيل الأمريكية لربط حقول النفط التشادية بموانئ التصدير في الكامبيرون.

هذا وتعتبرُ القارة الإفريقية محط أنظار الدول الكبرى منذ القديم بنتيجة غناها الطبيعي مما جعلها مسرعاً للتنافس والصراع بدأً الأميركي السوفييتي قديماً مع استمرار المصالح الأوروبية القديمة في تلك المنطقة، ومن ثم تراجعت أهمية المنطقة الإفريقية بالنسبة للدول الكبرى الأوروبية أو للولايات المتحدة الأمريكية خلال فترةٍ زمنيةٍ معينةٍ الأمر الذي يمكن ملاحظته من خلال تناقص معدلات المعونات والقروض الموجهة من تلك القوى إلى القارة الإفريقية، أو الربط بين تقديم المعونات وبين مدى التزام الدول الإفريقية بالتحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان فيما يعرف (بالمشروطية السياسي) ولكن عادت أهمية المنطقة بالبروز في منتصف التسعينات مع عودة التنافس الاقتصادي مابين الولايات المتحدة والدول الكبرى خاصةً فرنسا، ومن ثم زاد اتساع الاهتمام والتنافس الاقتصادي على القارة الإفريقية مع دخول كل من الصين واليابان في حيز المصالح الاقتصادية⁽¹⁾.

لقد ارتبطت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بالقارة الإفريقية بدايةً بعدة نقاط كان أبرزها:

1- فتح أسواقٍ جديدةٍ: لاسيما مع وجود فرص هائلة للاستثمار وأسواق مفتوحة للمنتجات الأمريكية يؤيدها في ذلك الشركات الأمريكية الهادفة إلى توسيع نطاق الاستثمارات الخارجية، وفتح الأسواق الإفريقية الواسعة أمام السلع الأمريكية⁽²⁾، وهو الأمر الذي أكدهُ التقرير الصادر عن مجلس العلاقات الخارجية في منتصف عام 1997 بعنوان (تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع أفريقيا) وأهم ما أكد عليه كان تعزيز العلاقات الاقتصادية مع أفريقيا بما يجعل الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص الجديدة المتاحة في أفريقيا.

(1) انظر في: حليم. نيفين، (التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا) ، وصلاح سالم ، (العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة)، (جامعة القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2000 م)، ص 49 - 53، وانظر في تفصيل سياسات المشروطية: راوية توفيق، المشروطية السياسية والتحول الديمقراطي في أفريقيا، (جامعة القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، سلسلة دراسات مصرية إفريقية، العدد 6، مارس 2002 م).

(2) حليم. نيفين ، مرجع سابق، ص 54 - 55.

2- زيادة التمركز والانفراد بالسيادة الدولية: من خلال تعزيز مبادئ الحرية والديمقراطية في القارة (بما يخدم مصالحها فيها) أي استخدامها كواجهة وأداة, للحد من النفوذ القوي للدول الكبرى في المنطقة خاصة الأوروبي والصيني, طبعاً وبتابع أساليب واستراتيجيات متعددة تختلف حسب الدولة وحجم المصالح, كدعم نخبة جديدة في القارة موالية للمصالح الأميركية (أمثال ميليس زيناوي في أثيوبيا وأسياسي أفورقي في إرتريا, ويوري موسفيني في أوغندا)⁽¹⁾.

3- دعم الحركات الانفصالية والنزاعات المسلحة: تحت شعائر متعددة أهمها حرية الشعوب من سلطة الدكتاتورية, على أنها قوى ثورية تسعى للتحرر وإعادة السلطة لأيدي الشعب (جنوب السودان والصومال....), وبالتالي فرض نوع من التفكك الوطني داخل دول القارة.

إلا أن الأهداف الأميركية في القارة الأفريقية قد قوبلت بتنافسٍ حادٍّ مع الدول الأوروبية المسيطرة على ثروات وموارد القارة منذ فترةٍ طويلةٍ, خاصةً مع السعي الأميركي لتعديل ميزانها التجاري مع دول القارة الأفريقية من جهةٍ, ومن جهةٍ أخرى العمل لتحويل نسب التبادل التجاري بين إفريقيا والعالم الخارجي إليها بدلاً من أوروبا أو الصين الداخلة بقوةٍ إلى المنطقة. من خلال السيطرة الأميركية على القارة الأفريقية, وفتح أسواقٍ جديدةٍ لغزو المنتجات الأميركية, بما يدعم الاقتصاد الأميركي ويكون السبيل لخلاصه من الكثير من المشكلات والأزمات العالقة, لاسيما بأن نصيب الولايات المتحدة من السوق الأفريقية لا يزيد عن 7.6 % مقارنة بـ 30 % لدول الاتحاد الأوروبي, وذلك بحسب تقارير وزارة التجارة الأميركية لعام 2001, حيثُ تعاني واشنطن من عجز كبير في الميزان التجاري مع أفريقيا بلغ (13312) مليون دولار, فقد بلغت وارداتها من أفريقيا (25431.339) مليون دولار في عام 2001, مقابل (12119.343) مليون دولار كإجمالي صادرات عام 2001, وفيما يلي جدول يبين تفاصيل إجمالي الميزان التجاري بين الولايات المتحدة وإفريقيا للعام 2011:

(1) توفيق. راوية, المشروطة السياسية والتحول الديمقراطي في أفريقيا, مرجع سبق ذكره, ص 13.

جدول 16: تجارة البضائع بين إفريقيا والولايات المتحدة للسنة المالية 2012 (مليون دولار).

الميزانية	الواردات	الصادرات	الشهر
-4,063.60	6,331.80	2,268.10	كانون الثاني
-2,116.30	4,520.50	2,404.10	شباط
-3,055.60	6,101.40	3,045.80	آذار
-3,351.20	6,132.90	2,781.70	نيسان
-3,394.00	6,465.40	3,071.40	أيار
-3,652.30	6,307.90	2,655.60	حزيران
-2,495.00	4,953.60	2,458.60	تموز
-2,848.90	5,556.60	2,707.70	آب
-2,465.00	5,652.10	3,187.00	أيلول
-3,351.60	6,185.40	2,833.80	تشرين الأول
-2,026.50	4,689.20	2,662.70	تشرين الثاني
-1,259.50	3,920.30	2,660.80	كانون الأول
-34,079.60	66,817.10	32,737.50	إجمالي 2012
-60,160.50	93,008.60	32,848.10	إجمالي 2011
-56661.009	85,007.94	28,346.93	إجمالي 2010

Source: NOTE: All figures are in millions of U.S. dollars on a nominal basis, not seasonally adjusted unless otherwise specified. Details may not equal totals due to rounding.

<http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c0013.html>

من خلال الجدول السابق يمكننا ملاحظة الدور المتراجع للتجارة الأميركية في القارة الإفريقية حيث أن الميزان التجاري رابح لصالح إفريقيا، وبالمقارنة مع 2011 نجد أن هناك تحسن ملحوظ في أداء التجارة الخارجية الأميركية تجاه إفريقيا ولاسيما مع ثبات الصادرات الأميركية إلى حد ما بالمقارنة مع 2011 مع انخفاض واضح لكمية الواردات الأميركية من إفريقيا بمقدار (26191.5) مليون دولار، مع العلم بأنه على الرغم من الزيادة في الصادرات الأميركية في 2011 إلى إفريقيا إلا أن عجز الميزان التجاري لازال خاسراً وبفارق أكبر عن عام 2010 بحوالي (3.499) مليون دولار، طبعاً ويعود ذلك إلى التزايد الملحوظ في قيم الواردات الأميركية من إفريقيا والتي وصلت إلى حوالي (93.008) مليون دولار في عام 2011.

وبشكل عام يمكننا حصر أهم الأدوار التي تلعبها الدول العظمى الحالية في إفريقيا إلى دورين بارزين⁽¹⁾ :

1- صيني اقتصادي تنموي، قائم على مشروعات عملية على الأرض، من إقامة سدود وشبكات ري وإنتاج نفطي وتقيب عن المعادن بأنواعها وتشبيد طرق برية وجسور.

2- ودور أمريكي أمني، لإمداد الأنظمة الحاكمة بمستشارين أمنيين، ومعدات تكنولوجيا لتحديث كفاءة أجهزة القمع الأمني، بالإضافة إلى إقامة قواعد عسكرية بحرية وجوية في دولة إفريقية معينة، لاستخدامها في تنفيذ هجمات على دولة إفريقية أخرى، وحماية مصالحها التنقيبية عن الثروات الباطنية.

وعلى أساس ذلك كانت جميع الجهود والإجراءات الدولية والأميركية تصب في خانة الاستثمار في إفريقيا، وكغيرها من مناطق العالم فقد قامت أميركا أولاً بتأليب الرأي العام المحلي والدولي ضد الأنظمة الموجودة المعارضة للسيادة الأميركية على المنطقة وفي مقدمتها السودان، حيث قامت الولايات المتحدة الأميركية بافتعال النعرات الطائفية والإقليمية بين أبناء شعبها، إضافةً للتهم التي وجهت إلى النظام في السودان بدعم الإرهاب، وتمحورت تلك القضايا جميعها في ثلاث مسائل رئيسية هي :

(1) د. أحمد عمري : إفريقيا بين أمريكا والصين / عن صحيفة البيان الإماراتية 2008/2/21.

أ- قضية الوحدة المهددة (وفصل الجنوب والشمال واحتمالات فصل مناطق الثروات أيضاً عن الجنوب في إقليم مستقل).

ب- قضية دارفور المعلقة.

ت- قضية المحكمة الجنائية.

والحقيقة أن جميع تلك المشاكل كان لها أهداف محددة في مقدمتها تمزيق وحدة السودان وتعزيز التفرقة بين مسيحيي الجنوب ومسلمي الشمال والقضاء على كل أشكال المعارضة للتدخلات الامبريالية الأمريكية، بحيث تنفرد الولايات المتحدة بصدارة الثروات السودانية، وهنا تكمن حقيقة وجوه مشكلة دارفور بجميع أبعادها والتمثلة بما يلي⁽¹⁾:

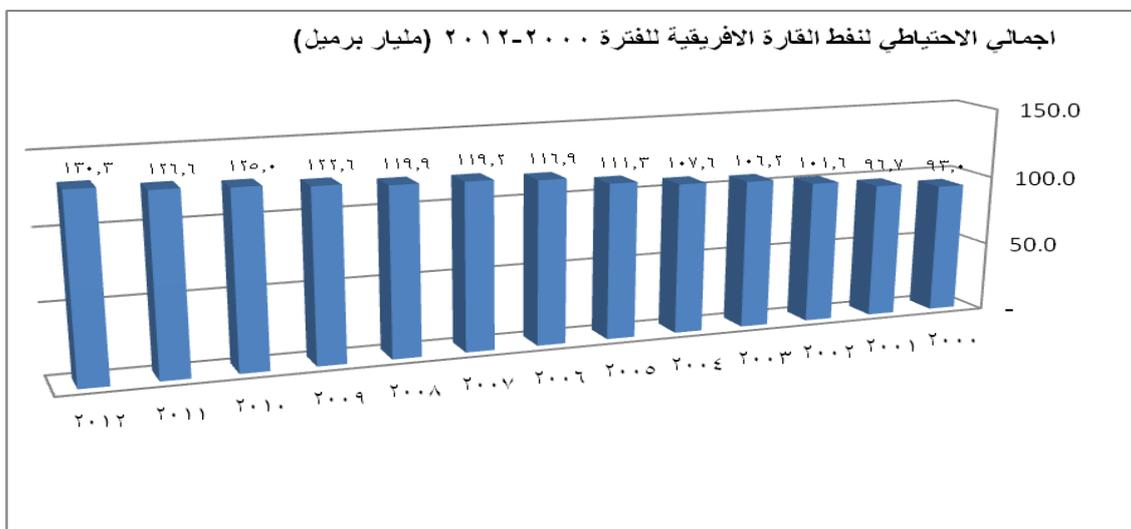
- خطة أمريكية إستراتيجية بعيدة المدى، تقوم على مد خط بترول يبدأ بالعراق إلى الخليج، ثم يمر عبر الأراضي اليمنية لينقل نفط الخليج، ومعه نفط العراق عبر البحر الأحمر ثم إلى دارفور، لنقل بترول السودان ودول غرب إفريقيا والمغرب، ثم الاتصال بالأطلسي وصولاً إلى أسواق التصريف الأوروبية والأراضي الأمريكية.
- وفي إطار هذا المخطط طالبت أميركا بإنهاء الوجود العربي في دارفور لاستثمار المنطقة، وأن يتولى جيش تحرير الجنوب السوداني حماية المنطقة، إضافة لقيامها بإغراء القبائل بدارفور بالرخاء، من خلال تحويل المنطقة إلى منطقة تجارة حرة على غرار مدينة دبي في التكنولوجيا.
- هنا لا بد من الإشارة إلى الدور المحوري الذي سوف تلعبه إسرائيل في هذا المخطط.

بناءً عليه يمكن القول بأن إفريقيا أصبحت تشكّل واحدة من المناطق الأكثر جاذبية لمختلف الدول الصناعية، لاسيما مع إمكانياتها النفطية الضخمة، ومواردها الطبيعية الأخرى التي تضعها في مراتب متقدمة من اهتمام هذه الدول، ويجعلها مرشحة لتكون جبهة (حرب باردة) هدفها الأول النفط، بين الدول الغربية وبين دول مجموعة البريكس (خاصةً روسيا والصين)، لاسيما في منطقة غرب ووسط إفريقيا، بعد أن أسفرت عمليات التنقيب عن ظهور كميات كبيرة من النفط في هذه المناطق، ذلك في

(1) مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية بجامعة عين شمس مائدة مستديرة بعنوان : "السودان بين الوحدة والتمزق"، المشهد السوداني الراهن"، تقرير للأستاذ الدكتور / حمدنا الله مصطفى رئيس قسم التاريخ كلية الآداب جامعة عين شمس، السودان، الاثنين 24 أيار 2010 الساعة السادسة مساءً، بتصرف

إطار البحث الدائم عن البديل المناسب لمصادر الوقود الحيوية للغرب، مع تنامي المشكلات التي تحيط بمنطقة الشرق الأوسط، لذلك فقد أصبحت المنطقة الممتدة من خليج غينيا إلى السودان، ساحةً تنافسٍ ضارٍ بين شركات الطاقة العالمية، التي تبحث عن نفطٍ خام عالي الجودة، سهل التكرير، وهو ما يتميز به النفط الخام في هذه المنطقة من العالم، فقد بلغت تقديرات الخام الإفريقي لعام 2012 حوالي (130.3) مليار برميل، بنسبة (7.8%) من الاحتياطيات العالمية، بعد زيادة ملحوظة في الاحتياطيات المقدرة، بعد أن كانت في عام 2000 حوالي (93) مليار برميل، أي هناك زيادة يمكننا تقديرها بحوالي (70%) في الاحتياطيات المكتشفة، بالإضافة إلى الطاقة الإنتاجية المتطورة والتي ازدادت من (7755) ألف برميل باليوم لعام 2000 إلى (10123) ألف برميل باليوم عام 2010، ثم لتعود وتنخفض إلى (8742) ألف برميل باليوم في عام 2011⁽¹⁾، وذلك نتيجة توقف إنتاج النفط في جنوب السودان، الأمر الذي ترافق بالتوجهات الأميركية لتعزيز الحرية والديمقراطية في المنطقة، ومكافحة الإرهاب والقرصنة والجريمة، ويقدر عُمرُ نفطِ القارة الإفريقية بحوالي (38) سنة⁽²⁾، إذا ما افترضنا ثبات معدلات الإنتاج الحالية، ويمكننا تتبع التطور التدريجي لاحتياطيات القارة الإفريقية من النفط خلال الفترة الممتدة من عام 2000-2012:

شكل 10: إجمالي احتياطي نفط إفريقيا للفترة ما بين 2000-2012 (مليار برميل)



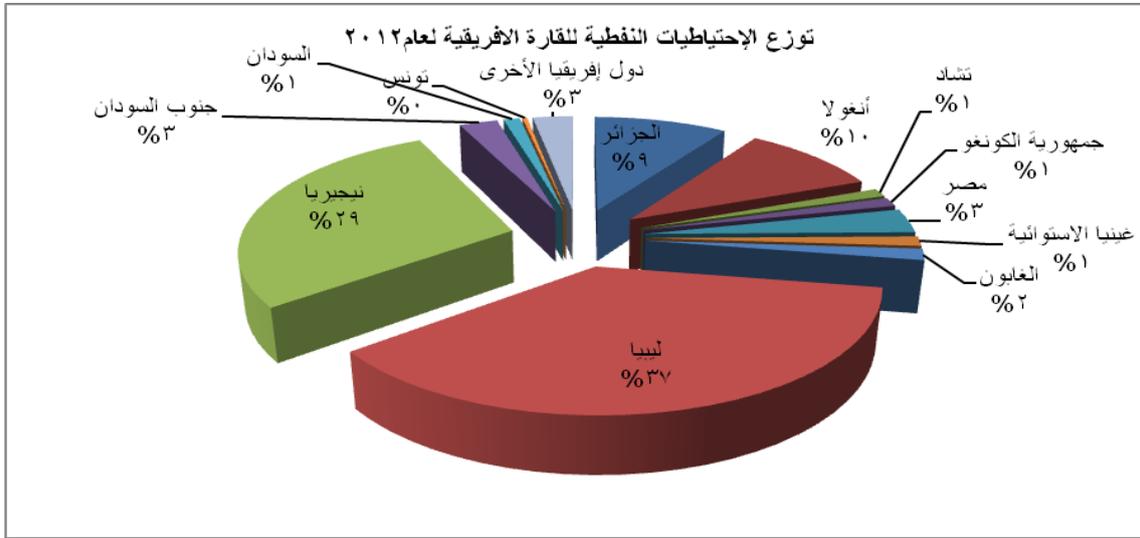
(1) All data ; from back source: BP Statistical Review of World Energy, 2013, Oil: Proved reserves.

(2) رقم محسوب من العمر المقدر: الاحتياطي/الإنتاج.

data, source: BP Statistical Review of World Energy, 2011, Oil: Proved reserves.

هذا ويتركز القسم الأكبر من الاحتياطي النفطي الإفريقي، في نيجيريا بحوالي (37.20) مليار برميل عام (2012) لتكون بالمرتبة الثانية، بعد ليبيا التي جاءت أولاً بمخزونٍ نفطي قُدِّر لعام 2012 بحوالي (48) مليار في حين كان المخزون الجزائري بالمرتبة الرابعة بحوالي (12.20) مليار برميل، بعد الاحتياطي الأنغولي المقدر ب(12.7) مليار برميل، وهو ما يوضحه الشكل التالي الذي يبين توزيع الاحتياطيات المثبتة للقارة الإفريقية من النفط لعام 2012:

شكل 11: توزيع الاحتياطيات النفطية المثبتة لمنطقة القارة الإفريقية لعام 2012.



data, source: BP Statistical Review of World Energy, 2011, Oil: Proved reserves.

إضافةً إلى ذلك توجد بعض الكميات النفطية في الشمال الإفريقي العربي كتونس ومصر، وهي مخزونات مهددة بالنفاد في فترة أقصاها عقدين باستثناء ليبيا التي قد يطول عمر نفطها إلى نحو 50 عاما⁽¹⁾، إلا أن البيانات تتضارب فيما يتعلق بتقدير عمر النفاذ للاحتياطيات النفطية حيثُ يمكننا تقدير هذا العمر بالنسبة للعام 2012 وفق ما يلي:

(1) التقرير الوطني لتطوير سياسة الطاقة (National Energy Policy Development Group) والذي تم إصداره في 17/أيار/ 2001

جدول 17: احتياطات النفط الإفريقي وعمرها المتبقي لعام 2012.

نسبة الإنتاج إلى إجمالي القارة	العمر المتبقي (سنة)	إنتاج عام 2012 (برميل)	الاحتياطي بالمليار (برميل)	
17.65%	20	600,009,492	12,199,999,809	الجزائر
18.90%	20	642,314,754	12,666,999,817	أنغولا
1.07%	41	36,295,082	1,500,000,000	تشاد
3.13%	15	106,454,988	1,600,000,024	جمهورية الكونغو
7.71%	16	262,162,968	4,300,000,191	مصر
2.99%	17	101,763,108	1,705,000,043	غينيا الاستوائية
2.59%	23	88,200,000	2,000,000,000	الغابون
15.98%	88	543,327,546	48,013,999,939	ليبيا
25.60%	43	870,136,721	37,200,000,763	نيجيريا
0.33%	314	11,160,000	3,500,000,000	جنوب السودان
0.87%	51	29,520,000	1,500,000,000	السودان
0.69%	18	23,410,852	425,000,012	تونس
2.48%	44	84,272,290	3,684,112,037	دول إفريقيا الأخرى
100.00%	38	3,399,027,800	130,295,112,635	إجمالي

data, source: BP Statistical Review of World Energy, 2013, Oil: Proved reserves, Oil: Production.

بناءً على الجدول السابق (17) نلاحظ بأنه وبافتراض ثبات كميات إنتاج عام 2012 يمكننا تقدير عمر النفط الليبي بـ (88) سنة، الأمر الذي يؤكد على أهمية النفط الليبي ضمن المعادلة الأمريكية الراهنة، وحروب التغيير التي تنتهجها إزاء العالم. إضافةً إلى ذلك، قد انضمت دول إفريقيا جديدة إلى قائمة الدول المنتجة في القارة، مثل الغابون التي وصلت نسبة إنتاج النفط فيها من إجمالي القارة إلى (2.59%)، وجمهورية الكونغو (3.13%)، والكاميرون وغينيا الاستوائية (2.99%) وتشاد (1.07%) وجنوب السودان (0.33%) والسودان (0.87%) في عام 2012، بعد أن كانت نسبة الانتاج النفطي للسودان ما قبل الانفصال للجنوب عن الشمال حوالي (4.81%) وذلك لعام 2010، كما انضمت موريتانيا مؤخراً إلى النادي النفطي الإفريقي بطاقة تصديرية وصلت إلى (75) ألف برميل يوميا⁽¹⁾، وفي هذا الإطار لا يمكننا تجاهل الصراع القائم حول الصحراء الغربية ما بين المغرب وجبهة البوليساريو، مما رجع الظن باحتمالات وجود احتياطات نفطية فيها، بالإضافة إلى اتصافها ببعض المزايا كقربها من سوق الاستهلاك الرئيس للنفط في أوروبا، ما دفع الولايات المتحدة إلى الاستثمار الفعلي في قطاع الطاقة بغربي إفريقيا، لاسيما مع ازدياد الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية، في الأمن القومي والطاقي الأمريكي، بالإضافة إلى السعي الحثيث لفتح أسواق جديدة في مناطق مختلفة من العالم، أبرزها القارة الأفريقية، التي تتسم بوجود فرص هائلة للاستثمار، وأسواق مفتوحة للمنتجات الأمريكية، يؤيدها في ذلك الشركات الأمريكية الهادفة إلى توسيع نطاق الاستثمارات الخارجية، وفتح الأسواق الأفريقية الواسعة أمام السلع الأمريكية⁽²⁾.

4- أميركا : تُعتبر كُلاً من أميركا الشمالية والجنوبية غنيتان نسبياً بالنفط، ففي أميركا الشمالية بلغت الاحتياطات النفطية حوالي (18%) من الاحتياطات العالمية لعام 2000 بمقدار (230.1) مليار برميل وقد انخفضت هذه النسبة بشكلٍ تدريجيٍّ لتصل إلى حوالي (13.2%) من الإحتياطات العالمية لعام 2012⁽³⁾، وتعود هذه النسبة المرتفعة من الاحتياطات العالمية بسبب الاحتياطات الكندية البالغة حوالي (173.9) مليار برميل لعام 2012 مع العلم بأنها منخفضة عن السنوات السابقة

(1) حليم.نيفين، أوروبا تتجه لنفط إفريقيا/ مرجع سابق، ص 54 . 55.

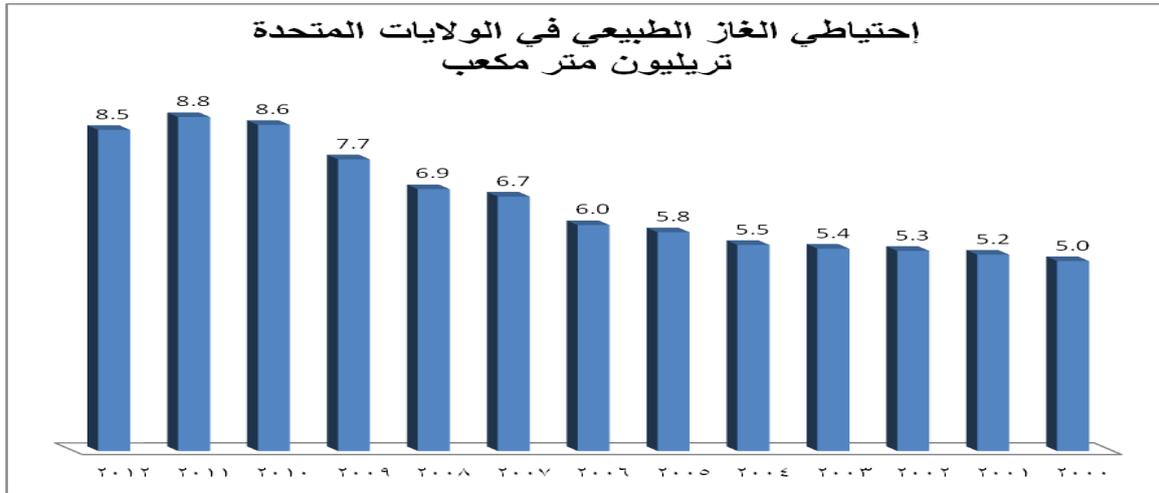
(2) المرجع السابق نفسه، ص 54 . 55.

(3) Same source: <http://www.bp.com/statisticalreview>, BP Statistical Review of World Energy June 2013, Oil: Proved reserves .

حيث كانت عام 2000 حوالي (181.5) مليار برميل، مع التأكيد أن هذه الدول متصلةً اتصالاً ضمنياً بالولايات المتحدة، ما يعني سيطرةً تامةً على نفط أميركا الشمالية.

ومع وجود الاعتقاد الدائم بأن الولايات المتحدة لا تكشف عن الأرقام الحقيقية لمخزونات النفطية المؤكدة والمحتملة، وبأنها تحتفظ بما لديها من مخزون كاحتياطي استراتيجي بعيد المدى، حيث يشار إلى أن الطلب الأمريكي على النفط الخارجي في انخفاضٍ مستمرٍ حيث تراجعَت الواردات النفطية الأمريكية بنسبة (40%) عن الذروة التي بلغت في عام 2005-2006⁽¹⁾، وأنها أخذت تتجه أكثر فأكثر نحو الاعتماد على الإنتاج الذاتي واستخدام الغاز، في الوقت الذي تشير فيه الأرقام المعلنة عن مخزون الغاز إلى أنه مخزونٌ متواضعٌ، فقد وصل في عام 2012 إلى حوالي (8.5) تريليون متر مكعب، والشكل التالي يوضح تدرج احتياطي الغاز الأمريكي والذي وصل إلى ذروته عام 2011 بحوالي (8.8) تريليون متر مكعب ثم عادت إلى الانخفاض كما هو مبين:

شكل 12: احتياطيات الغاز الأمريكي خلال الفترة الممتدة من 2000-2012



data, source: BP Statistical Review of World Energy, 2013, Natural Gas: Proved reserves.

أما بالنسبة لكندا، فإن إجمالي احتياطياتها النفطية (المؤكدة والمحتملة) قد وصلت إلى (173.9) مليار برميل لعام 2012، ويقدر بأن هذا المخزون سينفذ مع استمرار معدلات الإنتاج الحالية

(1) المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، لندن- إعداد فاطمة غنيم، دراسة: تراجع حاد في الطلب الأمريكي على النفط الأجنبي، الأحد 10/11/2013، <http://www.24.ae/print-article.aspx?ArticleId=13030>

المقدرة (4.4%) من الانتاج العالمي خلال (129) سنة⁽¹⁾. في حين كانت التقديرات حول المخزون النفطي المؤكد لألاسكا، لا تتجاوز (15) مليار برميل، والمحتمل نحو (40) مليار برميل⁽²⁾. وتأتي المكسيك ثالثاً في شمال أميركا باحتياطي نفطي جيد على الرغم من الانخفاض الواضح فيه بالمقارنة مع السنوات السابقة فقد بلغ حتى عام 2012 حوالي (11.4) مليار برميل منخفضاً بشكلٍ كبيرٍ عن عام 2000 حيث كان بحدود (20) مليار برميل⁽³⁾، في حين أن الاحتياطي المحتمل بحدود الـ (37) مليار برميل، ويعتقد أن لديها مخزوناً كامناً طويل الأمد يقدر بنحو 120 - 150 مليار برميل⁽⁴⁾، وإذا ما صحت هذه التقديرات فإن هذا يضعها في المرتبة الثالثة بعد الخليج و قزوين على المدى البعيد. وهناك اعتقاد بأن المكسيك لا تنشر أرقام مخزونها الحقيقي حيث يعتقد البعض بأن الأرقام المذكورة أعلاه مبالغ فيها، بينما يرى البعض عكس ذلك، مع التأكيد على عدم وجود أي مخاوف لفقدان نفط تلك المناطق من قبل الولايات المتحدة الأميركية للارتباط الوثيق بين هذه البلدان.

أما بالنسبة لأمريكا اللاتينية، فتعتبر من المناطق الغنية بالنفط، حيث يقدر ما لديها بنحو 19.7% من الاحتياطي المؤكد في العالم لعام 2012. وتعتبر فنزويلا أغنى بلدان أمريكا اللاتينية نفطياً، حيث ارتفع حجم مخزونها المؤكد بين عامي 1980 و 2000 من (19.5) مليار إلى (76.8) مليار برميل، ثم عاد للارتفاع بين عامي 2000 و 2012 ليصل إلى (297.6) مليار برميل لتصبح بذلك فنزويلا بدأً من عام 2010 أكبر الدول مخزوناً نفطياً متجاوزةً السعودية بحوالي (32) مليار برميل في عام 2010 على الرغم من أن بعض الاحصائيات تشير إلى أن فنزويلا تقع في المرتبة الثانية بعد

(1) <http://www.bp.com/statisticalreview>, BP Statistical Review of World Energy June 2013, Oil: Proved reserves .

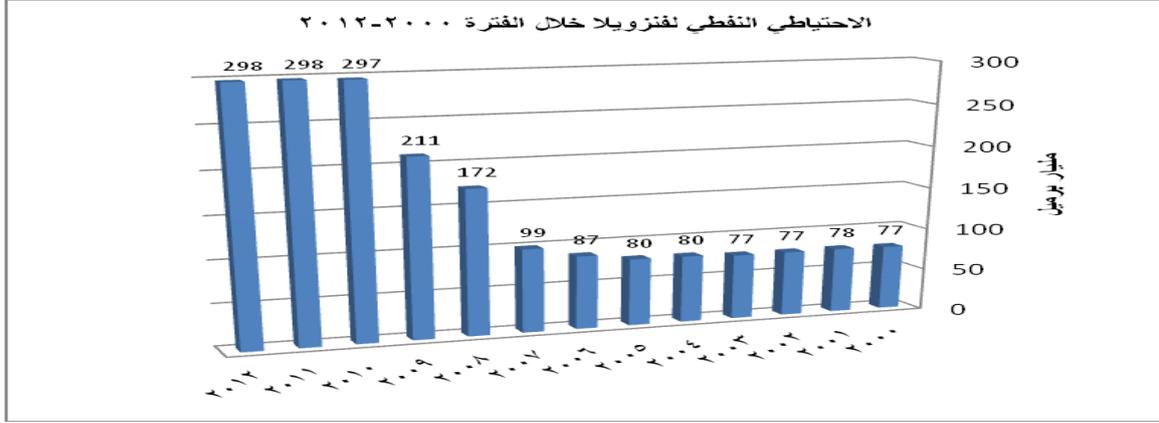
(2) حسونة، أحمد، المخطط الأمريكي للسيطرة على منابع النفط، ص 9+10، بتصرف عن موقع: www.islamicnews.net/common/viewitem.asp?

(3) Same source: <http://www.bp.com/statisticalreview>, BP Statistical Review of World Energy June 2013, Oil: Proved reserves.

(4) حسونة، أحمد، المخطط الأمريكي للسيطرة على منابع النفط، مرجع سابق، ص 9+10، بتصرف.

السعودية من حيث الاحتياطي لعام 2010⁽¹⁾. ويبين الجدول التالي التطور الكبير في الاحتياطيات النفطية الفنزويلية خلال الفترة (2000-2012):

شكل 13: احتياطيات النفط الفنزويلي خلال الفترة (2000-2012).



data, source: BP Statistical Review of World Energy, 2013, Oil: Proved reserves.

ولابد من التأكيد على أن فنزويلا تدخل ضمن النطاق الحيوي للغزو الأمريكي - حيث كانت هناك عدة محاولات لإخضاعها والسيطرة عليها إلا أنها فشلت جميعها حتى الآن - على الرغم من تكرار محاولات الاستيلاء والسيطرة من جانب الشخصيات الموالية لأميركا والمدعومة من وكالة المخابرات الأمريكية، وأكبر مثال على الوجود الفنزويلي ضمن المخطط النفطي الأمريكي يكمن في "جون روكفلر"⁽²⁾، والذي قد تحصّل على غنى أسطوري بعد قيامه بإبادة قبائل بأكملها في "فنزويلا" كي يفسح له المجال للسيطرة على حقول نفطية تم اكتشافها، وقد قيل بأنه أسال دماء على سطح

(1) بحسب البيانات التي نشرتها شركة بي بي في تقريرها "إحصاءات الطاقة العالمية" لعام 2010، والتي أكدت على حصول ارتفاع كبير في احتياطيات النفط في فنزويلا، الأمر الذي جعل احتياطياتها تتجاوز احتياطيات العراق وإيران والإمارات وتصل إلى المركز الثاني بعد السعودية، وذلك بسبب إضافة كميات هائلة من النفط الثقيل إلى احتياطيات فنزويلا المعروفة. وبناء على التقرير فإن ترتيب أكبر عشر دول في العالم من ناحية الاحتياطيات في بداية عام 2010 كالتالي (كل الأرقام مقدرة بمليار برميل): السعودية (265)، فنزويلا (172)، كندا (176 منها 143 من الرمال النفطية)، إيران (138)، العراق (115)، الكويت (101)، الإمارات (98)، روسيا (74)، ليبيا (44)، وكازاخستان (40)، ولكن هذا الترتيب قد تغير فيما بعد من نفس العام.

(2) الملياردير الأمريكي الشهير "جون روكفلر" أحد رواد صناعة النفط الأمريكيين، والذي كانت ثروته تعادل 6% من الدخل القومي الأمريكي، وهو مؤسس شركة "أكسون" النفطية.

فنزويلا بأكثر مما استخرج من عمق آبارها نفطاً⁽¹⁾. حيث كان متوسط دخل روكفلر عشرة ملايين دولار سنوياً أي ما يوازي نسبة 6% من الدخل القومي الأمريكي، وعندما تعرضت مصالحه للخطر، أصبحت حاجته ملحة إلى سلاح الدولة الأميركية⁽²⁾، لاسيما أن فنزويلا ومنذ عام 2002 كانت رابع أكبر دولة مصدرة للبترو في العالم، وثالث الدول التي تعتمد عليها واشنطن باستيراد النفط، خاصةً بعد أن فرض الرئيس الفنزويلي (هوغو تشافيز) قانوناً جديداً للتعقيب عن البترول ضاعف النسبة التي يتوجب على شركات البترول الأجنبية دفعها للدولة، إضافةً لقيامه بالاهتمام بشركة البترول الوطنية (بترو فنزويلا) وإحكام القبضة عليها لتصبح من أهم أعمدة الاقتصاد الفنزويلي، حيث تساهم بحوالي (80%) من عائدات التصدير وتشغل نحو (40) ألف عامل وتحقق مبيعات قدرها (50) مليار دولار سنوياً⁽³⁾، كل ذلك دفع بواشنطن ومن خلفها جماعات الضغط (منظومة الشركات الكبرى الأميركية) إلى محاولة الاطاحة بنظام تشافيز وإحلال نظام بديل موالٍ لأميركا.

هذا وغيره الكثير من جرائم الارهاب السياسي الدولي، الذي مارسه الولايات المتحدة الأمريكية ضد دول الكاريبي وأمريكا اللاتينية، التي تعتبر ضمن المجال الحيوي للولايات المتحدة، وهي لا تدع أية فرصة لهذه المنطقة للخروج عن طوعها ولو تطلب ذلك دعم الانقلابات والتدخل العسكري لتأمين واشنطن لمصالحها⁽⁴⁾، ولاسيما في البرازيل، والإكوادور وكولومبيا وبوليفيا والبيرو.

لذلك انطلاقاً من المركز النفطي لدول العالم، يمكننا تحديد الأهمية الجيوبوليتيكية لهذه الدول في خريطة حروب التغيير الأمريكية، ما يجعل دول منطقة الشرق الأوسط، تأتي في مقدمة الأهداف الإستراتيجية (السياسية والعسكرية النفطية) للولايات المتحدة الأمريكية، مع النظر الدائم بعيني الحرص على المناطق المتممة للنفط العربي، التي لا بديل عنها، في ظل ظروف مليئة بالتعقيدات

(1) مجلة وجهات نظر، محمد حسنين هيكل، في مقالة "مهمة تفتيش في الضمير الأمريكي"، في العدد التاسع والأربعون - شباط 2003 م.

(2) <http://www.maktooblog.com/sendPost/blog/34418/post/434851> محمد حسنين هيكل، عن موقع مكتوب.

(3) بركنز جون، الاغتيال الاقتصادي للأمم (اعترافات قرصان اقتصادي)، ترجمة مصطفى الطناني - د. عاطف معتمد، دار الطناني للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2010 القاهرة، ص 221.

(4) مجلة وجهات نظر، مصدر سبق ذكره.

والأخطار التي تُحيط بتلك المناطق، والتي كانت تأمل الولايات المتحدة بتحويل نفطها إلى بديل عن النفط العربي، وبالتالي فإن إستراتيجية بدائل النفط العربي، سوف تبقى إستراتيجية غير واقعية وغير عقلانية، وستبقى واشنطن بحاجة إلى النفط العربي، وإن كل ما تقوم به أميركا من ادعاءات بخلاف ذلك، ما هو إلا تضليل للرأي العام، وخداعٌ وصرفٌ له عن الأهداف الحقيقية للحروب والمجازر، التي ترتكبها أميركا بحق شعوب تلك المناطق، وهو ما أكدّه (بول هورسينل) مدير أبحاث الطاقة في مجموعة (جي. بي. مورغان) المصرفية الاستثمارية الأمريكية، عندما قال⁽¹⁾:

1- إن الحديث على احتمال أن يصبح نفط بحر قزوين وروسيا مصدراً رئيسياً ووحيداً للطاقة بالنسبة للولايات المتحدة، وأن يحل محل المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى الأعضاء في أوبك، هو كلام "هراء... وكلام فارغ".

2- ستظل المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج المصدر الرئيسي للنفط للولايات المتحدة خصوصاً، والغرب عموماً.

إذاً إن أميركا سعت دائماً وتسعى إلى الهيمنة على الاحتياطيات النفطية الكبيرة خارج حدودها، خاصةً في منطقة الشرق الأوسط، لذلك وقّعت اتفاقات مع معظم دول منظمة التعاون الخليجي، وذلك لعدة أسباب كان في مقدمتها، تزايد الحاجة الأمريكية للنفط، وما تأكّد فعلياً من أنّه لا بديلاً عن النفط العربي، ولاسيما (السعودية، العراق)، بدون استثناء لإيران من المنطقة، خاصةً وأن هذه المناطق من الشرق الأوسط، تعتبر ذات مخزونٍ ضخمٍ، وسهل الاستخراج، ورخيص التكلفة، بالإضافة إلى "التصدي لفرنسا وألمانيا وروسيا والصين واليابان والهند لمنعها من أن تجعل منطقة الشرق الأوسط مجالاً حيوياً وشرعياً لمصالحها النفطية"⁽²⁾ لذلك فإن الولايات المتحدة تضع الحفاظ على الشرق الأوسط تحت سيطرتها ضمن أولوياتها، بهدف التحكم بكميات النفط المتاحة الآن ومستقبلاً وبأسعاره في الأسواق العالمية. ولم يكن احتلال العراق إلا واحداً من استراتيجيات فرض السيطرة والإمعان في نهب النفط

(1) من ورقة عمل قدمها أمام مؤتمر: "الطاقة... عصر جديد ونظام حكومي ومؤسسي جديد" الذي انعقد في لندن في شباط 2002، برعاية المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية (شاتهام هاوس).

(2) <http://www.daralhayat.com/portalarticlendam/106635>، وجهة نظر اقتصادية - الهيكل الجديد لتجارة النفط، الثلاثاء، 09 شباط، 2010.

العراقي, والسيطرة على نفط الشرق الأوسط وإبقاء تجارة النفط العالمية تتم بالدولار, والتأكيد على مصير
من يعارض مصالح الولايات المتحدة يوماً ما.

المبحث الثاني: الخريطة النفطية الأمريكية وحزام الأمن النفطي

انطلاقاً من شعور الولايات المتحدة بعظمة قدراتها، والدور الأهمي الموكّل إليها على اعتبارها (راعية السلام) في العالم، اندفعت لتفرض طوقاً أمنياً ضد من يخالف رغباتها باعتباره (راعياً للإرهاب). أما المميز في تلك الدول بأن معظمها دول ذات ثرواتٍ خلاقيةٍ، بمعنى أن ثرواتها تُمكن من يتوفر لديه الكوادر ذات الكفاءة العالية، والقدرات العلمية والتقنية، إلى الوصول للرقي الاقتصادي، وبالتالي فإن الدول التي كانت وفق النظرة الأمريكية راعية للإرهاب، هي ذات الدول التي تتركز فيها أهم ثوابت ومرتكزات الأمن القومي الأمريكي، المتمثلة بالوصول إلى منابع الثروات، وحتى الدول التي أُعتبرت طريقاً لنقل تلك الثروات قد وضعت في قائمة الدول التي يتوجب فيها مكافحة الإرهاب (كأفغانستان) فدخلت ضمن الطوق الأمني.

لقد كان دائماً الهم الأول للولايات المتحدة أن تضمن تدفق مختلف أنواع الثروات إلى أسواقها وأراضيها، وخاصة الثروات النفطية عماد الاقتصاد الأمريكي، وضمان أمن واستقرار وسلامة شركاتها العابرة للقوميات، العاملة في تلك الدول، وضمان سيطرتها على مجمل الثروة، مع التأكيد الدائم على أمن إسرائيل وسلامة مركزها الأمني، ودورها الإقليمي في الشرق الأوسط، مع الحرص الدائم على تصدرها خصائص القوة بين دول المنطقة، وانطلاقاً من ذلك رُسمت الخريطة النفطية الأمريكية، وفرض الطوق الأمني الأمريكي، بحيث يمتد ليشمل كل من يتم اكتشاف النفط في أراضيه من جهة، ومن يكون هدفاً للشركات الأمريكية عابرة القوميات من جهة، ويجاور إسرائيل ويشكل تهديداً لأمنها الوطني من جهة أخرى.

وقبل الحديث عن الحزام الأمني النفطي لأبد من عرض، وتحديد الأهداف الأمنية الإستراتيجية للولايات المتحدة:

أولاً: البعد الجغرافي - أمني للسيطرة على مصادر النفط كمحدد من محددات الأمن القومي الأمريكي

منذ أن تغلب النفط على الفحم الحجري، وأصبح المصدر الرئيسي للطاقة في العالم، تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى آلة للقمع والإرهاب ضد من يخالف رغباتها من جهة، وحامية ومدافعة عن حقوق وأمن من يواكب تطلعاتها من جهة أخرى، وكان نفط الخليج وحوض بحر قزوين، يُمثّلان

بدايةً قَمَّةَ المصالح الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية، لذلك اقتصرَت أهدافُها الأمنيةُ في بدايةِ فوريتها النفطية على ما يلي:

1- استبعاد القوى الغربية الأخرى المنافسة (الاتحاد الأوروبي، اليابان، والدول الصاعدة بقوة في الاقتصاد كالصين، وروسيا)، بهدف ضمان حصة الأسد من نفط الخليج العربي وبحر قزوين، وامتدادات النفط الخام، وأسواق التصدير المتنامية، والعوائد المستثمرة، وبذلك أصبح النفط وتأمينه يعتبر الهدف الأسمى للدول الاستعمارية وهو كان جوهر وصميم الصراعات العالمية.

2- تطويق واحتواء وضرب مصالح الاتحاد السوفييتي سابقاً في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً مع تنامي التصميم الأمريكي على إحكام القبضة على الخليج العربي وبحر قزوين، وطرق المواصلات النفطية، وعليه كان الاهتمام الخاص بمكافحة الإرهاب في أفغانستان (المتمثل بحركة طالبان وتنظيم القاعدة) ولاسيما بعد أن تمكنت الولايات المتحدة، من إخراج الاتحاد السوفييتي منها بدعم طالبان، فكان لأميركا هدف من إحكام السيطرة عليها، تمثّل بمشروع أميركي - سعودي، لبناء خط أنابيب للنفط والغاز، من تركمانستان إلى باكستان عبر أفغانستان (ميناء جوادار)؛ والمهندس الرئيسي لهذا المشروع هو شركة "يونوكال" النفطية الأمريكية في لوس انجلوس، المتحالفة مع شركة "دلتا أويل" السعودية، واللتان أزاحتا الشركة الأرجنتينية (برايداس اينرجي كروب) المنافسة القوية لهما. و قد فازت الشركة الأمريكية بمشروع بناء خط نقل الغاز الطبيعي، وطوله 870 ميلاً، من تركمانستان إلى باكستان عبر أفغانستان، و تبلغ كلفته ملياري دولار. كما خططت شركة "يونوكال" لمد خط أنابيب نفطي مواز عبر أفغانستان بطول ألف ميل وكلفة 7،2 مليار دولار، ويصل إلى الساحل الباكستاني المطل على بحر العرب⁽¹⁾.

3- يعتبر مد أنابيب النفط والغاز، استجابةً لحزام الأمنِ النفطي الأمريكي وخريطته وفقاً لهدفين:

الأول: متعلقٌ بنقل النفط والغاز من آسيا الوسطى وبحر قزوين، "حيث وقعت كازاخستان مع الشركة الأمريكية (شيفرون) اتفاقاً لاستثمار حقول (تينغيز) النفطية الضخمة، حيث تقدر

⁽¹⁾المديني.توفيق، التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب (دراسة)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق-2003، ص186.

الاحتياطيات النفطية في كازاخستان تقدر بنحو (77.7%) من احتياطيات قزوين⁽¹⁾. وتخوض الشركات النفطية الغربية (حرباً لا هوادة فيها) في هذا المجال⁽²⁾.

أما الثاني: فمنع إيران الحليف الإقليمي لروسيا وسورية والمقاومة اللبنانية (حزب الله)، من التحكم في الطرق المستقبلية لتصدير نفط آسيا الوسطى عبر أراضيها، بحكم قربها من أماكن الإنتاج وامتلاكها بنية تحتية قوية لتكرير النفط والغاز، والتهديد المستمر للعدو الصهيوني.

ومع التطور الكبير الذي شهده القطاع النفطي بجميع نشاطاته ونظراً إلى الأرباح والعوائد الهائلة، المتأتية من النفط تم تحديث تطلعات أميركا النفطية لتصبح السيطرة على قطاع النفط بجميع جوانبه (صناعة، تجارة، نقل وتوزيع وتكرير وتخزين) وعليه أصبحت من أهم الأهداف الأمنية النفطية الحديثة:

1- السيطرة على منابع النفط أينما وجدت: وكان ذلك تجاوزاً للأهداف الأولية، التي اقتصرَتْ على حوض قزوين والخليج العربي، فأصبحت أميركا معنية بكل نقاط النفط العالمية.

2- السيطرة على طرق التجارة النفطية العالمية، وعدم السماح لإحدى الدول المارقة بالتحكم فيها، ولاسيما مع المركزية التي تتمتع بها طرق تجارية (كالبحر الأحمر) في الإستراتيجيات العالمية والإقليمية، وخاصةً مع أهمية إستراتيجية تَسْقُطُ أطماع العديد من الدول الطامحة بالسيطرة العالمية، بالإضافة لأهميته العسكرية، وموقعه الإستراتيجي والاقتصادي ذو الأهمية العالمية اقتصادياً ودولياً، وخصوصاً مع إطلالته المميزة على المشرق العربي وإفريقيا، وبالتالي يعتبر الممر المائي الذي يربط بين آسيا وإفريقيا، ويتصل مباشرة بالبحر المتوسط المطل على أوروبا، والذي يتمتع أيضاً بخصائصه الجيوسياسية التي تجعله محط أنظار إستعمارية، لأهميته العسكرية والاقتصادية، ويأتي تميُّز الموقع الاستراتيجي للبحر الأحمر في عدة نقاط، ميزته كمرٍّ بحريٍّ هامٍّ، أهمها:

(1) تطور إمدادات بحر قزوين من النفط والغاز الطبيعي وآفاقها المستقبلية، مصدر سابق، المقدمة.

(2) التوتاليتارية الليبرالية الجديدة (والحرب على الإرهاب)، مصدر سابق، ص 186.

- يُعتبر، قناةً وصلٍ بين البحار والمحيطات المفتوحة، ومن هنا تزداد الأهمية الإستراتيجية للسودان من النواحي العسكرية والاقتصادية والأمنية⁽¹⁾.
- يُعتبر البحر الأحمر، الطريق الرئيسي الذي يمرُّ من خلاله نفط الخليج العربي وإيران، إلى الأسواق العالمية في أوروبا، فحوالي الـ(60%) من احتياجات أوروبا للطاقة، وتقريب الـ(25%) من احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط تُنقل عبر البحر الأحمر⁽²⁾، بمعنى هناك ارتباط جيو-سياسي واقتصادي مباشر لدول أوروبا والولايات المتحدة بالبحر الأحمر والخليج العربي، وذلك بسبب الاعتماد الرئيسي على نفط الخليج من جهةٍ، وعلى الملاحة في البحر الأحمر كطريق لنقل وتسويق هذا النفط من جهةٍ أخرى.

بالإضافة إلى أنَّ الشركات الأمريكية تحتكر معظم إنتاج النفط الخليجي وتجارته ونقله، لذلك فإنَّ البحر الأحمر أصبح بمنزلة خطِّ أنابيبٍ لنقل النفط الخام من مصادر إنتاجه في الخليج العربي إلى أسواق التصريف في أوروبا وأمريكا. ويتضح من ذلك بأن دور الخليج العربي، كمركزٍ ثقلٍ من الناحية الاقتصادية، يتكامل بأهميته مع طرق الملاحة الرئيسية للنفط الخليجي المتمثلة بباب المندب والبحر الأحمر. وهو الأمر الذي جعل حل أزمة الطاقة، من ناحية الإنتاج، يكمن في الخليج العربي، أما الحل من ناحية التسويق والنقل، فيعتمد على باب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس. وإذا تأثرت الحركة خلال هذا المضيق، فإن نتائج خطيرة تترتب على ذلك، منها توقف معامل التكرير في ميناء روتردام الهولندي، والأنابيب التي تنقل النفط المكرر منه إلى بلدان أوروبا الغربية. كما ينقطع عن أوروبا أيضاً خط أنابيب النفط "سوميد" (SUMED, Suez Mediterranean)، الذي يمتد من "السخنة" المصرية على البحر الأحمر، إلى سواحل البحر المتوسط. وتتأثر الملاحة في قناة السويس، وتنتهار الموارد الاقتصادية للدول العربية وغيرها، التي تطل على هذا البحر، أو

(1) أمين هويدي، أحاديث في الأمن العربي، إصدار دار الوحدة بيروت، طبعة أولى، 1980، ص 30

(2) محمد زاهي المغربي، د/ مصطفى عبد الله خشيم، صراع الاستراتيجيات في البحر الأحمر وأثره على الأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، فصلية تصدرها جامعة الدول العربية، العدد 66، يونيو 1991، ص54.

تتصل به بأي نوع من أنواع الاتصال. كل هذا يثبت ارتباط الأمن الدولي عموماً والأمريكي الإسرائيلي على وجه الخصوص بأمن البحر الأحمر⁽¹⁾.

• كما يعتبر ممر بحري هام للملاحة والتجارة الدولية بين أوروبا وآسيا وتقدر متوسط السفن التجارية العابرة للبحر الأحمر سنوياً بأكثر من عشرين ألف سفينة⁽²⁾.

• إضافة للأهمية الأمنية التي يحتلها البحر الأحمر بالنسبة للوطن العربي، والدول الإفريقية، والعالم، من خلال دوائر أمنية يُشكّل السودان مع القرن الإفريقي مركزاً ثقلاً الاستراتيجي، وعند الحديث عن إستراتيجية الأمن في البحر الأحمر، فإن ذلك يمتد ليشمل كتلة جغرافية واسعة، تشمل البحر المتوسط والخليج العربي وبينهما البحر الأحمر. ويقتضي هذا أن تُؤخذ هذه الكتلة في الحساب عند تخطيط إستراتيجية الأمن لمنطقة البحر الأحمر.

• يتميز البحر الأحمر بموقع جغرافي وإستراتيجي مهم، لأنه ملتقى ثلاث قارات، وحلقة الوصل بين ثلاث مناطق إقليمية مهمة هي: الشرق الأوسط والقرن الإفريقي ومنطقة الخليج. وتطل عليه ثماني دول عربية وهي: المملكة العربية السعودية، مصر، السودان، الأردن، اليمن، جيبوتي، وإريتريا، وفلسطين المحتلة. وتقع أربع من هذه الدول في قارة أفريقيا هي: مصر، السودان، جيبوتي، وإريتريا. والأربع الأخرى في قارة آسيا هي: المملكة العربية السعودية، الأردن، اليمن، وفلسطين التي تحتل إسرائيل جزئها المطل على البحر الأحمر⁽³⁾.

• بالإضافة إلى ذلك فإن وجود البحر الأحمر داخل الوطن العربي، بعرض لا يتجاوز (402 كم) في الحد الأقصى، ما جعل كل ما يتواجد في قاعه من ثروات في

(1) www.moqatel.com/Openshare/behoth/siasia2/amnbahrahm/index.htm , موسوعة مقاتل من الصحراء, موضوعات سياسية عسكرية، أمن البحر الأحمر، المكانة الإستراتيجية للبحر الأحمر والمتغيرات الإقليمية والدولية، ص8.

(2) http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/QrsnaBhria/sec08.doc_cvt.htm , المصدر السابق، المبحث الخامس، تأثير القرصنة على الأمن العربي والدولي والمنظومة العربية في مواجهتها.

(3) www.moqatel.com/Open_share/behoth/siasia2/amnbahrahm/index.htm , المكانة الإستراتيجية للبحر الأحمر والمتغيرات الإقليمية والدولية، مصدر سابق، ص2.

نطاق المنطقة الاقتصادية الخالصة للدول المطلة عليه، وجميعها عربية مما يجعل لها سيادة دائمة على موارده⁽¹⁾، وهو الأمر الذي أكسب دول تلك المنطقة أهمية اقتصادية إضافية مع تزايد اكتشاف الثروات في قاع البحر الأحمر.

وهنا لا بد من الإشارة إلى نقطة هامة فيما يتعلق بهذه المنطقة، تتمثل بالنشاط الواضح لظاهرة القرصنة، التي شغلت أمن البحر الأحمر والمنطقة منذ عام 1991، وقد برز نشاط هذه الظاهرة بوضوح في السنوات الأخيرة، بدءاً من عام 2006، ما دفع بالأمم المتحدة وحلف الناتو والدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل في القضية، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل حول حقيقة ما يجري، لاسيما بأن العالم قد وصل اليوم إلى مرحلة من التقدم التقني والتكنولوجي والأمني العسكري، الذي يُحقّق أغراض الحماية والأمن للمنطقة، ويمنع بضعة زوارق صيد تقليدية لاسيما في بداية تطور هذه الظاهرة من السطو على السفن العملاقة، خاصة ناقلات البترول وحاملات الطائرات لما لها من أهمية أمنية قصوى، فإن افتراضنا جدلاً صعوبة الرقابة الأمنية في المياه المفتوحة، فإن ممر مائي كخليج عدن والبحر الأحمر يتميز بازدهار حركة النقل البحري، وبأهمية اقتصادية أمنية جيو-سياسية، يجعل من السهل ملاحظة هذه الظاهرة وتتبعها والقضاء عليها، أو على الأقل وجود رقابة أمنية بحرية ملازمة للسفن ذات الأهمية الكبيرة، ولكن ما حصل هو نجاح أغلب عمليات القرصنة مما أدى إلى تشكيل عصابات من عسكريين سابقين وميليشيات عسكرية مزودة بذخائر وأنواع من الأسلحة المتطورة والزوارق البحرية المسلحة، والمستلزمات العسكرية والمعدات الالكترونية التي تؤمّن اتصالهم بالأقمار الصناعية، مع تعذر وبإستحالة، الرقابة على مياه خليج عدن التي تزيد على (2) مليون كم² بحسب الأدميرال (فيليب جونز) قائد بعثة الاتحاد الأوروبي للإغاثة في الصومال (أتلانتا)، أما الأمر المستغرب فهو النجاح الباهر لقرصنة الصومال من أسر ناقلة البترول السعودية العملاقة (سيروس ستار) والتي تحمل (2) مليون برميل نفط خام، ووصول عدد السفن التي تعرضت للاعتداء إلى (95) سفينة خلال سنة 2008⁽²⁾، مع العلم أنه وحسب المكتب البحري الدولي فإن عمليات القرصنة المنفذة

(1) اللواء فوزي طایل وآخرون، جزر البحر الأحمر، إصدار معهد الدراسات العربية بالقاهرة، طبعة أولي 1989م، ص 376 .

(2) د. عبد العزيز محمد، القرصنة البحرية في خليج عدن (المشكلة والحل)، جامعة عين شمس، عن موقع سيمينار للأبحاث والمشاريع الجامعية، www.seminar.ps، ص 2.

أو تلك التي تمت محاولتها والمبلغ عنها في مياه أفريقيا الشرقية ومنذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٤ على التوالي تبلغ⁽¹⁾:

جدول 18: عمليات القرصنة المبلغ عنها في المياه الإفريقية خلال الفترة (2000-2004).

2004	2003	2002	2001	2000
13	18	19	22	28

المصدر: تقرير المكتب البحري الدولي لعام 2004.

كما وأن معدل القرصنة كان في تراجع ملحوظ. ولكن بدأ في الارتفاع بعد ذلك منذ ٢٠٠٥ م حتى الآن فيما عدا فترة المحاكم الإسلامية وهي النصف الأخير من عام ٢٠٠٦⁽²⁾, حيث سجل المكتب البحري خلال عام 2009 حوالي (217) هجمة على السفن شنها القراصنة الصوماليون.

وعلى خلفية تصريح للأسطول الخامس الأمريكي بأنه لا يستطيع التواجد في كل مكان، بدأت الحاجة ملحة لوجود قواعد عسكرية بحرية أمريكية، تُساهم بسرعة الوصول إلى السفن التي تتعرض للاعتداء بمجرد الإبلاغ بما يساهم في استقرار المنطقة وعودة الملاحة إلى حالتها الطبيعية في خليج عدن والبحر الأحمر، أو أن الحركة الملاحية سوف يتم تحويلها عن البحر الأحمر، والانتقال بها حول رأس الرجاء الصالح، وبالتالي تفقد المنطقة أهميتها الإستراتيجية والجيوسياسية، والواضح أن الخيار الأول هو الأرجح للخروج من هذه الأزمة ولتحافظ دول حوض البحر الأحمر على مركزيتها التجارية والملاحية في العالم، ولاسيما مع وجود الخط العمدي بين القرصنة والمقاومة الصومالية ضد الاحتلال الإثيوبي، بما يسهل تبرير توجيه الضربات إليها دون أن أي حرج، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالوقوف بوجه تقسيم الصومال من جهة واحتلاله من جهة أخرى، الأمر الذي يؤكد على تورط إسرائيل

(1) "Illegal fishing off Somalia nets \$300m a year," Mail & Guardian, September 1, 2005,

<http://www.mg.co.za/article/2005-09-01-illegal-fishing-off-somalia-nets-300m-a-year>.

(2) Wayne K. Talley and Ethan M. Rule, "PIRACY IN SHIPPING" (Maritime Institute, Old Dominion University, September 21, 2005), Google Scholar,

<http://bpa.odu.edu/port/research/talley.piracy.doc>.

وجهات غربية تعتبر أميركا في مقدمتها على اعتبارها المستفيد الأول⁽¹⁾، من تمرير مشاريع إقليمية ودولية لتدويل أمن البحر الأحمر⁽²⁾، أو بمعنى أدق أمركة أمن البحر الأحمر، وبالتالي تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من فرض طوق أمني على منطقة الشرق الأوسط، وتجارة البترول فيها، وتستكمل بذلك حزام الأمن النفطي، الذي يبدأ من بحر قزوين، بمحاولة أمريكية لفرض طوق أمني على الشرق الأوسط، إلا أن حلقاته لم تستكمل حتى الآن، مع وجود العائق السوري الإيراني، فباتمام السيطرة الأمريكية على سورية، تتمكن من التحكم بنقل البترول مختصرة مسافات طويلة من الكيلومترات، وخصوصاً بعد الأزمة النفطية التي خلقت بضرب خطوط التابلاين في سورية، كما وأن تمام السيطرة على إيران يحقق السيطرة شبه التامة على نفط قزوين، ويحقق لأميركا الوفورات النفطية التي تمثل الحلم الأمريكي الكبير بالسيطرة على ثروات العالم.

ثانياً: حزام الأمن النفطي للولايات المتحدة الأمريكية

استناداً إلى الارتباط التاريخي للصراعات السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط، بالحصول على ثرواته، فإن الإستراتيجية العامة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، بنيت على أساس إحكام السيطرة الأمريكية على المنطقة، في حزام أمنٍ نفطيٍّ يضمُّ منابعَ النفطِ وتكونُ إسرائيلَ اللاعبَ الأساسيَّ في رسمِ إستراتيجيتهِ الأمنيةِ والاقتصاديةِ وفقَ مصالحها، ومصالحِ حلفائها في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد بعيداً عن مصالح دول المنطقة، ولاسيما بأن حزام الأمن النفطي الذي رسمته أميركا تمثل فيما يلي:

1- إحكام السيطرة على الخليج باعتباره المتحكم في بوابة المشرق العربي، ومفتاح طريق الهند، والمسيطر على مضيق هرمز وبحر العرب والمحيط الهندي، والقريب من باب المندب⁽³⁾.

⁽¹⁾نبوي. صلاح الدين ، الخبير الأمني المصري، والمتخصص في شؤون الملاحة البحرية الولايات المتحدة و"إسرائيل"، أميركا و"إسرائيل" وراء القرصنة الصومالية لضرب اقتصاد مصر، "مفكرة الإسلام - [http:// www.islammemo.cc/akhbar/Africa-we-Europe/2008/11/22/72764.html](http://www.islammemo.cc/akhbar/Africa-we-Europe/2008/11/22/72764.html).

⁽²⁾ Clark, Colin. "Somali Pirates Call on American Benefactor." Military.com, November 25, 2008. <http://www.military.com/news/article/somali-pirates-call-on-american-benefactor.html?col=1186032311124>

⁽³⁾ المدني. توفيق، التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب، مصدر سابق، ص433.

والموازي لإيران، والقريب من القوى المناوئة للسياسة الأميركية، والقابض على ثلثي احتياطات النفط في العالم، والمطل على نفط بحر قزوين، والقريب من الامتداد الشيوعي السابق والمنظور فيمل لو عادت قدرات الاتحاد السوفييتي للتجمع في روسيا البيضاء.

2- توسيع الخريطة النفطية الأمريكية للعالم بحيث تمتد إستراتيجية أميركا النفطية لتضم عدة مناطق تعتبر الأغنى نفطياً مع الأخذ بعين الاعتبار المناطق الفقيرة نسبياً. وتأتي منطقة الخليج العربي مع المخزون الإستراتيجي المرتفع، خاصةً السعودية (265) مليار برميل، والعراق (150) مليار برميل، لعام 2012، في مقدمة المناطق الغنية المستهدفة بظل حزام الأمن النفطي الأمريكي. أما منطقة شرق آسيا تعتبر فقيرة بالنفط على عكس منطقة الغرب والوسط الآسيوي الغنية وخاصة حوض بحر قزوين (38.20) مليار برميل، وإيران (157) مليار برميل، في حين تفقر أوروبا بشكل عام للنفط، وبالتالي عدم دخولها ضمن الإستراتيجية النفطية إلا كمنافسٍ على نفط الشرق الأوسط، بينما يتواجد النفط في أمريكا الشمالية مع عدم إقحامها بالإستراتيجية الأمريكية على اعتبار بأن كل من كندا والمكسيك قد ذابت مسبقاً في السياسة الأمريكية، وأصبحت جزءاً داعماً لها، أما أمريكا الجنوبية فتحتل مكانان ضمن إستراتيجية أميركا الأمنية، الأول: أمني سياسي عسكري، على اعتبارها في نظر الولايات المتحدة امتداد طبيعي لسطوتها في القارة الأمريكية، والثاني: أمني طاقوي، ولاسيما فنزويلا الغنية بالنفط (298) مليار برميل، على اعتبار أن انضمامها إلى خريطة الدول المناوئة المهددة للمصالح الأمريكية، سوف يؤثر على أمن أميركا القومي. أما في إفريقيا فالنفط موجودٌ في شمالها ووسطها ويكاد يكون جنوبها فقيراً بالنفط يبلغ إجمالي احتياطات القارة من النفط (130.3) مليار برميل من النفط في عام 2012⁽¹⁾.

3- كبح جماح كل من إيران وسورية، كمحورٍ مقاومٍ لمخططات أميركا وإسرائيل في الشرق الأوسط، وإحكام السيطرة على النفط الإيراني والملاحقة في الخليج العربي من جهةٍ - بعد أن تمّت السيطرة على النفط العراقي - ومن جهةٍ أخرى إضعاف الدور السوري كخط الدفاع الأول

(1) All data ; from back source: BP Statistical Review of World Energy, 2013, Oil: Proved reserves.

المقاوم لإسرائيل، وتحويلها إلى دولةٍ ضعيفةٍ مشغولةٍ بمشكلاتها الداخلية (البنبوية)، بما يضمن أمن إسرائيل بدايةً، بالإضافة إلى ما يُحققه السيطرة على الموقع الجيو-استراتيجي للدولة السورية، الواصل بين أوروبا وآسيا والمطل على البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي فيما لو تمت السيطرة لأصبحت سورية أنبوب الضخ الرئيسي لنفط العراق وإيران والخليج إلى أسواق أميركا وأوروبا، ولأصبحت الميناء النفطي الأهم في الشرق الأوسط، وبالتالي اختصار كبير للمسافات بين الشرق والغرب، إضافة إلى توجيه الضربة القاضية لروسيا من خلال سقوط آخر حليف لها في الشرق الأوسط.

4- السيطرة التامة على طرق الملاحة العالمية، والمضائق الإستراتيجية، والممرات البحرية الهامة في الشرق الأوسط، بما يُحقق للولايات المتحدة الأمريكية، الاحتواء والرّدع لأيّ محاولةٍ وقوفٍ بوجه المخططات والأهداف الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ذات الخصائص التقسيمية، لما هو أصلاً مقسّم، وتقوم هذه المخططات على إعادة هيكلة حدود أقطار الوطن العربي والدول الإسلامية، بما يخدم الأهداف الأمريكية الإسرائيلية الأمنية والاقتصادية، بالتالي تتحقق السيطرة التامة على المنطقة، وذلك من خلال زرع كيانات موالية لإسرائيل وأميركا في الهيكل الجديد للشرق الأوسط، تعملُ على حماية المصالح الأمريكية، أي خلقُ توتراتٍ وحالةٍ من عدم الاستقرار في المنطقة، وإشعالُ الفتن والنعرات الطائفية والإثنية، وجعل دول المنطقة تشعرُ بتهديدٍ دائمٍ خاصةً من قبل إيران (الشيعة) وسورية (البعثية)، بالتالي وجودُ حالةٍ دائمةٍ من الخوفِ لدى حكام دول الخليج على عروشهم خصوصاً السعودية، ما جعل منطقة الخليج الغنية بالنفط تعتبر أهم الأسواق العالمية لاستيراد السلاح، من الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول تصديراً للسلاح⁽¹⁾.

5- العمل على إيجاد تقسيمات جديدة للمنطقة بما يسهّل إضعاف دول المنطقة، والوصول إلى مواردها وثرواتها من خلال أقليات عرقية وأثنية، تشكل المبرر للوصاية والسيطرة، الأمر الذي يمكن إيجاده في تقسيم الصومال إلى شمال وجنوب، وتنشيط حركات القرصنة في خليج عدن والبحر الحمر، بما يحقق الدخول المريح لأميركا بعد تمام التقسيم، وزوال مقاومةٍ كان لها أن

(1) التوتاليتارية الليبرالية الجديدة (والحرب على الإرهاب) دراسة، مصدر سابق، ص434.

تؤدي لخسائر كبيرةٍ لأميركا، ومن ثم الانتقال لتقسيم السودان إلى شمالي وجنوبي بعد أن كان مخطط لها التقسيم في خمس أقاليم، تحقق السيطرة الأمريكية على جميع موارد السودان بما يحويه من ثروات (غذائية وهو سلة غذاء العرب، والموارد المائية في إطار التوقعات العالمية بأزمة تجعل أسعار الماء تتفوق على أسعار النفط، والنفط الثروة المتفجرة حديثاً في السودان) والتلويح بمشروع تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات (سنية وكردية وشيعية) لضمان عدم العودة إلى الوراء فيما يتعلق بالنفط العراقي وعدم إبرام اتفاقيات مع روسيا وفرنسا والصين للحصول على عقود استثمارية، لأن السيطرة على النفط العراقي تعتبر القضية المركزية في السياسة الأميركية إزاء العراق حالياً ومستقبلياً، لذلك كانت الإجراءات السياسية والأمنية والعسكرية عقب احتلال العراق تقوم على إحداث التوترات في دول الجوار (سورية وإيران) المناوئة لأميركا وإسرائيل، مستغلةً التشردم والتشتت الواقع بين أقطار الوطن العربي، لتزيد من هذا التباعد وتشغلها عن قضيتها الرئيسية (القضية الفلسطينية) والسلب الفاضح لنفط العراق والمجازر التي ترتكب بحق الشعبين العربيين الفلسطيني والعراقي، من خلال اشغال المنطقة بالقضايا الداخلية، وكل ذلك يخدم أمن إسرائيل وتوسعها وتفوقها، ومصالح أميركا النفطية.

إذاً يمكننا استنتاج الأثر الاستراتيجي للنفط، على سياسة وأمن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ما يمكن أن تقدم عليه في سبيل الوصول لهذا الهدف الثمين، (وقد كشفت حرب كوسوفو عن حزام أمن نفطي أحبك لدول القوقاز، والذي أكد (زبينغو بريجنسكي)⁽¹⁾ عليه، من خلال أهمية التركيز على فرض طوق أمني حول الحزام الأوراسي، لوجود النفط لدى دول القوقاز)، ويمكن ملاحظة تكرار هذه الاستراتيجية بشكلٍ دائمٍ عبر الزمن مع اختلاف المناطق الجغرافية وثبات الأهداف النفطية والأمنية، ودخول أهدافٍ جديدةٍ حيز التنفيذ، وهذا ما عادت وأظهرته الحرب الأمريكية ضد

(1) مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس جيمي كارتر ما بين اعوام 1977 و1981. وعرف كمفكر جيو-استراتيجي، وهو صاحب نظرية "الحزام الأخضر" كما عرف بكونه السياسي البراغماتي الذي يستطيع بمهارة وحكمة أن يتعامل مع القادة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في آن، حيث اشترك في العام 2004 مع روبرت غيتس في صوغ تقرير "العلاقات الخارجية" الذي يحث على بدء الولايات المتحدة "إشراكاً انتقائياً مع إيران". وإثر إعلان التقرير بوقت قصير قلّد الرئيس السابق جورج بوش غيتس منصب وزير الدفاع في حكومته الجمهورية، وقد احتفظ بهذا المنصب في حكومة أوباما الحالية الديمقراطية. ويشغل بريجنسكي رئيس مشارك لمجلس الإدارة وعضو فريق مستشاري وصانعي السياسات المستقبلية في "مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية في واشنطن". (Center for Strategic and International Studies (CSIS))

تنظيم القاعدة وحركة طالبان في أفغانستان، وما تلاها من إقامة قواعد أمريكية فيها وفي عدة دول أخرى في آسيا الوسطى والقوقاز، فالولايات المتحدة قد استغلت ضربات الحادي عشر من أيلول 2001 لتعزيز نفوذها العالمي، وعلى وجه الخصوص هيمنتها على مناطق آسيا الوسطى والخليج وبحر قزوين، وذلك لتمتعها بأهمية جيو-استراتيجية وجيو-اقتصادية⁽¹⁾. وعملياً لما لأفغانستان من أهمية بالنسبة للمصالح الاقتصادية والأمنية الأمريكية، دفعت واشنطن بقواتها للعسكرة عند بطن جمهورية روسيا الاتحادية وفي أراضي جمهوريات آسيا الوسطى، مما يؤدي لتدعيم الهيمنة الأمريكية على مسارات نقل النفط والغاز من مناطق القوقاز، وبحر قزوين، وسيؤثر ذلك مستقبلاً على نظام تسعير النفط والغاز، وعلى فاعلية منظمة أوبك في توجيه الإنتاج خفصاً أو ارتفاعاً، هذا إذا لم يتم تهميش المنظمة بشكل فعلي، خاصةً وأن الولايات المتحدة بحاجة متزايدة إلى النفط⁽²⁾.

(1) د. الشاهر. اسماعيل. شاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11/أيلول/2001، جامعة دمشق كلية العلوم السياسية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2009، ص 108.

(2) د. صارم، سمير، النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية، منقول عن موقع اتحاد الكتاب العرب، ص4.

المبحث الثالث: أميركا والسوق النفطية

تسعى الدول الصناعية الكبرى للحصول على أكبر احتياطي أو مخزون، يوفر الدوران والاستمرار للعجلة الصناعية لديها قبل أن تستقر الأحوال على بدائل الطاقة الحالية. والمشكلة تكمن في عدة نقاط رئيسية في ظل محدودية الموارد، فالمخزون العالمي للطاقة من جهة لا ينمو بمعدلات تواكب الطلب المتزايدة مع استمرار عجلة الإنتاج والنمو الاقتصادي، كما إن الاستهلاك ينمو أيضاً وبمعدلات متزايدة من المتوقع أن تصل في عام 2020 إلى (95.4) مليون برميل يومياً وإلى (100.4)⁽¹⁾ مليون برميل باليوم عام 2025، وبالتالي سيكون نقص كبير في الكميات المعروضة، وارتفاعات مستمرة في الأسعار، وعجز شركات الطاقة العالمية عن تلبية الطلب المتزايد، الأمر الذي سيؤدي إلى صراع عالمي للسيطرة على موارد الطاقة.

ومع النزعة الأمريكية للسيطرة واستمرار التفوق الاقتصادي والعسكري، كانت مخططاتها تحاك بما يخدم ذلك الهدف ويعزز أمنها القومي والطاقي، على الرغم من أن تصريحات الحكومة الأمريكية تؤكد دائماً أن الأمن الطاقي الأمريكي، إنما بإيجاد البدائل عن النفط عموماً و النفط الخليج على وجه الخصوص، وهو ما صرح به "دانيل برجين" خبير الطاقة الأمريكي في وحدة أبحاث الطاقة بجامعة كامبردج، "إن هناك اختلافاً كبيراً في تفسير معنى أمن الطاقة.. وبالنسبة للسياسة الأمريكية فإن أمن الطاقة يعني خفض اعتماد الولايات المتحدة على الواردات عن طريق الترويج لأنواع وقود منتجة محلياً، مثل الإيثانول وخفض مخاطر الصدمات السعرية بالاعتماد على عدة مصادر وموردين"⁽²⁾، ولكن التضارب واضح ما بين التصريحات والأرقام المنشورة ما بين احتياطي واستهلاك أميركي صافي باليوم، وعلى مدار السنة، وكمية النفط التي يتم استيرادها من الخارج، وكمية الوقود الحيوي (الإيثانول) التي يمكن أن تقدمها الزراعة، ومقدرتها على تلبية احتياجات أميركا الطاقية، والحقيقة هنا أن أميركا لا يمكنها أن تستمر وتتطور بدون النفط كما لا يمكن للمواطن الأمريكي الذي اعتاد الترف، أن يقوم بترشيد استهلاكه النفطي، وما تلك التصريحات إلا نوع من التغطية الإعلامية والدعائية التي اعتادت

(1) النظرة المستقبلية للسوق النفطية، أوبك، فيينا، يوليو 2009.

(2) www.almethaq.info/news/article2715.htm، نقلاً عن العرب أونلاين، تمت طباعة الخبر في 18-02-2011

أميركا إطلاقها عبر مختلف أجهزتها التضليلية لإكساب تحركاتها الصفة الشرعية، الإنسانية غير المصلحية، لما تقوم أو تنوي القيام به في سبيل الوصول إلى غاياتها وأهدافها، ولاسيما إذا ما كانت الآليات التي تتبعها أميركا للوصول إلى هذه الأهداف تقوم على التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتغيير الأنظمة بالقوة والقيام بالحروب الاستباقية وتوسيع الوجود العسكري الأمريكي في العالم.. في سبيل حماية هذه المصالح البترولية، وهذا ما دفع أميركا لسن ما يسمى بقانون "النوبك"⁽¹⁾ الأمريكي الذي أقره الكونجرس عام 2007، والذي يمكن الحكومة الأمريكية من مقاضاة "الأوبك" والمنظمات المماثلة لها بدعوى التحكم في أسعار النفط⁽²⁾، في محاولة لسلب دول منظمة الأوبك والمجموعة العربية هذا السلاح من خلال السيطرة على إنتاج النفط وتسويقه وتسعيه، خصوصاً أن تأمين مصادر الطاقة أصبح من قضايا الأمن القومي للعديد من دول العالم، لاسيما بعد ارتفاع الطلب العالمي على النفط، خاصةً الطلب الصيني والهندي، اللتان تعانيان من نقصٍ في موارد الطاقة الداخلية، الأمر الذي سيدفعهما للتوجه أكثر بكثير نحو الاستيراد، ما يسبب الأرباك للدولتان سياسياً ونفطياً، وبنفس الوقت سيكبح جماح التفوق والنمو الاقتصادي لهذه الدول، خاصةً مع الخطوات التي سارعت واشنطن لاتخاذها في سبيل ضمان استمرارية سيطرتها وتفوقها، فكانت ثورات الألوان في (جورجيا وأوكرانيا وأوزبكستان وروسيا البيضاء وقرغيزستان)، والصراعات على نفط إفريقيا، بالإضافة إلى الانهماك أكثر في التوسع بإستراتيجية السيطرة على مصادر النفط والطاقة الرئيسية في الخليج وآسيا الوسطى وحوض بحر قزوين وإفريقيا ومناطق أخرى من العالم، وكل ذلك تحت مسمى الديمقراطية ودعم الحرية والاستقلال والقضاء على الدكتاتورية، فما هي الحقيقة الكامنة وراء تذبذب النفط إنتاجاً وتسعيراً؟ وما هو الانعكاس الحقيقي للقرار السياسي الاستراتيجي الأمريكي على التغييرات في السوق النفطية؟.

(1) قانون لا تكتلات لإنتاج وتصدير النفط"، الذي يفرض الوصاية على منظمة "الأوبك" بهدف التحكم في النفط العالمي.

(2) المصدر السابق نفسه.

أولاً: التقلبات في أسعار البترول.

أثارت التقلبات الحادة في أسعار النفط (خلال الفترة 2000-2013) توقعات بالتأثير سلباً على الأداء الاقتصادي العالمي الكلي، وبما أن النفط الخام يعتبر سلعةً إستراتيجيةً للبلدان المنتجة، فهو بنفس الوقت سلعةً أمنٍ قوميٍّ لجميع البلدان المستهلكة (وفي مقدمتها الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها أميركا)، حيث أنّ مشتقاتها المختلفة تُعتبر ذات أهميةٍ كبيرةٍ بالنسبة للكثير من القطاعات الاقتصادية (الصناعية و الزراعية ...). لذلك فإنّ الارتفاع الحادّ في أسعاره قد يؤدي إلى إحداث هزة اقتصادية من جانب العرض، بالتالي دَفَعُ الاقتصاد العالمي في الأجل القصير إلى ما يعرف بالركود التضخمي، " وبنفس الوقت إنّ حدوث ذلك قد يُهدّدُ الأمن الطاقوي في الولايات المتحدة (المستهلك الأكبر للطاقة عالمياً)، التي تعتبر هذه المسألة الأهمّ من بين المسائل التي تعالجها الإدارة الأميركية داخلياً، حيثُ تربعت قضيةُ أمن الطاقة على رأس أولوياتها في سياستها الحالية الداخلية والخارجية"⁽¹⁾.

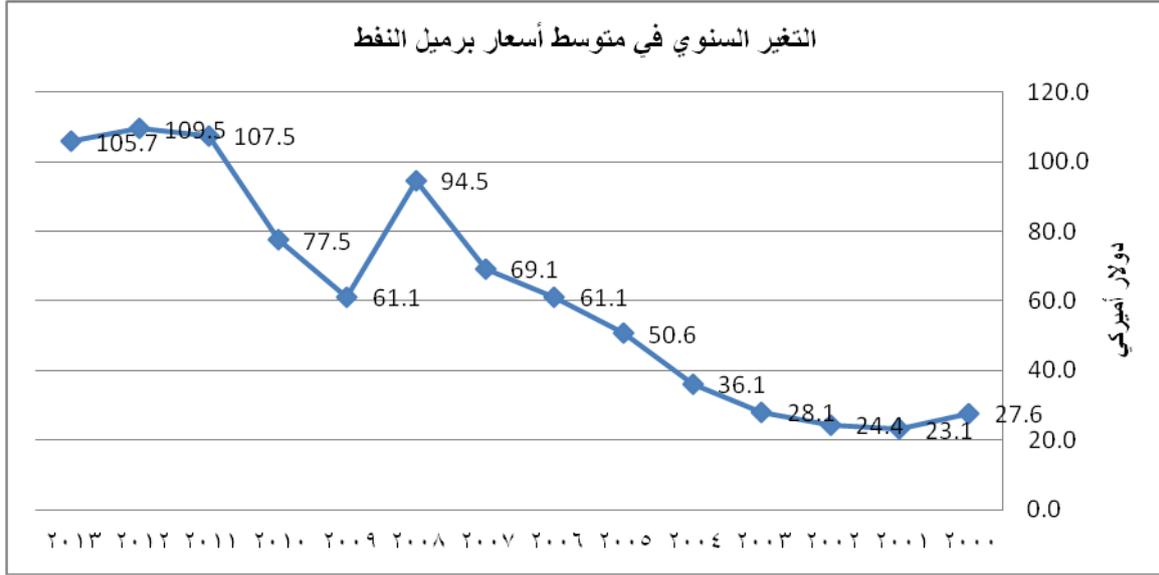
وبنفس الوقت فإن ما يحدث من تذبذب قد ينتج عنه انخفاض كبير من جانب الإنتاج قد يضر بمصالح واقتصاديات البلدان المنتجة وهي البلدان النامية، وما إلى هناك من نتائج خطيرة كالتضخم والبطالة. وإن ما حدث في الآونة الأخيرة هو سلسلة من التذبذبات الخطيرة التي إذا ما تُرجمت إلى قيم نقدية لأظهرت مقدارَ تفاقم العجز في الحساب الجاري لدى تلك البلدان، وارتفاعاً خطيراً في القيمة النقدية للاستيراد مقارنة مع حجم الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة في فترات الارتفاع الحاد في أسعار النفط. حيث ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة بدأت في عام 2003 بسعر (28.10) دولار للبرميل لتقترب من (95) دولار للبرميل عام 2008، قبل أن تهبط إلى (61.6) دولار للبرميل في عام 2009⁽²⁾، ومن ثم لتعود للارتفاع في السنوات التالية حتى عام 2012 حيث وصلت إلى أقصى ارتفاع عند (109.5) دولار للبرميل متأثرةً بأحداث ما يسمى ب(ثورات الربيع العربي)، والشكل البياني التالي يبين التذبذبات في سعر برميل النفط خلال الفترة 2000-2013:

⁽¹⁾ <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/395FD16D-EEE7-4750-8623-C20C6EEA2020.htm> ,

الاقتصاد والأعمال تقارير اقتصادية، النفط قد يتجاوز مائة دولار، عن تايم نيوز الأمريكية، الاثنين 1431/5/19 هـ - الموافق 2010/5/3 م.

⁽²⁾ http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm .

شكل 14: متوسط أسعار النفط بحسب سلة أوبك للفترة 2000-2013.



Source: OPEC Basket Price,

http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

ومن غير المرجح حدوث استقرار ولو بشكل نسبي للأسعار في السنوات القادمة، وذلك للأسباب التالية والتي توضح سبب التقلبات التي طرأت وما تزال ملازمة للسوق النفطية:

1- انخفاض نمو الطاقة الإنتاجية خارج أوبك ودخول مرحلة تركيز الإنتاج في دول أقل، الأمر الذي سيمكنها من التحكم بالأسعار، وتلاشي الطاقة الإنتاجية الفائضة في وقت استمر فيه الطلب على النفط بالارتفاع.

2- استمرار زيادة الطلب العالمي على النفط واستهلاكه والناتج عن استمرار النمو الاقتصادي في الصين والهند ودول الاقتصاديات الناشئة، وعدم موازنة طاقة ناقلات النفط للطلب على النفط، بالإضافة إلى أن ارتفاع أسعار النفط لم يؤدي إلى انخفاض النمو في الطلب العالمي على النفط، على عكس ما حصل في الماضي.

3- تساؤل طاقة التكرير وعدم موازنة المصافي لنوع النفط المستخرج، بنتيجة تغير نوعية النفط المستخرج. واستمرار ارتفاع تكاليف إنتاج النفط ونقله وتوزيعه ورفع الشركات للسعر المجدي اقتصادياً.

4- تغير سلوك أوبك ورفعها لمستوى السعر المرغوب.

5- زيادة صعوبة حصول شركات النفط العالمية على امتيازات في البلاد النفطية.

6- زيادة دور المضاربين.

7- زيادة الاضطرابات السياسية في العالم.

ثانياً: الطاقة الإنتاجية الفائضة ودورها في التأثير على أسعار البترول عالمياً

إن احتفاظ دولة منتجة بطاقة إنتاجية فائضة يحمل في طياته معانٍ سياسية اقتصادية واضحة بحسن نوايا هذه الدولة المنتجة تجاه الدول المستهلكة بما يخدم مصلحة المنتجين والمستهلكين على حد سواء، من خلال استخدام هذه الطاقة لمجابهة النقص المؤقت في المعروض، الأمر الذي يؤدي بدوره لتخفيض حدة الهزات الارتدادية في الأسعار والتي قد تنتج عن هذا النقص، ولكن ما هو متعارفٌ عليه أن هذه التقنية تبقى في الإطار النظري لطالما النقص في الإنتاج يحدث بشكل مفاجئ وفي ظل ظروف طارئة دون إنذاراتٍ مسبقة، لاسيما أن الطاقة الإنتاجية الفائضة لا تتجاوب بسرعة لحوادثِ النقصِ المفاجئة والتي قد تحدث لسببٍ طبيعيٍّ له علاقة بالخصائص الإنتاجية للمنطقة أو لحوادثٍ وحوادثٍ طبيعية أو لسبب قد يكون سياسي أو عسكري نتيجة اندلاع حروب قد تعطل الحركة الملاحية للمنطقة أو حركة النقل البري وبالتالي قد تؤثر على الإنتاج والتصدير، وحالة عدم التجاوب السريع للطاقة الفائضة مع ما يحدث من نقص في السوق تعود لعدة أسباب منها يعود إلى ما تقتضيه سلامة الآبار وبعضها عوامل إدارية بسبب الإجراءات الروتينية (كعمليات التفاوض والاتفاق على عقود الصفقات فيما يتعلق بالنوعية والكمية والسعر ومقدار الخصم وغيره.....) بالإضافة إلى الوقت الذي يستغرقه وصول الشحنات المنفق عليها إلى الأسواق.

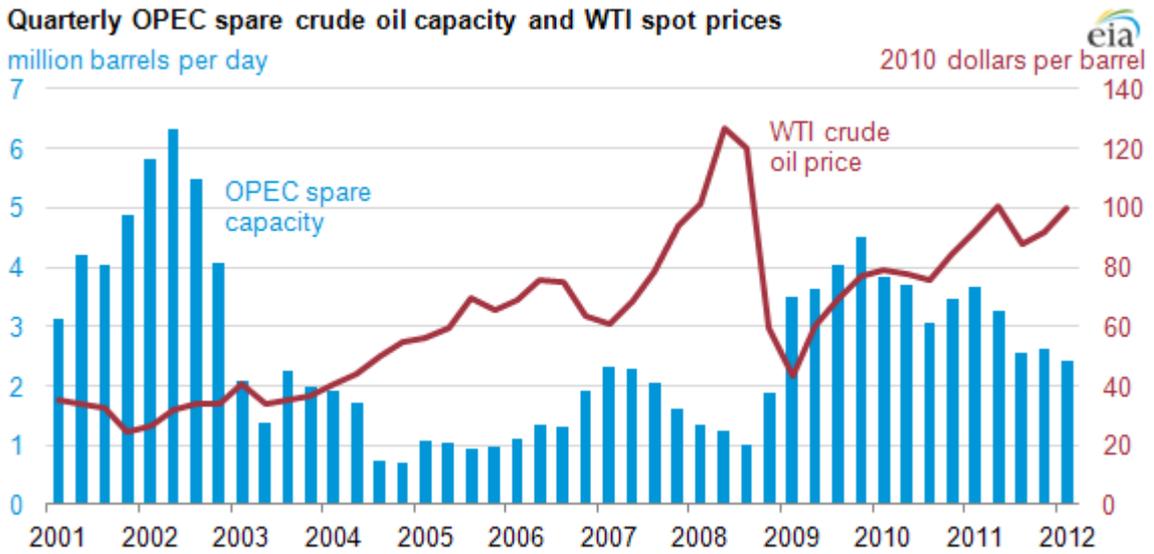
وكما تحتفظ بعض الدول المنتجة بطاقة احتياطية فائضة لإنتاج البترول. كذلك تحتفظ بعض الدول المستهلكة بمخزون احتياطي استراتيجي من البترول. ومن الممكن استخدام الطاقة الاحتياطية الفائضة لدى الدول المنتجة أو الاحتياطي الإستراتيجي لدى الدول المستهلكة للتأثير في أسعار أسواق البترول⁽¹⁾. وتلعب الطاقة الإنتاجية الفائضة دوراً كبيراً في تحديد اتجاهات أسعار النفط بسبب العلاقة

(1) <http://www.alriyadh.com/2011/07/16/article651085.html> , جريدة الرياض اليومية , الطاقة الاحتياطية

الفائضة لإنتاج البترول, د. انور ابوالعلا : رئيس مركز اقتصاديات البترول, السبت 15 شعبان 1432 هـ - 16 تموز 2011م - العدد 15727.

العكسية بين حجم الطاقة الإنتاجية الفائضة وأسعار النفط من جهة، وبين نوعية النفط الفائض وأسعار النفط من جهة أخرى، فتوافر طاقة إنتاجية من النفط الخفيف له دور أكبر في تخفيض أسعار النفط مما لو كان هذا النفط ثقيلًا. وتاريخياً وُجدت الطاقة الفائضة في بعض دول "أوبك" فقط، خاصة السعودية التي حافظت باستمرارٍ على طاقةٍ فائضةٍ خلال الـ 20 سنة الماضية لأسبابٍ إستراتيجيةٍ وكونها المنتج المُرجَّح في السوق. وتراوحت الطاقة الإنتاجية الإضافية في العالم بين (10) ملايين برميل يومياً في منتصف الثمانينيات ونحو (3) مليون برميل يومياً بسعر (35.08) حتى عام 2000، وبلغت بالمتوسط تقريبا (2.4) مليون برميل يومياً لعام 2012 بسعر (84.28) دولار لكل برميل وذلك خلال الربع الرابع من العام في حين كان متوسط الطاقة الفائض في الربع الثالث من العام 2012 حوالي (1.98) مليون برميل يومياً بسعر (88.68) دولار للبرميل⁽¹⁾، مما يشير إلى التأثير الكبير للطاقة الإنتاجية الفائضة على أسعار البترول في السوق العالمية والعلاقة العكسية فيما بينهما، والتي يمكن أن نتلمسها من خلال الشكل البياني التالي:

شكل 15: متوسط الطاقة الإنتاجية الفائضة من النفط الخام وأسعارها بحسب الأرباع للفترة 2001-2012.



Source: U.S. Energy Information Administration, [Short-Term Energy Outlook](#), May 2012.

⁽¹⁾ <http://www.eia.gov/finance/markets/supply-opeccfm>, Quarterly OPEC spare crude oil capacity and WTI spot prices.

من الشكل البياني السابق يمكننا أن نلاحظ كيف أن أسعار النفط ترتفع تدريجياً خلال الفترة (2003-2008) بدأ من (40.3) دولار للبرميل في بداية عام 2003 وصولاً إلى ذروتها في الربع الثاني من عام 2008 حيث كانت (126.82) دولار للبرميل طبعاً مترافقةً بمستويات طاقة إنتاجية فائضة منخفضة نسبياً لأوبك، ما حدّ من قدرتها على مواجهة الطلب وارتفاع الأسعار.

وهنا لابد من التأكيد على أن كل برميل من الطاقة الإنتاجية الفائضة ينزل إلى السوق يفقد نهائياً من جانب دولة الإنتاج في حين أن ما ينزل من الاحتياطي الاستراتيجي لدولة مستهلكة إلى السوق يمكن تعويضه بالشراء والتخزين سواء في صهاريج أو كهوف يتم تجهيزها للتخزين تحت الأرض.

وأنه عندما يتم استنفاد الطاقة الإنتاجية، أي (عندما يعجز العرض من النفط عن تلبية احتياجات الطلب لمدة معينة)، قد يتم اللجوء إلى الطاقة الإنتاجية الفائضة في الدول المصدرة للنفط مما قد يؤدي لحدوث الطفرة النفطية عند تلاشي الطاقة الإنتاجية الفائضة. طبعاً وهذا الأمر لا ينفى وجود أسباب أخرى تُعجّل أو تُؤدّي لحدوث الطفرات السّعرية، كقرار المقاطعة العربية في عام 1973 والثورة الإيرانية في 1979 وتداعياتها. لذلك إذا كان الارتفاع ناتجاً عن نمو الطلب الدائم على البترول فعندئذٍ لابد من ترك آليات السوق تقوم بعملها أي السماح للأسعار بأن ترتفع وذلك خوفاً من التشوهات السوقية الخطيرة المرافقة لتلاشي الاحتياطي الفائض للإنتاج، أي أن الطاقة الإنتاجية الاحتياطية الفائضة قد تنجح في تهدئة أسعار البترول الناتجة من النقص المؤقت في معروض البترول إلا أنها ليست وسيلة للحد من ارتفاع الأسعار الناتجة من النمو المطرد للطلب على البترول. وكمثال على ذلك التراجع في سعر برميل النفط من 131.2 دولاراً في تموز 2008 إلى مستوى 69.2 دولاراً في شهر تشرين الأول 2008⁽¹⁾. فقد كان الارتفاع إلى مستوى 131.2 دولاراً للبرميل يعبر عن النزاع الحاد ما بين المضاربات في الأسواق الآجلة والتي سبقت اندلاع الأزمة المالية العالمية على نطاق واسع، فقد زادت إمدادات النفط بمقدار 1.7% عن 2007 ليصل إلى 86.6 مليون برميل يومياً⁽²⁾.

بمعنى: أن مجرد التلميح باستخدام الطاقة الاحتياطية الفائضة كفيلاً في بعض الحالات لإعطاء الشعور للمتعاملين في السوق بأنه يوجد ما يعوض النقص في المعروض الأمر الذي قد يؤدي إلى

(1) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الخامس والثلاثين 2008، الجدول 1-9، ص 73.

(2) المصدر السابق، ص 26.

تهدئة أسعار أسواق البترول حتى إذا لم يتم استخدام هذه الطاقة. "بينما إذا تم استخدام الطاقة الاحتياطية بالكامل فإنه سيخلق شعوراً نفسياً لدى المتعاملين في أسواق البترول بأن الأسعار لا محالة سترتفع ويغري المضاربين على دخول أسواق البترول فيزدهر ال: Futures market (الأسواق المستقبلية)"⁽¹⁾.

وهنا لا بد من التأكيد على أن ما تلا الانخفاض في شهر تشرين الثاني يعود إلى تراجع الطلب العالمي على النفط مؤقتاً، بسبب بوادر الانكماش والكساد الاقتصادي في الدول الصناعية وما رافقها من انهيارات متلاحقة في أسواق رأس المال والمؤسسات المصرفية، واستخدام الدول المستهلكة لمخزونها التجاري وربما الإستراتيجي الضخم من النفط الذي بلغ مخزون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD منه 2.6 بليون برميل في نهاية 2007⁽²⁾، وهذا المخزون من الناحية النظرية يمكن هذه الدول من الاستغناء عن استيراد 5 ملايين برميل من صادرات دول الأوبك لمدة 500 يوم إن هي أرادت الضغط على السعر مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط بشكل ملحوظ وصل في شهر كانون الأول من عام 2008 إلى 38.6 دولار للبرميل بنسبة انخفاض 70% في معدل أسعار سلة أوبك⁽³⁾.

بشكلٍ عامٍ يمكننا القول بأن الطاقة الفائضة يمكن أن تكون بمثابة منطقة عازلة ضد التقلبات في السوق النفطية، وما تمتلكه دول منظمة الأوبك من طاقةٍ فائضةٍ يُكسبها النفوذ السياسي والاقتصادي في الأسواق العالمية، بسبب اكتسابها افضلية التحكم بالسوق إنتاجاً وتسعيراً.

ثالثاً: الاستهلاك النفطي الأمريكي والعالمي ودوره في التأثير على أسعار النفط

يمتدُّ الطلبُ على النفط ليشملَ الطلبَ بغرضِ الاستهلاكِ أو للأغراض الأخرى كالتخزين الاستراتيجي والأمن الطاقوي، ونلاحظ هنا وبصورة واضحة التزايد الملحوظ في حجم الطلب العالمي على النفط، والذي ازداد بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة وبشكل مستمر، وفي الواقع إن هذه الزيادة كانت لأسباب عديدة كان في مقدمتها تزايد الاستهلاك في كل من الصين والولايات المتحدة وروسيا

(1) مصدر سابق، جريدة الرياض اليومية، الطاقة الاحتياطية الفائضة لإنتاج البترول.

(2) BP 2008,p16.

(3) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، مصدر سابق، ص36.

ودول الشرق الأوسط (التي تتميز مؤخراً بنمو اقتصادي ملحوظ)، ويبين الجدول التالي التغييرات السنوية في حجم الاستهلاك النفطي بين الدول بحسب الأقاليم خلال الفترة (2001-2012):

جدول 19: تطور الاستهلاك العالمي للنفط بحسب الأقاليم من (2000-2010) (ألف برميل يومياً)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
أمريكا الشمالية	23681	23797	24170	25023	25119	25002	25109	23860	22959	23464	23397	23040
أمريكا الوسطى والجنوبية	5001	5004	4860	5059	5185	5332	5651	5892	5921	6222	6405	6533
أوروبا وأوراسيا	19717	19563	19842	19998	20142	20311	20062	20017	19149	19057	18974	18543
الشرق الأوسط	5248	5452	5686	6026	6335	6449	6696	7185	7526	7861	7992	8354
إفريقيا	2520	2568	2646	2767	2911	2920	3068	3218	3302	3463	3359	3523
آسيا والباسيفيك	21405	22086	22880	24124	24535	25124	25989	25881	26205	27766	28754	29781
إجمالي العالم	77574	78470	80085	82996	84228	85138	86575	86052	85064	87833	88879	89774

data, source: BP Statistical Review of World Energy June 2011.

ومع استمرار تطور النمو الاقتصادي خلال عام 2007 أي (زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن) بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب)⁽¹⁾ وبمعدل جيد نسبياً بلغ (5.2%)⁽²⁾ على الرغم من انخفاضه عن السنوات السابقة، إلا أن الطلب العالمي على النفط حافظ على معدلات مرتفعة حيث وصل عام 2007 إلى

⁽¹⁾http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%85%D9%88%20%D8%A7%D9%82%D8%AA_D8%B5_D8%A7%D8%AF%D9%8A عن موقع ويكيبيديا.

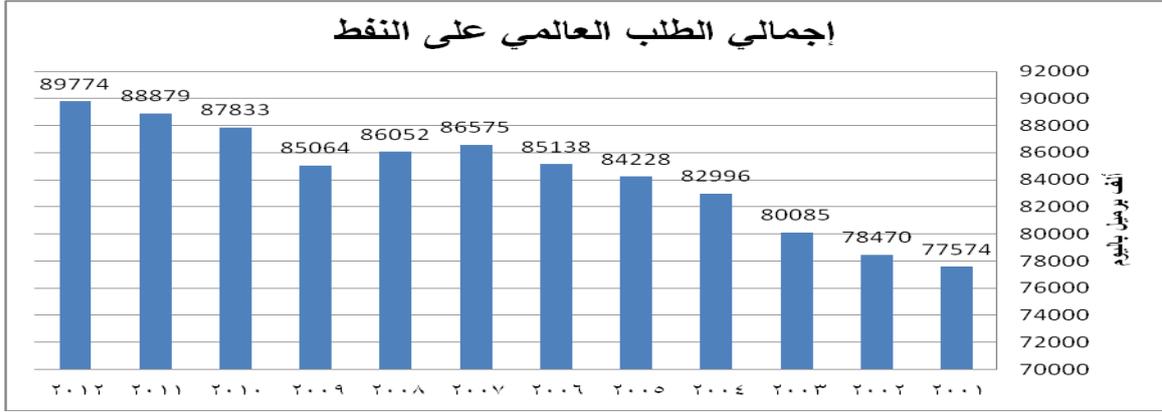
⁽²⁾ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول_ الإدارة الاقتصادية، تقرير الأمين العام السنوي السادس والثلاثين عام 2009، ص71.

حوالي (86.575) مليون برميل/يومياً، متأثراً بعدة عوامل منها معدلات النمو الاقتصادي المشجعة للطلب، إلا أن الاقتصاد العالمي الذي تميز بحالة من النمو المتسارع في الفترة الممتدة من التسعينيات وحتى عام 2007 أخذ بالتباطؤ متماشياً مع حالة الركود التي هيمنت على الاقتصاد بشكل عام فيما بعد عام 2007، إضافة للأزمة المالية التي أثرت سلباً وبشكل مباشر على هذا النمو (3%)⁽¹⁾، وبالتالي على مستوى الطلب العالمي على النفط والذي أخذ يتدرج بالتناقص بدءاً من عام 2008 تحت تأثير الأزمة المالية ليصل إلى (86.052) مليون برميل/يومياً، حيثُ أرجع هذا التناقص الملحوظ إلى استمرار وتعمق الأزمة المالية العالمية والتي بدأت بالظهور في آب/ 2007 مع انهيار سوق الرهن العقاري الأمريكي والانهيارات المتلاحقة للأسواق المالية والمؤسسات المصرفية في عام 2008 الأمر الذي انعكس بدوره على جميع القطاعات الاقتصادية، ولم يبق محصوراً بالقطاع المالي والمصرفي، وإنما تعداه إلى القطاعات الخدمية والإنتاجية الأخرى، كما لم يبق محصوراً بالولايات المتحدة، وإنما تمت عولمته بإستراتيجية تدويل الأزمات، إضافةً إلى أن لتصاعد مستويات أسعار النفط دورٌ في الحدّ من النمو في الطلب، بالإضافة إلى محاولة بعض البلدان للتحويل إلى مصادر الطاقة البديلة كالوقود الحيوي، والتقنين والحد من الاستهلاك في ضوء الزيادة في الأسعار، ويمكن ملاحظة هذا التراجع بشكلٍ واضحٍ خلال الربع الأخير من الـ 2008 وبداية الـ 2009، ومن ثم ليعاود انتعاشه بنتيجة النمو الاقتصادي والتعافي الواضح للاقتصاد العالمي ولو بشكلٍ تدريجيٍّ وبطيءٍ من أثار الأزمة المالية (5.1%)⁽²⁾ ليصل التطور بالطلب العالمي على النفط عام 2012 إلى (89.774) مليون برميل يومياً، ويمكننا ملاحظة التغيرات في نمو الطلب العالمي على النفط خلال الفترة الممتدة من (2001-2012) في الشكل التالي:

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) منظمة القطار العربية المصدرة للبترول_ الإدارة الاقتصادية، تقرير الأمين العام السنوي الثامن والثلاثون عام 2011، ص45.

شكل 16: تطور الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2001-2012) ألف برميل باليوم.



data, source: BP Statistical Review of World Energy June 2012, Oil: Consumption .

وتتوقع وزارة الطاقة الأمريكية ارتفاع استهلاك العالم من النفط إلى 97 مليون برميل يومياً بحلول عام 2015 ثم إلى 117 مليون برميل يومياً عام 2030، الأمر الذي يشكل تهديداً كبيراً لأمن واشنطن الطاقوي، وذلك على الرغم من أنها تحكم سيطرتها على أبار النفط في الخليج العربي وغيرها من مناطق الشرق الأوسط، إلا أن ذلك لم يعد يُشكّل الضمان الكافي لأمنها الطاقوي، وخصوصاً في ظل الرفض الدائم للتواجد الغربي الأمريكي من قبل شعوب المنطقة، وبالتالي لا بدّ من وضع احتمالات فرض الشعب كلمته على قيادات تلك المنطقة، وانقلاب السياسات، لذلك كان الاعتماد على بترول الخليج وحده أمر في غاية الخطورة بالنسبة لمجتمع اعتاد الاستهلاك النفطي بدون قيود، وبالتالي فإن تكرار أزمة كازمة عام 1973، قد يؤدي إلى انتكاسات خطيرة في جسد الاقتصاد الأمريكي، مما ينعكس بدوره على مكانة الولايات المتحدة كزعيم عالمي، وعليه كان السعي الدائم لضمان الأمن الطاقوي والبحث الدائم عن بدائل النفط العربي، لذا زاد التركيز على نفط منطقة بحر قزوين، الذي يملك احتياطيات من الطاقة قد تكفي لعشرات الأعوام المقبلة⁽¹⁾، مما دفع بالولايات المتحدة للاستفادة من الوضع الجغرافي والاستراتيجي المتميز لأفغانستان، الذي يُعتبر عُنصر جذبٍ خاصٍ فيما يخص نفط قزوين، إضافةً إلى أن الضرورات السياسية والعسكرية، كإزعاج الاتحاد السوفيتي سابقاً وروسيا وإيران

(1) www.albayan-magazine.com/files/taghieer/، مجلة البيان، حسن الرشدي، ملامح التغيير الأمريكي المرتقب للمنطقة العربية.

اليوم وتلقيهما درساً كانت حاضرة⁽¹⁾, كما لا يمكننا إغفال الإستراتيجية السياسية الأمريكية القائمة على التدخل المباشر في ساحات الأحداث الدولية, وهو ما دفع أميركا للعمل وفق خطة منظمة بعيدة الأطماع, بما يضمن لها أمنها الطاقوي والقومي معاً. خاصةً وأنها ترى بالبتروال الإيراني مكماً ملائماً لأمنها الطاقوي, مما دفعها سابقاً لخلق حربٍ بين قوتين نفطيتين كبيرتين (إيران والعراق), وبالتالي خلق الظروف الملائمة للتدخل في العراق, باعتباره الحليف الاستراتيجي لواشنطن في المنطقة, ما يُكسبها تفضيلاً في المعاملة النفطية من جهة, ومن جهة أخرى إسقاط النظام الإسلامي في إيران, ومحاولة العودة لما قبل الثورة باستبداله بنظام آخر يحقق المصالح النفطية الأمريكية, لكن وبنفس الوقت لم يكن من مصلحة الولايات المتحدة أن تخرج إحدى الدولتين كمنتصرٍ بل على العكس تماماً, فقد كانت المصلحة الأمريكية الإسرائيلية تقتضي معاً بإنهاك القوى المتصارعة التي تشكل من جهة تهديداً للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج, وتهديداً لأمن إسرائيل من جهة أخرى, لذلك كانت (حرب الخليج الأولى) التي استمرت ثماني سنوات من الصراع الدامي بنتائجها الكارثية على جميع الدول الخليجية والتي لم تقتصر على العراق وإيران بل تعدتها إلى جميع الدول الخليجية من جهة, والدول الصناعية التي تعتمد اعتماداً رئيسياً على نفط الخليج, وذلك بنتيجة تعطل حركة النفط من وإلى دول الخليج. وبعد تلك الأحداث أدركت الولايات المتحدة بأن البتروال الإيراني قد يكون صعب المنال في ضوء سلطة الثورة الإسلامية في إيران, لذلك قررت دخول الخليج العربي ضامنةً نفطه وفق مجموعة من الاتفاقيات بدأت **بالنفط مقابل الحماية** مع السعودية والكويت وغيرهما من دول الخليج على إثر حرب الخليج الثانية, و**النفط مقابل الغذاء** مع العراق والتي انتهت **بالنفط مقابل الحرية والديمقراطية**, ولا ننسى الحرب على أفغانستان في إطار ما أسمته أميركا **بالحرب المقدسة ضد الإرهاب والشر**.

بذلك أصبح للولايات المتحدة قواعدا عسكرية في الخليج العربي والدول الآسيوية المحيطة, بما يضمن سلامة محمياتها النفطية وسلامة إسرائيل من أي اعتداء, طبعاً مع الاستمرار بإثارة القلاقل ضد إيران طمعاً بالنفط الإيراني الذي لم ولن يصبح بديلاً عن النفط العربي, وإنما مطلباً أميركياً إلى جانب النفط العربي.

(1) ميكائيل. براء, مصدر سبق ذكره, ص 167, بتصرف.

وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر في قمة الهرم العالمي للدول الكبرى، فقد اكتسبت ميزةً خاصةً عن غيرها في مجال الطاقة النفطية، لاسيما وأنها صاحبة الثوابت (ضمان أمن إسرائيل، ضمان الإمدادات النفطية، واستمرارها بثورتها الصناعية الرأسمالية المعتمدة على الصناعات العسكرية) لذلك وفي إطار ثوابتها وسعيها الدائم إلى التفوق العالمي السياسي والاقتصادي والعسكري، تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى السعي الدائم لامتلاك النفط وبكميات تفوق الحاجات المطلوبة- ولاسيما في إطار التوقعات بنضوب النفط العالمي في المستقبل القريب- وبالإضافة للسعي لامتلاك النفط، كان السعي لامتلاك قرارات التسعير بما يتناسب مع الأمن القومي الأمريكي، خاصةً وأن الولايات المتحدة تعتبر أكثر الدول استهلاكاً للنفط، فاستهلاكها قد وصل عام 2010 إلى (21.1%) من الاستهلاك العالمي ومن ثم عاد ليتراجع إلى (20.6%) عام 2012⁽¹⁾، مما عزز مقدار الكمية اللازمة لتلبية احتياجات السوق الداخلية النفطية للولايات المتحدة من الخارج، وبشكل ملحوظ عن السنوات السابقة إلى (11582) ألف برميل باليوم عام 2010 وهو ما يشكل حوالي (60%) من احتياجات واشنطن النفطية، ثم لتراجع هذه الكمية في عام 2012 إلى (9650) ألف برميل يومياً ما يشكل (52%) من إجمالي الاحتياجات النفطية الأمريكية لل 2012، وخاصةً بأنها الدولة الصناعية الكبرى والتي تتميز بتعدد صناعاتها الثقيلة، بالإضافة إلى صناعات التسليح التي تشكل بمفردها بؤرة الاستهلاك النفطي. أما ترتيب أكثر عشر دول مستهلكة للنفط فكان كالتالي:

جدول 20: ترتيب أكثر عشر دول استهلاكاً للنفط لعام 2012

ترتيب أكثر عشر دول استهلاك للنفط لعام 2012		
الدولة	الاستهلاك (ألف برميل يومياً)	النسبة إلى العالم
الولايات المتحدة	18555	20.6%
الصين	10221	11.3%

(1) <http://www.bp.com/statisticalreview>, BP Statistical Review of World Energy June 2011, Oil: Consumption.

ترتيب أكثر عشر دول استهلاك للنفط لعام 2012		
الدولة	الاستهلاك (ألف برميل يومياً)	النسبة إلى العالم
اليابان	4714	5.3%
الهند	3652	4.1%
روسيا	3174	3.5%
السعودية	2935	3.3%
البرازيل	2805	3.1%
كوريا الجنوبية	2458	2.7%
كندا	2412	2.7%
ألمانيا	2358	2.6%

data, source: BP Statistical Review of World Energy June 2013, Oil: Consumption .

وعلى الرغم من أن واشنطن تحتل المرتبة الأولى عالمياً بالاستهلاك النفطي وهذا ما يبينه الجدول السابق إلا أن هناك جدلٌ كبير حول الكمية الحقيقية التي تحتاجها الولايات المتحدة لتلبية احتياجات سوقها الداخلي من النفط، ويحاطُ هذا الأمر بتعتيمٍ كبيرٍ ما أدى إلى اختلاف التقديرات الحقيقية والتصريحات حول حقيقة هذه الكميات من قبل المؤسسات النفطية المختلفة، إلا أنَّ ترتيبها للاستهلاك النفطي رغم الاختلاف بالتقدير، يبقى في المرتبة الأولى عالمياً بغض النظر عن الأرقام المصرح بها، وهو ما يمكن التأكيد عليه من خلال بحث النقاط التالية، التي تؤكد على حاجة الولايات المتحدة إلى كمياتٍ كبيرةٍ من النفط لاستمرار عجلة نموه وانتشارها عالمياً:

أ- ثوابت الأمن القومي الأمريكي والارتباط بالنفط، التي لا حياء عنها مهما اختلف الزعماء، أو الأحزاب الحاكمة (ديمقراطي أو جمهوري) لأنها تعتبر ثوابت الأمن القومي الأمريكي، الذي يأتي النفط في مقدمتها كعنصر أساسي للتقدم والتطور، واستمرار الحياة الأمريكية، وعلى أساس أمنها الطاقوي تبني آلة الحرب الأمريكية حروبها المتجددة، فحيثما وجد النفط توجد

أميركا وهذا يؤكد السعي الدائم إلى استخدام النفط وبكمياتٍ كبيرةٍ، لاسيما وأنه أحد الثوابت الرئيسية للولايات المتحدة.

ب- **التواجد الأمريكية في قلب العالم من أجل السيطرة على الموارد**, وهي منطقة الشرق الأوسط أغزر مناطق العالم بالنفط, والتي تتوسط قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا, وتمتد من بلاد السند في باكستان إلى بلاد أموداريا (جيحون) بوسط آسيا إلى جبال القوقاز والأناضول وبحر إيجه إلى شمال إفريقيا, وبالتالي فإن البلدان العربية من الفرات والخليج شرقاً إلى النيل غرباً, ومن الجنوب العربي إلى الشام شمالاً, تقع في قلب الشرق الأوسط محاطةً بثقافات إسلامية غير عربية, هي إيران, أفغانستان, باكستان, طاجيكستان, قرغيزستان, أوزبكستان, تركمانستان, أذربيجان, جورجيا, أرمينيا, تركيا, واليونان في الشمال, وإثيوبيا في الجنوب, وهذه الملامح للشرق الأوسط غير واضحة المعالم, فهي متبدلة ومتغيرة بحسب المصالح الأمريكية, والاعتبار الرئيسي فيها هو أن حوالي ثلثي احتياطي النفط العالمي, يتواجد في منطقة الخليج العربي, بالإضافة لنفط بحر قزوين, وتضم خمس دول تعتبر من أكبر منتجي النفط: إيران والعراق والكويت والسعودية والإمارات, بالإضافة إلى المضيق الذي تقطعه يومياً ناقلات تحمل حوالي (14) مليون برميل إلى الأسواق العالمية⁽¹⁾, وهو مضيق هرمز, طبعاً بدون إغفال الأهمية الإستراتيجية التجارية البحرية والعسكرية لقناة السويس, والتي تماثل قناة بنما والبحر الكاريبي من حيث الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة, وبالتالي فإن مجرد فكرة تواجد القوات الأمريكية في هذه المناطق يخلق الشعور بالسعي الأميركي لتلبية احتياجاتها النفطية الكبيرة هذا من جهة, ومن جهة أخرى فإن التشتت الكبير للقوات الأميركية بين مختلف القطاعات الإقليمية في العالم يتطلب نفقاتٍ كبيرة تُعتبر نفقات الطاقة اللازمة لتحريك آلتها العسكرية في مقدمتها, في ظل الاندفاع الأميركي بحروبٍ متعددةٍ وعلى جبهاتٍ كثيرةٍ مما يتطلب المزيد من الاستهلاك النفطي.

(1) الوهب. محمود, دم ونفط... أخطار ونتائج, عن كتاب دم ونفط للكاتب مايكل كبير, مجلة المناضل, العدد 357-358, ت 1-2, 2007, ص 102.

ت - الحروب الأمريكية للسيطرة والتحكم بتوزيع الموارد، التي نشبت على مستوى الخليج العربي في عدة مناطق منه، حيث كان لهذه المناطق وضع خاص بالنسبة للنفط، فكانت الحروب إما بمباركة وتخطيط أو بتنفيذ أميركي، وخاصةً بعد الأزمة التي خلقتها حرب تشرين التحريرية عام 1973، نتيجة خفض إنتاج النفط ورفع أسعاره، وبالتالي انعكس الأمر على جميع جوانب الحياة، ومن ثم خسارة أميركا لشاه إيران عام 1979، أحد أهم دعائم السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، لذلك كان لا بد لها بعد أن لمست القوة الهامة للنفط في المعادلة الدولية، خاصة إذا ما تم استخدامه كسلاح ضد الولايات المتحدة ومصالحها، وبالتالي المساس المباشر بثوابت أمنها القومي، لذلك كان لا بد لها أن تسعى للمحافظة على أمنها الطاقوي والقومي، من خلال افتعال الحروب والقتال التي تساعدها على تثبيت أقدامها في منطقة الشرق الأوسط، انطلاقاً من إسقاط حكومة مصدق في إيران، بعد انقلاب نظمته وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، ونشوب الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، في منطقة تعتبر من أغنى وأهم المناطق الإستراتيجية، بين قوتين إقليميتين (العراق وإيران)، تمتلكان من النفوذ النفطي حوالي (20%) من احتياطي النفط العالمي⁽¹⁾، لذلك لم يكن لأميركا وإسرائيل على حد سواء مصلحةٌ بخروج منتصرٍ في هذه الحرب، لذلك كان السعي الأميركي لإطالة أمد الحرب بما ينهك كلا القوتين، وقد أشار هنري كيسنجر إلى ذلك بقوله "هذه أول حرب في التاريخ نتمنى ألا يخرج منها منتصر وإنما يخرج الطرفان وكلاهما مهزوم"⁽²⁾، لأن خسارة القوتان الإقليميتين الرئيسيتين في منطقة الشرق الأوسط لقدراتهما العسكرية، سوف يتيح تحقيق الهدف النهائي، المتمثل بالسيطرة الكاملة على نفط منطقة الخليج، الذي لازالت الولايات المتحدة تعمل عليه، وفي هذا الإطار بدأ تنفيذ الجزء الثاني للخطة الأمريكية، الذي يقوم على تحول الولايات المتحدة الأمريكية من التخطيط والمراقبة عن بعد، إلى التدخل المباشر في إطار حرب الخليج الثانية، التي بدأها العراق بعد أخذ الانطباع الأميركي الضمني، بالموافقة وعدم وجود أي نية مبيتة للقيام بعمل عدائي ضده، حيث أكدت السفارة الأمريكية في بغداد (ابريل غلاسبي) بتاريخ

(1) كوردسمان. انطوني، الحرب الإيرانية العراقية والأمن الغربي في الأعوام 1984-1987، ترجمة نافع أبو لبس، دمشق، 1991، ص49.

(2) مصدر سابق، حرب الخليج (أوهام القوة والنصر)، ص125.

1990/6/25, وذلك عند لقائها بالرئيس العراقي صدام حسين " بأنه ليس للولايات المتحدة أي رأي بشأن الخلافات العربية- العربية مثل الحدود بينكم وبين الكويت" ثم عاد الرئيس الأمريكي في يوم الاجتياح العراقي للكويت "بأنه لا يعترض القيام بأي عمل عسكري ضد العراق"⁽¹⁾ - طبعاً وذلك من باب زيادة التوريط- مع التأكيد على عدم التراجع في عملية خلق المبررات للدخول الأميركي إلى الخليج العربي وزرع قواعده فيه, ثم تحقيق السيطرة الكاملة على الخليج العربي, مع القيام بتحجيم القوى العسكرية الإقليمية, وفرض الإشراف المباشر على الآبار النفطية, سواءً فيما يتعلق بالإنتاج أو بالتسعير, أو حتى باستثمارات العائدات النفطية للدول المنتجة, وكل ذلك كان تحت مظلة السعي الأمريكي لحماية القانون الدولي وبخاصة "أن الولايات المتحدة قد أكدت بأن القوات العراقية قد أجرت مناورات لمدة سنتين على الأقل لغزو الكويت, في إطار خطة تهدف إلى غزو حقول النفط في شرق السعودية, وذلك وفق خطة أقرها صدام حسين قبل خمس سنوات من تاريخ تلك الأحداث وتقضي بوقف إستراتيجية قصيرة في الكويت قبل أن تواصل سيرها جنوباً باتجاه السعودية"⁽²⁾, وبذلك تمكنت الولايات المتحدة من ضمان الموافقة السعودية على حرية تحركاتها في المنطقة, بل وعززت مكانتها من خلال زيادة المخاوف السعودية من غزو عراقي للآبار النفطية السعودية, فحققت الشركات الأمريكية المختصة بتصنيع السلاح, ولازالت تحقق الأرباح الطائلة من خلال السعي السعودي لامتلاك أحدث تقنيات التسلح, ومن جهة أخرى عززت الولايات المتحدة بشركاتها النفطية أمنها الطاقوي, بضمان حصولها على النفط السعودي في مصيدة الأمن والحماية (أي الحصول على النفط مقابل حماية العرش السعودي من أي تهديد محتمل) إضافةً لإقامة القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي ولاسيما في المملكة السعودية, ما مكّن الولايات المتحدة من تعزيز تفوقها على غيرها من الدول الامبريالية الكبرى, وحصول الشركات الأمريكية على حصة الأسد من النفط الخليجي, وبنفس الوقت قمع أي محاولة للإضرار بالمصالح الأمريكية في المنطقة, ولاسيما بعدما تحقق لها الصفقة الثانية تحت مظلة الأمم المتحدة مع العراق المتهالك بعد

(1) مجلة الفكر الاستراتيجي العربي, تشرين الأول, 1990, ص31.

(2) د. شلغين. بادي, المشكلات الدولية الكبرى في العالم المعاصر, الطبعة الأولى, مكتبة المناهل, دمشق, 2004, ص 153, عن صحيفة لوس أنجلس تايمز, بتاريخ 23 أيلول عام 1990.

حربين ضاريتين من خلال مصيدة النفط والغذاء (أي الحصول على النفط العراقي بمقابل حصوله على الغذاء). وأخيراً وقوع العراق في فخ الديمقراطية الأميركية، التي كان الهدف الرئيسي منها هو انعاش الاقتصاد الأميركي وإخراجه من حالة الركود، عن طريق تفعيل قطاع الصناعات العسكرية والتعدين، والنشاط الواضح لشركات المرتزقة وشركات إعادة الإعمار والشركات النفطية والخدمية (إطعام وتجهيزات) التي ترافق الحملات العسكرية وجميعها حصلت على عقود صفقات تلك الحرب التجارية وبذلك أتمت الولايات المتحدة طوقها الأمني والحماي على النفط الخليجي، أي تحويل الخليج العربي إلى محمية نفطية أمريكية⁽¹⁾.

كان لابد من وضع اليد على النفط العراقي بشكل كامل، وصياغة قانون جديد لنفط العراق، بدلاً عن قانون النفط المعمول به أيام نظام الرئيس صدام حسين منذ عام 1972، "والذي قام على تأميم النفط العراقي واستثماره وطنياً. والقانون رقم (80) لعام 1952 والذي يحدد صلاحيات شركات النفط الأجنبية ويضع 90% من امتيازاتها تحت إدارة العراق"⁽²⁾، وإن القانون الجديد سيكون العامل المحقق للسيطرة الكاملة على ثالث أكبر احتياطي نفطي في العالم، وسوف يسمح للشركات النفطية الأميركية بنهب أكثر من 75% من أرباح النفط العراقي، حتى تقرر الحكومة الأميركية بأنها استردت تكاليف حرب التحرير وإعادة الإعمار، لذلك كانت **(الحرب على الإرهاب)** في مقدمة الذرائع الأميركية لحربها على العراق، ثم **(الحرب لنشر الحرية والديمقراطية)** والتي اختصتها الولايات المتحدة لنفسها عن بقية دول العالم، لاسيما مع **(امتلاك العراق حسب زعمها لأسلحة الدمار الشامل)** ممّا يُشكّل تهديداً صريحاً للدول المجاورة والعالم بأسره، الأمر الذي حقق للولايات المتحدة الغطاء الدولي لممارساتها الإرهابية ضد الشعب العراقي من تشويه وموت وتلويث للغذاء والمياه واستخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية والقنابل الانشطارية، حيث تم قصف العراق في الحرب "بأكثر من 30000/قنبلة و/1500/ صاروخ كروز بما يعادل /10-15/ قنبلة نووية من عيار قنبلة هيروشيما"⁽³⁾، مما أدى إلى خراب وتدمير البنية التحتية للعراق بشكل كامل، وخلق وضع أمني

(1) المصدر السابق، المشكلات الدولية الكبرى في العالم المعاصر، ص 162.

(2) د. عزام صياح، النفط العراقي الهدف الثمين لبوش وإدارته، جريدة المناضل، العدد 354، تموز-آب/2007، ص 78.

(3) صحيفة المحرر العربي، العدد 402، 27 حزيران-3 تموز، 2003، ص 7.

متدهور في العراق، وكان سبباً في إيجاد الحجج للاستمرار الأمريكي بالتواجد والاحتلال، بل وزيادة عدد الجنود الأمريكيين المتمركزين في المناطق النفطية بهدف حماية المصالح الأمريكية، بحجة زيادة الجهد المبذول لتحقيق الاستقرار العراقي.

ث - **الاستهلاك الأمريكي الشعبي**: المجتمع الأمريكي قائم على الرفاهية المفرطة ويعتمد بشكل كبير على المركبات السيارة للتنقلات المختلفة في العمل والمدرسة والحياة والاستجمام والتسوق والحياة العائلية أكثر من أي مجتمع آخر في العالم (٨٤٣ مركبة لكل ألف شخص، أي أكثر بنسبة ٥٠% مما في أوروبا الغربية⁽¹⁾) بالإضافة إلى الحاجة الدائمة في جميع التنقلات للسيارات نظراً للمسافات الكبيرة التي قد يضطر المواطن الأمريكي لقطعها، وتقدر مساحة الولايات المتحدة الأمريكية ب(9.4) مليون كم²، مع الإشارة إلى أن السيارات الأمريكية تستهلك حوالي (8992.7) ألف برميل يومياً لعام 2010⁽²⁾.

ج - **الاقتصاد الأميركي والصناعة الأمريكية**، والذي تأثر كثيراً عند نشوب حرب تشرين التحريرية عام 1973، ولاسيما أنها أدت إلى ما يسمى " بالصدمة النفطية"⁽³⁾ بعد الإجراء التي قامت به دول الخليج بتخفيض إنتاج النفط بنسبة كبيرة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط بنسبة بشكل غير مسبوق، وعليه كان لابد من خلق الحلول لمنع تكرار تلك الصدمة على الاقتصاد الأميركي، ولاسيما بعد الفشل بمحاولات التخلص من الإدمان على النفط العربي، فكان لابد من السيطرة التامة عليه بما يمنع مستقبلاً وفي ظل اشتداد التوترات في المنطقة، وعدم القدرة على تحقيق سلام شامل يحقق الاستقرار للصناعة النفطية، من استخدام النفط العربي كسلاح استراتيجي، لذلك كانت البداية بالسيطرة على أفغانستان بما تمتلكه من موقع استراتيجي بالنسبة

(1) يصل عدد السكان الأمريكيين إلى حوالي 250 مليون نسمة تقريباً، وبالتالي يكون عدد السيارات الموجودة حوالي (210750) ألف مركبة سيارة.

(2) US. Energy information administration.

<http://www.eia.gov/cfapps/ipdbproject/iedindex3.cfm?tid=5&pid=62&aid=2&cid=US,&syid=2007&eyid=2011&unit=TBPD>.

(3) ميكائيل. براء، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة د. رندة بعث، دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2007، ص126.

لنفط قزوين المقدر بحوالي (48) مليار برميل لعام 2010⁽¹⁾، وامتلاكها للطريق الناقل لهذا النفط، ثم جاءت الحرب على العراق لتمنعه من السيطرة على عصب الصناعة الأساسي والذي يشكل الخيط الفاصل ما بين الانتعاش والموت الاقتصادي، بالإضافة إلى أن الحرب والأزمات تعتبر إحدى أدوات الإصلاح والانتعاش الاقتصادي الأمريكية، وانتشاله من حالة التباطؤ.

فالأزمات والحروب الأمريكية قد أدت إلى تحريك الاقتصاد الأمريكي، من خلال النشاط الواضح للصناعات العسكرية الأمريكية، وبالتالي تزايد الاستهلاك النفطي هذا من جهة، أما من جهةٍ أخرى فإن دخول الولايات المتحدة في حروبٍ عديدةٍ له أثران نفطيان:

1- تزايد الاستهلاك النفطي الناتج عن تحريك آلة الحرب الأمريكية، والقواعد العسكرية الأمريكية المقامة في الخارج، تعتبر عاملاً مؤثراً على زيادة الاستهلاك النفطي، لاسيما مع حالة التأهب الدائم لمجابهة أي عدوٍ محتملٍ ومتوقعٍ، في ظل استراتيجية (الضربات الاستباقية) وحماية المصالح الأمريكية.

2- وضع اليد على النفط في المناطق المستهدفة وهو ما يمثل الهدف من هذه الحروب، طبعاً وهذا الأمر يحمل في طياته زيادة كميات النفط المستخرجة من تلك المناطق بما يضمن أولاً: تلبية الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة، وثانياً: زيادة المخزون الاستراتيجي الأمريكي.

ح- ضغوط الشركات العملاقة، والدور الكبير في زيادة الاستثمارات النفطية، فإذا ما عدنا لتاريخ بوش نجد أنه من عائلة اعتمدت النفط قبل السياسة، حيث أن بوش و شركة إنرون ارتبطا بمصالح رئيسية، وكان لها تاريخ مشترك في التعامل سواء مع الأب أو الابن، ويمكن إرجاع رفض الولايات المتحدة لاتفاقية كيوتو المتعلقة بحرارة الأرض و الانبعاثات الغازية، بتمكن شركة إنرون من إقناع بوش بالرفض⁽²⁾، إذاً وجود ذلك اللوبي القوي المتمثل باللوبي النفطي القادر على تحريك السياسة الأمريكية بحسب المصالح النفطية، يشكل عاملاً ضاعطاً على الزعماء الأمريكيين في حال لو أرادوا التخلي عن نفط الشرق الأوسط، قد تصل إلى الاغتيال،

(1) BP Statistical Review of World Energy June 2011, Oil: Proved reserves.

(2) توسان , ايريك, المال ضد الشعوب (البورصة أو الحياة), ترجمة عماد شيحة و رندة بعث, ط1, دار الرأي, دمشق, 2006, ص107.

ولذلك تقوم اللوبيات في أي انتخابات بدورها من الرشاوى والدعم والتزوير، وغيرها من الوسائل في محاولة لترجيح انتخاب رئيس، أو اتخاذ قرار بغزو مكان ما، أو إحداث انقلاب عسكري، أو السكوت على ممارسات غير قانونية داخل الولايات المتحدة نفسها، والمثل الأكبر هو في وصول بوش الابن للحكم عام 2001، وهو الذي يعتبر من أكثر الزعماء الأمريكيين خضوعاً لمصالح الشركات العملاقة ولاسيما النفط والطاقة.

من خلال النقاط السابقة يمكن القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن فقدت قدرتها على سد احتياجاتها النفطية محلياً، لاسيما بعد تزايد الطلب الأمريكي على النفط، وازدياد الاستهلاك النفطي في آسيا والصين والاتحاد الأوروبي، قد أصبحت تعتمد اعتماداً مصيرياً على استيراد النفط، وكان انتخاب جورج بوش ومن ثم إعادة انتخابه أكبر انتصارٍ للرأسمالية النفطية.

تلك الأحداث جعلت الأمن الطاقوي الأمريكي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بقدرة الولايات المتحدة على ضمان نفط الخليج العربي، ويمكن الاستدلال على الأهمية المركزية للخليج العربي في الأجندة الأمريكية من خلال قول الجنرال أنتوني زيني عندما كان قائداً للقيادة المركزية الأمريكية عام 1999 حين ذكر أن: "منطقة الخليج وما تحويه من كميات هائلة من احتياطات النفط، تجعل من الضروري أن تحتفظ الولايات المتحدة بحرية التدخل Free Access في الإقليم والاستفادة من هذه الثروة الهائلة"⁽¹⁾. لاسيما مع التوقع بأن يصل الطلب الأمريكي على النفط إلى نحو (27،31) مليون برميل يومياً عام 2020، ونحو (29،17) مليون برميل يومياً عام 2025، ولذا فإن الولايات المتحدة ستضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي احتياجاتها، بحلول عام 2025، وذلك وفق بيانات إدارة الطاقة الأمريكية⁽²⁾، ويوضح الجدول التالي التوقعات المستقبلية للطلب العالمي على النفط حتى عام 2030.

(1) James A.Paul , Iraq: The Struggle for Oil, (Global Policy Forum, August , 2002), p.2 .

(2) International Energy Outlook, *Energy Administration Information* (EAI) at: WWW.eia.doe.gov.

جدول 21: التوقعات المستقبلية للطلب العالمي على النفط حتى عام 2030.

توقعات الطلب المستقبلية على النفط حتى عام 2030 (مليون برميل يوميا)							
2030	2025	2020	2015	2011	2010	2009	
22,8	23,1	23,4	23,6	23,4	23,4	23,7	أمريكا الشمالية
43,3	44,2	44,9	45,5	45,5	45,5	46,1	منظمة التنمية والتعاون
5,2	4,7	4,2	3,7	3,4	3,3	3,2	الشرق الأوسط وإفريقيا
9,0	8,2	7,4	6,6	6,0	5,9	5,8	جنوب شرق آسيا
8,2	6,7	5,5	4,4	3,6	3,5	3,3	جنوب آسيا
15,9	14,1	12,3	10,4	8,7	8,3	8,0	الصين
11,5	10,6	9,8	9,0	8,3	8,2	8,0	أوبك
56,1	50,2	44,8	39,3	34,9	34,0	33,1	إجمالي الدول النامية
105,6	100,4	95,4	90,2	85,6	84,6	84,2	إجمالي العالم

المصدر: النظرة المستقبلية للسوق النفطية. «أوبك». فيينا. يوليو 2009

فعلى الرغم من المحاولات الأمريكية الدائمة، للتوصل لما فيه خير أمنها الطاقوي، من خلال الاستغناء عن نفط الخليج، أو على الأقل التخفيف من هذا الاعتماد، من خلال تنويع مصادرها الطاقية عموماً والنفطية على وجه الخصوص، وذلك في إطار النظرة إلى المستقبل بما يحمله من نضوب للينابيع النفطية⁽¹⁾، الذي حذر منه الكثير من خبراء النفط ومنهم (ماريون هوبيرت)⁽²⁾ أشهر من حذر من نهاية النفط وإليه يعود مصطلح "ذروة هوبيرت". إضافة لمجموعة كبيرة من الخبراء والعلماء من امثال (الدكتور كولن كامبل، جان لاهريري، كينيث ديفيس، كريج بوند هاتفيلد، ليزلي. بي. ماجون، والتر يونغكويست)⁽³⁾، جميع أولئك العلماء وغيرهم الكثيرين ممن حذروا وتكلموا في نضوب الموارد

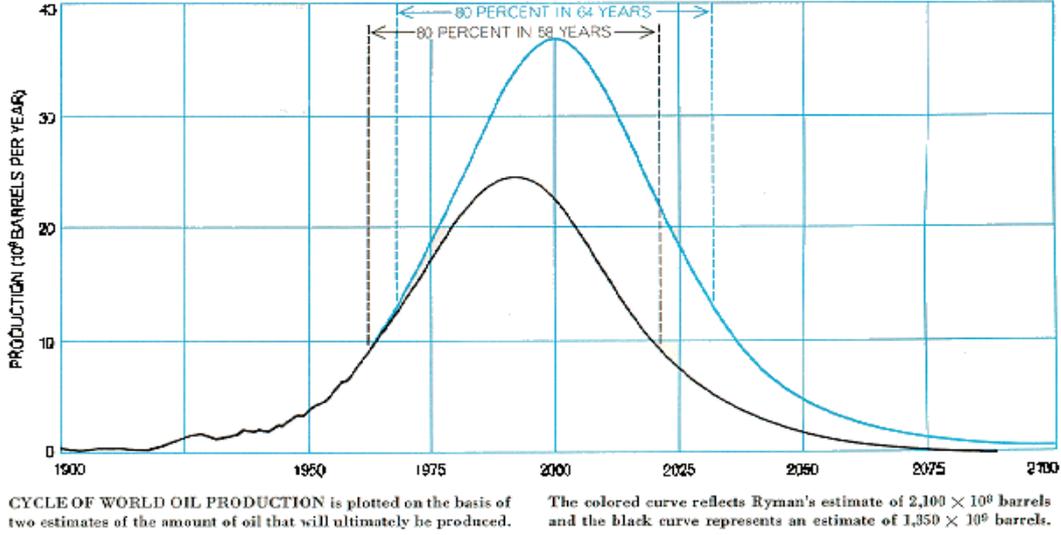
(1) M. K. Hubbert, Am. J. Phys. 49, 1007 (1981).

(2) عالم الجيوفيزياء الأمريكي والذي عمل كرئيس المستشارين لقسم الاكتشافات والإنتاج في شركة شل وهو أشهر من حذر من نهاية النفط وإليه ينسب مصطلح "ذروة هوبيرت" (توفي عام 1989).

(3) www.nodhoob.com، موقع نضوب الموارد، قائمة بأهم الشخصيات والجهات التي حذرت من خطر نضوب النفط والداعية إلى ترشيد استهلاك الطاقة وتبني الطاقة المتجددة، سبتمبر 2010.

النفطية، ووصول العالم إلى حافة آخر مراحل استهلاك النفط، وهذا الأمر يمكن توضيحه من خلال الرسم البياني التالي الذي يبين توقعات هوبيرت المستقبلية في نضوب الموارد النفطية:

شكل 17: رسم بياني يبين (ذروة هوبيرت) في نضوب الموارد النفطية.



from Energy and Power, A Scientific American Book, 1971, pg 39

وبالتالي كان لابد للولايات المتحدة من العمل على تنويع مصادرها الطاقية (كهربائية و نووية)، ومحاولة إيجاد إستراتيجية جديدة لدعم أمنها الطاقويّ تقوم بالدرجة الأولى على تقليص الاستهلاك وتدعيم الطاقات البديلة. إلا أن ذلك لم يكن ليتحقق بحسب ما كانت تهدف أميركا، كما أنها لم تجد في الحفاظ على أمنها الطاقوي من سبيل إلا بالحفاظ على مصادرها النفطية التقليدية مع تكرار المحاولات الدائمة للتوصل إلى إضافات جديدة، لكن من دون إحلالها مكان المصادر التقليدية المتمثلة بالآبار الخليجية، والتي تملك من دون السعودية (378.8) مليار برميل من احتياطات النفط المثبتة أي ما يعادل (22.7%) من الاحتياطات العالمية لعام 2012⁽¹⁾، ولاسيما في ظل مجتمع صناعي يقوم أساساً على استهلاك النفط، لذلك فإن السيطرة حتى ولو بالقوة العسكرية هو السبيل المتاح أمام الولايات المتحدة لحماية المجتمع الأمريكي من صدمات مستقبلية فيما يتعلق بالأمن النفطي {انطلاقاً من ذلك نلاحظ أنّ منطقة الشرق الأوسط كأول منتج ومصدرٍ هو منطقة نزاعٍ مستمرةً سياسياً وعسكرياً}.

(1) BP Statistical Review of World Energy June 2013, Oil: Proved reserves ,of: <http://www.bp.com/statisticalreview>.

وعليه كان لمبدأ كارتر الصدى العميق لدى جمهور الدول المتصارعة على نفط الخليج والذي كان ينص على " أن أي هجوم من جانب أية قوة على المصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الخليج سوف يتم التعامل معه بكل الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية " وعليه تم بناء ما سمي "بقوة الانتشار السريع"⁽¹⁾, ولم يكن غزو واحتلال العراق سوى تأكيد على الثوابت الأمريكية، لاسيما فيما يتعلق بأمنها الطاقوي، حيث وجد بوش والمحافظين الجدد في ذلك حلاً يمكنه أن يلبي ضرورات أمن الطاقة الأمريكي، ويحقق أهداف الشركات العملاقة، خاصة بعد الصعوبات التي اعترضت إدارة بوش في تحقيق الاستيلاء على نفط فنزويلا، أو حتى القيام بزيادة وارداتها من نفط قزوين، لذلك فإن الولايات المتحدة تبدو منغمكة بإستراتيجيتها للحفاظ على أمنها الطاقوي، والتي أصبحت واضحة المعالم متمثلةً بالسيطرة على مصادر النفط والطاقة الرئيسية في الخليج وآسيا الوسطى وحوض بحر قزوين وأفريقيا ومناطق أخرى من العالم هذا من جهة، إضافةً إلى التحكم في إنتاج مصافي التكرير وحصصها من جانبٍ آخر.

رابعاً: الإنتاج العالمي للبترول ودوره بالتأثير في أسعار النفط.

تؤدي زيادة الطلب على المنتجات المكررة إلى ارتفاع أسعار الخام، خاصة في الولايات المتحدة التي تُعدُّ أكبر مستهلكٍ عالميٍّ، وبالرغم من زيادة طاقة المصافي في الولايات المتحدة من 12 مليون برميل يومياً سنة 1970 إلى 17.43 مليون برميل في 2006، فإن الزيادة الموسمية في استهلاك المنتجات تدفع أسعار الخام إلى الارتفاع⁽²⁾.

كما تؤدي القيود المفروضة للمحافظة على البيئة، وخفض انبعاث الغازات في العالم، إلى الحدّ من بناء مصافي جديدة في الولايات المتحدة، ومناطق أخرى من العالم، كما يُساهم التضارب في التقارير النفطية المختلفة، من حيث الاحتياطات والإنتاج والاستهلاك، وأسباب التغيرات الحاصلة في السوق النفطية، في تدمير استقرار الأسواق النفطية، لأنها تُعتبر عاملاً مساعداً في تقلبات أسواق النفط التي تتميز بحساسية عالية للقرارات والإشاعات، وخاصةً أن كل هيئة رسمية تنطلق في توقعاتها وإطلاقها للتقارير والتصريحات المختلفة من مصلحتها الشخصية، مما يؤدي إلى خلق أجواء من

(1) مصدر سابق، المشكلات الدولية الكبرى في العالم المعاصر، ص122.

(2) - [http:// www.aljazeera.net / ebusiness](http://www.aljazeera.net / ebusiness)

الخوف في الأسواق النفطية، ولاسيما مع تبنّي وسائل الإعلام لمثل هذه الاختلافات الكبيرة في التوقعات. وفيما يتعلق بالإنتاج فقد كان ترتيب الدول لعام 2012 مقدراً بآلاف البراميل يومياً كالتالي:

جدول 22: ترتيب الدول (10) الأولى من حيث الإنتاج لعام 2012

الترتيب	الدولة	الإنتاج (الف برميل باليوم)	النسبة إلى العالم
1	السعودية	11530	13.4%
2	روسيا الاتحادية	10643	12.4%
3	الولايات المتحدة	8905	10.3%
4	الصين	4155	4.8%
5	كندا	3741	4.3%
6	إيران	3680	4.3%
7	الإمارات العربية المتحدة	3380	3.9%
8	الكويت	3127	3.6%
9	العراق	3115	3.6%
10	المكسيك	2911	3.4%

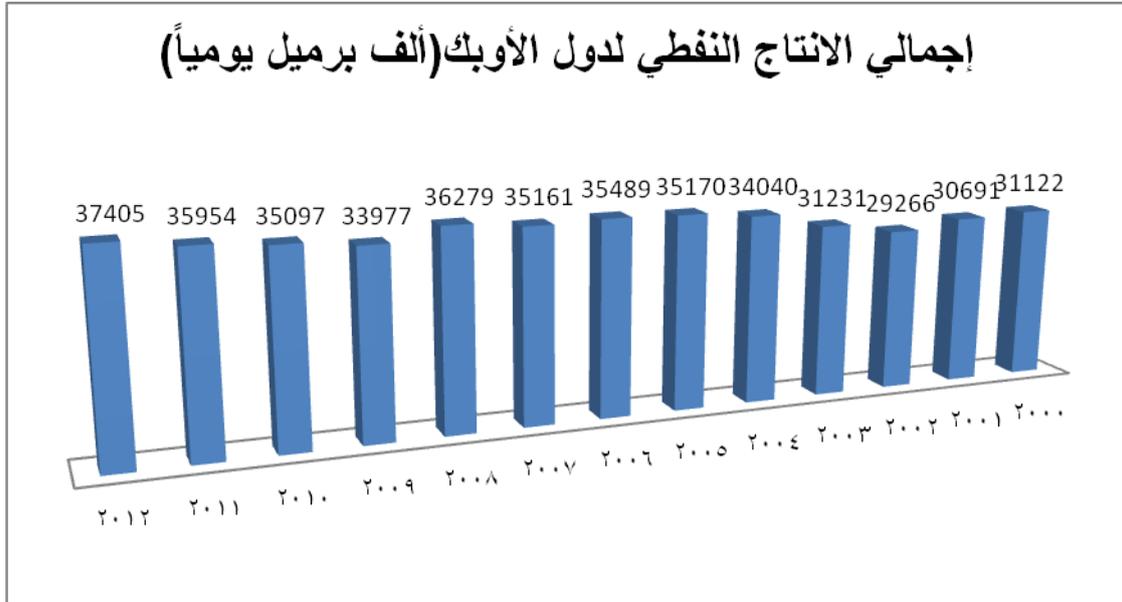
data, source: BP Statistical Review of World Energy June 2013, Oil: Production.

في حين كان الترتيب لعام 2010 وفق ما يلي: أولاً روسيا (10.2)، تليها السعودية (10.0)، ثم الولايات المتحدة (7.5)، إيران (4.2)، الصين (4)، كندا (3.3)، المكسيك (2.9)، الإمارات (2.8)، الكويت (2.5)، فنزويلا (2.47)، والعراق (2.46)⁽¹⁾. والملاحظ التراجع الملحوظ للإنتاج العراقي في الترتيب والكمية في 2010 بالمقارنة بـ 2009 حيث أصبح عدد الدول العربية ضمن العشرة الأولى في

(1) هذه الأرقام كانت بحسب ورودها في تقرير "إحصاءات الطاقة العالمية" لعام 2010، والصادر عن شركة BP (BP Statistical Review of World Energy 2010).

الإنتاج النفطي ثلاث دول بعد أن كانت أربع دول عربية! ومن ثم عادت الدول العربية لتصنيفات أكثر الدول إنتاجاً نفطياً لعام 2012 بحلول السعودية أولاً وبتقدم كل من العراق والكويت والإمارات في حجم الإنتاج العام، وقد كان إنتاج دول «أوبك» قد انخفض بشكل كبير في عام 2009 إذا ما قورن بالفترة 2005-2008 ولاسيما بعد أن قررت «أوبك» في نهاية عام 2008 تخفيض الإنتاج لرفع الأسعار، بعد أن انخفضت إلى (35.58) دولاراً للبرميل⁽¹⁾ بسبب الأزمة المالية التي ضربت الولايات المتحدة، ومن ثم انتقلت إلى بقيت الدول الصناعية، في حين عاد الإنتاج للنمو بدءاً من عام 2009 ليبدأ بتسجيل نوع من الاستقرار النسبي بعد الاضطرابات المتلاحقة في جانبي العرض والطلب، وفيما يلي شكل بياني يوضح إجمالي الطاقة الانتاجية لدول الأوبك خلال الفترة (2000-2012):

شكل 18: إجمالي الطاقة الانتاجية لدول الأوبك خلال الفترة (2000-2012)



data, source: BP Statistical Review of World Energy June 2013, Oil: Production.

إلا أن الأسعار النفطية لم تواكب هذا الاستقرار النسبي من جانب الإنتاج، إذ أن عوائد الأقطار العربية المصدرة للبتترول لمجمل عام 2009 تقريباً، كانت حوالي (352.8) مليار دولار، منخفضة بذلك بحوالي (232.5) مليار دولار أي بنسبة (39.7%) عن عام 2008، حيث كانت (585.3) مليار

(1) OPEC Basket Price, 31/12/2008, of: http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm .

دولار⁽¹⁾، ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع المعدل السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك من (94.4) دولار للبرميل عام 2008 إلى حوالي (61) دولار للبرميل عام 2009⁽²⁾، طبعاً والسبب لا يخرج عن ضغوطات الأزمة المالية والاقتصادية على أسعار النفط، وما خلفته من حالات الدمار والفوضى، إزاء كشفها للمأزق الواضح في اقتصاديات الدول العظمى، والتي تمر بأسوأ حالات الركود والانخفاض الحاد في الناتج المحلي الإجمالي في إطار سلبية النمو في الدول الصناعية وتباطؤه في الدول النامية. وفيما يلي جدول يبين إنتاج النفط في العالم بحسب أقاليم الإنتاج للفترة الزمنية الممتدة من عام (1994-2010) :

جدول 23: إنتاج النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي حسب المناطق العالمية 1994-2010 (ألف برميل/يومياً).

الإنتاج النفطي(الف برميل يومياً)												
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
15557	14335	13843	13444	13156	13631	13725	13709	14154	14160	14077	13966	أمريكا الشمالية
7359	7449	7367	7353	7395	7324	7474	7325	7161	6691	6747	6798	أمريكا والجنوبية
17211	17451	17755	17817	17630	17843	17615	17551	17600	17029	16346	15509	أوروبا و أوراسيا
28270	27988	25763	24728	26415	25304	25736	25518	24873	23501	21960	23212	الشرق الأوسط
9442	8742	10123	9848	10226	10179	9945	9902	9322	8408	7937	7844	أفريقيا
8313	8246	8420	8071	8111	8003	7988	8008	7858	7779	7882	7875	آسيا والباسفيك
86152	84210	83272	81261	82932	82285	82482	82014	80968	77568	74948	75204	إجمالي العالم

(1) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي السادس والثلاثين عام 2009، ص24.

(2) المصدر السابق نفسه.

data, source: BP Statistical Review of World Energy June 2013, Oil: Production.

من خلال الجدول السابق نلاحظ النمو الواضح للإنتاج كمحاولةٍ لمجابهة الطلب الحادّ على البترول على الرغم من الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب، الناتجة عن النمو الاقتصادي، وزيادة الاعتماد على مشتقات الطاقة في مختلف المجالات الصناعية والخدمية، والازدياد الواضح للتوترات في العالم المصاحبة لزيادة الطلب على الوقود لتطوير الآلة الحربية وامتلاك اسلحة الردع، وعلى الرغم من التراجع الملحوظ للإنتاج العالمي في بعض السنوات إلا أن هذا ليس مؤشراً على انخفاض الطلب، وإنما لتداخل الإنتاج النفطي بعوامل أخرى قد تؤثر بشكلٍ فعليٍّ على الإنتاج (كقرارات التسعير مثلاً أو قرارات الحرب والمواجهات السياسية) وغيرها من العوامل المتداخلة فعلياً بقرارات الإنتاج النفطي كإنخفاض الإنتاج في عام 2009 وهو الانخفاض الواضح من خلال الجدول السابق حيث تأثر الإنتاج بالأزمة المالية العالمية والتي أثرت فعلياً على الطلب النفطي إلى حدٍّ ما وبنفس الوقت أثرت على الأسعار.

في حين كان لقرار الحرب على الارهاب خلال الفترة الممتدة من 1999-2002 دورٌ في زيادة الطلب على الطاقة، وهو ما عاد لينطبق على الفترة من 2001-2006 حيث كان قرار الحرب الأمريكية على العراق هو اللاعب الأبرز في زيادة الإنتاج من جهةٍ ورفع السعار من جهةٍ أخرى، وهو ما يعكس النشاط الواضح للشركات الصناعية بشكلٍ عامٍّ، وانتعاش الاقتصاد الأمريكي مما استلزم زيادة إنتاج البترول لمواجهة زيادة الطلب الأمريكي باعتبارها تقوم بالحرب على الارهاب ونشر الحرية والديمقراطية بالنيابة عن العالم.

وفي النهاية يمكننا أن نجسد مرتكزات الإستراتيجية النفطية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثة المتمثلة بالحرب الأمريكية ضد العراق (والتي دخلت في نطاق إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية النفطية الجديدة)، بالنقاط التالية :

1- حماية المصالح الاقتصادية الأمريكية وفي مقدمتها النفط أولاً و التسويق التسليحي ثانياً، والحرص الدائم على عدم الوقوع في المشاكل التسويقية وتوقف شركاتها عن الإنتاج والتصريف، بما يؤدي إلى خلق أزمةٍ من الصعب السيطرة عليها.

- 2- التعاون الإستراتيجي بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، وضمان تفوقها العسكري والتكنولوجي على الدول العربية مجتمعة.
- 3- والمرتكز الثالث : فرض طوق أمني على دول الممانعة الإقليمية وفي مقدمتها سورية, وإيران, ولبنان متمثلة بالمقاومة اللبنانية.
- 4- والمرتكز الرابع : العمل على منع وقوع أسلحة متطورة ومتقدمة بيد تلك الدول ولاسيما حرصها على عدم امتلاك دول الممانعة على تكنولوجيا نووية, أو أي نوع من أسلحة الدمار الشامل, والتي لا يجب لأحد غير إسرائيل امتلاكها.
- 5- أما المرتكز الخامس: احتلال العراق وإقامة سلطة دولية أميركية على أراضيه, تشرف بنفسها على عمليات إعادة الإعمار, وعلى العائدات النفطية العراقية, والعمليات الاستثمارية النفطية في العراق بما يخدم مصالح شركاتها العملاقة(وهو ما حصل في إقليم كردستان العراق).

الفصل الثالث

الأمن القومي الأميركي وتطور آليات استهداف الشرق الأوسط

(وسائل الاستهداف المعاصر)

المبحث الأول: الشرق الأوسط مركز دائرة الاستهداف

أولاً: وسائل وآليات الاستهداف المعاصرة

المبحث الثاني: منعكسات استهداف الولايات المتحدة للشرق الأوسط ونتائجه

المبحث الثالث: المسار الزمني لخرائط الحروب الأميركية الراهنة على الموارد الاقتصادية

أولاً: الحرب على أفغانستان

ثانياً: الحرب على العراق

ثالثاً: انفصال السودان

رابعاً: السيطرة الأميركية على الخليج العربي

خامساً: ثورات الربيع العربي ومحاولات ضرب سورية

المبحث الأول: الشرق الأوسط مركز دائرة الاستهداف

الشرق الأوسط بشكلٍ عامٍّ هي منطقة جغرافية تشمل بلداناً من آسيا وأفريقيا وبعض الأجزاء من أوروبا، أي أنها لاتزال غير ثابتة من حيث الحدود التي رُسمت لها، إذ أن الحدود الجغرافية التي تشملها هذه المنطقة في حالة تغيُّرٍ، وفقاً لأهواء ومصالح الطامعين بثروات والموقع الجيو-سياسي لهذه المنطقة، ولكن أبرز مميزاتنا أن لها امتداد على البحر الأحمر والخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وبحر قزوين ونهر النيل ونهر الفرات، وحالياً عادت هذه المنطقة لتصدر قائمة الأولويات والأحداث في العالم تحت مسمياتٍ وصفاتٍ عدةٍ، منها الشرق الأوسط الكبير، والشرق الأوسط الجديد، وكل منها تحمل في طياتها مصالح أمريكية.

كما يستعمل مصطلح الشرق الأوسط للإشارة للدول والحضارات الموجودة في هذه المنطقة الجغرافية والتي تعتبر مهد الحضارات الإنسانية، وكذلك مهد جميع الديانات السماوية. هذا ويعتبر من أبرز مميزات الشرق الأوسط أنه أكثر مناطق العالم توتراً، حيث شهد أكثر من (10) حروب منها الحروب العربية الإسرائيلية والحرب العراقية الإيرانية وغزو العراق للكويت، إضافة لاحتلال أفغانستان، كما شهد غزو العراق عام 2003 والاحتلال الأمريكي البريطاني له، والمشكلة النووية الإيرانية، والمجازر الإسرائيلية في فلسطين ولبنان، إضافة للعدوان الإسرائيلي المتكرر على لبنان، وكان آخرها الهزيمة الإسرائيلية على يد المقاومة اللبنانية (حزب الله)، كما لا يمكن لأحد بان يتوقع الحروب التي قد تشتعل في هذه المنطقة، لما لها من أهمية اقتصادية وإستراتيجية ومصالح دول كبرى، وأكبر مثال على ما تشهده المنطقة من توترات، ما حدث في تونس ومصر واليمن والبحرين وليبيا وسورية، تحت ما عُرفَ بـ "ثورات الربيع العربي".

أما الاستهداف فهو يعني فكرتين أساسيتين:

- 1- وضع منطقةٍ ما في دائرة المصالح والمجال الحيوي لدولةٍ معينةٍ.
- 2- تسخير كافة السبل والإمكانات، للإبقاء على المنطقة موضوع الاستهداف، ضمن دائرة المصالح الخاصة، والمجال الحيويّ الجيوبوليتيكي الاستراتيجي للدولة المعنيةّ.

أولاً: وسائل وآليات الاستهداف المعاصرة

تتدرج آليات الاستهداف الأميركية للشرق الأوسط بين استراتيجياتها الثلاث (الناعمة، والصلبة، والذكية) بمختلف ظهوراتها وأشكالها وأدواتها، ولعل أبرز أشكالها تمثلت من خلال:

• الترويج للقيم الأميركية والثقافة الغربية (تعميق قنوات التبعية الثقافية):

وهو ما تقوم به وتمارسه فعلياً الإمبراطورية الإعلامية الأميركية، المسيطرة مالياً وإدارياً على الآلاف من (الصحف والمجلات ومحطات الإذاعة والتلفزة ودور النشر واستوديوهات الموسيقى والأفلام السينمائية والمسلسلات والبرامج التلفزيونية، وعلى شبكات دور عرض الأفلام السينمائية نفسها)، لاسيما مع التغلغل اليهودي في وسائل الإنتاج الإعلامي والثقافي والترفيهي تلك، في أمريكا خاصة، والغرب عامة، وهو الأمر الذي ساهم في النشر والتسويق لمصطلحات، تحولت إلى مرتكزاتٍ رئيسية، سواء في بنية المجتمع الأمريكي، أو بنية القرار الاستراتيجي الجيوبوليتيكي، والسياسي الاقتصادي، والثقافي الإنساني، وأصبحت ركائز سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، تجاه منطقة الشرق الأوسط أو غيره، بحيث " تسهم بتحديد قوانين اللعبة السياسية، والقوالب التي يُصَبُّ داخلها الرأي العام، وهي على المدى البعيد - إذا تُركت تعمل دون خطابٍ بديل - ذات تأثير تراكمي يخترق الوعي الجماهيري العربي، ويفجره من الداخل، وينشئ قطاعات شعبية وثقافية عربية تفقد الهوية والانتماء، وتتحول إلى موالاة الأميركية الصهيونية، من خلال منظومة من القيم والمفاهيم التي تشكل ما يعرف باسم الوعي الزائف، أي الوعي الذي يؤسس لطريقة في النظر إلى الواقع، تتماشى مع الاحتلال والقهر الذي فُرض⁽¹⁾، فتبرره وتصبح عقبه في طريق التخلص منه، وخصوصاً أنّ إطلاق المصطلحات والتعاريف تُعتَبَر من الأسلحة الهامة والقديمة، التي تمتلكها القوى المهيمنة في العلاقات الدولية أو داخل المجتمعات، بفضل أدواتها الثقافية والإعلامية التي تمكنها من صناعة المصطلح وصياغته، بما يتناسب مع أهدافٍ مصلحيةٍ معينةٍ تتناسب والمرحلة التي أُطلق فيها هذا المصطلح أو ذلك. ولعل أبرز تلك المصطلحات لدينا:

(1) <http://www.freearabvoice.org/arabi/index.htm>, د. إبراهيم ناجي علوش، المعركة على جبهة المصطلحات في الصراع العربي الصهيوني، الصوت العربي الحر (free Arab voice).

أ- **مصطلح الشرق الأوسط نفسه**, للإشارة إلى أماكن وجود الصراعات والإرهاب والإسلام والنفط والثروات, بمعنى أدق مكان تواجد أسواق التصريف للبضائع الغربية (خاصةً لآلة الحرب الأميركية), وموارد الإنتاج الأولية (خاصةً النفط), والمواقع الإستراتيجية (لصد أيّ عدوٍ يسعى للسيطرة والامتداد والهيمنة (روسيا والصين)).

ب- **مصطلح النظام العالمي الجديد**: الذي يقوم بدوره على عدة أفكار (كمعارك الخير والشر, والديمقراطية والحرية الأمريكية, وحروب التحرير والتغيير وإعادة الإعمار,.....) وابتكار أجندة تقوم على هيكله جيل يسارع إلى الاستهلاك (أي تغذية الأفكار المادية), واستحداث نظام يقوم على مؤامرات, تستند إلى أساليب (القوة الذكية) غير المباشرة (كالاعتماد على الدين والطوائف) ودمج العمليات (العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والاستخباراتية والعلمية والسياسية) في بوتقة واحدة. والهدف الرئيسي هو إزاحة المعارضين للسياسة الأمريكية, والمهددين لمصالح أميركا الأمنية والاقتصادية وأمن إسرائيل, دون الاضطرار إلى الدخول في معارك عسكرية على الأرض, قد تؤدي إلى الدخول في احتمالات الربح والخسارة بالإضافة إلى البذل الكبير في العتاد والأموال والأرواح.

ت- **المحرقة اليهودية والمعاداة للسامية**: التي تقوم على تمجيد المحرقة والتسويق لها وتكريسها كديانة عالمية, وترسيخ المعاناة اليهودية في أفكار شعوب العالم, وهو ما تسارع حكومة الولايات المتحدة وإسرائيل لتسويقه وتمويله, ومثاله ما يدعى ب"متحف المحرقة"⁽¹⁾, (فالمحرقة), ليست مجرد حدث تاريخي, بل هي "معيار للشر المطلق"⁽²⁾, حيث اعتمدت المحرقة كمقياس

(1) وهو متحف يضم مركز أبحاث أيضاً, وقد تم تأسيسه في نهاية عهد الرئيس الأمريكي, جيمي كارتر, بناء على قرار من الكونغرس الأمريكي عام 1980, بعد تلقي تقرير "لجنة تذكر المحرقة" التي أسسها كارتر, عام 1979. هذا المتحف يتم تمويله من الحكومة الأمريكية ومن متبرعين يهود, وهو مزار ضروري لتتقيف الناشئة وكبار السن بالمحرقة وتميز المعاناة اليهودية, موقع "متحف المحرقة" على الإنترنت في واشنطن دي سي, متعدد اللغات, بالإنكليزية والفرنسية والإسبانية والروسية والصينية والعربية والفارسية والتركية والأوردو واليونانية.

(2) حسب القسم العربي من موقع متحف "المحرقة" ياد فاشيم في القدس, وكان الإعلان الأول بالعربية على موقع ياد فاشيم هو بالضبط: "يمثل الهولوكوست, الذي وضع معياراً للشر المطلق, تراثاً كونياً لكل إنسان متحضر". .

الجرائم والمجازر وانتهاكات حقوق الإنسان، فتريع المحرقة على عرش الجرائم ضد الإنسانية⁽¹⁾، إنما ليشكل أرضية لتقبُّل حق إسرائيل بالوجود، وتقبُّل النفوذ اليهودي العالمي⁽²⁾، خاصةً بأن الهلوكوست تمنح إسرائيل قدرًا من ازدواجية المعايير في تعامل المجتمع الدولي معها، مما يجعل قضية فلسطين والمجازر المرتكبة ضد العرب تزول أمام التعاطف الدولي مع المحرقة. كما أن معاداة اليهود والتتكر للمحرقة أصبح يشار إليه بالإرهاب ومعاداة السامية.

ث- **العولمة والقريبة الكونية**: قوامها السيطرة على العالم من خلال المال والثروة، والتجارة العالمية، والتحكم في أسواق المال والبورصات العالمية، ووسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، وإطلاق العنان للشركات المتعددة الجنسيات. فأميركا تهدف إلى تفتيت كل الدول المجاورة لإسرائيل، وهي الطريقة الأفضل التي تستجيب لأطماع الهيمنة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾، المتمثلة بضمان الوصول إلى الأسواق الاقتصادية في العالم كله دون عقبات، وتأمين المصادر الضرورية لتلبية الاحتياجات الصناعية، لذلك كان من الضروري إيجاد نوع من تحالف غير معلن بين الشركات المتعددة الجنسيات، وبعض مؤسسات المجتمع المدني، بالتنسيق مع حكومات الدول الرأسمالية، بحيث تتحكم بكل ما يتصل بالحياة الاجتماعية سواء في الشرق الأوسط أو غيره، الأمر الذي يؤدي بالنهاية إلى ضياع الشخصية الوطنية، وزوال مقومات التنمية، وضعف السيادة الوطنية، والأهم عولمة مشاكل الولايات المتحدة الأمريكية.

• الاستخدام المكثف لمؤسسات النظام الدولي لتسويق الاستهداف وشرعته (باستخدام الديمقراطية وحقوق الإنسان):

تمثَّلت هذه الأدوات بالمنظمات والجمعيات والهيئات، التي تُسيطر عليها واشنطن بقرارها السياسي، وتستخدمها لتمويه تحركاتها وتغطيتها، بما يتناسب مع المرحلة التي يصل إليها الاستهداف الأمريكي، هذه الأدوات تُمثِّل مؤسسات العولمة التي من خلالها تُحقِّق أميركا أهدافها السياسية

(1) حيث تتسلسل الجرائم بحسب ترتيبات المجتمع الدولي وبتمويل يهودي ("الهلوكوست أولاً"، ومن ثم الإبادة الجماعية، ثم المجازر الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، ومن ثم التطهير العرقي كالنكبة عام 1948)

(2) الذي كرسته الأمم المتحدة عام 2005 بيوم عالمي للمحرقة في 1/27 من كل عام.

(3) مجلة كيفونيم التي تصدرها المنظمة الصهيونية العالمية، الغارة الأمريكية الكبرى على العالم الإسلامي، حقيقة الديمقراطية الأمريكية، بقلم / الصحفي والكاتب يحي أبو زكريا، ص 104-106.

والاقتصادية، دون الاضطرار للجوء إلى الحلول العسكرية، كإحدى أدوات القوة الناعمة والذكية، واستخدامها للتغطية الإعلامية وإكساب الشرعية لتحركاتها العسكرية عند استخدامها لها، ولعل أبرز تلك الهيئات (الأمم المتحدة UN، مجلس الأمن، صندوق النقد الدولي IMF، البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRO، اتفاقية "جات" والتي تحولت بعد ذلك إلى "منظمة التجارة العالمية" WTO، حقوق الإنسان، حلف الأطلسي، والاتحاد الأوروبي) طبعاً تمتلك هذه المؤسسات إمكانيات كبيرة جداً على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها، بما يحقق لها وضع أهداف العولمة حيز التنفيذ المباشر، مع توفر الإمكانيات والسبل لتغطية المواقع المستهدفة بدون معوقات أو عراقيل، وباستخدام التقنيات الحديثة كوسيلة للعولمة (الانترنت، الأقمار الصناعية والبنث الفضائي، الصحافة الدولية والإعلام المسموع والمقروء والمرئي، بنوك المعلومات وبنوك المال، الأفلام والسينما، المؤتمرات والندوات، الشركات المتعددة الجنسيات..)، ويمكننا الوقوف على طبيعة هذا الاستخدام من خلال صفات المنظمات الدولية وتقاريرها الدورية حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية في منطقة الشرق الأوسط.

• استخدام الإعلام وتقنيات التحكم بالعقول (المجمع الإعلامي الأمريكي):

من خلال السيطرة والتحكم بكل ما يُقرأ ويُسمع ويُشاهد، وبالتالي تلقين الرأي العام لأفكارهم وطرق تفكيرهم، حيث أصبحت التغطية أو الحرب الإعلامية إحدى الأدوات الرئيسية في الإستراتيجية الأمريكية، بهدف تهيئة الرأي العام العالمي لتقبل أي فكرة هجومية سياسية اقتصادية أو حتى عسكرية قد تفرض على دولة من دول الشرق الأوسط أو غيرها، وهذا إن دلّ فإنّما يدلُّ على مدى فاعلية الإعلام ووسائله في إحداث حراكٍ عامٍّ في أيِّ دولةٍ مستهدفةٍ، وبنفس الوقتٍ تخديرٍ عامٍّ في الدّاخل الأمريكيِّ، من خلال ما يمكننا تسميته بتقنية (صناعة العدو)، التي تستند إلى المنظومة الإعلامية الضخمة والتي تُوجّه البوصلة السياسية والفكرية للرأي العام في قبول فكرة العدو المقبل، حيث إن كنت تريد أن تسيطر على البشرية ذهنياً وعاطفياً فما عليك سوى أن تتحكم بالإعلام⁽¹⁾، وخاصةً إذا ما استندَ إلى مجمعٍ إعلاميٍّ ضخمٍ تمثل بما يلي:

(1) أيكه.ديفيد، السر الأكبر، ترجمة عبير المنذر، مؤسسة الانتشار العربي، الطبعة الأولى 2005، ص 370.

شكل 19: المجمع الإعلامي الأمريكي ومدى سيطرة اليهود على الإعلام

الأميركي

المجمع الإعلامي الأميركي

- الصحف والمجلات¹:
 - تقدر عدد الصحف التي تباع في الولايات المتحدة بحوالي ستين مليون نسخة يوميا، تصدر عن ١٧٤٥ دار نشر. وإن نصف دور النشر يملكها اليهود بشكل مباشر والنصف الآخر بشكل غير مباشر².
 - فعلى سبيل المثال توجد في أميركا أربع شركات صحفية، هي:
 - وول ستريت جورنال: رئيسها ومديرها العام (وارن فيليبس) اليهودي الأصل، وهي صحيفة الرأسماليين في العالم.
 - واشنطن بوست: الثانية من حيث الانتشار حيث تلي نيويورك تايمز، وهي تلعب دوراً هاماً بالتأثير على تفكير وقرارات صانعي السياسة الأمريكية داخليا وخارجيا، وذلك بحكم تواجدها في العاصمة واشنطن، من خلال التقاطها للأخبار المسرية من بعض عناصر الإدارة الأمريكية، وقد اشترتها الرأسمالي اليهودي (يوجين مير)، بعد إفلاسها عام ١٩٣٣، وتمتلك هذه الشركة أيضاً مجلة (نيوزويك) إضافة لمجموعة من الصحف والمجلات الفرعية ومحطات التلفزة في ولاية متشيغان وفوريدا.
 - نيويورك تايمز: أضخم صحيفة في الولايات المتحدة حيث تصل إلى كل أنحاء تقريبا، مؤسسها (هنري ريبوند)، ومالكو هذه الصحيفة حالياً هم عائلة (سولزبوغ) اليهودية، التي تمتلك ثلاث عشرة صحيفة، وثمانية مجلات، ومحطات تلفزة (Cable T,V)، ٤٧% من مقالاتها المخصصة للصراع العربي - الإسرائيلي أكدت على أن العرب يسيئون معاملة إسرائيل، و٥٨% سوغت أسعاف إسرائيل العدوانية³.
 - نيو هاوس: استناداً إلى المهاجر اليهودي (صموئيل نيو هاوس)، تصدر هذه المؤسسة ٤٩ صحيفة، أشهرها (غلامور، هاوس، و غاردن، وسلف). إضافة لمحطات تلفزة لا تقل عن العشرين.
- محطات التلفزيون والإذاعة:
 - حيث توجد ثلاث محطات تلفزة رئيسية هي (إي.بي.إس)، (سي.بي.إس)، (إن.بي.إس). ويتبعها ٨٥% من محطات التلفزيون الفرعية، في ولايات أميركا، وبنفس النسبة من محطات الأخبار الإذاعية.
 - أما أصحابها (ليونارد غولدن، جيس رورن فيلد، ونائبه ديفيد فحس، وديفيد سارنوف) وجميعهم من اليهود المشهود لهم بدعمهم لإسرائيل. إضافة لمحطات شعبية مملوكة من شركات عملاقة كشركة (فورد) و (جنرال إلكتريك)⁴.

المصادر:

1. العريضي. يحي، من يحكم أميركا فعلاً؟!، ص 22-27، مصدر سبق ذكره، بتصرف.
2. أي من خلال الأموال الطائلة التي يدفعها اليهود لهذه الصحف لقاء نشر إعلانات تجارية - وهي المورد الأساسي لدخل المجلات - بهدف الترويج لمنتجاتهم، وخاصةً أن اليهود في أميركا يملكون الجزء الأكبر من رأس المال الأمريكي.
3. د. سليمان. ميخائيل، صورة العرب في عقول الأمريكيين، ترجمة عطا عبد الوهاب، ص 49، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
4. من يحكم أميركا فعلاً؟!، مصدر سابق. ص 21.

فإذا ما بحثنا عمّا يُسمى بالأسماء اللامعة في عالم الصحافة أو المؤسسات اللامعة لوجدنا أسماء "كروتشيلد، روكفيلر، كيسنجر، وكارينغتون، كأسماء معروفة في مجالس إدارة الشركات الإعلامية

العالمية الكبرى"⁽¹⁾، التي باتت تمتلك زمام المبادرة في صناعة أي تحرك شعبي داخلي أو خارجي على مستوى العالم، وقد أصبحت هذه الأداة هي أبرز أدوات الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ أي خطة مستقبلية في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما إذا ما تعلق الأمر بجمهور يفقر لقدرات التحليل النقدي. فالتلاعب والتحكم بالرأي العام أصبح أحد أهم أسلحة الولايات المتحدة، بدون الاضطرار للغزو العسكري، من خلال ضمان إخضاع الحكام والسياسيين والرأي العام في هذه البلدان، وبالتالي احتلال كل نواحي الحياة في هذه البلدان، باستخدام أسلحة الإعلام الموجه وأدواته، التي تضمن خلق جيل يمتلك الثقافة الأمريكية، هذا السلاح الذي لطالما استخدمته أميركا في توجيه أصابع الاتهام للعرب والمسلمين، لإدانة أي عمل إرهابي، وهو ما بدا جلياً بعد أحداث 11/ أيلول، عندما سارعت وكالات الأنباء الغربية بإدانة الإسلام، مستخدمة مبدأ (الصدمة) لخلق العدو الجديد لأميركا، وهو الإرهاب الإسلامي (القادم من الشرق الأوسط)، حيث قامت الوكالات الإعلامية المختلفة، بدعم وتلقين أول فكرة يتم تخزينها بعد صدمة التفجيرات (التي كانت أشبه بعملية غسيل كامل للدماغ لكل ما هو سابق وإيجابي عن الإسلام والعرب)، ثم مباشرة تم تفعيل الفكرة الثانية التي عززت الأولى أيضاً من خلال الإعلام، التي تمثلت بأن (الإرهاب يعادل الإسلام) وبذلك تثبت أميركا عدوها الجديد، الذي تحول العدو الأول للعالم والإنسانية والمُتَّهَمُ الأول في أي مناسبة إرهابية، وذلك من خلال استهداف اللاوعي الإنساني، وبالتالي فإن السيطرة المطلقة على نوعية المعلومات المنقولة وكميتها، هي ما يمكن عملياً من تسيير سكان العالم أجمع، بما يدفعهم لتبني هذه الأفكار بأنفسهم تلقائياً من مبدأ "إذا أردت أن يفعل أحدهم شيء ما، فاجعله يعتقد أنها فكرته" وهو ما يمثل أعظم أشكال الهيمنة والأسر عندما تعتقد أنك حرٌّ في حين يتم التلاعب بك، وتملى عليك الأوامر (كالسجن الذي لا ترى قضبانه).

• التعاملات الاقتصادية والمالية الدولية:

أو ما يمكن تسميته بالاغتيال الاقتصادي للأمم⁽²⁾، فالقروض الضخمة التي يتم منحها، ليست هبة من البنك الدولي أو أي منظمة أخرى مانحة، وليست بآلية لتطوير أو لتنمية اقتصاد هذا البلد أو ذلك، أو حتى تحسينه اجتماعياً، وإنما تذهب لرشوة حكومة ما للتصديق على اتفاقية أو لتأييد قرار

⁽¹⁾السر الأكبر، المصدر السابق، ص 370.

⁽²⁾John. Perkins, Confessions of an Economic Hit Man, Publishing by: Berrett-Koehler Publishers, Inc. San Francisco, CA, USA November 2008.

أمريكي، أو لدعم الشركات الأجنبية من خلال تحسين بيئة عملها والمناخ الاستثماري في البلد الذي يحوي موارد جاذبة لهذه الشركات، وفي نهاية المطاف تتم عمليات الخصخصة، "من خلال بيع موجودات الدولة لإبعاد الإفلاس الناتج عن الدين"⁽¹⁾ الذي أصلاً يتحمل أعبائه الضخمة الطبقة العامة في المجتمع (استبعاد الشعوب اقتصادياً)، في حين أن المستفيدين من هذه الديون هم الطبقة العليا في المجتمع والشركات الرأسمالية المستثمرة في هذا البلد، وعندما يستحيل سداد الدين في مواعيد استحقاقه المحدده، تتم عملية الاغتياال النهائية اقتصادياً للبلد من خلال زيادة انغماسه في الدين، وبالتالي زيادة تبعيته للدول الكبرى ومنظمات التدخل الرأسمالية، وعليه تتم عملية سلب البلد لاستقلاله نهائياً، واستبعاد شعبه استبعاداً مطلقاً، من خلال بيع موارده (الخصخصة) بسعر قليل جداً لصالح الشركات الكبرى، وتمتد لتشمل المرافق العامة في البلاد، وكل مشاريع البنية التحتية بحيث تتم السيطرة على أبسط شروط الحياة في البلد ومن ثم يتم إعادة تمويل الدين ودفع المزيد من الفائدة مقابل ما يسمى "المشروطة أو الحكم الصالح" الذي يقوم على:

أولاً: بيع موجودات الدولة وجميع مواردها بما في ذلك خدماتها الاجتماعية وشركات المرافق وحتى النظم المدرسية ونظام العقوبات والتأمينات أي جميعها تتم خصصتها⁽²⁾.

ثانياً: شراء المواقف من خلال إجبار حكومة هذا البلد على عقد صفقات إقامة القواعد العسكرية الأمريكية، أو المصادقة على اتفاقية معينة كاتفاقية الحماية مقابل النفط، أو الغذاء مقابل المواقف المؤيدة، أو التصويت لصالح مشروع معين في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وهي الآلية التي تبني واشنطن على أساسها نظامها العالمي الجديد، كنظام تعود ملكية مرافق حياة الشعوب فيه للشركات الضخمة من خلال توريث الحكومات بصفقات بيع الدولة لتلك الشركات مع بقاء السياسيين كواجهة لما يتم اتخاذه من قراراتٍ ضدَّ الشُّعوبِ، وفي الجدول التالي يمكننا ملاحظة الزيادة الواضحة في إجمالي ديون منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تحت مسمى تمويل التنمية وذلك خلال الفترة 1998-2011:

(1) السر الأكبر، المصدر السابق، ص283.

(2) تمثل هذه الطريقة وصفة عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

جدول 24: جدول بالديون الخارجية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

ديون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	
153,554,393,000	1998
149,965,495,000	1999
143,767,838,000	2000
140,811,512,000	2001
150,962,192,000	2002
161,724,291,000	2003
171,608,836,000	2004
150,576,824,000	2005
144,667,564,000	2006
156,177,712,000	2007
148,078,055,000	2008
159,905,872,000	2009
166,058,051,000	2010
166,124,004,000	2011

المصدر: البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية.

فالديون الخارجية تم استخدامها كسلاح للسيطرة، لدى القوى الرأسمالية الكبرى سواء تجاه قوى من الصف الثاني كان يمكن لها أن تصبح قوى مركزية أو تجاه الدول التي تمثل هدفاً مصلحياً بالنسبة للدول الرأسمالية، ومثالها الأزمة الاقتصادية لعام 1974-1975 والتي أدت إلى موجة ركود اجتاحت العالم فقامت دول الشمال الصناعية بالتوسع في الإقراض لدول العالم الثالث، بشكل اعتمادات تصدير

بشرط أن تشتري دول العالم الثالث من مصانع الدول الرأسمالية المانحة معدات صناعية أو أي منتجات أخرى، وكان الهدف من هذه الديون إعادة إطلاق الطلب على منتجات دول الشمال المصنعة مما أدى لارتفاع ديون دول الجنوب سنوياً بنسبة 20% بين عامي 76-1980⁽¹⁾، تحت مبرر أنّ التوسع بالاستدانة سوف يمكّن الدول النامية من تطوير بناها التحتية (النقل، الطاقة) والصناعات التصديرية، تحت افتراض بأن أسعار منتجات تلك البلدان سوف ترتفع أو تبقى ثابتة بأسوأ الأحوال، ما يمكنها من دفع خدمة الديون (الفائدة والأصل) وبنفس الوقت تحسين الصناعات التصديرية (مما يحفز قطاعي الزراعة والصناعة) وبنفس الوقت إن العملية (استدانة- ارتفاع الصادرات- خدمة الديون) سيؤدي إلى تطوير دول الجنوب⁽²⁾. والشكل التالي يمثل نموذج التنمية وفق افتراض البنك الدولي:

شكل 20: التنمية وفق افتراضات البنك الدولي

التوسع بمدونية العالم الثالث بالافتراض سيؤدي إلى _____	تطوير الزراعة والصناعة والخدمات التصديرية _____	ارتفاع إيرادات التصدير إلى _____	تسديد الديون وتطوير دول الجنوب والمساهمة في النمو العالمي.
--	---	----------------------------------	--

إلا أن الوقائع كانت مناقضة تماماً لهذا الافتراض، فالدول المدينة تتعرض لاختناق مالي كبير، إضافة لتطبيقات سياسة التكيف الهيكلي المتمثلة بفتح اقتصادات دول المحيط ورفع القيود عنها، مما أدى لنتائج كارثية على الانسانية والاقتصاديات النامية وتجدت نتائج ما سبق بما يلي:

التوسع بمدونية العالم الثالث بالافتراض أدى إلى _____	زيادة تصدير المواد الأولية والمنتجات الزراعية _____	ارتفاع أسعار الفائدة وهبوط أسعار المواد الأولية _____	زيادة المدونية والدخول بأزمة الديون، والانهيار الاقتصادي وتراجع النمو.
--	---	---	--

(1) توسان. ايريك، المال ضد الشعوب البورصة أو الحياة، ترجمة عماد شحبة، رندة بعث، الطبعة الولي 2006، دار الرأي، دمشق، ص 147.

(2) توسان. ايريك، المال ضد الشعوب البورصة أو الحياة، مصدر سابق، ص 219.

فما حصل هو أنّ سياسة التكييف الهيكلي التي فرضها البنك الدولي كانت السبب الرئيسي لزيادة الحصار الاقتصادي والتجويع، ونهب الثروات، ثم إغراق شعوب المنطقة المستهدفة بالمدىونية (أصل وخدمة الدين)، التي أصبحت تُعتبر من أبرز الأدوات الحديثة للسيطرة وتحقيق الأهداف بالنسبة للدول المتقدمة، والحرمان من التنمية المستدامة بالنسبة للدول النامية.

وهنا لابد من التأكيد على أن حوالي "65-70 % من مشاريع البنك الدولي في البلدان الأكثر فقراً قد فشلت، وحوالي 55-60% من الفشل في البلدان النامية" (1).

وفي عام 2011 بلغت ديون منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الخارجية حوالي (166) مليار دولار أميركي، بخدمة دين وصلت إلى حوالي (5.055%) من إجمالي صادرات السلع والخدمات (2)، في حين ازدادت المدىونية الخارجية للدول العربية المقترضة من حوالي (163.2) مليار دولار عام 2009، بخدمة دين وصلت إلى (14,543) مليار دولار، إلى حوالي (172.9) مليار دولار، مع ارتفاع مدفوعات خدمة الدين إلى (14,633) مليار دولار عام 2010 (3)، مما ساهم في تآكل إيرادات دول الشرق الأوسط من العملة الصعبة، الضرورية من أجل التنمية، بالإضافة إلى تزايد العجز على مواجهة "خدمات الديون الخارجية" (4)، أي أن البنك الدولي قد تحول إلى أداة لامتناس عائدات الصادرات التي يجب أن تخصصها البلدان النامية لمشاريع التنمية الشاملة، وهو الأمر الذي يمكننا أن نلاحظه من الشكل البياني التالي حيث يمكننا ملاحظة مقدار ما يتم استهلاكه من إيرادات التصدير لخدمة ديون الاقتراض:

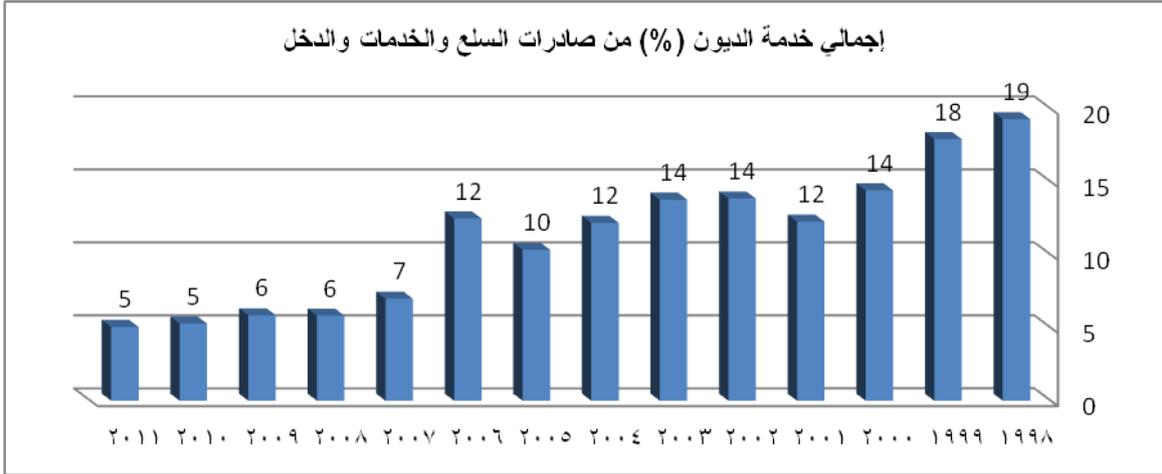
(1) بحسب تقرير لجنة كونغرس الولايات المتحدة الأميركية بقيادة ألان ملترز، حول البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، شباط، 2000، انظر ايريك توسان، المال ضد الشعوب البورصة أو الحياة، مصدر سابق، ص 224.

(2) البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية، <http://databank.albankaldawli.org/data/databases.aspx>.

(3) جميع الأرقام السابقة، من بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011، ص 175.

(4) إجمالي أعباء خدمة الديون هو مجموع أقساط أصل الدين وفوائده التي تدفع بالعملة الصعبة أو السلع أو الخدمات عن ديون طويلة الأجل، والفوائد التي تدفع عن ديون قصيرة الأجل، والأقساط (عمليات إعادة الشراء والرسوم) التي تدفع لصندوق النقد الدولي.

شكل 21: شكل بياني يوضح تطور النسبة المفروضة كعبء خدمة دين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.



المصدر: البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية.

ولما كانت الأزمات السياسية تخفي في طياتها مصالح اقتصادية، فأزمات اليوم ليست إلا عملية تحريك للاقتصاديات الغربية وعلى رأسها أميركا بعد ركودها الكبير خلال الأزمة الأخيرة، فكان الشرق الأوسط وكعادته مخرجاً لكل الأزمات ومحركاً لاقتصاديات الغرب، ولاسيما بأن مثل تلك الديون إنما تمنح لزيادة ارتباط بلدان العالم الثالث بشكل عام، ودول الشرق الأوسط على وجه الخصوص بالسوق العالمية، وزيادة تحويلها نحو تصدير مواد لا تملك فيها ميزة تفضيلية، ودفع هذه الدول للتخلي عن الزراعات المحلية وعن مشاريع صناعية محلية تلبي حاجات السوق الداخلية، أو التخلي عن تصدير منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة قد تنافس اقتصاديات الدول الرأسمالية، وكل ذلك بهدف زيادة هشاشة اقتصاد تلك البلدان وبالتالي زيادة تبعيتها للدول الرأسمالية سواء بقرارها الاقتصادي أو قرارها السياسي بحيث لا تخرج عن الفلك الأمريكي.

• الحرب المستمرة على الإرهاب (والتطرف الأصولي):

الذي يقوم على تعزيز وترسيخ الاعتقاد بالارتباط القائم ما بين الإسلام والإرهاب في الشرق الأوسط، والعمل على انتشار الفكر الإرهابي المتطرف القائم على عدم تقبل الآخر وتكفير كل ما هو مختلف، فالتطرف في كل دين إنما هو تدمير للدين من الداخل من خلال ابتعاد الناس عنه وتغذية مشاعر الكره له والنفور من تعاليمه، وهي إحدى الأدوات التي بدأت كمصطلح، سوَّق له كعدو جديد باستخدام الأدوات الإعلامية، ومن ثم تحول إلى أداة تستخدمها واشنطن لإحداث التفارقة الطائفية، وتدمير نسيج أي دولة من دول الشرق الأوسط من الداخل، دون الحاجة إلى اللجوء للتدخل العسكري

المباشر، عن طريق السيطرة على مجموعة ممن يسمون أنفسهم دعاة الدين، ممن يمتلكون جماهيريةً دينيةً واسعةً على مستوى الدولة والأمة ككل، بالتالي امتلاك القدرة على إحداث الفوضى والتفرقة، عند خروج حكومة دولة ما عن هوا الحكومة الأمريكية، تحت مسمياتٍ متعددةٍ (كالجهاد والإمارة والخلافة وغيرها....)، وهنا لا بد من التأكيد على أن التطرف ليست دين وإنما هي ثقافة فئوية قد تعصف بطبقة معينة فتؤدي لتآكل المجتمع ككل، ويُعرَّفُ التَطَرُّفُ بأنه الشدَّةُ أو الإفراطُ في موقفٍ معينٍ إلى درجة الغلو والحد الأقصى⁽¹⁾، ويبين لنا الجدول التالي عدد المنظمات الارهابية وتوزعها بحسب الأقاليم الدولية وحالتها العملية:

جدول 25: جدول يبين عدد المنظمات الإرهابية في العالم وحالة نشاطها:

الإقليم	عدد المنظمات الإرهابية	الحالة العملية
جنوب آسيا	12	جميعها نشيطة
الشرق الأوسط	19	15 منظمة نشيطة
آسيا	3	2 منظمة نشيطة
أوروبا	6	4 منظمات نشيطة
جنوب أميركا	4	جميعها نشيطة
إفريقيا	5	2 منظمة نشيطة
عالمياً	2	نشيطة

Source: Created by NAVANTI GROUP, United States Department of State, "Country Reports on Terrorism 2010–2012" (<http://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2010/index.htm>)

من الجدول السابق يتبين لنا بأن حوالي (40%) من المنظمات الارهابية تنشط في الشرق الأوسط، وبنفس الوقت تتخذ من بعض دول الشرق الأوسط مركز انطلاقٍ ودعمٍ لها، بحيث يتحقق لها

(1) عبد الباري السعودي، القاموس البسيط في اللغة، بيروت، دار الشروق، 1987، ص 23.

التمويل والحماية، لتقوم بتنفيذ أجنادات تلك الدول التي ترتبط معها، كالارتباط القائم بين تنظيم القاعدة والمملكة السعودية من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية التي ساهمت بتأسيسها منذ بداياتها وتكفلت بعمليات التدريب وتأهيل المقاتلين من جهة أخرى. وبشكل عامّ التطرف قد يكون سياسياً (كالنازية) وقد يكون اقتصادياً (كالتطرف الرأسمالي)، ومن الخطير أن يكون دينياً (كالتطرف الإسلامي أو المسيحي بحروبه الصليبية) لأنه عندها لن يكتفي بإقصاء مجتمع دولة ما، إنما سيتعداها إلى المجتمع الدولي ككل، وقد يكون التطرف سياسي عسكري مُتستر بالدين (كالتطرف اليهودي الصهيوني) وعندها ستكون خطورته متشعبة جداً وشاملةً جميع نواحي الحياة، ويتمثل هذا النوع بالتحيز إلى فكرةٍ وحيدةٍ والتعصب لها، بشكلٍ يأسر المعتقدين لهذه الفكرة ويجعلهم مسلوبى الإرادة تجاه تنفيذها، فيتحركون وفق خطواتٍ مدروسةٍ تماماً ومنتشرةً بحجاب الدين (كالمحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية)، بمعنى تطرفٍ أو عنصريّةٍ في المواقف السياسية بعيداً عن التسامح والمرونة، ولكن ما تعمل عليه الولايات المتحدة الأمريكية كنوع من التحذير والترهيب الدائم، الهادف لخلق العدو الجديد المبرر لتدخلاتها في نظر الرأي العام وبنظر الشعب الأمريكي، هذا العدو تمثل بالإسلام ومساواته بالإرهاب، وتأكيداً للانطباق بين مفهومي الإرهاب والإسلام، تقوم أميركا بإصاق كل العمليات الإرهابية التي تحصل في أي من بقاع العالم بالتطرف الإسلامي، كنوعٍ من الترهيب من "خطر الإسلام الزاحف"⁽¹⁾ وهو ما تعمل عليه بشكل دائم وسائل الإعلام الغربية، كالتحذير من مخاطر الأممية الإسلامية، والتأكيد الدائم على أن إسرائيل هي القلعة الأولى الصامدة بوجه هذا الخطر في الشرق الأوسط الذي لا بد من الاتحاد في مواجهته، وهي خط الدفاع الأول عن الحضارة الغربية ضد الإرهاب الإسلامي، كما تصوره وسائل الإعلام الغربية، والحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم وفق إستراتيجيةٍ محددةٍ، بتقديم الدعم المادي والسياسي والعسكري والحقوقى للإيديولوجية الإسلامية العنيفة، في محاولةٍ لاستحداث أداة تكون ضدها وبنفس الوقت تستخدمها، فقد وصل عدد المنظمات الإسلامية التي تدرج تحت مسمى منظمات إرهابية وفق التصنيفات العالمية (الأميركية) في الشرق الأوسط فقط إلى (19 منظمة منها 4 منظمات تعتبر خلايا نائمة غير نشيطة ويبلغ عمر هذه المنظمات بالمتوسط حوالي 26 سنة في حين أن عدد

⁽¹⁾ <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/HarbNafsia/index.htm> , العمليات النفسية

الإسرائيلية (الحرب النفسية).

أعضائها فيتراوح ما بين 100- ما يزيد عن 10000 عضو)⁽¹⁾ مع العلم أن بعضاً منها ذات طابع جهادي شرعي أي حركات مقاومة تقوم برد الاعتداء والدفاع (كفصائل المقاومة الفلسطينية وحزب الله) اللذان وضعا على القائمة الأميركية للحركات والمنظمات الإرهابية، في حين تعتبر (الجهة الشعبية لتحرير فلسطين وتنظيم القاعدة) هما المنظمتان الإرهابيتان على مستوى العالم⁽²⁾. وبالتالي فإن إيديولوجية العنف الإسلامي بدأت تشيع بشكل كبير في الإسلام كنوع من التطرف، الذي ينادي بسقف السلطة السياسية (وخاصة في الدول المعادية للخط الأمريكي).

• التدخل العسكري:

الذي لطالما هددت واشنطن باستخدامه، ضد كل من يخالف رغباتها وأهدافها، عندما لا تنجح الوسائل والأساليب غير العسكرية. فسياسة أميركا العسكرية، التي رُسمت بوضوح تام في (مبدأ كارتر)، أكدت على أن أي اعتداء على المصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، سوف يتم التعامل معه حتى بالقوة العسكرية، ولذلك شكلت الولايات المتحدة ما يدعى "بقوة الانتشار السريع"⁽³⁾، ولم تكن حروب الخليج إلا مثلاً على التدخل العسكري الذي أدارته أميركا سابقاً، وعادت لتؤكد على استمراريته كمبدأ في علاقاتها تجاه منطقة آسيا الوسطى، والشرق الأوسط اللتان تحتلان قائمة الاهتمامات الأمريكية، من خلال عملياتها المتكررة سواء في باكستان، أو في حربها على أفغانستان، ومن ثم غزوها للعراق، فهي من جهة تنتهج إستراتيجية صراع الحضارات، ومن جهة أخرى للشركات النفطية وشركات الصناعات العسكرية دور في تأجيج نار الصراعات الحضارية والمناطقية، وتأزيم العلاقات ما بين أميركا ودول العالم ممن لتلك الشركات مصلحة في استهدافها، وفي سبيل ذلك صاغت أميركا قانون مكافحة الإرهاب، والذي يُتيحُ لأميركا اعتبار أي دولة أو منظمة جهة إرهابية أو مُصدرةً له، بالتالي لها حق التدخل العسكري المباشر بحجة مكافحة هذا الإرهاب، بحيث أصبحت الحرب على الإرهاب هي حرب على أعداء إسرائيل وأميركا، ولم تكن تصريحات بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة "من ليس معنا فهو مع الإرهاب" إلا تأكيداً على الخيار العسكري لأميركا ضد كل من سيقف

(1) Created by NAVANTI GROUP, United States Department of State, many numbers of "Country Reports on Terrorism 2010 -2012"(http://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2010/index.htm).

(2) نفس المصدر السابق.

(3) د. شلغين، بادي، المشكلات الدولية الكبرى في العالم المعاصر، الطبعة الأولى، دمشق 2004، ص122.

بوجه مصالحها الحيوية في المنطقة التي تختارها للاستهداف، لاسيما مع تأكيد حلف الناتو على دعمه لأيّ مجهودٍ حربيّ تقومُ به أميركا لمكافحة الإرهاب⁽¹⁾، وفي سبيل ذلك تمَّ إبراز الإسلام المقاوم للاحتلال كمنتهم رئيسٍ بالإرهاب (كحزب الله في لبنان)، من خلال الحرب الإعلامية التي تشنها وكالات الإعلام الأمريكية والإسرائيلية.

كما أن إطلاق ما يسمى بـ"الحرب الاستباقية" أي الحق في مهاجمة أي بلد تدعي أميركا أنه يمثل احتمالا لتحديها، وقبلها أطلقت ما يسمى "بالحرب الوقائية" كرد فعل لهجوم حالي أو وشيك الوقوع، وذلك للتذكير بأحقية واشنطن بالتدخل العسكري عند الحاجة، في حال التهديد لثوابتها وكلما اقتضت مصلحتها ذلك، فالولايات المتحدة "سوف تحكم العالم بالقوة، التي هي البُعد . والبُعد الوحيد . الذي تتفوق فيه تفوقاً هائلاً. إضافةً إلى ذلك، فهي سوف تفعل ذلك في المستقبل لأجل غير مسمى، لأنه إذا ظهر أي احتمال لتحدي هيمنة الولايات المتحدة، فإن الولايات المتحدة سوف تدمره قبل أن يصبح تحدياً"⁽²⁾، وهو الدليل الأبرز على (فشل الدبلوماسية الأمريكية)، فمثلاً في حرب الخليج، ألزمت الولايات المتحدة مجلس الأمن على قبول حربها، رغم أن الكثير من دول العالم كانت ضد ذلك، والدولة الوحيدة في مجلس الأمن التي لم توافق كانت اليمن، وقد عوقبت بقسوة عقب ذلك مباشرة، و" وفق النظام القانوني تعتبر أحكام الإكراه باطلة، ولكن في الشؤون العالمية التي يقودها منطلق القوة، فالإكراه مقبول، ويسمونه دبلوماسية"⁽³⁾ أو دفاع عن الحرية والديمقراطية، ولا بد من التأكيد فيما يتعلق بالتدخلات العسكرية للولايات المتحدة، بأنها تتم وفق مبدأ (من لا يمتلك الردع أو الدفاع، سوف يكون عرضة لـ "الحرب وقائية")، فأمركا لا تهاجم إلا أهدافاً لا تمتلك من القوة ما تستطيع به الدفاع عن نفسها، ويمكننا المقارنة ما بين كوريا الشمالية والعراق أو (أفغانستان).

(1) المصدر السابق نفسه، ص 214.

(2) تقرير الإستراتيجية القومية، قانون الحرب الاستباقية، أيلول 2002.

(3) حوار نعوم شومسكي مع في. كيه. راماتشاندران، بعنوان "حرب العراق هي بروفة لحروب قادمة"، في 2 / 4 / 2003.

فالعراق الذي لا يمتلك القدرة الدفاعية اللازمة للرد أو الردع أو حتى المقاومة، قامت واشنطن بشن حربٍ خاطفةٍ عليه، دمّرتة تدميراً كاملاً، أسمتها انتصاراً لحقوق الإنسان والحرية.

في حين أنّ كوريا الشمالية، التي من الممكن أن تُمثّل تهديداً فعلياً للمصالح الأميركية في المنطقة. إلا أنّ واشنطن لم تهاجمها حتى الآن لسببٍ بسيطٍ، وهو أنها تمتلك من الآلة الحربية ما يمكنها من الردع أو على الأقل الدفاع⁽¹⁾، وهو الأمر الذي تأخذه واشنطن بعين الاعتبار، لذلك تفضل إحداث ثورة داخلية، لا تكلفها الكثير من العتاد والعناصر، بدلاً من تدخلٍ عسكريٍّ تنتصر فيه، لكن على حساب مصالحها ومصالح شركائها في المنطقة بشكلٍ عام.

وهنا يمكن أن نستعرض أهم العمليات العسكرية التي ساهمت الولايات المتحدة فيها بشكلٍ مباشر أو غير مباشر:

جدول 26: جدول بأهم العمليات العسكرية الأميركية

التاريخ	العملية العسكرية
1775-1783	الحرب الثورية
1812-1815	حرب عام 1812
1846-1848	الحرب المكسيكية
1861-1865	الحرب الأهلية
1898-1901	الحرب الإسبانية الأميركية
1917-1918	الحرب العالمية الأولى
1941-1946	الحرب العالمية الثانية
1950-1953	الحرب الكورية
1964-1973	حرب فيتنام

(1) بحيث إذا ما فكرت واشنطن باستخدام القوة الخسنة ضدها فإنها سوف لن تتوانى بمسح جزءٍ كبيرٍ من كوريا الجنوبية، أو أيّاً من حلفاء واشنطن التي تعطي امتداداً لنفوذها في المنطقة.

التاريخ	العملية العسكرية
1990-1991	حرب الخليج الفارسي(درع الصحراء,عاصفة الصحراء)
1980 /4/25	العمليات العسكرية التي شملها إنقاذ الرهائن الإيرانية
1982/8/ 25- 1984/2/ 26	بعثة لبنان لحفظ السلام
1983	العنف في غرينادا
1989	القضية العادلة في بنما
1992-1994	إعادة الأمل في الصومال
1994-1996	تعزيز الديمقراطية في هايتي
الدائمة	عمليات تعزيز الحرية وحقوق الإنسان
الدائمة	عمليات مكافحة الإرهاب
2001	حرب أفغانستان
2003	(OIF)عملية حرية العراق
الدائمة	عمليات تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط الدائمة

Source: CRS Report for Congress, www.crs.gov, February 26, 2010.

- وأخيراً ضمن منظومة القوة الذكية والفوضى الخلاقة، بدأت واشنطن بتنفيذ أحد أهم وأخطر وسائل الاستهداف وهي الحرب من الداخل من خلال استغلال الأزمات البنيوية، وتفجير ما يُعرف بثورات التغيير الديمقراطي.

بالاستناد إلى ما تقدم، نستنتج وجود ثلاث طرق رئيسية تتبعها أميركا لاستعباد الشعوب:

1. الاستعباد بقوة السلاح.
2. الاستعباد بغزو العقول.
3. الاستعباد بالقوة الاقتصادية (قوة الديون).

تُشكّل هذه الطرق، الهيكلية الأساسية للمشروع الأميركي، الذي يتمحور حول حكومة عالمية، تتخذ القرارات الرئيسية على مستوى العالم، وتُمسك زمام الأمور من خلال مصرفٍ مركزيٍّ رئيسيٍّ، تمتدُّ فُروعه إلى داخل كلِّ دولةٍ من دول العالم، وتصبُّ فيه جميع التحويلات النقدية، بالإضافة إلى عملة عالمية واحدة (غير نقدية هي العملة الالكترونية)، وأخيراً جيش عالمي واحد يخدم منظومة الأُمركة، لاسيما أن القوة الدافعة للسيطرة المركزية على السياسة والأعمال والمصارف والجيوش والإعلام، تكتسب سرعةً حالياً، بفضل عولمة الأعمال والمصارف والاتصالات، وإتباع منظومة الرأسمالية المتوحشة (النظام الناشئ من الفوضى)، بالتالي صياغة نظام سياسي كامل قائم على منظومة (القادة والعبيد)، ونظام اقتصادي جديد قائم على منظومة (المركز والأطراف)، ونظام ديني قائم على تكفير كل ما هو مختلف من خلال التطرف المطلق (تقنيات تدمير الدين من الداخل).

المبحث الثاني: منعكسات استهداف الولايات المتحدة للشرق الأوسط ونتائج

انطلاقاً من ثوابتها وأهدافها المعلنة وغير المعلنة بدأت أميركا مشروعها العالمي، مستهدفةً العالم عموماً في طموح السيطرة واستمرارية سيادة القطب الواحد، والشرق الأوسط خاصةً ذو المصلحة العظمى لواشنطن والداعم الرئيسي بموارده لهدف السيطرة والسيادة العالمية.

تمثل الاستهداف بعدة أساليب مارستها ولازالت تمارسها واشنطن على شعوب العالم، فكانت نتائج ومنعكسات هذا الاستهداف كارثية على منطقة الشرق الأوسط، لاسيما مع تعددية ثقافية ودينية، شكّلت أرضية خصبة للاستهداف الذي تشهده تلك المنطقة، بما تحمله هذه التعددية من بذور التفرقة والتشتت، الذي يمثل الطريق الرئيسي لأميركا وإسرائيل لدخول المنطقة، من خلال تعزيز هذا الاختلاف.

فحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بالتعاون مع حلفائها في منطقة الشرق الأوسط الملتهبة والمضطربة، وبنتيجة نفوذ وضغط المحافظين الجدد والايباك، في مفاصل صناعة القرارات السياسية، داخل مؤسسات الدولة الأميركية وخارجها، بدأت باعتماد إستراتيجية تقوم على تعميق الانقسامات العمودية، والحرب من الداخل، بدلاً من اللجوء إلى الاستهداف العسكري المباشر، هادفةً بذلك إلى خلق الشرق الأوسط الجديد وفق النظام العالمي الجديد الذي ترغب في إيجاده، مُعتمدةً بذلك على خلق الفوضى ثم إعادة الترتيب (جغرافياً وديموغرافياً) من جهة، وإعادة هيكلة اقتصاديات المنطقة بمحاولة ربطها المباشر بالأسواق الرأسمالية من جهةٍ أخرى، بما يتيح لحكومة الولايات المتحدة إحكام سيطرتها على موارد دول هذه المنطقة، وفق منهجيتها الجيو - سياسية الجديدة.

وقد تعددت نتائج ومنعكسات تطبيق هذه الإستراتيجية، وغيرها من استراتيجيات الاستهداف، سواءً على مستوى الشرق الأوسط، أو أيّ منطقةٍ أخرى تعرّضت أو أنها مُهيأة لتتعرض لممارسات هذه الإستراتيجية، ومن هذه المنعكسات:

1) احتلال بعض دول منطقة الشرق الأوسط

فقد وصل إجمالي عدد القوات الأجنبية حتى 2011/12/31: حوالي (1414000) جندي أميركي حول العالم⁽¹⁾، توزعوا عسكرياً كالتالي:

⁽¹⁾ <http://www.vetfriends.com/US-deployments-overseas/>.

جدول 27: توزع القوات الأميركية حسب القطاعات العسكرية العاملة:

332724	القوات الجوية
558571	الجيش
200225	مشاة البحرية
322629	البحرية

Source: <http://www.vetfriends.com/US-deployments-overseas>.⁽¹⁾

وقد تمثل الاحتلال الأمريكي للشرق الأوسط من خلال صورٍ عديدةٍ منها:

أ- إيجادُ مسوِّغٍ دائمٍ لاستهداف من تراه واشنطن يهدد ثوابت أمنها القومي في أي مكان في العالم، من خلال معاقبة الدول التي تحمي الإرهاب، والعمل على نشر الحرية والديمقراطية، في إشارة إلى الدول التي تمثل حزام أمن واشنطن القومي (أمن إسرائيل، والأمن الطاقوي والاقتصادي العسكري والسياسي) للولايات المتحدة، فقد كانت أوّل نتائج إعلان واشنطن حربها على الإرهاب، احتلال دولتين هما أفغانستان باعتبارها تأوي (بن لادن) المتهم الرئيسي بهجمات 11/أيلول، والعراق على اعتبارها الدولة الأكثر دعماً للإرهاب، والأقل ديمقراطيةً وعلى اعتبار أن شعبها يتطلع إلى الديمقراطية والحرية، فقامت واشنطن بتحريرها عن طريق القضاء على سيادة واستقلال كل منها تماماً، وزرع كيانات وقواعد عسكريه لها بالمنطقة، وتدمير بناها التحتية تدميراً شاملاً، والسيطرة التامة على مواردها وإيراداتها النفطية، بالإضافة إلى الوضع الأمني المتردّي جداً.

ب- زرعُ القواعدِ العسكريةِ الأميركيةِ في منطقةِ الخليجِ العربيِ والدولِ المحيطةِ بدولِ المواجهةِ، وتزايدُ أعدادِ الجنودِ الأمريكيينِ في المنطقةِ بشكلٍ واضحٍ، بما يُمكنُ من تنفيذِ تهديدٍ دائمٍ ومباشرٍ على أيّ منطقةٍ من الشرق الأوسطِ، والحدُّ من حرّيةِ وسيادةِ الدولِ الصغيرةِ غيرِ

⁽¹⁾ is an American organization whose membership is made up of U.S. military veterans, active military personnel and civilian supporters. The organization was founded in 2000 by a U.S. veteran of Desert Storm, with the group's headquarters in Charleston, SC. The organization has over 937,000 members nationwide.

المتكافئة مع الولايات المتحدة عسكرياً وسكانياً واقتصادياً، ويجعل تلك الدولة العظمى شريكا فاعلا في تقرير سياسة الدولة المضيفة داخليا وخارجيا، بالإضافة إلى النزف المالي الهائل الذي تتحمله دول الخليج بسبب الوجود العسكري، فقد ضمنت واشنطن تواجداً دائماً لقواتها في المنطقة العربية وخاصةً (السعودية والبحرين والكويت وقطر)، ونلاحظ من خلال الجدول التالي عدد الجنود الأميركيين وتوزعهم في بعض دول الشرق الأوسط خلال عام 2010:

جدول 28: عدد الجنود الأميركيين في بعض دول الشرق الأوسط حتى عام 2010:

الدولة	عدد الجنود الأميركيين عام 2010
العراق	92200
السعودية	274
قطر	621
البحرين	2124
تركيا	1491
أفغانستان	109200

Source_ : department of defense 31/12/2011.

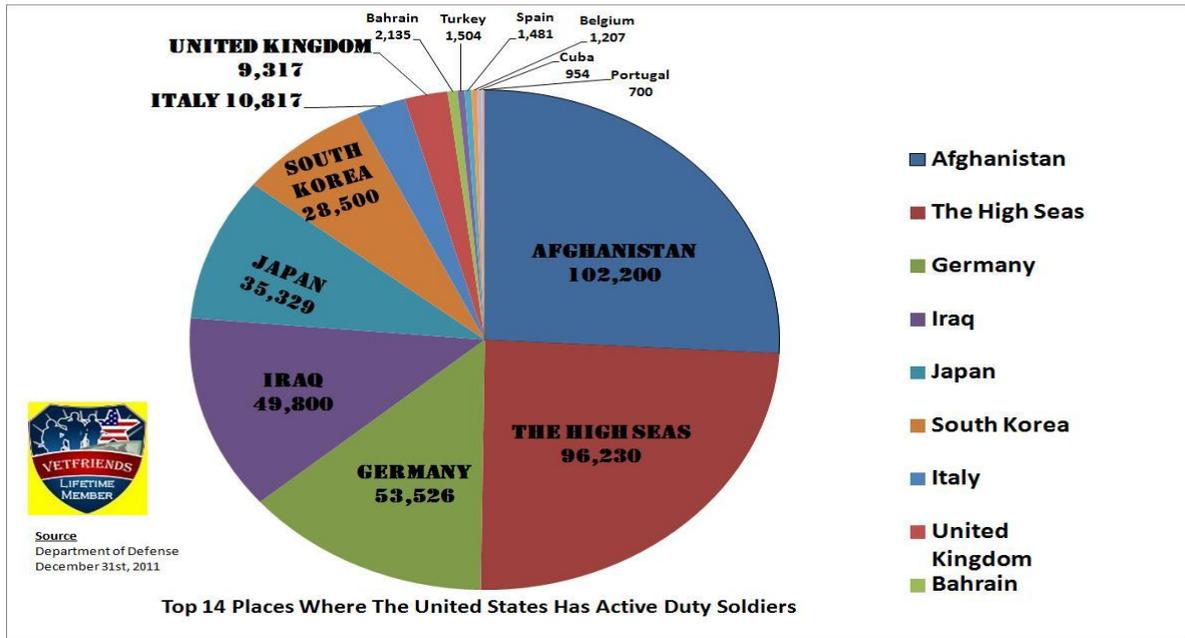
إضافة لمجموعة التسهيلات التي تمنحها سلطنة عمان ومصر والإمارات والمغرب، وإنشاء الأسطول الخامس الأمريكي في الخليج، وقاعدة ديجوجارسيا القريبة من الخليج⁽¹⁾، أي أنّ الخليج العربي يتميز بوجود عسكري أميركي يهدد أمن واستقرار المنطقة، يحظى بموافقة علنية من بعض دولة، وبموافقة ضمنية من الدول الأخرى.

(1) د.درويش عيسى، ملامح السياسة الأميركية وآفاقها المستقبلية، دراسات سياسية (2)، حزب البعث العربي الاشتراكي، قطر العربي السوري، القيادة القطرية، مكتب الإعداد الحزبي القطري، مؤسسة الشبيبة للطباعة والنشر والإعلام، 2003، ص 230.

ت- تحول أفغانستان إلى محمية أميركية، فقد وصل عدد القوات الأميركية العاملة فيها حتى عام 2010 إلى (109200) جندي أميركي (بحسب الجدول السابق 28)، نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي، والاقتصادي النفطي، إضافةً لزرع دول آسيا الوسطى بالقواعد العسكرية، تكريساً للهيمنة وتطويقاً للنفوذ الإيراني، والكوري الشمالي، والصيني، والروسي، ويهدف ضمان احتياطات النفط جديدة وطرق مرورها.

ث- تشكيل ما يسمى بقوات الانتشار السريع: الجاهزة دائماً للتدخل واختراق أي منطقة في العالم، وهي تضم قوات متواجدة داخل أو خارج الولايات المتحدة، ولكنها خاضعة للقيادة الأميركية المركزية، بحيث يمكن استعمالها خارج المنطقة المتواجدة فيها، وهنا لدينا بحسب الشكل القطاعي التالي أعلى 14 دولة تتوزع فيها القوات الأميركية:

شكل 22: أعلى 14 دولة تتوزع وتنشط فيها القوات الأميركية حسب بيانات وزارة الدفاع الأميركية لعام 2011:



Source: department of defense 31/12/2011.

1- الاحتلال الثقافي لدول المنطقة المستهدفة، الذي تمثل بعدة نقاط أبرزها:

أ- سلب الإرادة والتحكم بالعقول، من خلال تقنيات التلقين التي يتم استخدامها في وسائل الإعلام، وإحداث إعلام جديد خاص للعرب، واستخدامه في طرح وبث كل ما تريد أمريكا

بشكل مباشر وغير مباشر، انطلاقاً من مقولة وليم انفدال "دعوا الجمهور يتوهم بأنه يمارس قوته الديمقراطية، وعلى النخبة أن يكونوا هم صناع القرار"⁽¹⁾.

ب- خلق جيل يسارع إلى الاستهلاك، من خلال الاغراء بنمط العيش والحياة الامريكية (أي خلق مجتمع اللذة الاستهلاكي الترفي).

ت- خلق جيل مشوه دينياً، يفتقر إلى قدرات التحليل النقدي، من خلال الانحراف الكامل عن تعاليم الدين بالانصياع لفتاوى تُطلق تحت مسميات الدين دونما تحليل أو نقد أو تفكير، ما ساهم في تدمير الدين من الداخل بتشويه تعاليمه السامية، وانتشار الفكر المتطرف.

ث- خلق جيل مشوه ثقافياً وأخلاقياً يعشق الفساد، ويكره النظام.

ج- تدمير التراث والثقافة في جميع الدول الإسلامية، وتحطيم المشاعر الوطنية والإنسانية والدينية وتفكيك الروابط الأسرية بشتى السبل. و"تشويه الأخلاق والقيم والثوابت المسلمة لدى الشعوب والدول في الشرق الأوسط، إذ لمعت أميركا صورتها من مارد يريد تحويل العالم إلى دولة واحدة تستولي هي على مقدراتها ونهب ثرواتها إلى دولة تريد نشر العدالة والسلم والديمقراطية"⁽²⁾.

2) إغراق المنطقة بمزيد من المشكلات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والإنسانية:

تعتبر أميركا أن النجاح الاقتصادي، هو ما يخلق الأساس المالي للقوة القومية حيثُ الانطلاق نحو قوة عالمية مهيمنة، وعليه كانت دعوة بوش الأب إلى النظام العالمي الجديد، ودعوة كلينتون إلى التوسع في الأسواق الحرة، وتحرير الحكومات.

كانت تحركات بوش الابن، ومن بعده باراك أوباما، كنوع من الاستهداف المباشر لدول الشرق الأوسط اقتصادياً، وتأكيداً على أن النظام الاقتصادي قد وُضع تحت المجهر، ومفتاحه هو حقوق الإنسان والحريات، والديمقراطية، ولاسيما بأن السياسة الخارجية الأميركية تتضمن علاقة

⁽¹⁾ رهان الولايات المتحدة الأمريكية على الشرق الأوسط، ص293، عن كتاب إمبراطورية الشر الجديدة، للكاتب عبد الحي يحي زلوم، إصدار المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، دمشق 2009.

⁽²⁾ الهاشمي، محمد صادق، الاحتلال الأميركي للعراق ومشروع الشرق الوسط الكبير (تداعياته ونتائجه)، مركز العراق للدراسات، 2005، ص5.

الاقتصاد الأميركي بالنظام الاقتصادي العالمي، وإن القالب الأساسي للسياسة الأميركية تحده المصلحة في النظام المالي الدولي، لذلك ظلّ التركيز الأميركي على نمو ثرواته خاصة النفطية منها، فكان انعكاس ذلك على أرض الواقع "استخراج النفط العربي، وتدفعه عبر البحار إلى آبار النفط الناضبة في الولايات المتحدة الأميركية ليشكل احتياطاً استراتيجياً أمريكياً على المدى الطويل"⁽¹⁾، وقد كان لهذا الاستهداف المباشر للنظام الاقتصادي والمالي العالمي، الكثير من المنعكسات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الكارثية على المجتمعات المستهدفة كان أبرزها:

أ- الفوضى الهدامة، التي اكتنفت المجتمعات المستهدفة (كالعراق وأفغانستان)، والمتجسدة "بانهيار البنية العامة للدولة العراقية. فمن الجانب الاقتصادي يمكن التأكيد على أن كل شيء يتعلق باقتصاد الدولة قد انهار تماماً، فمؤسسات الدولة ووزارتها ومنشأتها المتنوعة قد تم القضاء عليها، سواء بالصواريخ أو القنابل الضخمة التي ألقيت على أرض العراق، حيث وصل عددها إلى أكثر من (130) ألف صاروخ وقنبلة، بما يعادل حسب التقديرات، خمس عشرة قنبلة نووية من تلك التي ألقيت على هوريشيما وناكازاكي"⁽²⁾، بالإضافة إلى الذخائر والقنابل الحاوية على اليورانيوم المنضب، التي أطلقت خلال الحرب لا على الدبابات و العربات المدرعة فحسب، و إنما أيضاً على العجلات الصغيرة و البنايات و المؤسسات المدنية و من بينها بناية وزارة التخطيط العراقية في العاصمة بغداد⁽³⁾.

ب- الفقر وأزمة الغذاء، وخاصة في الدول التي تحاربها أميركا اقتصادياً أو تكبلها بقيود اقتصادية واتفاقيات سياسية (كحالة مصر) والتي وصلت فيها نسب الفقر إلى معدلات مرتفعة وفق الجدول التالي:

(1) عمار. عبد الرحمن، قضية الإرهاب بين الحق والباطل (دراسة)، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2003، ص 145.

(2) المصدر السابق، قضية الإرهاب بين الحق والباطل (دراسة)، ص 187.

(3) IKVPax Christi, In a State of Uncertainty; Impact and Implications of the use of Depleted uranium in Iraq, January 2013,p18.

جدول 29: نسب الفقر في مصر وفق خط الفقر الوطني والدولي (%) .

الفترة الزمنية	نسبة الفقر في مصر وفق خط الفقر الوطني %	وفق خط الفقر الدولي (1) %
1996/1995	19.4	2.46
1999/2000	16.7	1.81
2004/2005	19.6	1.99
2008	21.6	غير متوفر

المصدر: البنك الدولي، شبكة مراقبة الفقر في العالم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية الألفية (2010).

نلاحظ من الجدول السابق التزايد الواضح لمعدلات الفقر في مصر وفق خط الفقر الوطني وذلك على الرغم من المعونة الاقتصادية التي تقدمها واشنطن إلى مصر سنوياً، والتي تراجعت مؤخراً لتصبح 200 مليون دولار⁽²⁾ يخصص منها 20 مليون لبرامج حقوق الإنسان والديمقراطية وبرامج حكومية، وملفات أخرى لم تكن مدرجة بالاتفاق في وقت سابق، بررت واشنطن ذلك بعدم تحقيق مصر تقدم أممي ملحوظ مع إسرائيل، بالإضافة لعدم تقدمها بمجالات الحريات كحقوق الإنسان وحرية الصحافة والقضاء، بالإضافة لاستمرار تهريب السلاح لغزة عن طريق الأراضي المصرية. وقدرت المعونة الاقتصادية الأمريكية لمصر خلال الـ30 عاماً الماضية، بنحو 27.916 مليار دولار⁽³⁾.

(1) خط الفقر \$ 1.25 باليوم، بناء على المكافئ الشرائي للدولار لعام 2005.

(2) وفقاً لبيانات الإدارة المركزية للتعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية بوزارة التعاون الدولي، القاهرة، نيسان 2009.

(3) <http://alminshawy.com/vb/showthread.php?t=4945> ، المعونة حسنة تردها مصر عشراً.

جدول 30: جدول تطور المعونة الاقتصادية المقدمة من أميركا إلى مصر

المعونة الاقتصادية المقدمة لمصر (مليون دولار)	
815	1998
774	1999
736	2000
699	2001
664	2002
631	2003
599	2004
569	2005
541	2006
514	2007
415	2008
200	2009

المصدر: وفقاً لبيانات الإدارة المركزية للتعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية بوزارة التعاون الدولي، القاهرة، نيسان 2009.

وقد تقوم أميركا بالاستهداف العسكري المباشر ك(الصومال، والسودان والعراق) حالياً، مؤديةً لمزيدٍ من أزمات المجاعة والفقر، فقد وصلت نسبة الفقر في العراق إلى (4.02%)⁽¹⁾ وفق نسب خط

⁽¹⁾ البنك الدولي، شبكة مراقبة الفقر في العالم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقارير القطرية عن أهداف الإنمائية الألفية (2010)،

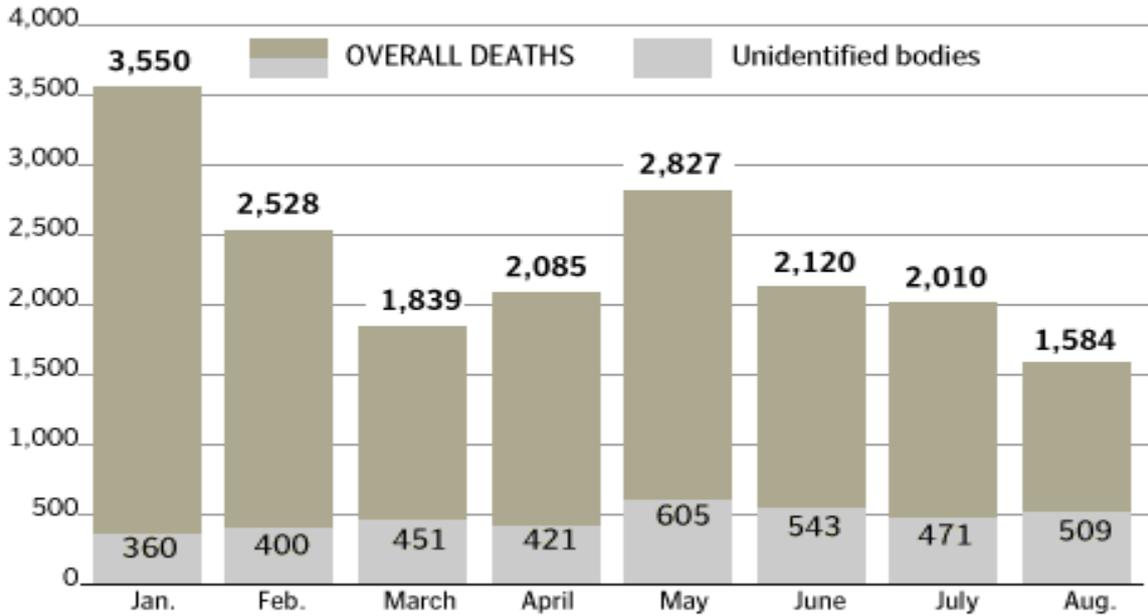
Bibi S. and M. Nabli (2010), Poverty and Inequality in the Arab Region, PRR no. 33, Economic Research Forum.

الفقر الدولي لعام 2007 أي بعد 4 سنوات على الحرب الأميركية لتحرير العراق وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان فيه، أو تحطّمها بالعقوبات والحصار الاقتصادي (سورية) نموذج دائم، فالولايات المتحدة تسعى لزيادة الضغط الاقتصادية على الدول وبالتالي على الشعوب، الأمر الذي يؤدي إلى تعميق هوة الإفقار والعوز، كمحاولة لتعزيز الرضوخ، والتخفيف قدر الإمكان من حدة المجابهة والمواجهة لأهدافها.

ت- إنسانياً: انتشار الموت، والاعتیاد على العنف والدم، وارتكاب جرائم حرب وجرائم أخلاقية ومذابح جماعية، ضد السكان المدنيين. وفي الشكل البياني الآتي لدينا عدد القتلى المدنيين بأعمال العنف الشهرية في جميع الأقاليم العراقية خلال عام 2007 (المسلمة للمشارح إضافةً للجثث المجهولة الهوية والمدفونة مباشرةً من قبل العائلات):

شكل 23: إجمالي عدد القتلى المقدرة بنتيجة أعمال العنف والإرهاب في العراق خلال 2007

Number of civilians killed in violence across most regions of Iraq and taken to morgues, including unidentified bodies.

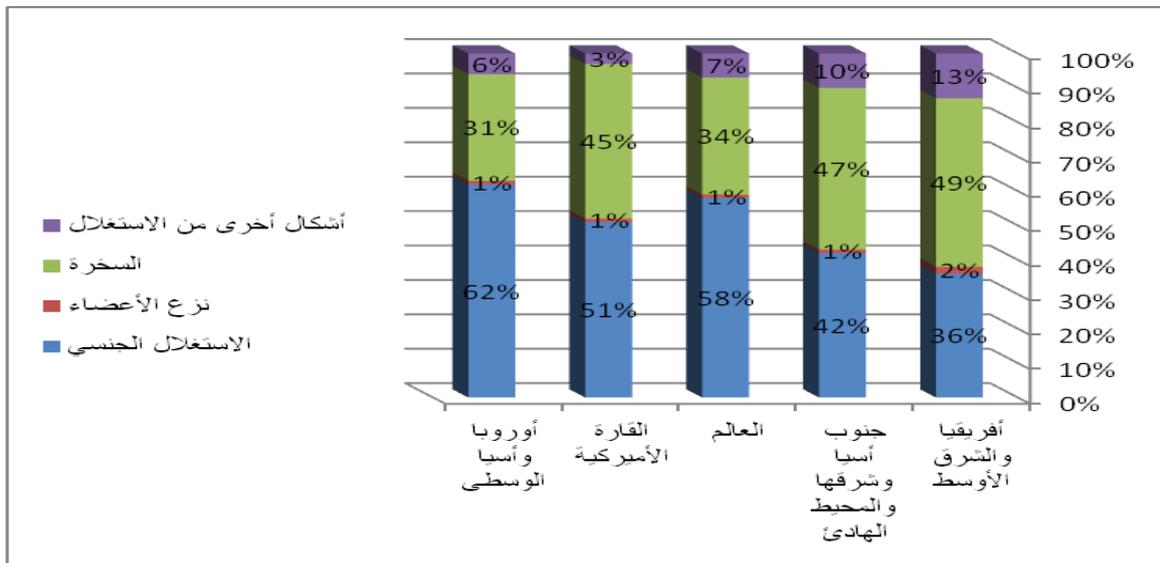


SOURCES: Unofficial data from Iraqi Health Ministry | The Washington Post – September 5, 2007

مع العلم أن عدد القتلى العراقيين خلال الفترة 2004-2009 قد وصل إلى حوالي (150726) عراقي يضاف لهم حوالي (4744) جندي من قوات التحالف.

إضافةً إلى ذلك فقد زادت معدلات الاتجار بالبشر بمختلف أشكالها سواءً بغرض الدعارة، أو تجارة الأعضاء البشرية، أو تشغيل الأطفال في أعمال السخرة والتسول، مستفيدةً من الوضع القائم (حالة غياب النظام وانتشار الفوضى ونقشي الارهاب) في بلدان الشرق الأوسط⁽¹⁾، وتقدر نسبة الاستغلال الجنسي بحوالي (58%) من إجمالي الاتجار بالبشر في العالم في حين وصلت نسبة الاتجار بهدف السخرة إلى حوالي (43%)⁽²⁾ والشكل التالي يوضح أشكال استغلال الضحايا المكتشفين في الاتجار بالبشر:

شكل 24: أشكال استغلال الضحايا المكتشفين في الاتجار بالبشر (% حسب المناطق خلال الفترة 2007-2010)



المصدر: التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص 2012، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، استناداً إلى البيانات الوطنية، ص 7.

نلاحظ التقدم الواضح لنسب الاتجار بالأشخاص بغرض نزع الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصةً في حالات التوتر الواضح وانعدام القانون في ظل انتشار ما يسمى (بثورات الربيع العربي). كما يلاحظ بشكلٍ عامٍّ أنّ نسبة استغلال النساء والأطفال أصبحت تشكل النسبة الأعلى من بين نسب الاتجار بالأشخاص، بغرض السخرة وتشغيل الأطفال في التسول، أو

(1) يختلف تقييم الحجم الحقيقي لهذه الظاهرة بين المنظمات والمؤسسات المختلفة نظراً لعدم وجود قاعدة بيانات دقيقة تتعلق بالحجم الحقيقي للظاهرة في مختلف دول العالم، فمنظمة اليونسيف قدرة حوالي (2.1) مليون طفل يتم الاتجار بهم حول العالم سنوياً.

(2) بحسب التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص، خلاصة وافية، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات، شباط 2012، ص 7.

الاستغلال الجنسي حيث وصلت هذه النسبة بالمتوسط خلال الأعوام 2007-2010 إلى حوالي (73%) في العالم كان نصيب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منها حوالي (68%).

ث- المنعكسات السلبية الآنية والمستقبلية الصحية على الإنسان، التي يخلفها استخدام اليورانيوم المنضب، في المناطق المستهدفة، من قبل الجيش الأميركي وحلفائه، كالقذائف التي استخدمتها الولايات المتحدة في أفغانستان عقب أحداث 11/ أيلول 2001، وفي العراق عام 2003، وما سببته وتسببته من أمراض خطيرة كالسرطان وتحطيم الجهاز العصبي المركزي، فضلاً عن آثاره الجانبية على الإنجاب⁽¹⁾ وما تتركه من تشوهات خلقية تدوم لأجيال، خاصةً بأنَّ التقديرات الأخيرة تشير إلى استخدام ما لا يقل عن 440 ألف كغم من اليورانيوم المنضب في الحرب على العراق⁽²⁾، هذه الكمية انتشرت على نطاق واسع في البيئة العراقية، حيث تحول قسم منه إلى غبار تطاير في الجو واختلط بالترربة، و القسم الآخر ظل كسحايا كاملة تتعرض للتآكل، و ما زال عدد غير معروف متروكاً في مواقع لا يعرف عددها، من ضمنها مباني و مركبات و تربة ملوثة، الأمر الذي أدى إلى ازدياد معدلات الإصابة بالعيوب الخلقية والأمراض السرطانية خلال العقدين الماضيين وهذا ما أكدته أغلب التقارير الدولية وأهمها التقرير الصادر عن مجموعة السلام الهولندية والتي تشير إلى تزايد في معدلات الإصابة بالأمراض السرطانية عقب الحرب الأخيرة على العراق وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 31: جدول مقارنة يبين تطور الإصابة بالأمراض السرطانية قبل الحرب على العراق وبعدها

سرطان	1995	2005-2008	التغير %
الثدي	4	11.9	+197.5
المثانة	2.5	6	+140

⁽¹⁾ المصدر السابق نفسه، قضية الإرهاب بين الحق والباطل (دراسة)، ص 189.

⁽²⁾ IKVPax Christi, In a State of Uncertainty; Impact and Implications of the use of Depleted uranium in Iraq,p10.

سرطان	1995	2005-2008	التغير %
الخلايا اللمفية	2.2	5	+127.3
الرئة والقصبات	2.1	4.5	+114.3
الدم	2.3	3.6	+56.5
الجلد	2.4	3.1	+29.2
الأمعاء	1.7	2.8	+64.7
المعدة	1.2	2.5	+108.3
الدماغ والجهاز العصبي المركزي	0.9	2.6	+188.9
الحنجرة	1.4	1.8	+28.6

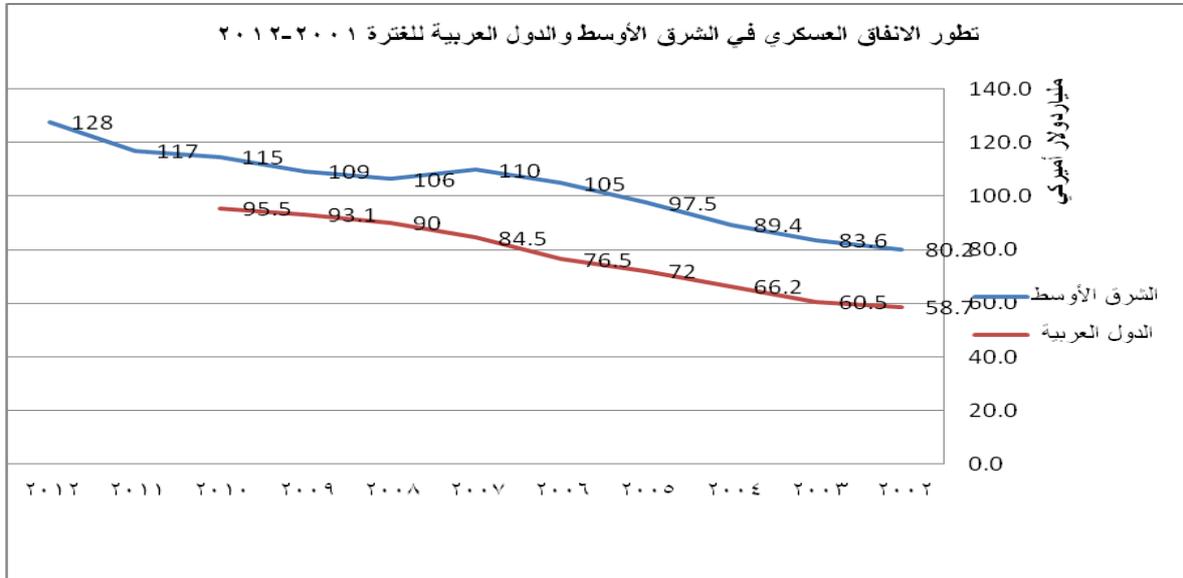
Source: ikv pax christi In a state of uncertainty, January 2013,p43.

ج- التدني الواضح لقيمة الإنسان والزوال التام لحقوقه، والواضح من خلال آليات استثمار الأزمات السياسية والعسكرية والطبيعية، بما يسمى "رأسمالية الكوارث"، والتكافؤ الواضح ما بين الكوارث الإنسانية، والفرص الاستثمارية وهو ما يمثل جوهر الرأسمالية المعاصرة، فقد أوجدت أميركا في العراق ما يمكن تسميته بالصدمة أو الرعب العسكري الأمر الذي استغله المبعوث الأميركي بريمر ليعلن الخصخصة الشاملة في البلاد، وتحرير التجارة، ووقف التدخل أو الدعم الحكومي، وإلغاء الإنفاق الاجتماعي.

ح- ازدياد الإنفاق العسكري في الدول العربية والإسلامية، وذلك لمواجهة الأخطار والمؤامرات التي قد تعصف بالمنطقة ولاسيما في ظل التهديدات المتواصلة (الأميركية والإسرائيلية) بشن حملات عسكرية متوقعة في أي وقت، وذلك بحسب المصالح الأميركية المتغيرة والمتبدلة، بالإضافة إلى انتشار الظواهر الإرهابية التخريبية، على مستوى الشرق الأوسط، لذا كان لابد من التسلح الكافي لمواجهة، وذلك على حساب برامج الإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية، خاصة بالنسبة لدول مواجهة أو ما تسميه أميركا "بمحور الشر" (سورية، وإيران)، لاسيما أن العامل العسكري يمثل عنصر

القوة في إطار الأمن القومي الشامل، فأياً بناءً سياسياً أو اقتصادياً لا يستقر ما لم تتم حمايته عسكرياً، من بطش وتخطيط الأعداء⁽¹⁾، ونلاحظ من خلال الجدول التالي التصاعد في مقدار الإنفاق العسكري الحكومي لمنطقة الشرق الأوسط والدول العربي خلال الفترة 2001-2012، أي خلال الفترة التي مثلت قمة التآزم السياسي والعسكري لمنطقة الشرق الأوسط سواءً في خضم أحداث مكافحة الإرهاب في أفغانستان ومن ثم الحرب الأميركية على العراق وما تلاها من أحداثٍ سياسية وإرهابية بدأت بالغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان وما تتخلل تلك الفترة من اغتيالاتٍ ومن بعدها سلسلة أحداث الربيع العربي وما ترافقها من أعمال الشغب والعمليات الارهابية التي أدت إلى تحويل المنطقة العربية إلى كتلةٍ من الصراعات والتوترات الداخلية، ما أدى إلى تزايد الطلب على التسليح وبالتالي تزايد الموازنة العسكرية لدول المنطقة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

شكل 25: جدول بياني يبين التزايد الملحوظ للإنفاق العسكري للدول العربية والشرق الأوسط خلال الفترة (2001-2012).



Source: SIPRI Yearbook, 2013, Military expenditure, MILITARY SPENDING AND ARMAMENTS, 2012.

⁽¹⁾ مصدر سابق، الاحتلال الأميركي للعراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير (تداعياته ونتائجه)، ص 6.

خ- إحكام القبضة على القدرات الاقتصادية النفطية وغير النفطية للشرق الأوسط، مما جعل النفط يفقد أهميته كسلاح استراتيجي، في المعارك القادمة والمحتملة كحروب استباقية ووقائية تقوم بها كلٌّ من إسرائيل وأميركا ضد دول المنطقة سواءً بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر باستخدام أدوات القوة الذكية.

د- الهيمنة على آبار البترول لعزل القوى الاقتصادية ، كالصين وروسيا، من أن تلعب دوراً قضيماً جديداً، وبالتالي تبقى الولايات المتحدة وحدها تتحكم بمصائر البلدان والشعوب، وذلك عن طريق " خصصة القطاع النفطي لصالح للشركات النفطية الأميركية الكبرى لاستخراجه وتسويقه وبيعه وإيداع أمواله لدى هيئة أميركية برئاسة فيليب ج كارول تقوم بالتعاقد مع شركات أميركية لتعمير العراق"⁽¹⁾، خاصةً مع التزايد الملحوظ لاحتياجات الصين النفطية وبحثها الدائم عن موارد نفطية جديدة تدعم تطورها الاقتصادي والعسكري وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول 32: جدول بتطور احتياجات الصين النفطية الخارجية للفترة 2000-2012:

الاحتياجات الخارجية	الاستهلاك السنوي	الانتاج السنوي	استهلاك الصين اليومي	انتاج الصين اليومي	
-544,857,247	1,715,721,247	1,170,864,000	4766	3252	2000
-559,359,727	1,749,387,168	1,190,027,441	4859	3306	2001
-689,700,850	1,894,427,653	1,204,726,803	5262	3346	2002
-853,370,028	2,077,727,266	1,224,357,238	5771	3401	2003
-1,172,570,990	2,425,738,190	1,253,167,200	6738	3481	2004
-1,190,382,577	2,499,700,829	1,309,318,252	6944	3637	2005
-1,343,488,452	2,677,446,186	1,333,957,733	7437	3705	2006
-1,468,955,843	2,814,122,201	1,345,166,358	7817	3737	2007
-1,486,108,670	2,857,273,790	1,371,165,120	7937	3809	2008
-1,584,414,235	2,952,480,120	1,368,065,885	8201	3800	2009

(1) مصدر سابق، قضية الإرهاب بين الحق والباطل (دراسة)، ص188.

	الاحتياجات الخارجية	الاستهلاك السنوي	الانتاج السنوي	استهلاك الصين اليومي	انتاج الصين اليومي
2010	-1,794,809,456	3,260,413,840	1,465,604,384	9057	4071
2011	-2,043,279,713	3,509,986,205	1,466,706,492	9750	4074
2012	-2,183,730,159	3,679,583,687	1,495,853,528	10221	4155

data, source: BP Statistical Review of World Energy June 2012

وهذا الأمر ينطبق على روسيا، العائدة بقوة إلى مصاف الدول الكبرى المهيمنة، والتي يتزايد استهلاكها النفطي أكثر مع فارق أن روسيا حتى الآن تنتج ما تستهلك وحاجتها النفطية الخارجية قليلة، لاسيما باحتياطي نفطي وصل تقديره لعام 2012 إلى حوالي (87.2) تريليون برميل⁽¹⁾.

د- في أفغانستان، قُصفت الأراضي الأفغانية جواً لمدة استمرت/22/ يوماً، دُمّر خلالها (85%) من البنى العسكرية والتحتية لنظام طالبان⁽²⁾، وكانت نتيجة الاختراق العسكري الأميركي جعل أكثر من (3) ملايين أفغاني يعانون الجوع والمرض والتشرد، مما دفع بأعداد كبيرة من السكان على النزوح إلى باكستان والدول المجاورة، وجعل أكثر من (7,5) مليون أفغاني بحاجة إلى المساعدة الإنسانية⁽³⁾، وقد زادت هذه الأعداد في عام 2009 إلى أن أصبح حوالي 36% من إجمالي السكان الأفغان يعيشون في فقر مدقع، أي حوالي (9) مليون أفغاني، في حين يعيش 37% منهم فوق خط الفقر بقليل⁽⁴⁾.

ر- إرغام الدول المستهدفة على دفع تكاليف استهدافها، بمعنى أن تكاليف تدمير العراق، سوف تكلف العراق والشعب العراقي ما يفوق إيراداته النفطية والمقدرة ب(30) مليار دولار سنوياً، في حين أن تكاليف تواجد القوات الأميركية شهرياً تقدر ب(4) مليار دولار أي (48) مليار دولار

⁽¹⁾ <http://www.bp.com/statisticalreview> , BP Statistical Review of World Energy June 2013, Oil: Proved reserves.

⁽²⁾ مصدر سابق، المشكلات الدولية الكبرى في العالم المعاصر، ص216.

⁽³⁾ جريدة الثورة السورية، 2001/10/31.

⁽⁴⁾ <http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=12721> , مركز أنباء الأمم المتحدة-تقرير للأمم المتحدة: انتهاكات حقوق الإنسان وراء تفاقم ظاهرة الفقر في أفغانستان، 30/3/2010 .

سنوياً هذا بدون احتساب تكاليف إعادة الإعمار والتي تقدر ب(100) مليار دولار⁽¹⁾, طبعاً كل ذلك بدون احتساب مديونية العراق المتراكمة, واحتساب التعويضات التي سيلزم بسدادها أيضاً للدول المتأثرة سابقاً وحالياً ومستقبلاً بأحداث العراق.

ز- البطالة الناجمة عن الاستهداف الأميركي للاقتصادي للدول, أو من خلال الأزمات الرأسمالية التي تعصف بالاقتصاد العالمي, والتي تبدأ من الولايات المتحدة الأمريكية, ثم تمتد لتجتاح دول المناطق الأخرى في العالم ولاسيما المتعاملة مع واشنطن (كالأزمة المالية ونتائجها الكارثية على التشغيل والتي أدت إلى تسريح عدد كبير من العمال والموظفين), إضافة إلى البطالة التي تخلقها واشنطن في الدول المستهدفة نتيجة تدمير البنى التحتية والقطاع العام الذي يشكل في أغلب بلدان الشرق الأوسط المصدر الرئيسي للدخل, وإجبار القطاع الخاص إلى الهروب برأس ماله, إلى أماكن أكثر أمناً واستقراراً كأفغانستان بعد بدء عمليات مكافحة الارهاب فقد وصل معدل البطالة حتى عام 2005 إلى (40%), ثم بدأ بالتراجع قليلاً فيما بعد ليصل إلى (35%) عام 2008⁽²⁾. وفي حالة العراق أيضاً ارتفعت معدلات البطالة كثيراً على اثر تعطيل وتدمير أغلب المرافق (عامة وخاصة) عموماً, إضافة لحالة النهب التي أصابت كل ما هو غير مدمر, وعلى أثر ذلك وصلت معدلات البطالة إلى أرقام قياسية في العراق, ابتداءً من (28.1%) عام 2003 و(26.8%) عام 2004, وكما يفترض أن الحياة الطبيعية يجب أن تعود بعد انتهاء الحرب على العراق وتحريره من الاستبداد, وأن تدفق الاستثمارات سوف تخلق فرص عمل جيدة للجميع إلا أن ما حدث فعلاً هو استمرار حالة الضياع والدمار الانساني في العراق حتى أن مؤشرات التنمية لا تزال ضعيفة إلا أنها أفضل من مرحلة الحرب حيث قد تراجعت معدلات البطالة قليلاً عام 2005-2006 وصولاً إلى (17.5%)⁽³⁾, أما بالنسبة للاستثمارات التي تدفقت على العراق والتي يجب أن تشغل عدد جيد من القوة العاملة العراقية فإن معظم هذه الاستثمارات سواء إعادة الاعمار أو في الموارد النفطية مستمرة ولكن

(1) مصدر سابق, قضية الإرهاب بين الحق والباطل (دراسة) ص188.

(2) <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2129.htm>.

(3) منظمة العمل الدولية, قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل, 2013, بطالة, إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة).

أغلبها بعمالةٍ أجنبيةٍ وليست من عمالة البلد، ولهذا فإن معدلات البطالة وصلت في عام 2012 إلى حوالي (15-16%)⁽¹⁾.

3) تحويل المنطقة إلى سوقٍ كبيرةٍ لتصريف المنتجات العسكرية:

فالحرب على الارهاب لم تكن مجردُ حربٍ عاديةٍ هدفها مكافحة الارهاب فقط وإنما تعدت ذلك لتكون "حرباً تشنها شركاتٌ خاصةٌ على جميع الأصعدة"⁽²⁾، هدفها تحقيقُ أرباحٍ شبهٍ كاملةٍ، وقد كان لانعدام الأمن الوطني في البلدان المستهدفة، والذي نتج أصلاً عن الاستهداف المباشر أو غير المباشر لها انعكاساتٌ خطيرةٌ، يمكن استنتاجها من مقولة ليستر ثورو بأن "المبادئ والأخلاقيات الرأسمالية، التي تعتبر الجريمة نشاطاً اقتصادياً آخر يمكن مزاولته لقاء ثمن باهظ، وليس هناك شيء يمتنع القيام به، ولا وجود للواجبات والالتزامات. وما هو موجود ليس إلا عمليات السوق"⁽³⁾، حيث في ظل الاستهداف الأميركي لدول الشرق الأوسط كالعراق وأفغانستان مثلاً، تمت ملاحظة نشاط واضح لاقتصاد الجريمة وخاصةً:

أ- شركات المرتزقة، وتحقيقها للأرباح الطائلة، في أفغانستان والعراق، فالبعض يعتبرهم "قتلى الحرب المنسيين" فيما يفضل آخرون عبارة "جنود الظل"، وبينما تستخدم وزارة الدفاع الأمريكية "البنجاجون" تعريفاً رسمياً لهم هو "متعاقدون أمنيون"، حيث انتشرت في الفترات الأخيرة شركات المرتزقة وهي: شركات أمنية عابرة للقارات تقوم بتجنيد المتقاعدين من الجيش والأمن من كل دول العالم (كمرتزقة) للقتال في مناطق وعرة، وتحت ظروفٍ بالغة القسوة مقابل أجورٍ قد تتجاوز الألف دولار يومياً لعناصر النخبة منهم، لكنهم في المقابل لا يتمتعون بأيّ غطاءٍ قانونيٍّ حيث لا تنطبق عليهم مواصفات قتلى، أو أسرى الحرب حسب قواعد القانون الدولي، كما أن الشركات التي يعملون لحسابها غالباً ما ترفض دفع أيّ تعويضات لهم في حال تعرّضهم لإصابات، تكون في كثير من الأحيان خطيرة.

⁽¹⁾Last source: <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2129.htm>

⁽²⁾ عقيدة الصدمة، مصدر سبق ذكره، ص 24.

⁽³⁾ ليستر ثوري، استاذ اقتصاد وعميد سابق في كلية الادارة في جامعة MIT، ترجمة د. عبد الحي زلوم، في كتاب أزمة نظام الرأسمالية والعولمة في مازق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى 2009، ص 129.

ويُقدَّر إجمالي أعمال هذه الشركات حول العالم بنحو (200) بليون دولار⁽¹⁾ تحت مسمى (صناعة حماية الأمن القومي) حصدت منها شركة هاليبيرتون وحدها لعام 2006 في العراق حوالي (20) بليون دولار⁽²⁾، ويبدو بأن العراق بات له النصيب الأكبر من هذه الشركات؛ إذ يُقدَّر عدد المرتزقة التابعين لهذه الشركات هناك بحوالي (150-200 ألف) مسلح يعملون تحت مسمياتٍ مختلفةٍ، ويمثلون حوالي (150) شركة تقريباً⁽³⁾ وهو ما دفع البعض لاعتبار الحرب في العراق أول حربٍ في التاريخ يتم "خصصتها"؛ لتُدَارَ من خلال عشرات الآلاف من المرتزقة.

ب- النشاط الواضح لسوق الصناعات العسكرية الأميركية، وخاصةً مع اتساع أسواق التصريف، في ظل انتشار ظاهرة التسلح المذهبي والطائفي، فقد حافظت الولايات المتحدة على مركزها كأكبر تاجر للسلاح إلى الدول النامية في عام 2011، بنحو (56.3) مليار دولار أو (78.7%) من إجمالي اتفاقيات توريد السلاح الموقعة مع الدول النامية، محققةً بذلك زيادة هامة عن عام 2010 حيث كانت (43.6%) من إجمالي حصة السوق، وبشكلٍ عامٍّ زادت أرباح شركات الصناعات العسكرية خلال السنوات الأخيرة فقد تضاعفت قيمة عقود توريد السلاح إلى الدول النامية خلال عام 2011 لتصل إلى (71.5) مليار بعد أن كانت (32.7) مليار في عام 2010⁽⁴⁾ وفيما يلي جدول بأهم الدول المصدرة والمستوردة للسلاح خلال عام 2011:

(1) عقيدة الصدمة، مصدر سابق، ص 25.

(2) عقيدة الصدمة، المصدر السابق نفسه، ص 27.

(3) شبكة البصرة، كلاب الحرب مرتزقة أمريكا والإرهاب، بقلم بلال أحمد، السبت 22 ذو القعدة 1434 / 28 أيلول 2013.

(4) جميع الأرقام السابقة بحسب دائرة بحوث الكونجرس، نقل الأسلحة التقليدية إلى الدول النامية، 2004-2011.

جدول 33: جدول بأكبر الموردين والمستوردين للسلح في العالم لعام 2011

أكبر الموردين	الحصة السوقية
الولايات المتحدة	78.70%
روسيا	5.7
فرنسا	3.8
الصين	2.9
إيطاليا	1.5
أكبر المستوردين	قيمة اتفاقيات التوريد (بليون دولار)
السعودية	33.7
الهند	6.9
الإمارات العربية	4.5
إسرائيل	4.1
اندونيسيا	2.1
الصين	1.9
تايوان	1.6

Source: Congressional Research Service, Conventional Arms Transfers to Developing Nations, 2004–2011.

4) جعل دول المنطقة دائرة تجاذب وصراع بين استراتيجيات ومصالح الدول الكبرى:

أ- فبالإضافة للسيطرة على منابع النفطية، وتحقيق أمن إسرائيل، حققت واشنطن من استهدافها العسكري للشرق الأوسط (كأفغانستان والعراق)، إمكانية تطويق إيران والوصول إلى حدود جمهوريات آسيا الوسطى الغنية بالنفط، بهدف إحكام القبضة على نفط بحر قزوين وممرات آسيا الوسطى، وبالتالي تطويق كل من الصين وروسيا واحتوائهما، من خلال التواجد الدائم بالقرب من الحدود الروسية، بهدف ضبط تحركاتها ومنعها مستقبلاً من أن تشكل تهديداً لأمن واشنطن القومي، إضافة لذلك فقد حققت أميركا إشرافاً مباشراً على الصين الصاعدة بقوة، ورقابة رادعة لتطور المفاعلات النووية الباكستانية والهندية، خاصةً أنّ منطقة الخليج العربي (السعودية، قطر، الكويت، البحرين) قد تحولت إلى قواعد لتمرکز القوات الأميركية التي وصلت قبل بدء الحرب على العراق إلى /250000 جندي⁽¹⁾.

ب- زيادة حدّة التّدخلِ الدّوليّ في الشؤون الداخلية لمنطقة الشرق الأوسط، بالإضافة لزيادة النفوذ الأمريكي على النظام الدولي، وعلى شؤون المنطقة العربية منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين.

ت- إسقاط الحكم لكل من يخرج عن الخط السياسي الأمريكي، وإخضاع القرار الاقتصادي السياسي في دول الشرق الأوسط، لمصالح الدول الكبرى والشركات المتعددة الجنسية.

ث- تسويق النموذج التركي، كنموذج إسلامي معتدل مقبول ومطلوب، وتحويلها إلى الداعم الأبرز لقضايا العرب والمسلمين، طبعاً والهدف من ذلك عدم إشراك الكيان الصهيوني بشكل مباشر في المؤامرات على الشرق الأوسط.

(1) تشومسكي، نعوم، روبرت فيسك وآخرون، الحرب الأميركية على العراق، ترجمة ناصر ونوس، دار البلد للنشر والتوزيع، 2003، ص115.

5) خروج إسرائيل كمنتصر وحيد في ساحة الشرق الأوسط وبالتالي ضمان أمن إسرائيل بصورة لم تكن معهودة أو متوقعة من خلال:

أ- العمل على نزع سلاح الدول المهددة لأمن إسرائيل في الشرق الأوسط أولاً، وإبقاء إسرائيل قوة نووية لا منافس لها في المنطقة⁽¹⁾، وإقامة اللجان المتعددة الأطراف برعاية أميركية، للوصول إلى اعتراف الدول العربية بإسرائيل وإقامة العلاقات الاقتصادية معها، وفتح مكاتب تجارية (قطر، مصر).

ب- إشغال دول الشرق الأوسط بمشاكلها الداخلية، وإحداث صراعات داخلية تحت مسميات الحرية والديمقراطية وثورات الربيع العربي، ما ساهم بضرب الفكر القومي وإشاعة فكرة الخلاص القطري على مستوى الوطن العربي سياسياً، بالإضافة إلى التأثيرات الاقتصادية المرافقة، من خلال إشغال الدول العربية بالمشكلات الداخلية، التي أدت إلى الانفصال الواضح في الشؤون العربية، وفي القرارات السياسية المتخذة على المستوى القومي، العربي والإسلامي، وبالتالي عزل كل قطر عربي على حدة عن المحيط القومي العربي، وعزل كل دولة من دول الشرق الأوسط الإسلامية عن الواقع الإسلامي المتردي، وعن قضية الإسلام والعرب الجوهرية المتمثلة بالقضية الفلسطينية، وتحويلها إلى قضية فلسطينية تخص الفلسطينيين فقط، وتحويل الصراع العربي-الصهيوني، إلى صراع فلسطيني-صهيوني، وإشغال دول الشرق الأوسط عموماً بالصراعات الداخلية، من خلال إبراز القوى المذهبية والعشائرية والعرقية إلى واجهة العمل السياسي، وإثارة العصبية القومية والمذهبية والعرقية داخل كل الدول ونشر عناصر العداء بين بعض الدول وبعضها الآخر، كإحياء الانتماء الأمازيغي، لدول المغرب العربي عوضاً عن الانتماء القومي العربي. وهذا ما يؤكد مهدي الحافظ نائب رئيس التجمع الديمقراطيين المستقلين حين قال في وصفه لحالة العراق: المشكلة أن هناك قوى ترى في الوضع الحالي فرصة للقفز إلى السلطة على أساس من الحصص الدينية والطائفية"⁽²⁾، الأمر الذي شكل مقدمة لسقوط الوطن العربي، والأمة الإسلامية، ككيان إسلامي أو كيان قومي واحد

(1) الاحتلال الأميركي للعراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير (تداعياته ونتائجه)، المصدر السابق نفسه، ص 10.

(2) مصدر سابق، قضية الإرهاب بين الحق والباطل (دراسة)، ص 184.

موحد، وتحويله إلى كيانات وطنية ذات تركيب طائفي ومذهبي وعرقي، بعيدة كل البعد عن الهموم الإسلامية والعربية، "فحصول انقسامات في كل مجتمعات العالم من خلال خطة مدروسة من الخارجية الأمريكية، التي كان يقودها كيسنجر، وكان يطلق عليها اصطلاح العالم الجديد، يوم كان مستشاراً للأمن القومي مع الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون"⁽¹⁾.

ت- طمس الهوية الثقافية للكثير من دول منطقة الشرق الأوسط: كالقضاء على العديد من المعالم الحضارية الثقافية والكنوز الأثرية للعراق إثر الاستهداف الأميركي. بالإضافة إلى النهب والسلب والإحراق لشتى المنشآت الحضارية، بإشراف ومباركة أميركية، حيث تمت سرقة أكثر من 170/ ألف قطعة أثرية⁽²⁾، وأحرقت آلاف الكتب، والمخطوطات النادرة التي لن تُعوّض أبداً، والهدف هو طمس الهوية العربية والثقافية الحضارية لبلاد الرافدين، وتكرار ما فعله المغول في العصور الوسطى، "فنهب التراث الفكري العراقي وحرق المؤسسات العلمية والثقافية، له هدف أكبر بكثير من الحقد على نظام"⁽³⁾ وبالتالي فإن الحقد بالضرورة موجه تاريخياً ولحضارة كاملة.

ث- انتشار الفوضى السياسية وحالة عدم الاستقرار لدول الشرق الأوسط، من خلال:

أولاً: تنفيذ الاغتيالات السياسية والاقتصادية في الدول المستهدفة، بما يحقق توتير للأجواء بين دول المنطقة وداخل الدولة الواحدة، بما يسهل السيطرة عليها، وإخضاع الدول الأخرى أمام الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي كدولة ممارسة للإرهاب الدولي (اغتيال الحريري والعمل على توتير العلاقات السورية اللبنانية).

ثانياً: انفصال وانقسام بعض دول المنطقة بدعم ومباركة أميركية، والمخطط لأن يطال دول أخرى في ظل خارطة الشرق الأوسط الجديد، كتقسيم (الصومال، والسودان) بإمكاناته الطبيعية الهائلة، وهو سلة غذاء العرب.

(1) هيكلمحمد حسنين.العرب على أعتاب القرن ال(21) المستقبل العربي، عدد (190) ، كانون الأول/1994، ص10.

(2) مصدر سابق، قضية الإرهاب بين الحق والباطل (دراسة)، ص190.

(3) د.خوست.ناديا، تشرين 8/11/2003.

ثالثاً: تقوية نزعة التطرف الديني السياسي، في الشرق الأوسط، والعمل على تفعيل دوره في المنطقة من خلال دفعها إلى اضطرابات سياسية تتحول تدريجياً إلى صدامات مسلحة.

هذه المنعكسات بمجملها إنما هي تعبير عن الواقع المتزدي للدول العربية والإسلامية في الشرق الأوسط، والذي نتج عن الاستهداف الأميركي لأمن واستقرار هذه الدول والأنظمة، الأمر الذي تجلى بالخضوع والرضوخ للأمر الأميركي الواقع، والاستسلام التام للمشروع الاسرائيلي - أميركي، مشروع الشرق الأوسط الذي طرحه بيريز ودعمته أميركا لتكريس الهيمنة الصهيونية العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية على المنطقة⁽¹⁾، والذي يعبر عن نوع من الوصاية على المنطقة ويهدف إلى الهيمنة عليها واستغلال ثرواتها النفطية، ولا يهدف إلى الإصلاح على الإطلاق بل احتواء المنطقة عبر عملية الدمج بين التكنولوجيا الإسرائيلية والمال العربي واليد العاملة العربية الرخيصة لتصبح إسرائيل المركز والقائد للنظام الإقليمي الجديد، وإعادة صياغة عقل وروح وفكر الإنسان العربي والمسلم، بالقضاء على الثقافة العربية الإسلامية، وأمركة المنطقة وصهيئتها⁽²⁾، وفرض قيم النظام العالمي الجديد ومبادئه التي تتماشى مع الرؤية الرأسمالية المتوحشة، والتي دمجت المال والإعلام والسياسة والأزمات، وفق رؤى النخب الحاكمة في أميركا للسيطرة على العالم اقتصادياً وبشرياً وثقافياً، حتى ولو اضطرها الأمر لاستخدام أبشع الحروب و صنوف الإبادة الجماعية، وأسوأ أنواع الضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية، وتسويقها تحت مسميات هوليودية تندمج ومصطلحات القداسة للرسالة الأميركية إلى البشرية.

(1) مصدر سابق، ملامح السياسة الأميركية وآفاقها المستقبلية، دراسات سياسية (2)، ص 229.

(2) د. حسين غازي، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأميركية (دراسة)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2005، ص 70.

المبحث الثالث: المسار الزمني لخرائط الحروب الأميركية الراهنة على الموارد الاقتصادية

بات صعود أو هبوط الدول مقروناً بقوتها الاقتصادية، التي أصبحت المعيار الرئيسي، للقوة بمعناها الشامل وفق النظام العالمي الجديد. فالوزن الاقتصادي لهذه الدولة أو تلك غدا المؤشر للقدرة العسكرية والوزن الدولي، كما أن انحطاط قوة الدولة ونفوذها، يحدده مقدار المخصصات الاقتصادية للقوة العسكرية والإستراتيجية، كما يحدده مدى النفوذ الاقتصادي للدولة، وانطلاقاً من المنظومة الأخلاقية أو منظومة القيم الرأسمالية، التي تقوم على أساس أن التفوق الاقتصادي هو الغاية والنتيجة من وجود المجتمعات البشرية، كان لا بد من البدء بخريطة التوزيع النفطي أو ما يسمى بحزام الأمن النفطي للولايات المتحدة الأميركية، ومن ثم ربطها بخريطة الحروب الأميركية لمعرفة الدور الحقيقي للثروة النفطية في تحديد ملاح الحروب الأميركية الحالية والمستقبلية في العالم.

ويمكننا البحث في الحالات التالية التي لا تخرج عن مسار خرائط حروب التغيير الأميركية، لمعرفة الآلية التي تتساقط وفقها الدول في قبضة المصالح الأميركية:

أولاً: الحرب على أفغانستان

تعتبر أفغانستان من أضعف دول العالم اقتصادياً وعسكرياً، وشعبها يعيش تحت خط الفقر منذ زمن بعيد، فهل حقاً احتاجت أميركا لكل هذه الوسائل الضخمة من إعلام وحشد واجتماعات مع زعماء العالم حتى يقضوا على أسامة بن لادن ودولة أفغانستان الضعيفة⁽¹⁾، والتي لا يمكن أن تشكل في أي وقت تهديد لأميركا أو لغيرها، وهل حقاً أميركا عاجزة بقدراتها العسكرية وإمكاناتها الضخمة عن حسم حربها على الإرهاب في أفغانستان والخروج منها وترك الشعب الأفغاني يحكم نفسه بنفسه؟

في الواقع دائماً أميركا بحاجة لقواعد انطلاق وانتشار سريع في العالم لمواجهة حالات الطوارئ القصوى والتي تتطلب تدخل عسكري سريع، وخاصة في مناطق المجال العظيم والمصالح الحيوية لها، والتي تسعى واشنطن فيها لتأمين استقرار الطبقات العليا والمستثمرين الأجانب، وإن أي تحرر أو ديمقراطية أو نجاح اقتصادي أو اجتماعي قد يشكل خطراً على مصالح أميركا وطبقتها المالكة، لهذا السبب فإن أميركا تستهدف الفقر والضعف في الدولة قبل تحوله إلى القوة فيصعب السيطرة عندئذٍ،

(1) صدام الحضارات (حتمية قدرية أم لوثة بشرية...؟)، مصدر سابق، ص 96.

وغالباً ما أكدت التصريحات الأمريكية تحت ما يسمى "بزلات الألسن" مع بداية إطلاق حملات مكافحة الإرهاب واستهداف أفغانستان أنّها ستكون المحطّة الأولى، الأمر الذي عادت وأكدته الحرب الإرهابية الأميركية على العراق، في الوقت الذي أكدت فيه آلات الإرهاب الإعلامية، على أن "الإسلام والعرب غير مستهدفين"، طبعاً مع وجود أهدافٍ أخرى أكثر أهميةً بالنسبة ل واشنطن من صراعٍ حضاريٍّ هو في الأساس واجهةً للأهداف الحقيقية (الاقتصادية والمالية والعسكرية والسياسية) وعملياً لم تخرج أفغانستان من الحسابات الاقتصادية والسياسية ل واشنطن، فقد كان لإنتاج المخدرات أثر بالغ على قرار مكافحة الإرهاب في أفغانستان، وخاصةً مع ضغط شبكات إنتاج المخدرات الأميركية على صنّاع القرار، إضافة لأهمية التحكم بشبكة نقل النفط، والغاز، والقرب من نفط بحر قزوين، وأهمية الحصول على رقعة متقدمة في القوقاز نحو الهيمنة الغير مباشرة على كل من الهند والصين وروسيا وكوريا الشمالية تمهيداً للهيمنة الكاملة وفق مفهوم بريجنسكي⁽¹⁾، فهي مستعمرة الاتحاد السوفييتي سابقاً، وهي إحدى أطلال حوض قزوين، وطريق نفطي هام مع وجود النفط في أراضيها ولو القليل نسبياً حيث يقدر احتياطي النفط الأفغاني بحوالي (87) مليون برميل لعام 2011 أما الغاز فيقدر وفق إحصائيات 2011 بحوالي (49.55) بليون متر مكعب⁽²⁾، بالإضافة إلى ذلك فقد أكد العالم الجيولوجي والجغرافي (جاك شرودر) أن أفغانستان تحتوي على مخزون هام للنحاس الأصفر والحديد الخام الذي يدخل في أغلب الصناعات المدنية والعسكرية الحديثة، الأمر الذي يجعلها تعتبر إحدى أهم الأهداف الراهنة والمستقبلية، وفيما يلي جدول بأهم الثروات التي من المتوقع أن تمتلكها أفغانستان إضافةً إلى ما ذكر، مع التأكيد على أن الكميات حتى الآن غير معروفة، إلا أن الرواسب المكتشفة حديثاً في هذا البلد المضطرب حسب الجيولوجيون يُمكنها أن توفر احتياجات العالم من معادن التربة النادرة والبالغة الأهمية، وأن تُنهي من خلال ذلك الاعتماد الكبير على تجارة الأفيون وبنفس الوقت تلبّي احتياجات

(1) مقال للدكتور مهند العزاوي، "فوضى الشرق الأوسط أبواب موصدة بين حربي الخيار و الضرورة"، مركز صقر للدراسات الإستراتيجية، 18/10/2009.

(2) <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/af.html> .

الصناعة الحديثة خاصةً مع الاحتياطات الغنية بعناصر التربة النادرة في الجنوب، حيث تشتد سيطرة طالبان⁽¹⁾:

جدول 34: جدول بأهم الثروات المستهدفة في أفغانستان واستخداماتها

الاستخدام	فلزات مجموعة البلاتين
عامل محقّر في الإلكترونيات والمعالجة الكيميائية.	بلاتين
عامل محقّر في المكثفات وأجهزة اكتشاف غاز أول أكسيد الكربون	بالاديوم
عامل محقّر في المعالجة الكيميائية	روديوم
لوامس إلكترونية ومقاومات، سبائك معدنية مقاومة للحرارة.	روثينيوم
قاذفات شرارة، سبائك معدنية، معالجة كيميائية	إيريديوم
لوامس إلكترونية، مجاهر إلكترونية، غرسات جراحية	أوسميوم
الاستخدام	عناصر الأرض النادرة
مكونات الفضاء الجوي، خلاط ألمنيوم.	سكانديوم
أشعة ليزيرية، شاشات التلفاز والحاسوب، مرشحات موجات ميكروية.	إيتريوم
تكرير النفط، بطاريات السيارات الهجينة، عدسات الكاميرات	لانثانوم
عامل محقّر تكرير النفط، إنتاج العدسات الزجاجية.	سيريوم
محركات الطائرات، أضواء قوس الكربون	پريسبيوديوميوم:
أقراص الحاسوب الصلبة، الهواتف الخلوية، المغناط العالية الطاقة.	نيوديوميوم
أجهزة الأشعة السينية المحمولة، البطاريات النووية	پروميثيوم

(1) ثروات أفغانستان الدفينة (AFGHANISTAN'S BURIED RICHES), مجلة العلوم, تصدر شهرياً في دولة الكويت, مؤسسة الكويت للتقدم العلمي, العدد (كانون الثاني - شباط 2012), المجلد (28), نقلاً عن مجلة ساينتفيك أمريكان المؤلف: (Sarah.simpson).

الاستخدام	فلزات مجموعة البلاتين
المغناط العالية الطاقة، إيثانول، منظفات بوليكلوريننتد بايفينيل (PCB).	سماريوم
شاشات التلفاز والحاسوب، أشعة ليزيرية، إلكترونيات ضوئية.	يوروبيوم
معالجة السرطان، عامل تباين في التصوير بالرنين المغناطيسي (MRI).	غادولينيوم
إلكترونيات الحالة الصلبة، نظم قياس العمق	تربيوم
أشعة ليزيرية، قضبان ضبط المفاعلات النووية، المغناط العالية الطاقة	ديسپروسيوم
المغناط العالية الطاقة، أشعة ليزيرية	هولميوم
ألياف بصرية، قضبان ضبط المفاعلات النووية.	إربيوم
أجهزة الأشعة السينية، موصلات فائقة.	ثوليوم
أجهزة أشعة سينية محمولة، أشعة ليزيرية	إيتربيوم
معالجة كيميائية، مصابيح الديود المصدر للضوء (LED).	لوتثيوم
الاستخدام	معادن أخرى مهمة
شاشات البلورات السائلة، أشباه الموصلات، أفلام شمسية رقيقة	إنديوم
إنتاج الحديد والفولاذ، سبائك الألمنيوم.	منغنيز
إنتاج الفولاذ، سبائك معدنية فضائية جوية	نيوبيوم

Source: Department of The Interior And USGS.

تمتاز أفغانستان جغرافياً بموقع متوسط بالنسبة لأعداء أميركا الصين وروسيا والهند وإيران، وبالتالي فإن وجود قوات ردع أو انتشار سريع للتدخل العسكري في أفغانستان بات أمر جوهري بالنسبة لأميركا، سواء لحماية مصالحها في الشرق الأوسط (حوض قزوين، والخليج العربي) أو لتطويق أعدائها وخاصة إيران المنتشية بالقوة الاقتصادية والعسكرية، وروسيا الطامحة لإعادة أمجاد الماضي والتي تُعتبر أفغانستان من المناطق الداعمة لأمنها القومي، والصين الصاعدة بقوة لأعالي الدول العظمى في

العالم, كل ذلك دفع واشنطن لتدعيم مواقعها في أفغانستان, والحرص عليها من فقدان السيطرة, من خلال زيادة عدد القوات الأميركية المنتشرة في أفغانستان إلى حوالي (109200) جندي أميركي لعام 2010⁽¹⁾, وفي تقريرٍ لجامعة براون أكدَ على أنَّ إجمالي عدد القوات الأجنبية في أفغانستان حتى أيلول 2011 قد وصل إلى (130670) جندي. فقد تمَّ تمّ توظيف ما جرى من تفجيراتٍ في نيويورك وواشنطن بشكلٍ متقنٍ وكأنه مخططٌ له لفترةٍ طويلةٍ, لتكون هذه الفترة بمثابة عمليةٍ فصلٍ تاريخيٍّ بين حقيبتين: ما قبل (9/11) وما بعدها, فكان غزو أفغانستان وما تبعه من أحداثٍ نوع من توسيع مسيرة العولمة الإرهابية الأميركية, وتعميم الهيمنة وتبويبها لتصبح عسكرية وسياسية ومالية وفكرية واقتصادية, وبذلك يتم ترسيخ دعائم الهيمنة والانفرادية والزعامة الأميركية العالمية.

ثانياً: الحرب على العراق

على الرغم من محاولات التضليل الكبيرة التي تعتمدها واشنطن حول دوافع حربها على العراق, يظل النفط عاملاً محورياً في هذه الحرب, الأمر الذي تحدّث عنه صراحةً لورانس ليندساي "المستشار الاقتصادي السابق للرئيس بوش حين ذكر أن النفط هو الهدف الأساسي من الحملة العسكرية الموجهة للعراق"⁽²⁾. فجورج بوش لم يكن هدفه يوماً الديمقراطية أو أسلحة الدمار الشامل في العراق, إنما كان كل ذلك مبرراً لتجاوز الشرعية الدولية, وإجبار دول أخرى على الانصياع للقرار الأميركي بالحرب وتقاسم التكاليف, فكانت "أسلحة الدمار الشامل, تشكل الحجة الوحيدة التي يمكن أن يتوافق عليها الجميع"⁽³⁾ لتبرير الحرب الوقائية على العراق, باستخدام كبرى وسائل الإعلام لتسويق الحرب إلى الرأي العام العالمي (مثل " فوكس نيوز " و " سي.أن.أن " و " م.أس.أن بي.سي " وإذاعة كليبر شانيل) فيتم قبولها على أنها حربٌ إنسانيةٌ ضد خطر الإرهاب الإسلامي, مما أوجد الحجة الرئيسية للداعين إلى الحرب أمثال " بيار لولوش, برنارد كوشنير, إيف روكوت, باسكال براكنز, غي ميار, اندره غلاكسمان,

(1) انظر الشكل (49), الفصل (3), المبحث(2), department of defense 31/12/2011.

(2) <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TawazonKiw/index.htm>, دور النفط في الأزمة الأمريكية العراقية, مصدر سابق.

(3) Libération, Paris, 28 mai 2003.

ألان فنكلركروت، وبيار ريغولو⁽¹⁾، مع التأكيد على أن العراق قد تم استنزافه بالكامل بعد حصار دام لأكثر من 12 عام، فلم تكن تلك الحرب الظالمة وغير العادلة، سوى نتيجةً لشعور واشنطن بالتهديد لأحد أهم ركائز أمنها القومي، ونظراً لمكانة النفط كأهم مصادر الطاقة، لاسيما مع استمرار التراجع في الاحتياطيّات النفطية والمخزون الاستراتيجي للعديد من الدول الصناعية الكبرى، وتزايد استهلاك دول أخرى وتعاضم شأنها الاقتصادي، وتركز النفط في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي على وجه الخصوص، الأمر الذي جعل التهديد يصبح أشد خطورةً على الأمن الطاقوي الأمريكي، مما تطلب مزيداً من الحماية والضمان للمصالح الحيوية⁽²⁾، فكان ذلك بإتباع إستراتيجية الإبقاء على صورة العدو من أجل استمرار ربحية الحروب الأمريكية، وإحداث تغيير للخريطة الجيو- إستراتيجية، وذلك انطلاقاً من نظرية رئيس محطة (CIA) السابق جون ستوكويل أن "الأعداء ضروريون لإبقاء عجلات ماكينة الجيش الأمريكي دائرةً ولاسيما في ظل احتمالات ومخاطر لصدمات عسكرية ومنافسات عنيفة على الموارد"⁽³⁾، الأمر الذي سيقود إلى إحداث تغيير جذري لعقيدة ترومان التي سعت واشنطن في ظلها لإحداث مدّ عسكريّ لها في المنطقة، بما يضمن دمج كل من إيران، العراق، المملكة العربية السعودية، والدول الأخرى المنتجة للنفط إلى التحالف الغربي⁽⁴⁾.

وتنفيذاً لهذا المبدأ، ربطت الولايات المتحدة المساعدات العسكرية والاقتصادية، التي تقدمها لدول المنطقة، بالتزام هذه الدول بإستراتيجيتها العامة، المعادية لأيّ تحركٍ من شأنه ضرب الامتداد الأمريكي في المنطقة، والتأثير على مصالحها بشكل مباشرٍ أو غير مباشرٍ، وذلك بما يحافظ على مصالحها النفطية. لذلك فإن الحرب الأمريكية على العراق، هي حرب مواردٍ ومصالحٍ فقط، كان فيه الخاسر

(1) Le Monde, 10 et 20 mars 2003 ; Le Figaro, 15 février 2003. Lire aussi Anna Bitton, " Ils avaient soutenu la guerre de Bush ", Marianne, 9 juin 2003.

(2) والتي عرّفها مجلس الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في عام 1998 بأنها "مصالح ذات الأهمية الواسعة، الطاغية بالنسبة لبقاء وسلامة وحيوية أمتنا" بحسب: مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، تر: عدنان حسن، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002، ص 36.

(3) حمودة. كمال. عمرو، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 164، نيسان 2006، ص 54.

(4) Daniel Yergin, "The Prize: the epic Questfor Oil", New York: Simon and Schuster, 1991,(P588).

الأكبر هو العراق والشعب الأميركي، في حين أن الرباح الأكبر كان كبرى الشركات العاملة في العراق بمختلف المجالات كشركات النفط التي تعمل على إنتاج وتسويق النفط العراقي، وشركات المرتزقة التي استحوذت على عقود إعادة الإعمار في الدول التي سبق أن خربوها ، أو التي خربها الجيش الأميركي أو البريطاني في أفغانستان والعراق، لذلك فإن الهدف الإستراتيجي من الحرب على العراق كان النفط أولاً، والتحكم بمصادر الطاقة لديمومة الصناعة الحربية، وإيجاد سوق تصريف للشركات الحاكمة، وهو ما أكدته توماس فريدمان بقوله " أن النفط هو احد أسباب، الإعداد للحرب ضد العراق وإذا حاول إي شخص أن يقنعنا بغير ذلك فانه قطعاً لا يحترم عقولنا"⁽¹⁾، لذلك لم يكن اندماج جماعات الضغط والمصالح والهيئات الربحية ومجالس إدارة الشركات النفطية والعسكرية متعددة القوميات ضمن المؤسسة السياسية والعسكرية الأمريكية الحاكمة، إلا تأكيداً على أن الحرب ضد العراق لم تكن إلا صفقة تجارية لرؤوس الأموال الأمريكية الحاكمة خلف الواجهة الرئاسية، محطمةً بذلك كلّ الأعراف والشريعات الدولية والإنسانية، ومخلفةً كوارث هائلةً، من خلال العدوان وفق مبرراتٍ مزيفةٍ، ومعايير مزدوجةٍ في التعامل مع الأزمات والحروب التي تحدث في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الاستنزاف الاقتصادي وتدمير البنية التحتية للعراق، ويمكن القول بأن أبرز الأهداف الأميركية في العراق تمثلت بما يلي:

- الهيمنة على الثروات الإستراتيجية والموارد الطبيعية العراقية وأبرزها النفط والغاز (احتكار، تصنيع، نقل، تسعير، تسويق) إضافة إلى الموارد الزراعية والصناعية والموارد المائية.
- تحقيق التواجد العسكري الأميركي في العراق والمنطقة وإحكام إستراتيجية الطوق الأمني، وإغلاق الوطن العربي عسكرياً عبر شبكة القواعد والتسهيلات العسكرية، وجعل العراق إحدى القواعد اللوجستية ضمن دول التقاطع الاستراتيجي في اللوحة الأمنية الأمريكية، لاستخدامها كأحدى قواعد الانتشار السريع في المنطقة بما يمكنها من الوصول السريع، إلى أماكن أخرى، والتصدي لأي تحديد محتمل للمصالح الأميركية.
- إكمال حلقات مشروع "الشرق الأوسط الجديد" وإلغاء جميع الأفكار والمصطلحات الوجودية، كالعروبة والإسلام، باستبدالها بدول الشرق الأوسط، وإلغاء دور الوطن والأمة والنظام وإحلال

⁽¹⁾فريدمان. توماس ، نظرة نفطية، كيف حدث للمصالح النفطية أن ألفت بظلها على تركيز الحكومة على أسلحة الدمار الشامل،معهد الدراسات السياسية، آذار، 2003م، جريدة هيرالد تريبيون.

الطوائف والأحزاب والمكونات الأخرى كبديل لها، ضمن نظرية الحرب الديموغرافية، باستخدام جرثومة الاحتراب الطائفي والعربي⁽¹⁾.

• الدعم الكامل لحليف واشنطن الاستراتيجي في المنطقة (إسرائيل)، من خلال ضمان أمنها وتفوقها عن طريق تسويات تتم حسب المفهوم الأمريكي الصهيوني، وإخراج دول المقاومة، وعلى رأسها العراق من معادلة الصراع العربي الصهيوني، وبالتالي خروج العرب من معادلة التوازنات الدولية ومنح الكيان الصهيوني السيادة المطلقة والنفوذ الإقليمي في المنطقة.

لقد كانت إستراتيجية الولايات المتحدة العالمية للسيطرة على النفط السبب الحقيقي وراء تغيير النظام في العراق بحجة نشر الديمقراطية، والتي غالباً ما كرر بوش تأكيداته حول أهمية نشرها وخاصة في بلدان الشرق الأوسط، وأكد على أن سلامة الولايات المتحدة تعتمد على "الدعم القوي للديمقراطية" وبأن العراق سيكون البداية فحسب. "فالحرب على العراق ليست لها علاقة بجلب الديمقراطية إلى العراق، ولا بامتلاكه أسلحة الدمار الشامل، ولا بمكافحة الإرهاب. والحقيقة هي أن الإمبريالية الأمريكية استغلت المناخ الذي هيأته هجمات 11 أيلول لتعزيز إستراتيجيتها في الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط والعالم. فهذه الحرب، كما الحرب على أفغانستان، مرتبطة بحاجة الولايات المتحدة لضمان السيطرة على إمدادات النفط في المنطقة الممتدة من وسط آسيا وحتى البحر المتوسط، ولضمان أمن إسرائيل على مدى السنوات الـ50 القادمة"⁽²⁾. لأن احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاحتفاظ بوجود عسكري كبير فيه يحقق أهدافاً سياسية وعسكرية واقتصادية متكاملة يقوم العراق فيها بدور محوري. سياسياً كان لتغيير نظام الحكم في العراق هدف تمثل بإعادة ترتيب الشرق الأوسط، كمقدمة للتغيير الشامل في الوطن العربي ككل. وكان الرئيس بوش قد أشار صراحة إلى هذا المعنى في خطابه الشهير قبل الحرب على العراق في شباط 2003 حيث قال: "إن إقامة عراق حر

⁽¹⁾ <http://www.saqrcenter.net>, دراسة مفصلة حول العدوان على العراق حرب الخليج الثالثة (2003) مركز صقر للدراسات، الجمعة 19-3-2010.

⁽²⁾ الصحاري، إبراهيم، العراق حرب أخرى من أجل النفط والهيمنة، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، ط1، 2002، ص16.

وديمقراطي سوف يكون نموذجاً للحرية تستلهمه الدول الأخرى في المنطقة⁽¹⁾، الأمر الذي يؤكد على استمرار حروب التغيير الأميركية أو حروب الموارد.

ثالثاً: انفصال السودان

ما جرى في السودان ليس ببعيدٍ عما جرى ويجري في بقية مناطق الوطن العربي ودول الشرق الأوسط، وهي خطةٌ أميركيةٌ لا تخرجُ عن "البعد النفطي لإستراتيجية أمنها القومي" بمعنى: لم ولن يكون الهدف الرئيسي للولايات المتحدة من حروبها في العالم الديمقراطية والحرية أو ما ترفعه من مصطلحات وشعائر هوليوودية، وإنما هو مصالحها بالدرجة الأولى ومصالح شركاتها المتعددة الجنسيات وطبقة النخبة المالية، لذلك وانطلاقاً من سياسة المصالح فقد اتصفت الصداقات الأميركية بالهشاشة والسطحية، وهذا ما رأيناه على مدى العقود السابقة، وما حصل (لحركة طالبان) التي كانت وسيلة أميركا للخلاص من الامتداد الشيوعي في أفغانستان، ثم تحولت إلى حجة أميركا للتدخل في المنطقة باعتبارها أكبر منظمة إرهابية، مع العلم أنها تستخدم السلاح الأميركي. ولا ننسى الرئيس العراقي صدام حسين الذي كان على خط السياسة الأميركية، ثم تغيرت التحالفات، ليصبح العدو الأول للديمقراطية والداعم الأكبر للإرهاب، وبذلك تمكنت الولايات المتحدة من وضع يدها على نفط الخليج بأكمله بعد أن ضمنت نفط العراق في خدعة النفط مقابل الغذاء، ومن ثم احتلال العراق في خدعة الديمقراطية، كما ضمنت النفط السعودي باتفاقية حماية العرش السعودي مقابل النفط، وتم وضع النفط الكويت تحت الوصاية الأميركية من خلال إقامة القواعد العسكرية الأميركية في منطقة الخليج بحجة الحماية، وحققتها حماية مصالح أميركا في المنطقة، وضمان إمدادات النفط. ومن ثم جاء دور السودان لتأخذه رياح التغيير الأميركية، في ظل خدعة الحرية وتقرير المصير للجنوب السوداني الذاهر بالموارد والذي طبعاً اختار الاحتلال الأميركي والدعم الإسرائيلي، فالخطة الأميركية تكشفت أوراقها على أرض الواقع، حيث بدأ الحراك الجيوبوليتيكي الأمريكي في القارة السمراء، وخاصة في مناطق الثروات، فكان للسودان بمكانته وميزاته نصيب من هذا الحراك، سواء بموقعه الجغرافي المتوسط (الذي يحقق سيطرة على دول الشمال والجنوب الإفريقي والغرب الآسيوي)، أو بثرواته الكبيرة والتي تحقق لمن يستغلها بذكاء ما عجزت خطط العالم الوضعية عن تحقيقه كحلول لأزمة الغذاء العالمية، إضافة إلى ثرواته النفطية وما تحتويها

(1) محمود، أحمد إبراهيم(2003)، العراق الجديد في الاستراتيجية الأميركية للشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 154، تشرين الأول، ص63.

أراضيه من ثروات أخرى (كالماء، والثروة الحيوانية، اليورانيوم، والثروة المعدنية)، لهذا السبب بدأت الأيدي الأمريكية تطول لسلب هذه الكنوز إما بشكل علني من خلال المواجهة وخاصة مع الصين وروسيا، أو بالعمل من خلف ستار اعتمدت فيه على دعم الحركات الانفصالية في جنوب السودان (القوة الذكية)، ولاسيما مع التزايد الملحوظ للاهتمام الأميركي بالقارة الإفريقية وهذا ما أكدته والتر كانشتاينر، مساعد وزير الخارجية الأميركي للشؤون الإفريقية عندما قال "إن نفط القارة السوداء بات يشكل مصلحة قومية إستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية" وبعد الدخول القوي للسودان في السوق النفطية خلال السنوات الأخيرة، بدأ التوجه الأميركي نحو الشعب السوداني، لتخليصه على حد ادعائها من الظلم ولاسيما باحيطاطيات نفطية مؤكدة قفزت من (0.6) مليار برميل عام 2005 إلى (5) مليار برميل عام 2006 ومحافظةً على هذه الكمية حتى عام 2011⁽¹⁾، يتركز أغلبها في جنوب السودان بحوالي (3.5) مليار برميل عام 2012 وبطاقة إنتاجية (305) ألف برميل يومياً عام 2005 بتطور تصاعدي وصل إلى (453) ألف برميل يومياً عام 2011، لتتخفص الكمية المنتجة بعد الانفصال إلى (82) ألف برميل يومياً لعام 2012 تُنتج من السودان الشمالي⁽²⁾، وبما أن الحصول على النفط بانتظام وبكميات كافية وبأسعار تضمن النمو الاقتصادي، أصبح جوهر الأمن القومي لأي دولة تسعى للقوة والتفوق السياسي والاقتصادي والعسكري كالولايات المتحدة، فإن الأساس لأي صراع أو حرب تشنها واشنطن أصبح الحصول على النفط بشكل خاص إضافة للثروات والموارد الأخرى التي تشكل عصب الحياة الاقتصادية وجوهرها، وبالتالي فإن حروب وصراعات الحصول على الموارد لها دور آخر في كونها أصبحت مشروعاً استثمارياً يهدف إلى المزيد من الأرباح لصالح كبريات الشركات العاملة بمختلف المجالات، بالتالي هي بشكل عام عملية تحريك للاقتصاد الأميركي وانتشاله من حالة الركود من خلال تشغيل الشركات الأميركية (الشركات الإعلامية، العسكرية والتسليح، النفطية، المرتزقة، الخدمية، وإعادة الأعمار)، وما حصل في الداخل السوداني لم يخرج عما يحصل في بقية دول العالم النفطي، ولاسيما بأن السودان شهد مؤخراً اكتشاف البترول في أراضيه، حيث أن علاقة السودان بإنتاج البترول وتصديره ليست بقديمة جداً فمنذ عام 1999 تغير الوضع كثيراً، حيث أصبح السودان دولة

(1) Last source: Bp statistical review of world energy 2013, Oil: Proved reserves, www.bp.com/statisticalreview.

(2) المصدر السابق نفسه، (Bp statistical review of world energy 2013, oil: production).

منتجة ومصدرة للنفط الخام. وهو ما أدى إلى التهافت الكبير على الديمقراطية في السودان، والحرص الأمريكي على تطبيقها ولو بقوة السلاح، أو مع اضطرارها للتضحية بالشعب السوداني كاملاً في سبيل تطبيق تلك الديمقراطية، فالاهتمام بحرية جنوب السودان واستقلاله وحق شعبه بتقرير مصيره قد بدأ العمل عليه بعد أن قامت الشركات الأمريكية مثل شركة شيفرون وغيرها بجمع معلومات عن نوعية وكمية النفط وأماكن تواجده، وكان ذلك في عهد الرئيس النميري، ثم عملت واشنطن على الاستحواذ والسيطرة والاستئثار بهذا النفط، باستخدام أدواتها الإرهابية، مهددة الشركات العاملة في السودان كشركة تلسمان الكندية على إيقاف استثماراتها النفطية في السودان، وخصوصاً أن واشنطن تتوقع حصولها على ربع احتياجاتها من النفط من أفريقيا العام 2015 م، فكانت عملية الفصل إحدى أهم خطوات الهيمنة على السودان ونفطه وعلى إفريقيا وثرواتها، ولاسيما مع مركزية موقع السودان الاستراتيجي في القلب الإفريقي، وتأتي أهمية خطورة الجنوب السوداني بعدة نقاط :

- التحكم بمنابع النيل (الأبيض أحد أكبر فروع النيل، بحر الغزال، وبحر الجبل) وبالتالي التحكم بشريان الحياة في كامل أجزاء السودان، ولاسيما أن الصراع المستقبلي هو صراع الماء.
 - البترول الذي اكتشف في جنوب وغرب السودان.
 - ثم إن النظرة إلى الدين الإسلامي والخوف الدائم منه، دفع بالغرب إلى العمل على اكتساب تأييد الجنوبيين وولائهم، وخاصةً بأن القسم الغالب منهم وثنيين (قبائل) وجزء آخر منهم مسيحيين وهم من راهنت عليهم أميركا، والباقي مسلمين وهم فرقة قليلة معظمهم أتوا من الشمال السوداني.
 - وأخيراً منطقة الجنوب تعتبر أكثر المناطق خصوبةً وميزتها المناخية والبيئية تفوق ما يعرفه الغربيون أنفسهم، وبالتالي كان السعي للحضور الاستثماري الأمريكي والإسرائيلي، دور للسيطرة على الجنوب، وحرمان ليس فقط الشمال وإنما كل الأقطار العربية من خيرات جنوب السودان، لصالح أميركا وإسرائيل والدول الإمبريالية.
- إذاً فإن النفط السوداني لم يكن غائباً عن الأجندة الأمريكية وحروب التغيير التي تقودها، بل كان العامل الأهم في تقسيم السودان ولم يكن العامل الوحيد، فغنى المنطقة بالثروات الطبيعية جعل منها هدفاً للغزو الإمبريالي الأمريكي، ولاسيما بأن السودان يملك الحلول لمشاكل الأمن الغذائي والمائي.

رابعاً: السيطرة الأمريكية على الخليج العربي

تتمثل أهمية الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة بعدة عوامل تُعتبرُ جوهرَ أيِّ استراتيجيةٍ أميركيةٍ مهما اختلف الحزب الحاكم، تُجسّدُ هذه العوامل عناصر القوة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط والعالم عموماً، وأهم ثوابت الأمن القومي الأميركي (أمن إسرائيل، أمن الطاقة، واستمرار عجلة النمو الاقتصادي لشركاتها المتعددة الجنسيات أو ما يمكننا تسميته بالأمن الرأسمالي) مما جعل السيطرة على منطقة الخليج العربيّ أمراً جوهرياً بالنسبة لواشنطن وأمنها القومي.

فمنطقة الخليج الغنية بالنفط هي بنفس الوقت أهم أسواق استيراد المنتجات العسكرية، ولا ننسى موقعها بالنسبة لمناطق المصالح الحيوية الأميركية المتمثلة بما يلي:

- 1- قربها من حليفتها إسرائيل.
- 2- وجود أهم الآبار النفطية والتي تُعتبرُ المورد الرئيسي للولايات المتحدة فيها وبالقرب منها.
- 3- قربها من مناطق النفوذ الروسي والصيني.
- 4- قربها من النفط القزويني.
- 5- إطلالتها على البحر الأحمر والقرب من المتوسط والمحيط الهندي، والممرات البحرية الهامة (مضيق هرمز وقناة السويس).

وبما أن الولايات المتحدة الأميركية تقف على رأس الدول المصدرة للسلاح، فإنها بحاجة دائمة أن تُؤمن بيع كميات هائلة من السلاح، وتكديسه، وتوقيع اتفاقيات أمنية مع دول المنطقة، علماً أن بنية الدول الخليجية لا تستطيع استيعاب أو توظيف هذا الكم من الأسلحة⁽¹⁾، وبالتالي لا بُدَّ من استمرار التوتر وحالة عدم الاستقرار في المنطقة، والشعور بالقلق الدائم من أيّ تهديدٍ قد يُهددُ عروش ملوك هذه الدول، الأمر الذي يجعلُ دول المنطقة تُبالغ في انفاقها العسكري على حساب الجوانب التنموية الأخرى في المجتمع، وبنفس الوقت تُحقِّقُ واشنطن عدة مكاسب بنفس الوقت:

(1) التوليتاريا الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب، مصدر سابق، ص 434.

أولاً: الحصول على النفط الخليجي: وما يُحقّقه من استمرار الثورة الصناعية الأميركية، والازدهار الدائم للشركات الصناعية الكبرى، بالتالي زيادة الايداعات المصرفية، وتطور القطاع الخدمي والوساطة المالية.

ثانياً: الحصول على أموال الخليجيين: سواءً من خلال الايداعات البنكية، أو إيراداتهم النفطية بهدف الانفاق العسكري والحصول على أحدث التقنيات العسكرية القتالية، والتقنيات المدنية، وبالتالي تنمية قطاع الصناعات العسكرية وازدهار قطاع التعدين، وبنفس الوقت تطور قطاع الخدمات العسكرية (شركات مرتزقة، والخدمات الحربية)، وجميع هذه الأموال تعود إلى خزائن الدولة كإيداعاتٍ مصرفيةٍ، وبدوره يساهم في التوسع بخدمات الرهن العقاري، الذي يؤدي إلى تحريك القطاع العقاري وخدمات البناء، وتعمل الولايات المتحدة حالياً باستراتيجيات اقتصادية، تهدف إلى تشجيع الدول النفطية على زيادة استثماراتها في الداخل الأميركي، الأمر الذي يخلق زيادة انغماسٍ في التبعية للاقتصاد الأميركي وللسياسة الأميركية، باعتبار أن السياسة هي إلى حدٍ كبيرٍ تعبيرٌ عن المصالح الاقتصادية للأنظمة والطبقات الحاكمة⁽¹⁾.

ثالثاً: التوطين العسكري للقواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي كدرعٍ ونطاقٍ أمنيٍّ للحماية والحفاظ على المصالح، لاسيما مع زيادة توظيف رؤوس الأموال الأميركية في الصناعة النفطية في منطقة الشرق الأوسط وفي الخليج خاصةً، وخدمات إعادة الاعمار في المناطق المنكوبة. إذاً الربح الأكبر هي كبرى الشركات التي تقود عجلة النمو والتطور الرأسمالي في الولايات المتحدة الأميركية، ويُشكّل اليهود أكبر ملاكها والمساهمين فيها.

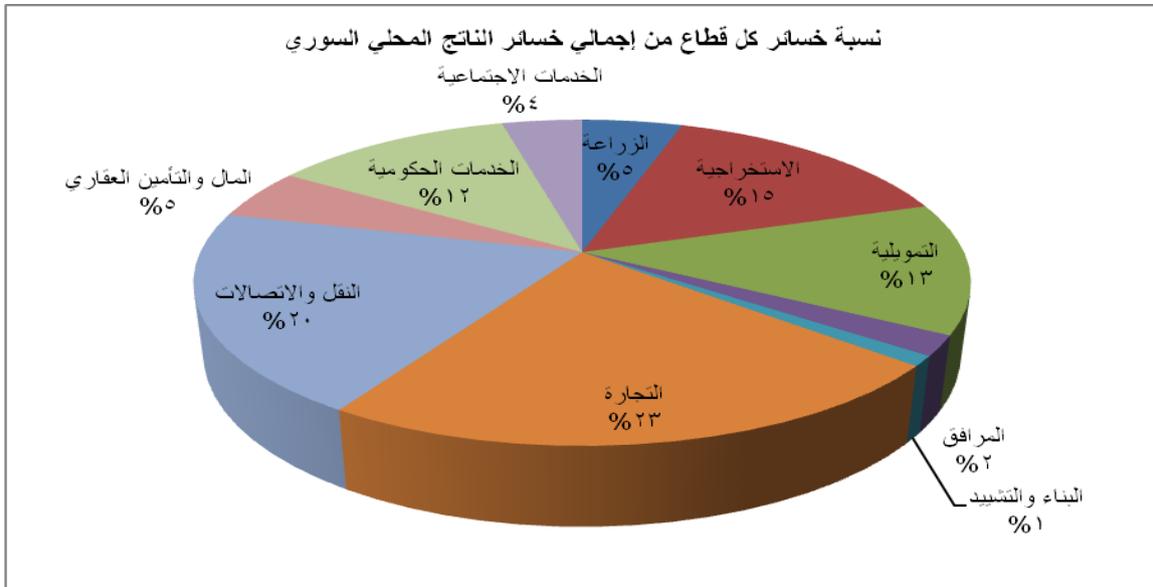
خامساً: ثورات الربيع العربي ومحاولات ضرب سورية

رفعت الولايات المتحدة شعارات عملياتها في الشرق الأوسط متمثلةً (بالديمقراطية، الحرية، وحقوق الانسان)، وهذا ما انتظرته شركاتها المتعددة الجنسيات بمختلف أنواعها، فتوسيع العمليات على مستوى الشرق الأوسط ككل سوف يجعل هذه الشركات تتفوق على نفسها من خلال جني مكاسبٍ تفوق ما جنته من حربي أفغانستان والعراق، لأنّ وقوع كارثةٍ أو أزمةٍ كسلسلة كوارث الربيع العربي تحت مسمى الديمقراطية، سوف يخلق حالة من الفوضى الهدامة التي ستؤدي لعملياتٍ هدمٍ واسعةٍ تطال جميع مرافق الحياة، وبالتالي ستكون فرصةً لدخول دول المنطقة بحالةٍ من الصدمة تؤدي لخلق فرصٍ استثماريةٍ جديدةٍ، تجعل أرقام أعمال هذه الشركات في ازدهارٍ كبيرٍ.

(1) د. شكر. زهير، برنامج الدراسات الاستراتيجية، الدراسات السياسية الاستراتيجية، السياسة الأميركية في الخليج العربي "مبدأ كارتر"، ص 30.

وبنفس الوقت يتحققُ للولايات المتحدة احكام السيطرة على دول المنطقة العربية من خلال ازدياد الانغماس في التخلف والتبعية للغرب، وتقسيم المقسم تحت مسمى حق الشعوب في تقرير مصيرها، وبالتالي استمرار النهب لثروات المنطقة، وتعزيز الأمن القومي الأميركي، وأمن الشركات الرأسمالية الكبرى المستثمرة للكوارث من خلال تدمير البنية التحتية وجميع القطاعات والمرافق في بنية الدولة على أنها عميلةً للأنظمة الحاكمة، ومنها ما حصل ويحصل في الجمهورية العربية السورية، من تطبيق عمليات الفوضى الخلاقة، والتدمير الكامل للدولة وأطرها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما يتلاءم ومصالح الولايات المتحدة وإسرائيل والشركات المتعددة الجنسيات من ذوات المصلحة، بالإضافة إلى خلق أزمة اقتصادية اجتماعية، يحتاج الخروج منها إلى الحد من الحقوق الاجتماعية، وتفكيك الخدمات العامة - التي أصلاً قد تم تدميرها وتخريبها - بحيث يتم فتح المجال أمام مشاريع الخصخصة، بمعنى أن بنية الدولة السورية قد تعرضت بالكامل لحملة تدمير ممنهجة طالت جميع مرافق الحياة فيها، وفيما يلي نتعرضُ لبعض الخسائر للفترة 2011-2013 (الربع الأول)⁽¹⁾، والشكل بياني يبين التركيب القطاعي للخسائر بنتيجة الأزمة 2011-2013 (الربع الأول):

شكل 26: التركيب القطاعي للخسائر نتيجة أزمة سورية للفترة 2011-2013 (الربع الأول)

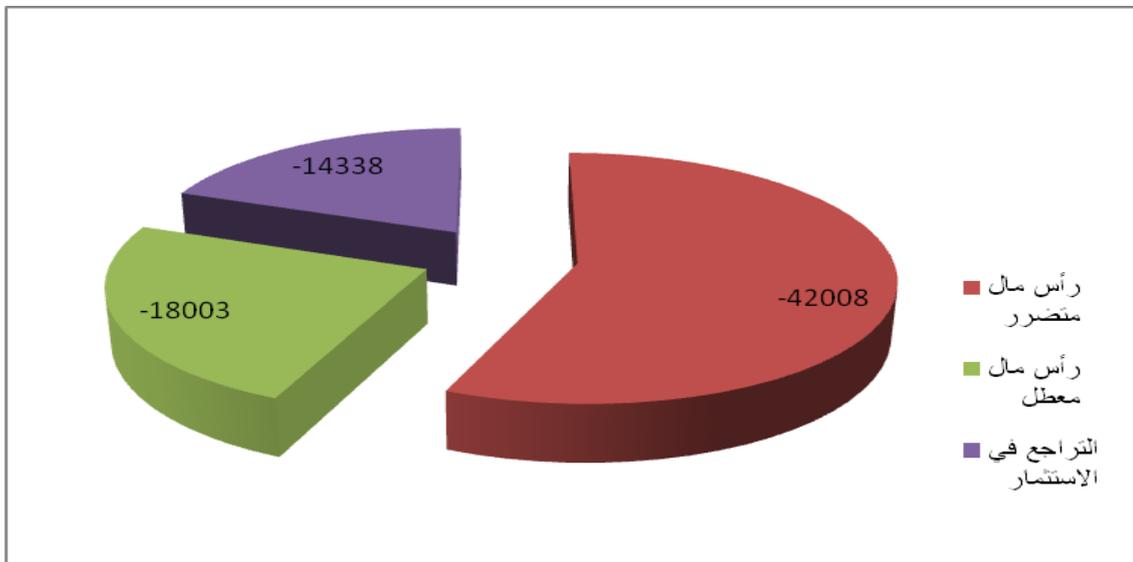


(1) جميع الأرقام السابقة واللاحقة مأخوذة عن تقرير المركز السوري لبحوث السياسات (الأزمة السورية الآثار الاقتصادية والاجتماعية) 2013.

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات(الأزمة السورية الآثار الاقتصادية والاجتماعية) 2013, ص 3.

بالإضافة إلى ذلك قد شكل تراجع الاستهلاك الخاص حوالي (49%) من إجمالي خسائر الناتج ساهم منها تراجع الاستثمار الخاص ب(22%) من إجمالي الخسائر, في حين بلغت خسائر مخزون رأس المال بنتيجة الأزمة السورية حوالي(74) مليار دولار أميركي (57%) منها رأس مال متضرر يجب ان تضاف إلى خسائر الناتج, والشكل البياني التالي يوضح حجم الخسائر التي تكبدها رأس المال الاستثماري حتى الربع الأول من عام 2013 بنتيجة أزمة سورية:

شكل 27: الخسارة المقدرة في مخزون رأس المال (مليون دولار) 2011-2013



المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات(الأزمة السورية الآثار الاقتصادية والاجتماعية) 2013, ص 6.

هذا وقد ارتفع بنتيجة توسع الأزمة واستمرارها, الانفاق العسكري إلى حوالي (5) مليار دولار أميركي كإجمالي الأعوام (2011- الربع الأول من 2013) بزيادة استثنائية قدرت (6%) من إجمالي الخسائر الاقتصادية المترتبة على الأزمة⁽¹⁾.

(1) المصدر السابق, ص 7.

إضافةً إلى ذلك فقد دخلت سورية في دوامة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة كنتائج كارثية عن الأزمة الأخيرة، وفي مقدمتها التراجع الملحوظ في الانسجام الاجتماعي من خلال ما يلي:

- 1) انعدام الثقة وتعميق الفجوة ما بين المجموعات المختلفة في المجتمع.
- 2) الانتشار الكبير للتَّحزُّب الطائفيّ، ودخول مصطلحات جديدة في الحياة المدنية عززت الانتماء المذهبي على حساب الانتماء الوطني والقومي.
- 3) الدخول بنزاعاتٍ مسلحةٍ وانتشار لغة الكراهية بين أفراد المجتمع، والتحول إلى الجريمة كوسيلةٍ لحل الخلافات بين أفراد المجتمع الواحد، ما أدى لزيادة أعداد القتلى حوالي (80000) قتيل غالبيتهم من الذكور بدأً من شهر آذار/ 2011، والجرحى حوالي (280000) جريح⁽¹⁾.
- 4) انتشار اقتصاديات العنف والجريمة كظاهرة الاتجار بالبشر، والسلاح والمخدرات.
- 5) ازدياد أعداد العاطلين عن العمل فقد بلغت البطالة نسبة (48.8%) من إجمالي الموارد البشرية للربع الأول من عام 2013 حيث خسر الاقتصاد السوري حوالي (2.3) مليون فرصة عمل حتى الربع الأول من عام 2013 من بداية الأزمة السورية⁽²⁾.
- 6) ازدياد معدلات الفقر والتشرد، حيث دخل حوالي (6.7) مليون شخص دائرة الفقر لعام 2012 منهم (3.6) مليون شخص ضمن دائرة الفقر الشديد⁽³⁾، بنتيجة الزيادة في أسعار البضائع والخدمات وتراجع مصادر الدخل، والإضرار بالتملكات العامة، إضافةً إلى حوالي (1299822)⁽⁴⁾ لاجئٍ إلى خارج الأراضي السورية يعيشون في مخيماتٍ بظُل ظروفٍ اجتماعيةٍ قاسيةٍ فُرضت عليهم، وما ترتب على ذلك من انتشار معدلات الاغتصاب للنازحات، والاتجار بهم بقصد الدعارة .

(1) المصدر السابق، ص 16.

(2) المصدر السابق، ص 11.

(3) المصدر السابق، ص 13.

(4) نفس المصدر، ص 21.

(7) الخسائر في رأس المال الاجتماعي، والناجمة عن استهداف المنازل والمدارس، وبالتالي إلحاق أضرارٍ كبيرةٍ بقطاع التعليم لما يقارب (2963) مدرسة بسبب النزاع المسلح بكلفةٍ تقارب (6.9) مليار ليرة سورية، والجدول التالي يبين توزيع المدارس المتضررة بحسب المحافظات وتكاليف كل منها للفترة 2012-2013:

جدول 35: جدول بعدد المدارس المتضررة نتيجة أحداث سورية مع التكلفة التقديرية لكل منها (2012-2013)

المحافظة	عدد المدارس المتضررة	التكلفة التقديرية (مليون ل.س)
درعا	300	356
ادلب	772	1049
دمشق	181	132
حمص	210	1163
ريف دمشق	210	612
الحسكة	195	86
دير الزور	49	374
حلب	500	1360
طرطوس	65	253
اللاذقية	97	327
حماة	195	903
الرقبة	82	239
القنيطرة	107	52
الاجمالي	2963	6906

المصدر: وزارة التربية، دمشق، سورية.

لقد أدت هذه الأضرار المتلاحقة في القطاع التعليمي إلى تراجع معدلات الحضور المدرسي بنسبة (45%) بالمتوسط بنتيجة عدة عوامل منها حركة النزوح الداخلي والخارجي واستخدام المدارس كملاجئ للنازحين عن منازلهم من المناطق التي دخلها الارهابيين، إضافة للمدارس المتضررة والمخاطر الأمنية الكبيرة مما دفع الأهل بعدم ارسال أبنائهم إلى المدارس، وانخفاض الإنفاق العام على التعليم من (34.5) مليار ل.س عام 2010 إلى (26) مليار ل.س عام 2011 وصولاً إلى (19.5) مليار ل.س عام 2012⁽¹⁾.

(8) الإضرار بالتملكات الخاصة والعامة كالمعامل والمنشآت، والنهب والتدمير الذي طال المراكز الصحية والمستشفيات، ما أدى إلى تراجع الخدمات الصحية للدولة بنتيجة عدم القدرة على الوصول إلى الكثير من المناطق المنكوبة الناتج عن الاستهداف الارهابي المستمر لها، فقد بلغت خسائر القطاع الصحي حتى نهاية 2012 حوالي (7) مليار ل.س، نتيجة تضرر (43) مستشفى خرج (21) منها عن العمل، وتضرر (197) مركزاً صحياً خرج منها (115) عن العمل، إضافة لتعطل (75%) من الصناعات الدوائية كانت تغطي ما يزيد عن (95%) من الاحتياجات المحلية، وبشكل عام انخفضت الميزانية الصحية من (7.5) مليار ل.س لعام 2010 إلى (4.4) مليار ل.س عام 2012⁽²⁾.

وبالنتيجة تظل الحقيقة الواضحة في أن مصلحة الشركات الرأسمالية (خاصة النفطية) هي ما يُمثل محركاً أساسياً للحروب الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، طبعاً ليس العامل الوحيد، لكنه أحد أهم العوامل الداعمة للأمن القومي الأمريكي، ودوافعه الرئيسية في الحروب التي تتبناها أميركا ضد شعوب العالم، ولتغيير سياسات وحكومات الدول، والحروب التي تعلنها واشنطن مهما تعددت مبرراتها ليست إلا تعزيزاً لأرصدة الشركات القابضة العملاقة المتعددة الجنسيات (بنوك - شركات النفط - السلاح - المرتزقة - تقنية المعلومات - السيارات - الخ). أما بالنسبة لسيناريوهات الحروب القادمة بحجة مكافحة الإرهاب أو إهدى الشعارات الأميركية كحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، أو نشر الديمقراطية، ومكافحة الديكتاتورية، فهي لا تخرج أيضاً عن الثوابت الأمنية لواشنطن كالحفاظ

(1) المصدر السابق، ص 14.

(2) المصدر السابق، ص 16.

على أمن إسرائيل، لذلك فمن المستحيل أن تسمح الولايات المتحدة ب بروز قوة عربية أو إسلامية في منطقة الشرق الأوسط كإيران قد تهدد في يوم ما المصالح والثوابت الأميركية وبالتالي أمنها القومي، الأمر الذي يؤكد بأن النزعة العسكرية لا تزال تُشكّل محورَ السياسة الخارجية الأمريكية واستراتيجياتها الأمنية والاقتصادية مهما تعددت تسمياتها.

النتائج والملاحظات

(1) للنفط اثرٌ استراتيجيٌّ كبير على سياسات الولايات المتحدة الأميركية المطبقة وأدواتها المستخدمة لتطبيق هذه السياسات في المناطق التي يتواجد فيها النفط وذلك من خلال الاستعداد الكبير للدخول في صدماتٍ وحروبٍ تغييرٍ للوجه الجغرافي للمنطقة في سبيل الوصول إلى هذا الهدف لذلك فإن خريطة الحروب الأميركية الحالية والمستقبلية تنطبق انطباقاً شبه تام على الخريطة النفطية العالمية (الخليج العربي، حوض بحر قزوين، فنزويلا، شمال ووسط افريقيا).

(2) هناك مكتسبات لا يجب التفريط بها مهما تم البذل في سبيلها، يأتي النفط في مقدمتها، ومثلت هذه المكتسبات بمجموعها جوهر نظرية الأمن القومي وثابتت الولايات المتحدة الأميركية، ودوافع أي استهداف للشرق الأوسط والعالم، وبالتالي يمكن وصف العلاقة بين الأمن القومي الأمريكي و هذه المكتسبات بأنها علاقة عضوية غير قابلة للفصل.

(3) العلاقة بين الأمن القومي الأمريكي والحرب، هي علاقة ارتباطٍ مصلحيٍّ، بمعنى أن الحروب الأمريكية المعلنة وغير المعلنة، وجميع التوترات القائمة مرتبطةً بشكل مباشر بتحقيق غرضٍ مصلحيٍّ لأميركا وشركاتها عابرة القوميات هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن الحرب أو التوتر الذي تخلقه أميركا، هو عبارة عن أسلوب أو إستراتيجية قائمة على تصدير الأزمات الداخلية نحو الخارج بخلق أزمة عالمية، بما يضمن سلامة أمنها القومي.

(4) ضمان ثوابت التفوق الأمريكية (نفط، إسرائيل، سلاح) واعتبارها جوهر الأمن الأمريكي، متمثلةً بالنفط كأساسٍ للأمن الطاقوي والاقتصادي والعسكري الأمريكي، وإسرائيل كأساسٍ للأمن السياسي والعسكري الخارجي التدخلي، والداخلي الإعلامي السياسي، وأداة للتوتر الدائم في الشرق الأوسط، والاستقرار الدائم في الداخل الأمريكي، وشركات السلاح كأساسٍ لدعم الصراعات في الخارج، وتغذية بؤر التوتر، وتقديم الدعم الكافي لتفوق إسرائيل في الشرق الأوسط، وتطوير التفوق العسكري في الداخل وتنمية الاقتصاد الوطني الأمريكي. إذاً العلاقة بين الثوابت الثلاث هي علاقة تكاملية، بنيت على أساس التكامل الأمامي الخفي والأفقي الشاقولي.

(5) تعتبر السيطرة على جميع المناطق الحيوية بالنسبة لإسرائيل وتطوير كلٍّ من روسيا والصين ومناطقهما الحيوية، إضافةً لمناطق الوفرة النفطية أحد أهم محددات الأمن القومي الأمريكي وهو ما

تجسده منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو محور الأمن القومي الأمريكي (السياسي والاقتصادي والعسكري والمائي والغذائي).

(6) يمتدُّ حزام الأمن النفطي للولايات المتحدة الأمريكية ليشمل المنطقة التي تعتبر أشد المناطق توتراً في العالم، وأغنى مناطق العالم بالثروات الباطنية وخاصة النفطية، وهي المنطقة التي تعتبر محور الأمن العالمي (السياسي، العسكري، الثقافي، المائي، والغذائي)، ومركز دوامة التهديد لأي دولة تسعى للإمبراطورية، وهي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

(7) اتسعت أهداف واشنطن الاستراتيجية لتشمل إضافةً لمناطق الانتاج النفطي، طرق عبور النفط البرية والبحرية، كما أن خرائط حروب التغيير اتسعت لتشمل إضافةً لحزام الأمن النفطي الأمريكي جميع طرق الاتصال البرية والبحرية التي تصل المناطق الحيوية ببعضها البعض كالبحر الأحمر ومضيق هرمز وباب المندب.

(8) البعد الحقيقي للشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية، يتجسد في كونه مركز ثقل الأمن القومي والطاقي الأمريكي والإسرائيلي، والأمن المالي والمصلي للشركات المتعددة الجنسيات، وبالتالي يخلق ذلك الدافع الحقيقي لإتباع مختلف الاستراتيجيات للوصول إلى هذه الأهداف.

(9) مشكلة الأمن الطاقوي الأمريكي غير موجودة طالما يتم تلبية الاحتياجات النفطية من المصادر الخارجية، وطالما بقيت هذه المصادرة آمنة ومستقرة - وفق النظرة الأمريكية - أي طالما بقيت الفتن والاضطرابات هي العنوان الأبرز لمنطقة الشرق الأوسط، وعلى هذا الأساس تمت عملية رسم خريطة الإرهاب والدول المارقة والتي تبدو هي ذات الخريطة الرئيسة للمناطق الحيوية للنفط والغاز، سواء في الشرق الأوسط أو أوراسيا أو القرن الإفريقي.

(10) الولايات المتحدة تمتلك حصانة جيدة في مواجهة أزمات الطاقة، وتثبت التقلبات التاريخية أن مرونة الولايات المتحدة في تأمين مصادر وارداتها النفطية قد ارتفعت من 62 % عام 2001، كي تصل إلى نحو 76% عام 2002، وعملياً فإن هذه النسبة في السنوات التالية قد ارتفعت بشكل كبير ولا بد من افتراض وصول هذه الحصانة إلى نسبة الـ 100% في عام 2010، وخصوصاً في ظل إمدادات نفطية هائلة تحصل عليها الولايات المتحدة، وبالتالي قدرات كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية على تحصين نفسها عند انقطاع هذه الإمدادات.

مناقشة الفرضيات

بالمقارنة ما بين الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة والنتائج التي توصلت إليها نجد ما يلي:

- الفرضية الأولى: يشكل النفط محددًا أساسياً في رسم توجهات السياسة الخارجية الأمريكية و بالتالي تحديد أدواتها وأولوياتها حول العالم وتحديدًا تجاه منطقة الشرق الأوسط:

من خلال الشكل البياني (10/2) والجدول (8/1) نجد بأن الولايات المتحدة الأمريكية في حاجةٍ دائمةٍ ومتزايدةٍ للطاقة، مما يجعل العلاقة القائمة ما بين الولايات المتحدة والنفط هي علاقة ارتباط دائم طالما أن النفط هو المصدر الأساسي للطاقة وبالتالي فإن العلاقة مع الشرق الأوسط هي أيضاً علاقة ارتباط دائم طالما أن الأخير يعتبر المورد الرئيسي للنفط في العالم، وهو الأمر الذي يؤكد التواجد الدائم للقواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط عموماً ومنطقة الخليج على وجه الخصوص، وتلك العلاقة تجعل واشنطن على استعدادٍ لإتباع مختلف الأساليب والأدوات في سبيل استمرار تدفق النفط إلى أراضيها، وبالتالي فإن للنفط أثرٌ استراتيجيٌّ كبير على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية المطبقة وأدواتها المستخدمة لتطبيق هذه السياسات في المناطق التي يتواجد فيها النفط وذلك من خلال الاستعداد الكبير للدخول في صداماتٍ وحروبٍ تغييرٍ للوجه الجغرافي للمنطقة في سبيل الوصول إلى هذا الهدف لذلك فإن خريطة الحروب الأمريكية الحالية والمستقبلية تنطبق انطباقاً شبه تام على الخريطة النفطية العالمية (الخليج العربي، حوض بحر قزوين، فنزويلا، شمال ووسط أفريقيا). وبناءً عليه فإن الفرضية الأولى محققة.

- الفرضية الثانية: كان السعي وراء ضمان إمدادات النفط هدفاً مركزياً في شن الولايات المتحدة الأمريكية للعديد من الحروب حول العالم، وخاصة في مواقع مخازين النفط الإستراتيجية:

وهو الأمر الذي يبينه توزيع القوات العسكرية وعدده في بعض دول الشرق الأوسط خاصة النفطية أو التي يمر النفط في أراضيها (انظر الجدول 118/28) إضافة للعمليات العسكرية الأخيرة التي قام بها الجيش الأميركي سواء في أفغانستان أو العراق، وعمليات تعزيز الديمقراطية التي تنتهجها واشنطن بأساليب مختلفة إزاء دول منطقة الشرق الأوسط عموماً، طبعاً وجاء تأسيس ما يسمى بقوات الانتشار السريع أيضاً لتعزيز قدرات واشنطن على التحرك السريع لمواجهة الأخطار المهددة لمصالحها

النفطية، أو مكتسباتها الأخرى، الأمر الذي جعل العلاقة ما بين الأمن القومي الأمريكي والحرب، علاقةً ارتباطاً مصلحيّ، تقوم على تحقيق هدفٍ معينٍ ذو أهميةٍ كبيرةٍ لواشنطن والمجمّعات ذات المصالح فيها والفائدة لها، لذلك فإنّ الأمن القومي الأمريكيّ مبنيّ أساساً على مصالح تلك المجمّعات، التي باتت الدافع الدائم لأيّ استهدافٍ للشرق الأوسط والعالم، وبالتالي يمكن وصف العلاقة بين الأمن القومي الأمريكي و هذه المكتسبات والمصالح بأنها علاقة عضوية غير قابلة للفصل وبناءً عليه فإن الفرضية الأولى محققة.

• بالنسبة للفرضيات الثالثة والرابعة:

فمن خلال الجدول (53/11) يتبين لنا بأن البعد الحقيقي للشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية، يتجسد في كونه مركز ثقل الأمن القومي والطاقوي الأمريكي والإسرائيلي، والأمن المالي للشركات المتعددة الجنسيات، وبالتالي يخلق ذلك الدافع الحقيقي لإتباع مختلف الاستراتيجيات للوصول إلى ضمان ثوابت التفوق الأمريكية (نفط، إسرائيل، سلاح) والتي بدورها أصبحت جوهر الأمن الأمريكي، متمثلةً بالنفط كأساس للأمن الطاقوي والاقتصادي والعسكري الأمريكي، وإسرائيل كأساس للأمن السياسي والعسكري الخارجي التدخل، والداخلي الإعلامي السياسي، وأداة للتوتر الدائم في الشرق الأوسط، والاستقرار الدائم في الداخل الأمريكي، وشركات السلاح كأساس لدعم الصراعات في الخارج، وتغذية بؤر التوتر، وتقديم الدعم الكافي لتفوق إسرائيل في الشرق الأوسط، وتطوير التفوق العسكري في الداخل وتنمية الاقتصاد الوطني الأمريكي. إذاً العلاقة بين الثوابت الثلاث هي علاقة تكاملية، بنيت على أساس التكامل الأممي الخلفي والأفقي الشاقولي.

إضافةً إلى أنّ السيطرة على الشرق الأوسط تعني السيطرة على جميع المناطق الحيوية بالنسبة لإسرائيل وتطويق كلّ من روسيا والصين ومناطقهما الحيوية، إضافةً لمناطق الوفرة النفطية أهم محددات الأمن القومي الأمريكي وهو ما تجسده منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو محور الأمن القومي الأمريكي (السياسي والاقتصادي والعسكري والمائي والغذائي)، إنّ هذا الأمر يجعل الفرضيتان الثالثة والرابعة محققتان.

- الفرضية الخامسة: هناك تطابقٌ شبه تامٍّ ما بين خرائطِ توزع الصراعات والحروب وبين
مكامن الإحتياطات الاستراتيجية النفطية حول العالم:

تمتدُّ أهداف واشنطن الاستراتيجية لتشمل إضافةً لمناطق الانتاج النفطي، طرق عبور النفط البرية والبحرية، كما أن خرائط حروب التغيير اتسعت لتشمل إضافةً لحزام الأمن النفطي الأمريكي جميع طرق الاتصال البرية والبحرية التي تصل المناطق الحيوية ببعضها البعض كالبحر الحمر ومضيق هرمز وباب المندب. ما جعل واشنطن على استعدادٍ للدخول في صداماتٍ وحروبٍ تغييرٍ للوجه الجغرافي للمنطقة في سبيل الوصول إلى مصادر الطاقة، وعلى هذا الأساس تمت عملية رسم خريطة الإرهاب والدول المارقة والتي تبدو هي ذات الخريطة الرئيسة للمناطق الحيوية للنفط والغاز، سواء في الشرق الأوسط أو أوراسيا أو القرن الإفريقي، وبالتالي فإن مشكلة الأمن الطاقوي الأمريكي غير موجودة طالما يتم تلبية الاحتياجات النفطية من المصادر الخارجية، وطالما بقيت هذه المصادر آمنة ومستقرة - وفق النظرة الأمريكية - أي طالما بقيت الفتن والاضطرابات هي العنوان الأبرز لمنطقة الشرق الأوسط، لذلك يمكننا القول بأن خريطة الحروب الأمريكية الحالية والمستقبلية تنطبق انطباقاً شبه تام على الخريطة النفطية العالمية (الخليج العربي، حوض بحر قزوين، فنزويلا، شمال ووسط افريقيا). أي أنّ الفرضية الخامسة محققة.

قائمة المراجع والمصادر

الكتب العربية والمترجمة

- 1- العريضي. يحيى، من يحكم أميركا فعلاً؟!، دمشق، بيروت، مؤسسة الإيمان، ودار الرشيد، 1999.
- 2- المجذوب. أسامة، الجات ومصر والبلدان العربية .. من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، 1997.
- 3- الخطيب، محمد. القوة الذكية في الفكر الأمريكي، مجلة دراسات عسكرية. إستراتيجية، الأكاديمية العسكرية العليا، مركز الدراسات الإستراتيجية، دمشق، العدد(2)، شباط، 2010.
- 4- أرمي. دارك، الجرائم الأمريكية في 100 عام (1900-2000)، طباعة و أخراج دارك أرمي.
- 5- الصحافي جون أو . سوليفان ، 1845.
- 6- الإستراتيجية الأمريكية 2010 - 2014، علي حسين باكير، باحث في العلاقات الدولية، عن مركز دراسات الاستقلال.
- 7- إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية 2010، المصدر :كراسات إستراتيجية، معتز سلامة، صادر عن مؤسسة الأهرام للنشر.
- 8- المدني. توفيق، التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب (دراسة)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق-2003.
- 9- أمين هويدي، أحاديث في الأمن العربي، إصدار دار الوحدة بيروت، طبعة أولى، 1980.
- 10- اللواء فوزي طایل وآخرون، جزر البحر الأحمر، إصدار معهد الدراسات العربية بالقاهرة، طبعة أولى 1989 م.
- 11- أيكه. ديفيد، السر الأكبر، ترجمة عبير المنذر، مؤسسة الانتشار العربي، الطبعة الأولى 2005.
- 12- الهاشمي. محمد صادق، الاحتلال الأميركي للعراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير (تداعياته ونتائجه)، مركز العراق للدراسات، 2005.

- 13- الصحاري. إبراهيم، العراق حرب أخرى من أجل النفط والهيمنة، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، ط 1، 2002.
- 14- بركنز. جون، الاغتيال الاقتصادي للأمم (اعترافات قرصان اقتصادي)، ترجمة مصطفى الطناني-د. عاطف معتمد، دار الطناني للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2010 القاهرة.
- 15- توسان، ايريك، المال ضد الشعوب (البورصة أو الحياة)، ترجمة عماد شيحة ورندة بعث، ط1، دار الرأي، دمشق، 2006.
- 16- تشوسكي. توم، ما بعد الحرب الباردة الحرب الحقيقية مركز أبحاث أم المعارك، بغداد وزارة الثقافة والأعلام، 1994.
- 17- تشومسكي. نعوم، روبرت فيسك وآخرون، الحرب الأميركية على العراق، ترجمة ناصر ونوس، دار البلد للنشر والتوزيع 2003.
- 18- جوزف س. ناي، القوة الناعمة، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، دار العبيكان 2007.
- 19- حليم. نيفين، (التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا)، وصلاح سالم، (العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة)، (جامعة القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2000 م)
- 20- د. العبيدي. وائل، رؤية في الأمن القومي الأمريكي، شبكة دهشة، نقلاً عن كتاب العقيد الإستراتيجية الأمريكية ودبلوماسيتها لهنري كيسنجر، تعريب حازم طالب، الطبعة الأولى، بغداد، 1987.
- 21- د. عبد الرحمن. خير الدين، تصدعات في القلعة الأمريكية (تحليل استشرافي استراتيجي)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006.
- 22- د. الحسن. يوسف، البعد الديني في السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي الصهيوني: دراسة في الحركة المسيحية الأصولية الأميركية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1990م).
- 23- د. العزاوي، مهند، مركز صقر للدراسات الإستراتيجية، الإستراتيجية العسكرية الأمريكية بين مزدوجي المهارشة والقدرة المكتسبة، 21/نيسان/ 2010.

- 24- د. زلوم, عبد الحي, أزمة نظام (الرأسمالية والعولمة في مأزق), الأردن, عمّان, دار الفارس للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى 2009.
- 25- د. الشاهر. اسماعيل. شاهر, أولويات السياسة الخارجية الأميركية بعد أحداث 11/أيلول 2001/, جامعة دمشق كلية العلوم السياسية, منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب, وزارة الثقافة, دمشق, 2009.
- 26- د. صارم, سمير, النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية, دراسة منقولة عن موقع اتحاد الكتاب العرب.
- 27- د. شلغين. بادي, المشكلات الدولية الكبرى في العالم المعاصر, الطبعة الأولى, مكتبة المناهل, دمشق, 2004, عن صحيفة لوس أنجلوس تايمز, بتاريخ 23 أيلول عام 1990.
- 28- د. سليمان. ميخائيل, صورة العرب في عقول الأميركيين, ترجمة عطا عبد الوهاب, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1987.
- 29- د. حسين. غازي, الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية (دراسة), منشورات اتحاد الكتاب العرب, دمشق 2005.
- 30- د. الباش. حسن, صدام الحضارات (حتمية قارية أم لوثة بشرية...?), دار قتيبة للطباعة والنشر, دمشق, سورية, الطبعة الثانية, 2005.
- 31- روسيتر. كلينتون, النظام الرئاسي في الولايات المتحدة, ترجمة سمير سالم, الدار الأهلية, بيروت, بلا تاريخ.
- 32- رهان الولايات المتحدة الأمريكية على الشرق الأوسط, عن كتاب إمبراطورية الشر الجديدة, للكاتب عبد الحي يحي زلوم, إصدار المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت, دمشق 2009.
- 33- سورس. جورج, فقاعة التفوق الأميركي, الناشر: ويندفيلد ونيكولسن, لندن, الطبعة الأولى 2004.
- 34- عبد الباري السعودي, القاموس البسيط في اللغة, بيروت, دار الشروق, 1987.

- 35- عمار. عبد الرحمن، قضية الإرهاب بين الحق والباطل (دراسة)، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2003.
- 36- فانسان، برنار، تاريخ الولايات المتحدة، باريس، منشورات شان فلاماريون، 1997.
- 37- كلاين، نعومي، كتاب عقيدة الصدمة (صعود رأسمالية الكوارث)، ترجمة نادين خوري، شركة المطبوعات للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط3، 2011.
- 38- كوردسمان . انطوني، الحرب الإيرانية العراقية والأمن الغربي في الأعوام 1984-1987، ترجمة نافع أبو لبس، دمشق، 1991.
- 39- كلير. مايكل، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة: عدنان حسن، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002.
- 40- ليستر ثوري، استاذ اقتصاد وعميد سابق في كلية الادارة في جامعة MIT، ترجمة د. عبد الحي زلوم، في كتاب أزمة نظام الرأسمالية والعولمة في مآزق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى 2009.
- 41- لوبيز. سيبييل. فيليب، جيوبولوتيك البترول، ترجمه من الفرنسية: د. صلاح نيّوف، صادر عن دار نشر باريسية "Armand Colin"، إشراف الجغرافي الفرنسي المعروف Yves Lacoste، 2006.
- 42- ميكائيل براء، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ترجمة د. رنده البعث، دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2007.
- 43- مجموعة من المؤلفين، آلية النهب الامبريالي للبلدان النامية، ترجمة د.حسان اسحق، مطابع ألف باء الأديب، موسكو (ايكونوميكيا)، ط1، 1984.
- 44- هوفمان. ستانلي، أحقا أمريكا إمبريالية، دار بروكلين، واشنطن، الطبعة الأولى، 2004.
- 45- والت م. ستيفن، ميرشايمر ج.جون، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية، ترجمة أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية 2009.

المواقع الإلكترونية

- 1- احتلال من باطن نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط؟، ياسين الحاج صالح،
http://www.mokarabat.com/m6.6-7.htm , 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 2012.
- 2- Revfacts.blogspot.com/2011/06/blog-spot_5843.html, الفوضى الغير
الخلافة، الثلاثاء، 28 حزيران، 2011.
- 3- http://staging.albayan.ae/one-world/arabs/1265974691972-2010-03-08-1.327449
حدود القوة-الحرب أعظم مراجع للحسابات مقولة أطلقها يوماً المؤرخ
الأميركي كوريللي بارنيت في كتاب قديم له بعنوان "حاملوا السيوف"، العراق كشف أزمة
العسكرية الأميركية عالمياً-الحلقة الأخيرة، 2010/3/8.
- 4- http://www.zagazig.net/forum/t29761.html , السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح
السياسي في الشرق الأوسط، 2011/4/27.
- 5- http://www.arabrenewal.info/, د.يوسف مكي، كتاب-الأعمدة/25713-التفتيت
والفوضى الخلافة بديلاً عن الاحتلال المباشر.
- 6- شبكة البصرة، كلاب الحرب مرتزقة أمريكا والإرهاب، بقلم بلال أحمد، السبت 22 ذو القعدة
1434 / 28 أيلول 2013.
- 7- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TawazonKiw/index.htm
دور النفط في الأزمة الأمريكية العراقية.
- 8- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Smart-Sanc/index.htm
مشروع العقوبات الذكية.
- 9- www.monahda.com , موقع المناهضة، حرائق إستراتيجية «القوة الناعمة» الأميركية
(أمين حطيط)، 2009/9/14.
- 10- www. Arabmail News.net , هل أنت غني وترغب في شراء جيشاً خاصاً بك؟، تاريخ
النشر : 02-06-2004.

- 11- حسونة, أحمد, المخطط الأمريكي للسيطرة على منابع النفط, عن موقع:
www.islamicnews.net/common/viewitem.asp?.
- 12- http://www.daralhayat.com/portalarticlendam/106635, وجهة نظر اقتصادية
- الهيكل الجديد لتجارة النفط, الثلاثاء, 09 شباط, 2010.
- 13- www.moqatel.com/Openshare/behoth/siasia2/amnbahrahm/index.htm.
, موسوعة مقاتل من الصحراء, موضوعات سياسية عسكرية, أمن البحر الأحمر, المكانة
الإستراتيجية للبحر الأحمر والمتغيرات الإقليمية والدولية.
- 14- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/HarbNafsia/index.
htm , العمليات النفسية الإسرائيلية (الحرب النفسية).
- 15- نبوي. صلاح الدين , الخبير الأمني المصري, والمتخصص في شؤون الملاحة البحرية
(الولايات المتحدة و"إسرائيل", وراء القرصنة الصومالية لضرب اقتصاد مصر), مفكرة الإسلام
http://www.islammemo.cc/akhbar/Africa-we-Europe/2008/11/22/72764.html.
- 16- www.almethaq.info/news/article2715.htm , نقلاً عن العرب أونلاين, تمت
طباعة الخبر في 18-02-2011 03:43:14.
- 17- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/395FD16D-EEE7-4750-8623-
C20C6EEA2020.htm , الاقتصاد والأعمال تقارير اقتصادية, النفط قد يتجاوز مائة
دولار, عن تايم نيوز الأمريكية, الاثنين 19/5/1431 هـ - الموافق 2010/5/3 م.
- 18- http://www.freearabvoice.org/arabi/index.htm, د. إبراهيم ناجي علوش, المعركة
على جبهة المصطلحات في الصراع العربي الصهيوني, الصوت العربي الحر (free Arab
voice).
- 19- http://www.alriyadh.com/2011/07/16/article651085.html , جريدة الرياض
اليومية , الطاقة الاحتياطية الفائضة لإنتاج البترول, د. انور ابوالعلا : رئيس مركز
اقتصاديات البترول, السبت 15 شعبان 1432 هـ - 16 تموز 2011م - العدد 15727.

20- <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%85%D9%88%20%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A>

21- [http:// www.aljazeera.net / ebusiness](http://www.aljazeera.net / ebusiness)

22- <http://www.vetfriends.com/US-deployments-overseas/>.

23- <http://alminshawy.com/vb/showthread.php?t=4945>.

التقارير والاحصائيات

- 1- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية, تقارير مختلفة.
- 2- التقرير الاقتصادي, الاقتصاد العالمي رهن الديون الأميركية والأوروبية , إعداد مركز البحوث والدراسات, كانون الثاني 2012, إصدار سنوي, العدد(19), لعام 2011م.
- 3- اللباييدي. محمد مختار, احتياطات البترول المستقبلية في الوطن العربي, النفط والتعاون العربي, إصدار الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول, عدد 75, خريف 1989.
- 4- التقرير الوطني لتطوير سياسة الطاقة (National Energy Policy Development Group) والذي تم إصداره في 17/أيار/ لعام 2001.
- 5- المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية, لندن- إعداد فاطمة غنيم, دراسة: تراجع حاد في الطلب الأمريكي على النفط الأجنبي, الأحد 10 /11/ 2013, <http://www.24.ae/print-article.aspx?ArticleId=13030>
- 6- النظرة المستقبلية للسوق النفطية, أوبك, فيينا, يوليو 2009.
- 7- البنك الدولي, تمويل التنمية العالمية, <http://databank.albankaldawli.org/data/databases.aspx>
- 8- البنك الدولي, شبكة مراقبة الفقر في العالم, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, التقارير القطرية عن لهداف الإنمائية الألفية(2010) Bibi S. and M. Nabli (2010), Poverty and Inequality in the Arab Region, PRR no. 33, Economic Research Forum.

- 9- التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص, خلاصة وافية, الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات, شباط 2012.
- 10- بيانات الإدارة المركزية للتعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية بوزارة التعاون الدولي، القاهرة، نيسان 2009.
- 11- تقرير منظمة الأوبك لعام 1992.
- 12- تقرير المراجعة الدفاعية (Quadrennial Defense Review) لـ 2010-2014، وزارة الدفاع الأمريكية، شباط/2010.
- 13- توفيق.راوية، المشروطية السياسية والتحول الديمقراطي في أفريقيا، (جامعة القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، سلسلة دراسات مصرية أفريقية، العدد 6، مارس 2002 م).
- 14- تقرير الإستراتيجية القومية، قانون الحرب الاستباقية، أيلول 2002.
- 15- تقرير المركز السوري لبحوث السياسات(الأزمة السورية الآثار الاقتصادية والاجتماعية) 2013.
- 16- خطاب إلى الشعب الأمريكي في 16 يناير (كانون الثاني) 1991.
- 17- خطاب إلى الكونغرس في 6 مارس (آذار) 1991. النص الرسمي كما جاء في دائرة الإعلام للولايات المتحدة(United States Information Service) "بوش يذكر الحاجة إلى الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط" (النص: بوش 3/6 خطاب إلى الكونغرس). الصفحة 5. "يتضح من هذه الناحية أن الرئيس الأمريكي قد فهم فكرته عن النظام العالمي الجديد بمعنى أنه "الرد المعاصر على شكل مثالي للمجتمع العالمي". وكان كاميلو داغو قد صاغ هذه الفكرة قبل وقت طويل من بداية المناقشة المعاصرة في مقاله المعنون: "عناصر لنظام عالمي جديد"، المنشور في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، المجلد 52 (1952)، الصفحة 152.
- 18- خطاب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1 أكتوبر (تشرين الأول) 1990.
- 19- خطاب مارتن أندريك أمام معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى بتاريخ 18/5/1993، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 15، صيف 1993.

20- د. صارم, سمير, النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية, أوراق عمل مؤتمر الطاقة العربي السابع- القاهرة 2002م.

21- د.أحمد عمرابي : إفريقيا بين أمريكا والصين/ عن صحيفة البيان الإماراتية 2008/2/21.

22- د.عبد العزيز.محمد, القرصنة البحرية في خليج عدن(المشكلة والحل), جامعة عين شمس, عن موقع سيمينار للأبحاث والمشاريع الجامعية, www.seminar.ps

23- دائرة بحوث الكونجرس, نقل الأسلحة التقليدية إلى الدول النامية, 2004-2011.

24- د. مهند العزاوي, "قوضى الشرق الأوسط أبواب موصدة بين حربي الخيار و الضرورة", مركز صقر للدراسات الإستراتيجية, 18/10/2009.

25- /http://www.saqrcenter.net, دراسة مفصلة حول العدوان على العراق حرب الخليج الثالثة (2003) مركز صقر للدراسات, الجمعة 19-3-2010.

26- د. شكر. زهير, برنامج الدراسات الاستراتيجية , الدراسات السياسية الاستراتيجية, السياسة الأمريكية في الخليج العربي"مبدأ كارتر".

27- رسالة الرئيس جورج دبليو. بوش التي شكلت مقدمة إستراتيجية الأمن القومي, لفترة رئاسته الثانية, في 16 آذار/مارس, 2006.

28- قائمة البلدان حسب استهلاك النفط, /www.marefa.org/index.php الموسوعة الحرة لخلق وجمع المحتوى العربي (المعرفة), الاستهلاك اليومي من النفط حسب المنطقة من 1980 حتى 2006.

29- مرسوم الشمال الغربي الصادر في 13/تموز/1787.

30- منظمة العمال الأمريكية ضد الحرب من أجل عمال العراق والحركة العمالية, غزو الشركات الأمريكية للعراق, عرض للشركات والمؤسسات التي مُنحت عقود للعمل في العراق, تحت سلطة الاحتلال الأمريكي البريطاني, القسم الأول الحلقة الثانية, طباعة ونشر وتقديم وتعليق باقر الصراف.

31- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير السنوي السابع والثلاثون للأمين العام، 2010، الطلب العالمي على النفط

32- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، تقرير الأمين العام السنوي ، 2008 ، الفصل الخامس : التطورات في مجال النفط والطاقة.

33- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بحث حول "تطور إمدادات بحر قزوين من النفط والغاز الطبيعي وآفاقها المستقبلية"، إعداد علي رجب.

34- مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية بجامعة عين شمس مائدة مستديرة بعنوان : "السودان بين الوحدة والتمزق، المشهد السوداني الراهن"، تقرير للأستاذ الدكتور / حمدنا الله مصطفى رئيس قسم التاريخ كلية الآداب جامعة عين شمس، السودان، الاثنين 24 أيار 2010.

35- www.nodhoob.com، موقع نضوب الموارد، قائمة بأهم الشخصيات والجهات التي حذرت من خطر نضوب النفط والداعية إلى ترشيد استهلاك الطاقة وتبني الطاقة المتجددة، سبتمبر 2010.

36- مؤتمر المجلس العالمي للطاقة الذي عقد في مدريد عام 1992، بحسب جيمس شليسنجر، وزير الدفاع الأمريكي في عهد نيكسون وفورد، ووزير الطاقة في عهد إدارة كارتر.

37- <http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=12721> ، مركز أنباء الأمم المتحدة-تقرير للأمم المتحدة: انتهاكات حقوق الإنسان وراء تفاقم ظاهرة الفقر في أفغانستان، 30/3/2010.

38- منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، 2013.

39- هيكل.محمد حسنين.العرب على أعتاب القرن ال(21) المستقبل العربي، عدد(190)،كانون الأول/1994.

40- هارفي.ديفيد،م.س،ذ ص 28، انظر تقرير المركز العربي للدراسات المستقبلية: المخابرات المركزية الأمريكية تشرف على دراسة مستقبلية تستشرف مستقبل العالم لعام 2015.

41- ورقة عمل قدمها أمام مؤتمر: "الطاقة... عصر جديد ونظام حكومي ومؤسسي جديد" الذي انعقد في لندن في شباط 2002، برعاية المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية (شاتهم هاوس).

42- www.islamicnews.net/common/viewitem.asp? والتر كانشتاينر، مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية، "المخطط الأمريكي للسيطرة على منابع النفط".

43- Annual Energy Outlook 2010, DOE/EIA-0383(2010), April 2010, U.S. Energy Information Administration, Office of Integrated Analysis and Forecasting, U.S. Department of Energy, Washington, DC 20585.

44- BP Statistical Review of World Energy June 2013(on line), <http://www.bp.com/statisticalreview>.

45- Clark, Colin. "Somali Pirates Call on American Benefactor." Military.com, November 25, 2008. <http://www.military.com/news/article/somali-pirates-call-on-american-benefactor.html?col=1186032311124>

46- Created by NAVANTI GROUP, United States Department of State, many numbers of "Country Reports on Terrorism 2010 -2012" (<http://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2010/index.htm>).

47- <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2129.htm>.

48- <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/af.html> .

49- http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm.

- 50- <http://www.eia.gov/countries/> ,International Energy Statistics, Total Oil Supply.
- 51- <http://www.eia.gov/finance/markets/supply-opec.cfm>, Quarterly OPEC spare crude oil capacity and WTI spot prices.
- 52- <http://www.eia.gov/cfapps/ipdbproject/iedindex3.cfm?tid=5&pid=62&aid=2&cid=US,&syid=2007&eyid=2011&unit=TBPD>.
- 53- “Illegal fishing off Somalia nets \$300m a year ,” Mail & Guardian, September 1, 2005, [http:// www.mg.co.za/article/2005-09-01-illegal-fishing-off-somalia-nets-300m-a-year](http://www.mg.co.za/article/2005-09-01-illegal-fishing-off-somalia-nets-300m-a-year)
- 54- International Energy Outlook, Energy Administration Information (EAI) at: www.eia.doe.gov .
- 55- [www.state.gov/f/releases/ Factsheet2008/](http://www.state.gov/f/releases/Factsheet2008/) Factsheet on International Affairs FY 2009 Budget ,US Department of State, 2008.
- 56- Neil Mackay, Bush Planned Iraq 'regime change' before becoming President, HYPERLINK "<http://www.sundayherald.com>"15 September 2002. American Academy of Political and Social Sciences 2002 C. KAYSEN, S. MILLER, M. MALIN, W. NORDHAUS J. STEINBURNER.
- 57- OPEC Basket Price, 31/12/2008, of:
http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm
- 58- Petroleum Facts and Figures, 9th edition.
- 59- U.S. National Security Strategy 2010 ,
http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.

60-World military spending, US military spending and the 2011 budget crisis, 2011, SIPRI Yearbook 2012, Stockholm International Peace Research Institute 2012, www.sipri.org.mht.

61-Wayne K. Talley and Ethan M. Rule, "PIRACY IN SHIPPING" (Maritime Institute, Old Dominion University, September 21, 2005), Google Scholar, [http:// bpa.odu.edu/port/research/talley.piracy.doc](http://bpa.odu.edu/port/research/talley.piracy.doc)

62-M. K. Hubbert, Am. J. Phys. 49, 1007 (1981).

المجلات والدوريات

1-العناني.خليل، اللوبي النفطي الأمريكي: النفوذ واليات التأثير، مجلة السياسة الدولية، العدد164، نيسان/ ابريل 2006، ص 44، منقول عن: The Tiger in the Tanks: ExxonMobil, oil dependency and war in Iraq, report by Greenpeace UK, February, 2003.

2- التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، المدرس المساعد: فوزية خدا كرم، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.

3- الوهب. محمود، دم و النفط...أخطار ونتائج، عن كتاب دم و نفط للكاتب مايكل كليبر، مجلة المناضل، العدد 357-358، ت1- ت2، 2007.

4- الجعيدي . عبد الله.محمد، نيكاراغوا المعاصرة، مجلة المعرفة، العدد 240 فبراير (شباط) 1982.

5- ثروات أفغانستان الدفينة (AFGHANISTAN'S BURIED RICHES)، مجلة العلوم، تصدر شهرياً في دولة الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، العدد(كانون الثاني - شباط 2012)، المجلد (28)، نقلاً عن مجلة ساينتيفيك أميركان المؤلف: (Sarah.simpson).

6- جريدة الثورة السورية، 2001/10/31.

- 7- حمودة. كمال. عمرو، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، العدد 164 ، نيسان 2006.
- 8- د. سالم، بول، الولايات المتحدة الأمريكية والعولمة، المستقبل العربي، بيروت، العدد 229، آذار، 1998.
- 9- د. عزام.صياح، النفط العراقي الهدف الثمين لبوش وإدارته، جريدة المناضل، العدد 354، تموز-آب/2007.
- 10- د. درويش.عيسى، ملامح السياسة الأميركية وآفاقها المستقبلية، دراسات سياسية (2)، حزب البعث العربي الاشتراكي ، القطر العربي السوري ، القيادة القطرية ، مكتب الإعداد الحزبي القطري ، مؤسسة الشبيبة للطباعة والنشر والإعلام ، 2003.
- 11- د.خوست.ناديا، تشرين 8/11 /2003.
- 12- صحيفة المحرر العربي، العدد 402، 27 حزيران-3 تموز، 2003.
- 13- فريدمان. توماس ، نظرة نفطية، كيف حدث للمصالح النفطية أن أُلقت بظلمها على تركيز الحكومة على أسلحة الدمار الشامل،معهد الدراسات السياسية، آذار، 2003 م، جريدة هيرالد تريبيون.
- 14- كالينيكوس.أليكس، الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، العدد 97 من إنترناشيونال سوشياलिيزم، شتاء2002.
- 15- وكالة الأخبار الإسلامية (نبا)،إعداد مركز المستقبل، النفط العربي ممنوع من العولمة.
- 16- مجلة وجهات نظر، محمد حسنين هيكل، في مقالة "مهمة تفتيش في الضمير الأمريكي"، في العدد التاسع والأربعون - شباط 2003 م .
- 17- محمد زاهي المغربي، د/ مصطفى عبد الله خشيم، صراع الاستراتيجيات في البحر الأحمر وأثره على الأمن القومي العربي، مجلة شئون عربية، فصلية تصدرها جامعة الدول العربية، العدد 66، يونيه 1991.

18- www.albayan-magazine.com/files/taghieer/ , مجلة البيان , حسن الرشيدى ,

ملاحح التغيير الأمريكى المرتقب للمنطقة العربية.

19- مجلة الفكر الاستراتيجى العربى , تشرين الأول , 1990.

20- مجلة كيفونيم التى تصدرها المنظمة الصهيونية العالمية , الغارة الأمريكية الكبرى على العالم

الإسلامى , حقيقة الديمقراطية الأمريكية , بقلم / الصحفى والكاتب يحي أبو زكريا .

21- محمود , أحمد إبراهيم (2003) , العراق الجديد فى الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط ,

السياسة الدولية , العدد 154 , تشرين الأول .

22- Joseph S. Nye, U.S. Power and Strategy After Iraq, Foreign Affairs, 1/7/2003.

23- Political Science Quarterly, June 2003.

24- James L. Williams, A.F. Alhajji, The Coming Energy Crises ? Oil and Gas Journal , February 3 , 2003 .

25- Libération, Paris, 28 mai 2003.

الكتب الأجنبية

1- Chase. j. Defining National Interest of the United States Journal of Politics, November 1956.

2- Daniel Yergin, "The Prize: the epic Quest for Oil", New York: Simon and Schuster, 1991.

3- IKVPax Christi, In a State of Uncertainty; Impact and Implications of the use of Depleted uranium in Iraq, January 2013.

4- J. Dembowski: Zarys Ogolnej teorii Zasobow Naturalnych, PWN, Warszawa, 1989.

- 5– J. Dembowski: Swiatowa Gospodarka Surowcami Mineralnymi, PWE, Warszawa, 1978.
- 6– James A. Paul , Irag: The Struggle for Oil, (Global Policy Forum, August , 2002).
- 7– John. Perkins, Confessions of an Economic Hit Man, Publishing by: Berrett-Koehler Publishers, Inc. San Francisco, CA, USA November 2008.
- 8– Le Monde, 10 et 20 mars 2003 ; Le Figaro, 15 février 2003. Lire aussi Anna Bitton, “ Ils avaient soutenu la guerre de Bush ”, Marianne, 9 juin 2003.
- 9– Michele Steinberg, The 'Walfowitz Cabal' is an Enemy within the United States, La Ruche in 2004, USA, Feb 2002.
- 10– Robert. h. trice, "domestic interest Groups and the Arab – Israeli conflict", in said Ethnicity and U.S. foreign policy.
- 11– Steven Spiegel, The Other Arab–Israeli Conflict, (Chicago, Chicago University Press, 1985)
- 12– The Rule of Force in World Affairs, Random House, 2000. :Noam Chomski, Rogue States.
- 13– W. Dobrzycki: Problem Naftowy w Stosunkach Politycznych, Meksyk – USA, Kapitalizm 1980, nr.